E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/32/Rev.1
E/ICEF/1996/12/Rev.1
4 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دوراته العادية الأولى والثانية والثالثة والدورة السنوية لعام ١٩٩٦

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	الجزء الأول		
	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦		
أولا -	تنظيم الدورة	١-١٠	٥
	ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس لعام ١٩٩٦	١	٥
	باء - بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية	٢-٤	٥
	جيم - إقرار جدول الأعمال	٥-١٠	٦
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	١١-١٣٠	٩
	ألف - متابعة الإصلاح الإداري وبيان رسالة اليونيسيف	١١-٢٤	٩
	باء - عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ	٢٥-٣٧	١٢
	جيم - المذكرات القطرية	٣٨-٩٨	١٥
	دال - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٩٩-١٠٧	٣٣
	هاء - الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	١٠٨-١١١	٣٦
	واو - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١١٢-١١٥	٣٧
	زاي - مسائل أخرى	١١٦-١٢٧	٣٨
	حاء - ملاحظات ختامية	١٢٨-١٣٠	٤١

96-30395 291196 291196

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الجزء الثاني		
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦		
أولا - تنظيم الدورة	١٣١-١٣٥	٤٤
ألف - بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية	١٣١-١٣٢	٤٤
باء - إقرار جدول الأعمال	١٣٣-١٣٥	٤٤
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي	١٣٦-٢٨٣	٤٦
ألف - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج	١٣٦-١٩٧	٤٦
باء - استعراضات وتقييمات منتصف المدة للبرامج القطرية	١٩٨-٢٠٥	٦٢
جيم - مسائل الميزانية	٢٠٦-٢٣٨	٦٣
دال - تقرير مرحلي عن برنامج التفوق الإداري	٢٣٩-٢٤٦	٧١
هاء - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي/متابعة استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٢٤٧-٢٥٣	٧٢
واو - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف	٢٥٤-٢٥٥	٧٤
زاي - مسائل أخرى	٢٥٦-٢٨١	٧٤
حاء - ملاحظات ختامية	٢٨٢-٢٨٣	٨٠
الجزء الثالث		
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦		
أولا - تنظيم الدورة	٢٨٤-٢٩١	٨٣
ألف - بيانا رئيس المجلس والمديرة التنفيذية	٢٨٤-٢٨٥	٨٣
باء - إقرار جدول الأعمال	٢٨٦-٢٨٩	٨٣
جيم - انتخاب مكتب المجلس التنفيذي	٢٩٠-٢٩١	٨٦
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي	٢٩٢-٤٩٠	٨٦
ألف - تقرير المديرة التنفيذية	٢٩٢-٣١٢	٨٦
باء - تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٣١٣-٣٢٢	٩١
جيم - الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩	٣٢٣-٣٤٩	٩٣
دال - استعراض سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن حماية الطفل	٣٥٠-٣٥٢	٩٩
هاء - الإطار المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ	٣٥٣-٣٦٦	١٠٠
واو - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من العمليات	٣٦٧-٣٨٠	١٠٣
زاي - التقرير المرحلي عن برنامج التفوق الإداري	٣٨١-٤٠٦	١٠٥
حاء - تنسيق عرض الميزانيات	٤٠٧-٤١٧	١١١
طاء - مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية	٤١٨-٤٢٨	١١٤
ياء - معلومات مستكملة عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا	٤٢٩-٤٣١	١١٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
كاف - تقارير اجتماعات لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية	٤٣٢-٤٣٩	١١٧
لام - تقرير الفريق العامل المعني بالوثائق	٤٤٠-٤٤٥	١١٩
ميم - تقديم اليونيسيف لجائزة موريس بات لعام ١٩٩٦	٤٤٦	١٢٠
نون - مسائل أخرى	٤٤٧-٤٨٥	١٢٠
سين - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس	٤٨٦-٤٩٠	١٢٨
ثالثا - الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لليونيسيف	٤٩١-٤٩٦	١٣٠

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

أولا - تنظيم الدورة	٤٩٧-٥٠٥	١٣٣
ألف - بيانا رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية	٤٩٧-٥٠١	١٣٣
باء - إقرار جدول الأعمال	٥٠٢-٥٠٥	١٣٤
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي	٥٠٦-٦١٢	١٣٦
ألف - مقترحات لاستعراض تعاون اليونيسيف واستعراض البرامج: توصيات نهائية بشأن البرامج القطرية من أجل تنفيذها في عام ١٩٩٧	٥٠٦-٥٢٨	١٣٦
باء - التقرير الشفوي عن مبادرات الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا	٥٢٩-٥٣٦	١٤١
جيم - المركز الدولي لنماء الطفل	٥٣٧-٥٤٤	١٤٣
دال - خلاصة التقرير المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف	٥٤٥-٥٤٩	١٤٥
هاء - تقرير عن برنامج التفوق الإداري	٥٥٠-٥٦١	١٤٦
واو - تقرير مرحلي شفوي عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا	٥٦٢-٥٦٤	١٤٩
زاي - تقرير شفوي عن تنسيق عرض الميزانيات	٥٦٥-٥٨٠	١٥٠
حاء - تقرير شفوي عن حالة عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات	٥٨١-٥٨٣	١٥٣
طاء - مناقشة توزيع الموارد العامة	٥٨٤-٥٩٧	١٥٤
ياء - الفريق العامل المعني بالوثائق	٥٩٨-٥٩٩	١٥٧
كاف - برنامج العمل لعام ١٩٩٧	٦٠٠-٦٠١	١٥٨
لام - المسائل الأخرى	٦٠٢-٦٠٨	١٥٨
ميم - ملاحظات ختامية	٦٠٩-٦١٢	١٦٠
مرفق - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٦		١٦٢

الجـزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٢٢ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس لعام ١٩٩٦

١ - تم انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ كما يلي:

الرئيس: سعادة السفير إيون غوريتا (رومانيا)

نواب الرئيس: السيدة ليدا أبونتي دي زاكلين (فنزويلا)

السيد جان توب كريستنسن (الدانمرك)
السيد جون آغري (غانا)
السيدة ميترا فازيشت (الهند)

باء - بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية

٢ - ذكر الرئيس أن مما له دلالة خاصة أن تتولى رومانيا رئاسة المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ لأن أوروبا الشرقية هي المنطقة التي بدأت فيها اليونيسيف أعمالها الحالية لصالح الطفل والمرأة منذ ٥٠ سنة، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأضاف أنه منذ ذلك الوقت خطت بلدان العالم، بحفز من اليونيسيف، خطوات واسعة لضمان بقاء أطفالها وحمايتهم ونمائهم، وأن الدليل الواضح على التقدم الذي تم إحرازه في كثير من المجالات سوف يتجلى في استعراض منتصف العقد للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف سنة ٢٠٠٠ كما حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وهو الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٦. على أنه ذكر أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فقد جاء في "خطة مناهضة الحرب" التي دعت إليها اليونيسيف في تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٦ أن عددا مذهلا من الأطفال هم اليوم من ضحايا المنازعات. وقال إنه يجب أن تكون لأولئك الأطفال الأولوية في أعمال اليونيسيف وهي تحتفل بالماضي وتخطط للمستقبل. أما بالنسبة لأعمال المجلس، فقد ركز بوجه خاص على ضرورة تبسيط وترشيد حجم الوثائق ومحتواها.

٣ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه طوال سنة الذكرى السنوية الخمسين سوف تنضم اليونيسيف إلى مجموعة واسعة من الشركاء للاحتفال بهذه المناسبة التي تمثل معلما هاما في تاريخنا. على أنها أضافت أن الاحتفال بمنجزات الماضي لا يعني النظر إلى الوراء، وإنما ستعمل اليونيسيف على الاستفادة من دروس الماضي لمواجهة تحديات الحاضر والتحرك إلى المستقبل. وقالت إن أنشطة الذكرى السنوية الخمسين قد بدأت بإصدار تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وأن هذا التقرير أشار إلى التشابه المخيف بين نقطتي البداية والنهاية في فترة وجود اليونيسيف. وذكرت أن اليونيسيف

التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية تواجه مرة أخرى تحدي تلبية احتياجات الأطفال في المنازعات التي استشرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى حالات الطوارئ الصامتة الأكبر الناجمة عن الفقر والتخلف. وأضافت أنه لن يكون للمقترحات الواردة في خطة مناهضة الحرب أثر إلا بقدر ما توضع موضع التنفيذ، ومن ثم فقد بدأت اليونيسيف في العمل. وذكرت أنه من أجل تنفيذ الدعوة إلى حظر الألغام المضادة للأفراد أعلنت اليونيسيف مؤخرا أنها لن تتعامل مع الشركات التي تقوم بإنتاج الألغام البرية. وقالت إن العمل من أجل تنفيذ خطة مناهضة الحرب سوف يضع الأساس للدراسة الهامة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال، وهي الدراسة التي يجري إعدادها تحت قيادة غراسا ماشيل لعرضها على الجمعية العامة في الخريف القادم. وأضافت أنه ينبغي ألا تخطر على البال إمكانية حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية أو إمكانية اعتبارهم أهدافا مشروعة في زمن الحرب، بل ينبغي مساعدتهم على أن يصبحوا دعاة للسلام والتسامح.

٤ - وذكرت أن سنة ١٩٩٦ هي أيضا منتصف فترة السنوات العشر من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأضافت أن استعراض منتصف العقد الذي دعت إليه خطة العمل سيجري في أيلول/سبتمبر في الأمم المتحدة، عندما يقدم الأمين العام تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة. وقالت إن اليونيسيف تقوم بجمع البيانات عن أهداف منتصف العقد، وأنها ستطلب إلى البلدان قريبا أن تقوم باستعراضات منتصف العقد الخاصة بها. وأضافت أن استعراض منتصف العقد العالمي واستعراضات منتصف العقد الوطنية للتقدم المحرز لا ينبغي أن تقتصر على سرد ما تحقق وما لم يتحقق، بل ينبغي أيضا أن تستخلص الدروس التي تفيد في بلوغ أهداف سنة ٢٠٠٠. وقالت إن بعض هذه الأهداف معقدة وأن تحقيقها يتطلب تفكيرا مجدّدا وحلولا جديدة. وذكرت أن السياسات والاستراتيجيات المستكملة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في السنوات الأخيرة ستكون إسهاما هاما في هذا الجهد.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٥ - تم إقرار جدول أعمال الدورة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1996/2 بصيغته المعدلة شفويا. وقد تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة:
(أ) انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٦
(ب) بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية
البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال
البند ٣: متابعة الإصلاح الإداري
بيان برسالة اليونيسيف
البند ٤: عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ
البند ٥: مذكرات قطرية:

(أ) أفريقيا
(ب) الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي
(ج) آسيا
(د) وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق
(هـ) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البند ٦: متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

البند ٧: الذكرى الخمسون لإنشاء اليونيسيف

البند ٨: متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩: مسائل أخرى

البند ١٠: اختتام الدورة: ملاحظات يبديها المديرة التنفيذية والرئيس

٦ - وقبل إقرار جدول الأعمال، قامت إحدى أعضاء الوفود بتقديم تقرير عن التقدم المحرز في بلدها فيما يتعلق بنماء الطفل، بما في ذلك التدابير المتخذة لمكافحة عمل الأطفال. على أنها ذكرت أن حكومتها تقلقها حالة الأطفال في العالم كله، وخاصة استخدام الأطفال لأغراض الدعارة. وذكرت أنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على وقف هذه الممارسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأضافت أنه ينبغي لليونيسيف أيضا أن تركز على الأطفال باعتبارهم عوامل تغيير وأن تتعلم من الأطفال أنفسهم. وقالت إنه في وقت تتناقص فيه الموارد يصبح تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف المتعلقة بالطفل أمرا صعبا بالنسبة لكثير من البلدان بما فيها بلدها. وطلبت إلى المديرة التنفيذية تركيز الاهتمام على مسألة الموارد، حيث أن مساعدة اليونيسيف وتعاونها أمران حيويان بالنسبة للجهود المبذولة من أجل الطفل.

٧ - واقترح عدد من الوفود إجراء مناقشة غير رسمية للمذكرات القطرية بالإضافة إلى المناقشة الرسمية التي يجريها المجلس التنفيذي، وذلك لإتاحة إجراء مناقشات مع الممثلين الميدانيين والمديرين الإقليميين. وذكر وفد آخر أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يمارس بعض الحرص وألا يصرف الاهتمام عن المناقشة الموضوعية للمذكرات القطرية. وقال إن من المهم ألا تعقد الجلسات غير الرسمية في نفس الوقت الذي تعقد فيه جلسات المجلس لإتاحة المشاركة الكاملة. وذكرت المديرة التنفيذية أن المديرين الإقليميين سيكونون متاحين للمشاورات غير الرسمية مع الوفود وسيكون في وسعهم تقديم المعلومات عن المشاورات التي أجريت على المستوى القطري.

٨ - وذكر أحد المتكلمين أن المذكرات القطرية قد جعل عنوانها "مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية"، مع أن من المفروض ألا تناقش مذكرات الاستراتيجية في الهيئات الرئاسية للصناديق والبرامج حيث يكتفى بأن تحيط هذه الهيئات علما بها. وذكر وفد آخر. وأيدته في ذلك وفود أخرى، أنه يوافق على السؤال الذي أثير بشأن تسمية الوثائق. وأضاف أنه إذا أشير إلى هذه الوثائق باسم "مذكرات الاستراتيجيات القطرية" فإنه لا يجوز إجراء مناقشات بشأنها لأن قرار الجمعية العامة المتعلق بذلك يذكر أن هذه الوثائق هي للرجوع إليها فقط. على أن المتكلم قد ذكر أنه لا يعلم بوجود أي مقرر للمجلس

التنفيذي يشير إلى "مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية" وأنه يقبل أن تكون هناك إشارة إلى "البرامج القطرية"، وهي برامج يمكن أن يناقشها المجلس مع إدماج الإسهامات ذات الصلة في التوصيات النهائية المتعلقة بالبرامج القطرية. كذلك أشير إلى أن البرامج القطرية قد تم التفاوض عليها مع الحكومات وأنه لن يكون من المناسب أن يجري المجلس التنفيذي مناقشات موضوعية بشأنها. وأضاف أحد الوفود أنه طبقا لمقرر المجلس التنفيذي ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) يستطيع المجلس الإسهام في عملية إعداد البرامج القطرية الجارية بما يقدمه من تعليقات على المذكرات القطرية. واقترحت المديرة التنفيذية أن يشار إلى الوثائق باسم "المذكرات القطرية" لتجنب الخلط بينها وبين "مذكرات الاستراتيجيات القطرية" المشار إليها في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأضافت أن الأمانة ستصدر تصويبا بهذا المعنى إذا رأى المجلس فائدة لذلك[١].

٩ - ووفقا للقاعدة ٢/٥٠ ومرفق النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أسماء الوفود الحاضرة بصفة المراقب التي قدمت وثائق التفويض للدورة وأبلغت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهتم به اهتماما خاصا. وهذه الوفود هي (مع بيان بنود جدول الأعمال، إن وجدت، بين قوسين): إثيوبيا؛ الأرجنتين؛ أرمينيا (٣، ٤، ٥، ٨)؛ إريتريا؛ إسبانيا، استراليا؛ إسرائيل؛ ألبانيا؛ ألمانيا (جميع البنود)؛ أوروغواي، أيرلندا (جميع البنود)؛ البرتغال؛ بلجيكا؛ بنغلاديش (جميع البنود)؛ بنما، بنن (جميع البنود)؛ بولندا (جميع البنود)؛ بوليفيا، بيلاروس؛ توغو؛ تونس؛ الجزائر؛ جمهوية البوسنة والهرسك (٤)؛ الجمهورية التشيكية؛ جمهورية تنزانيا المتحدة؛ جمهورية مولدوفا؛ جنوب أفريقيا (جميع البنود)؛ جيبوتي؛ زمبابوي؛ سري لانكا (٥ (ج))؛ السلفادور، سلوفينيا؛ السنغال؛ السودان؛ طاجيكستان؛ العراق (٥ (هـ))؛ عمان؛ غابون؛ غواتيمالا؛ غيانا؛ غينيا؛ الفلبين؛ فنلندا، كازاخستان؛ الكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ كرواتيا؛ كوت ديفوار (٥)؛ كوستاريكا؛ لاتفيا (جميع البنود)؛ ليتوانيا؛ مالطة (جميع البنود)؛ مالي؛ مصر؛ المكسيك (جميع البنود)؛ منغوليا (٥ (ج))؛ النمسا؛ نيبال (جميع البنود)؛ نيجيريا؛ نيكاراغوا؛ هايتي؛ هنغاريا.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وثائق تفويض من فلسطين (٥)(هـ))؛ ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة بفيينا (منع الجريمة والعدالة الجنائية)، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة التعاون الثقافي والتقني). كذلك قدم عدد من المنظمات غير الحكومية وثائق تفويض، وهذه المنظمات هي: منظمة المشاركة الأنغليكانية، وجامعة براهما كوماريس الروحية العالمية، والرابطة الطبية للكمنولث، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفل، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي لمراكز الاستيطان والجوار، والاتحاد الدولي للجامعيات، والحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة في العالم الرابع، والخدمة الاجتماعية الدولية، وعصبة "لاليش" الدولية، ومنظمة سبل السلام، وباكس كريستي (الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام)، ومنظمة إعادة التأهيل الدولية، واللجنة الفييتنامية لحماية الطفل ورعايته، ومنظمة النقل العالمي للمعلومات، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية.

---

(١) صدر فيما بعد في الوثيقة E/ICEF/1996/P/L.41.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - متابعة الإصلاح الإداري وبيان رسالة اليونيسيف

التقرير المرحلي بشأن برنامج التفوق الإداري في اليونيسيف

١١ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي بشأن التفوق الإداري في اليونيسيف (E/ICEF/1996/AB/L.3) قامت بعرضه المديرة التنفيذية.

١٢ - وقد أعربت وفود كثيرة عن تقديرها للتقرير وعرضه الواضح للصلة بين أنشطة التفوق الإداري والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة الأصلية التي قامت بها شركة بوز-ألين وهاملتون. وذكر أن المصفوفة الواردة في التقرير المرحلي تقدم معلومات عن الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة، مع تحديد المقررات التي ينبغي أن يتخذها المجلس التنفيذي أو الأمانة. وذكرت الأمانة أن تحديد المسؤولية بالنسبة لاتخاذ القرارات سيظل عملية صعبة إلى أن تحدد طبيعة بعض التوصيات المحددة. ورحب كثير من المتكلمين بالنهج الذي انتهجته الأمانة وذكروا أنهم يتطلعون إلى توصيات أفرقة المشاريع. كذلك أشار عدد من المتكلمين إلى الوفورات التي تحققت في الميزانية العامة لهذه الأنشطة.

١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأولوية المعطاة لضمان اشتراك المجلس التنفيذي في إدارة عملية التفوق واستخدام الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات كوسيلة لإبقاء المجلس على علم بما يجري وإتاحة الفرص للمجلس لتقديم الإرشاد والتوجيه. وذكر أحد المتكلمين أن الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات ينبغي أن تقتصر على تقديم المعلومات بشأن التقدم المحرز بدلا من أن تكون محفلا للتشاور الموضوعي. كذلك اقترح المتكلم أن تجرى مناقشات موضوعية غير رسمية قبل عرض التوصيات المتعلقة بالمشاريع في الدورات الرسمية للمجلس التنفيذي وأن ينشأ فريق عامل لدراسة التوصيات. وذكرت وفود أخرى أن اجتماعات ما بين الدورات ينبغي ألا تكون اجتماعات لاتخاذ القرارات، وإن كان تبادل الآراء أمرا ضروريا. وذكر أحد المتكلمين أن اجتماعات ما بين الدورات ينبغي أن تتيح للمجلس تقديم التوجيهات بشأن المسائل، وأشار إلى النتائج الإيجابية التي حققتها اجتماعات مماثلة في وضع بيان الرسالة. وذكرت وفود أخرى أنه ينبغي للمجلس أن يراعي التوازن بين متابعة التقدم بطريقة مسؤولة وتجنب التدخل في أعمال الأمانة، وخاصة في المرحلة الوسطى التي يجري فيها وضع التوصيات. وأبرزت المديرة التنفيذية أهمية تلقي التغذية المرتدة والتوجيه بشأن المسائل، كما في حالة بيان الرسالة، وقالت إنها تعتبر اجتماعات ما بين الدورات فرصة لتقديم المعلومات ولتعليق أعضاء المجلس على أعمال الأمانة كإعداد للدورات الرسمية للمجلس.

١٤ - وطلبت الوفود أن يعقد اجتماع من اجتماعات ما بين الدورات في وقت ما بعد اجتماع كانون الثاني/يناير الذي تعقده اللجنة التوجيهية واقترحت أن يشارك ممثلو الموظفين في مناقشات عملية التشاور

مع الموظفين. وقد وافقت الأمانة على ذلك. وأيد عدد من المتكلمين عملية المشاركة وأعرب آخرون عن تقديرهم لموظفي اليونيسيف الذين يسهمون في هذه العملية مع النهوض بواجباتهم العادية في نفس الوقت. وشدد عدد من المتكلمين على أن مشاركة الموظفين واشتراكهم في إدارة جهود التفوق أمران هامان بالنسبة لامتلاك العملية. واقترح أحد الوفود أن تصبح المجالس الاستشارية أكثر رسمية وتنظيما. وشدد متكلم آخر على أهمية وصول المعلومات إلى الموظفين الفنيين الوطنيين. وأعربت الأمانة عن التزامها القوي بمشاركة الموظفين كشرط ضروري لتحسين التنفيذ، ورفع الروح المعنوية للموظفين وتحقيق امتلاك العملية. وحث رؤساء جميع مكاتب اليونيسيف على المشاركة في تعزيز التفوق الإداري بإدخال تحسينات على مكاتبهم.

١٥ - وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة تعزيز التشاور مع الحكومات. وذكر بعض الوفود أن فريق المشروع المعني بالإدارة الميدانية الفعالة له أهمية خاصة. وأشار بعض المتكلمين إلى المقابلات التي يجريها مع أعضاء المجلس التنفيذي الفريق الذي يقوم بدراسة العلاقات مع اللجان الوطنية لليونسيف كمثل طيب.

١٦ - وذكرت بعض الوفود أن جهود التفوق الإداري في اليونيسيف ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أنشطة الإصلاح التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى تنسيق الميزانيات وتقديم التقارير المشتركة كمثلين للطرق التي يمكن بها حفز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. وشددت المديرة التنفيذية على أن اليونيسيف تحاول أن تصبح منظمة متميزة بالكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وأثار عدد قليل من المتكلمين بعض المسائل المحددة المتعلقة بالمشاورات الخارجية بشأن نظم الإدارة المالية، وإدارة موارد المعلومات، وأنشطة الإمداد. وذكرت المديرة التنفيذية أن جميع التوصيات سيتم إطلاع المجلس التنفيذي عليها وأن الغرض من الاستعراضات الداخلية للتوصيات هو ضمان أن تكون الأموال المنفقة قد أنفقت إنفاقا رشيدا. وأشارت على وجه الخصوص إلى أن إطار الدراسة المعنية بربحية بطاقات المعايدة وبيع المنتجات سوف تشمل تحديد أساس المقارنة بين البلدان، وأن الدراسة المتعلقة بالإمداد سوف تتناول ضمان الجودة، وأن الدراسة المتعلقة بإدارة موارد المعلومات معنية بدراسة نتائج الأداء وكيفية استخدامها في البرامج، وأن الدراسة المتعلقة بنظم الإدارة المالية سوف تأخذ في الاعتبار النظم المالية للوكالات الأخرى.

١٨ - وبالنسبة للشواغل التي أثيرت بالنسبة للصلات القائمة بين أفرقة المشاريع المختلفة، ذكرت الأمانة أن التنسيق مكفول من خلال فرقة العمل الإدارية والاجتماعات المنتظمة لرؤساء الأفرقة.

١٩ - وأكد عدد من المتكلمين، كما أكدت الأمانة، الدور المتزايد للجان الوطنية لليونيسيف وأهمية هذه اللجان. وذكر أحد الوفود أن المسائل الناشئة عن دراسة أفرقة الخبراء للعلاقات مع اللجان الوطنية، مثل الأشكال الجديدة لوجود اليونيسيف في البلدان، قد يتطلب توجيها من المجلس التنفيذي. وذكر متكلم آخر

أن فريق المشاريع الذي يبحث العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار أن اليونيسيف يتعين عليها أن تعمل في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية وأن تصميم البرامج القطرية ينبغي أن يتضمن وجهات نظرها.

٢٠ - وسأل أحد المتكلمين عن مركز الفريق العامل المنشأ لدراسة العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة والذي يرأسه نائب المديرة التنفيذية للعلاقات الخارجية. وذكرت الأمانة أن الفريق العامل اجتمع مع المكتب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ وطلب التوجيه فيما يتعلق بكيفية المضي في أعماله. وأضافت أنه تقرر أن يقوم أعضاء المجلس، من خلال مجموعاتهم الإقليمية، بمناقشة هذه المسألة وأنه سيرتب قريبا عقد اجتماع للفريق العامل مع المكتب الجديد.

بيان رسالة اليونيسيف

٢١ - عرض على المجلس التنفيذي اقتراح بإصدار بيان برسالة اليونيسيف (E/ICEF/1996/AB/L.2) قدمته المديرة التنفيذية. وقد أعربت جميع الوفود تقريبا عن تقديرها للعملية المفتوحة والقائمة على المشاركة التي تم بها وضع بيان الرسالة، بما في ذلك اجتماعات ما بين الدورات التي عقدها المجلس التنفيذي.

٢٢ - واقترحت عدة وفود إدخال تعديلات على النص المقترح، كما اقترح بعضها أن تعقد دورة صياغة لهذا الغرض. وتردد أحد الوفود على وجه الخصوص في تأييد المشروع لعدد من الأسباب. الأول هو أن ثمة خلطا في المشروع فيما يتعلق بالرسالة النهائية لليونيسيف والولاية التي أعطيت لها لتنفيذ هذه الرسالة. وذكر أن رسالة اليونيسيف هي تشجيع رفاه الأطفال في العالم، وخاصة في البلدان النامية. وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، ذكر أن حماية حقوق الطفل لها أهمية بالغة في تعزيز الرفاهية العامة للأطفال، وأيد الوفد دور نشر الدعوة الذي تقوم به اليونيسيف في هذا المجال. على أنه أضاف أن الدفاع عن حقوق الطفل هو بالنسبة لليونيسيف وسيلة، وأن تعزيز هذه الحقوق هو مهمتها الرئيسية. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تنهض برفاه الطفل من خلال التمكين للمرأة.

٢٣ - وقال الرئيس، ملخصا المناقشة، إن بيان الرسالة ستستمر مناقشته وأنه ستكون هناك فرص لتعديله في المستقبل. ووافق المجلس التنفيذي على اعتماد بيان الرسالة بدون تعديل كما عرضته المديرة التنفيذية.

٢٤ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للمجلس وأكدت للأعضاء أن الأولوية المباشرة للأمانة ستكون هي نشر بيان رسالة اليونيسيف والتعريف به بين الجماهير عالميا. وأضافت أن المجلس باعتماده لبيان الرسالة في الدورة الأولى لعام ١٩٩٦، وهو عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف، قد بعث برسالة قوية مؤداها التأييد لعمل المنظمة وتوافق الآراء على جوهره. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

باء - عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ

٢٥ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن خدمات اليونيسيف في حالات الطوارئ: المهمة والاستراتيجيات (E/ICEF/1996/4)، وتقرير عن عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ في عام ١٩٩٥ (E/ICEF/1996/7). وقدمت المديرة التنفيذية بعض ملاحظات تمهيدية أعقبها بيان من ممثل إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة. كذلك تحدث أمام المجلس التنفيذي ممثل لبرنامج الأغذية العالمي. وقدم مدير مكتب برامج الطوارئ التابع لليونيسيف عرضا معمقا لتقريرين معروضين على المجلس.

٢٦ - وبوجه عام، أعربت الوفود عن تأييدها لجهود الأمانة في إعداد التقرير المتعلق بمهمة واستراتيجيات اليونيسيف في حالات الطوارئ. على أن بعض المتكلمين أثاروا عددا من المسائل، بينها ضرورة زيادة توضيح العملية المستمرة التي تبدأ بالإغاثة وتنتهي بالتنمية؛ وبناء القدرة المحلية على زيادة فعالية التكاليف؛ والتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين؛ ووضع آليات أكثر فعالية لتجنب الأزمات.

٢٧ - وأيدت بعض الوفود النهج الإنمائي الذي اتبع في مواجهة حالات الطوارئ. وذكر أن التنمية المستدامة مسألة أساسية لمنع حدوث هذه الحالات. وأوصت وفود أخرى بإقامة صلات قوية بين أنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية. وذكر أن هذه "المنطقة الرمادية" تحتاج إلى تحليل شامل ووضع آلية انتقالية. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف أن تحافظ على التوازن الدقيق في توزيع الموارد بين الإغاثة والتنمية. وذكر متكلمون آخرون أن استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين والمنظمات المحلية في عملية بناء القدرات سوف يؤدي إلى توزيع الموارد على نحو أفضل وإلى دعم عملية التنمية.

٢٨ - وفي الرد على ذلك شددت الأمانة على أهمية وجود هيكل قائم على اللامركزية وعلى العمل الميداني. وبالنسبة لمسألة المحافظة على التوازن بين الإغاثة والتنمية، ذكرت الأمانة أن ثمة حاجة إلى العمل خلال الأزمات، مع امتداد البصر إلى عملية الإنعاش. وأضافت أن عملية تعزيز قدرة اليونيسيف على الاستجابة في حالات الطوارئ لا تتم في معزل عن الأنشطة الرئيسية.

٢٩ - وأثنت وفود كثيرة على الأعمال التي اضطلعت بها اليونيسيف في حالات الطوارئ ورحبت باستجابة المنظمة في الوقت المناسب. وذكر أحد المتكلمين أنه بالإضافة إلى التدخلات في حالات الطوارئ ينبغي لليونيسيف أن تواصل أنشطتها المتعلقة بالإنعاش بعد انتهاء المنازعات وأنشطتها في مجال إعادة البناء. وتساءلت وفود أخرى عن تعريف حالة الطوارئ وطلبت مزيدا من الإيضاح بشأن هذا الموضوع. وحثت اليونيسيف على أن تستجيب لجميع أنواع الطوارئ، بما في ذلك الطوارئ "الصامتة" التي تؤثر على أعداد كبيرة من الأطفال في جميع أنحاء العالم وعلى الطوارئ "المنسية"، أي الطوارئ التي لا تصل إلى عناوين الصحف. وتساءل أحد المتكلمين عن الاستراتيجيات التي تستخدم فيما يتعلق بحالة الطوارئ

"الصامتة" التي تتمثل في يتامى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. وذكر متكلم آخر أنه يود أن تواصل اليونيسيف تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المتأثرين بالكوارث الطبيعية. وتكلمت بعض الوفود عن الآثار الضارة لكارثة تشيرنوبيل النووية وأعربت عن شكرها لليونسيف لما قدمته من مساعدات في مواجهة هذه المشكلة.

٣٠ - وذكرت بعض الوفود أنه خلال حالات الطوارئ "الصامتة" تكون الأعمال الوقائية مسألة بالغة الأهمية في منع هذه الطوارئ من أن تصبح طوارئ "صارخة" تدخل في باب الكوارث. وقدمت اقتراحات مختلفة بشأن الإجراءات الوقائية، ومنها وضع الترتيبات الاحتياطية وزيادة التركيز على الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣١ - وشددت عدة وفود على ضرورة تعزيز آليات التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية. وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف أن تتعاون مع الحكومات الوطنية في وضع آليات الاستجابة. كذلك تساءلت وفود عن مدى تعاون اليونيسيف مع الشركاء وعن الكيفية التي تسهم بها عملياتها في تعزيز الاستجابة العامة في حالات الطوارئ. وأشارت وفود كثيرة إلى ضرورة وجود عملية تقييم للدروس المستفادة. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي أن تجرى تقييمات لمدى إسهام التعاون بين اليونيسيف وشركائها وتعاونها في داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وحث أحد الوفود اليونيسيف على تعزيز قدرة موظفيها وشركائها على الاستجابة في أوقات الأزمات. وشجعت وفود أخرى على زيادة استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين باعتبار ذلك أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر إسهاما في بناء القدرات. واقترح استخدام صندوق برنامج الطوارئ في تعزيز القدرات الإقليمية. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف تسلم بضرورة زيادة بناء القدرات المحلية، وشددت على تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات الوطنية واللجان المحلية وتقديم الدعم لها، مع العمل في نفس الوقت على مستوى الأسرة.

٣٣ - وذكر أحد المتكلمين أن أفرقة الاستجابة السريعة ومركز العمليات ينبغي تعزيزها على الصعيد الإقليمي. وتساءل متكلم آخر عن كيفية تمويل الأفرقة وعن وظائف هذه الأفرقة عندما لا يتم وزع أفرادها في حالات الطوارئ.

٣٤ - وذكرت عدة وفود أنه يتعين على اليونيسيف أن تضفي الطابع الرسمي على الشراكات من خلال مذكرات التفاهم التي ينبغي أن تحدد المسؤوليات بوضوح وأن تحدد كيفية توزيع هذه المسؤوليات. ووجهت الأمانة الاهتمام إلى أن هذه المذكرات يتم وضعها فعلا (ومنها على سبيل المثال مذكرة التفاهم مع منوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومذكرة التفاهم مع برنامج الأغذية العالمي) وأضافت أنه يجري وضع اتفاقات وترتيبات للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات.

٣٥ - وأثيرت عدة أسئلة حول القدرة المالية لليونيسيف خلال مرحلتي الإغاثة والتنمية في حالات الطوارئ. كذلك أثيرت أسئلة بشأن تحويل الأموال من البرامج العادية إلى حالات الطوارئ والكيفية التي يتم بها التحويل من فئة إلى أخرى. وأجابت الأمانة بأن تحويل الأموال و/أو تدابير إعادة البرمجة في أية حالة طوارئ معينة يتم بالاتفاق مع الحكومة من أجل مواجهة احتياجات الأطفال في ظروف المحن. وذكر متحدث أن اليونيسيف تنتهج نهجا ذا شعبتين، هما مواجهة الطوارئ والتنمية، وأن المنظمة ينبغي أن تكون قادرة على أن تبين أن مواردها البشرية والمالية قادرة على النهوض بالمهمتين وأن المجموعة الأساسية من الخدمات الإضافية في حالات الطوارئ ينبغي تمويلها من أموال تكميلية. وأيدت عدة وفود زيادة تخصيص الموارد للبلدان التي تحتاج إليها. وذكر أنه حتى في الحالات التي يتم فيها التمويل من الأموال التكميلية فإن زيادة أنشطة الطوارئ يلقي عبئا ثقيلا على الموارد الإدارية وذلك بسبب النسبة العالية لمجموع الإنفاق على حالات الطوارئ (٢٤ في المائة في ١٩٩٣-١٩٩٤).

٣٦ - وتطرق عدد من المتكلمين إلى مسائل مختلفة من مسائل السياسات. فقد أعربت عدة وفود عن تأييدها للنهج ذي الشعب الأربع الذي يتبع في تقديم المساعدات في حالات الطوارئ، ويشمل الإجراءات الوقائية، والاستعداد، وتقديم المساعدات الطارئة، وتقديم المساعدة في إعادة البناء والإنعاش. وأعربت وفود أخرى عن موافقتها على سياسة اليونيسيف التي تتمثل في عدم القيام عن علم بشراء مواد أو خدمات من شركات تقوم بصناعة الألغام البرية. على أن أحد المتكلمين ذكر أن اليونيسيف ينبغي لها أن تقوم بنشاط أقوى في مجال الدعوة إلى فرض حظر على إنتاج الألغام البرية. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، ذكر أن القرار يحدد بوضوح الحاجة إلى تقييم القدرات الفردية على الاستجابة بالإضافة إلى استعراض القدرة العامة للأمم المتحدة على الاستجابة، وأن تنفيذ هذا القرار ينبغي تنسيقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأجابت الأمانة بأن اليونيسيف تشترك في فرقة العمل التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية لمتابعة القرار. وأشار أحد الوفود إلى البروتوكول الاختياري المقترح لاتفاقية حقوق الطفل وأعرب عن تأييده لرفع سن التجنيد بالنسبة للأطفال إلى ١٨ سنة. وطلب وفد آخر إيضاحا فيما يتعلق بدور الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأشار إلى مشروع دليل ميداني بشأن هذا الموضوع يحدد البروتوكولات المختلفة التي يتعين أن يتبعها موظفو الأمم المتحدة في ذلك المجال، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتوزيع موانع الحمل ومنع الحمل بعد الاتصال الجنسي. وطلب الوفد تأكيدا كتابيا محددا بأن اليونيسيف ستواصل العمل في حدود ولايتها التي لا تشمل تقديم الخدمات المذكورة في مشروع الدليل الميداني.

٣٧ - وبالنسبة لتعبئة الموارد، ذكر أحد الوفود أن المانحين لم يوجهوا في الماضي العناية الكافية لبعض حالات الطوارئ لعدم توافر المعلومات الكافية للحكم على مدى خطورتها مقارنة بالحالات التي يتم الإعلان عنها بقدر أكبر، وطلب أن تقوم اليونيسيف في كل نداء توجهه في حالات الطوارئ بتقديم صورة عامة موجزة لجميع عملياتها الجارية في حالات الطوارئ حتى يمكن وضع حالة الطوارئ التي توجه النداء من أجلها في سياقها. (انظر الفصل الثالث، المقرر ٢/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

جيم - المذكرات القطرية

٣٨ - عرضت على المجلس التنفيذي مجموعة من المذكرات القطرية (E/ICEF/1996/P/L.1-E/ICEF/1996/P/ L.41). وأشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي قد قرر في المقرر ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) الذي اعتمده في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ أن تقوم الأمانة، بالتشاور مع الحكومات المتلقية، بإبلاغ المجلس في مرحلة مبكرة بأفكارها الأولية فيما يتعلق بمزيج الاستراتيجيات والأولويات في كل برنامج قطري والوزن المعطى لكل منها. وذكر أن هذا سيتم عن طريق تقديم مذكرة قطرية موجزة إلى المجلس للتعليق عليها.

٣٩ - واتفق المجلس مع الرئيس على أن تتاح الفرصة للوفود، بعد عرض عام تقدمه المديرة التنفيذية عن العملية المتبعة في إعداد المذكرات القطرية، لإبداء تعليقاتها العامة على المذكرات القطرية وعلى العملية المتبعة في إعدادها. وبعد ذلك يتم النظر في المذكرات القطرية لكل منطقة بعد عرض يقدمه المدير الإقليمي لكل منطقة. وبعد هذه المناقشات، يحيط المجلس علما بتعليقات الوفود التي تقوم الأمانة بإبلاغها إلى الحكومات المعنية. وبعد ذلك يتم تطوير المذكرات القطرية إلى توصيات كاملة للبرامج القطرية تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ للنظر في الموافقة عليها على أساس "لا اعتراض" كما هو مشار إليه في المقرر ٨/١٩٩٥.

المناقشة العامة بشأن العملية

٤٠ - ذكر أحد الوفود، حيث تكلم باسم مجموعة من الدول وأيده ممثلو مجموعتين إقليميتين أخريين، أن من المهم احترام الحكم الوارد في المقرر٨/١٩٩٥ والذي يؤكد أن الحكومة المتلقية مسؤولة عن إعداد وملكية البرنامج القطري للتعاون وعن تنسيق مساعدات المانحين. وأضاف أنه لما كان الغرض من المذكرة القطرية هو إحاطة المجلس علما بالتقدم المحرز في إعداد استراتيجية البرنامج للبرنامج القطري، فإن نطاق مناقشات المجلس ينبغي أن يتركز على المستوى العام وليس على المذكرات القطرية الفردية. وأيدت عدة وفود أخرى العملية الجديدة الخاصة بالموافقة على البرامج القطرية ودور المجلس التنفيذي في صياغة الاستراتيجيات البرنامجية. وذكر متكلم آخر أن العملية الجديدة، بإدراجها للمذكرات القطرية، قد زادت حجم العمل بالنسبة للأعضاء وللأمانة، ولكنها مفيدة من حيث تحسين نوعية البرامج.

٤١ - وذكرت عدة وفود أنها ملتزمة بتنفيذ المقرر ٨/١٩٩٥ من حيث مسؤولية المجلس عن تقديم تعليقات على المذكرات القطرية. ووافقت عدة وفود على أن الحكومات المتلقية تتحمل مسؤولية إعداد البرنامج القطري، ولكنها ذكرت أيضا أن المقرر ٨/١٩٩٥ يطلب إلى المجلس التنفيذي التعليق على المذكرة القطرية لضمان أن تؤخذ سياسات اليونيسيف في الاعتبار في البرامج القطرية.

٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لارتفاع مستوى التمويل التكميلي المقترح في معظم المذكرات القطرية، وتساءل عما إذا كانت لدى اليونيسيف تأكيدات من المانحين بأن هذا التمويل التكميلي سيكون متاحا. وأضاف أنه ينبغي أن تحدد المذكرة القطرية برنامجا أساسيا يتم دعمه من الموارد العامة بحيث يكون مختلفا عن جزء البرنامج القطري الذي يتطلب تمويلا إضافيا. كذلك أعربت وفود أخرى عن قلقها لارتفاع مستويات التمويل التكميلي. واقترح أن تشمل المذكرة القطرية بيانا عن المستوى الذي بلغه التمويل التكميلي خلال البرنامج السابق وأن تعرض المذكرة القطرية صورة كاملة للموارد المخصصة للبرنامج من جانب الحكومة المتلقية وجميع الشركاء من المانحين.

٤٣ - وعلقت عدة وفود على أهمية التمويل التكميلي. فذكر أحد المتكلمين أن نوعية البرمجة الاستراتيجية في تعاون اليونيسيف قد تحسنت تحسنا كبيرا، واقترح أن يوفر المانحون درجة عالية من اليقين فيما يتعلق بتوفير التمويل التكميلي لفترات متعددة السنوات. وحث وفد آخر على ألا تكون الأهداف مسرفة في الطموح فيما يتعلق بتوافر الأموال التكميلية، وإن كان ينبغي لها أن تكون متفائلة. وذكر وفد ثالث أن الأمانة قد بحثت على نحو سليم التوازن بين العاملين الرئيسيين وهما: الاحتياجات الفعلية للأموال التكميلية، وقدرة المنظمة، استنادا إلى نجاحات الماضي، على توفير الأموال التكميلية واستخدامها. وذكر وفد آخر أن البلدان الأفريقية لها احتياجات كثيرة واستراتيجيات تختلف باختلاف أوضاعها القطرية وأنها تحتاج إلى التمويل التكميلي أكثر مما تحتاج إليه بعض البلدان الأخرى. وقال إن ثمة تناقضا في دعوة البلدان المانحة إلى تخفيض عدد الأولويات في المذكرة القطرية وما أشارت إليه من أن الأموال التكميلية قد لا تكون متاحة.

٤٤ - كذلك أعرب عدد من الوفود عن قلقه لارتفاع مستويات مخصصات الموارد العامة الواردة في المذكرات القطرية. وذكر عدد من هذه الوفود أن بعض البلدان قد لا تكون قادرة على استخدام مخصصات الموارد العامة المقترحة استخداما كاملا بسبب افتقارها إلى القدرة على التنفيذ. وعلى النقيض من ذلك فإن ثمة بلدانا أخرى قد تكون في وضع يتيح لها الإسهام بمزيد من الموارد في التعاون، ومن ثم لا تحتاج إلى هذه المستويات العالية من الموارد العامة. وذكر وفدان أنهما يتطلعان إلى المناقشة المقترحة في الدورة القادمة للمجلس بشأن معايير تخصيص الموارد العامة، وذكر أحدهما أنه يساوره القلق لعدم كفاية مستويات الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا. وطلب الوفد نفسه تأجيل الموافقة على مخصصات الموارد العامة للبلدان التي يجري استعراضها إلى أن يقوم المجلس باستعراض الخطة المتوسطة الأجل. واقترح أحد

المتكلمين أن تشير المذكرة القطرية إشارة أكثر تحديدا إلى سياسات الحكومات وإلى ما تسهم به الميزانيات الحكومية في مختلف البرامج التي يقترح أن تقدم إليها اليونيسيف المساعدة.

٤٥ - وذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أن الأمانة تسلم بأن موارد اليونيسيف غير قادرة على مواجهة جميع جوانب الأهداف القطرية المتعلقة بالطفل والمرأة وأن الأدوار التي يقوم بها الشركاء الآخرون، سواء في حالة الشراكات المتعددة الأطراف أو الشراكات الثنائية، هي أدوار هامة جدا ويتعين تنسيقها. وأضاف أن الخطة الرئيسية للعمليات التي يتم وضعها لكل برنامج قطري تفصل الطرق التي تستخدم بها موارد اليونيسيف المحدودة.

٤٦ - وأوصى أحد الوفود بأن تشتمل المذكرة القطرية على تحليل أقوى للدروس المستفادة من التعاون البرنامجي في الماضي ومن التقييمات النهائية للبرامج. واستشهد وفد آخر بالمذكرة القطرية لبوتان كمثل يعكس الإطار التخطيطي للحكومة وتنسيق أدوار مختلف المانحين، وتساءل عن مدى استخدام هذا النهج في البرامج القطرية الأخرى. وذكرت عدة وفود أخرى أن كثيرا من المذكرات القطرية تبدو مسرفة في الطموح ولا تقدم أدوارا استراتيجية مدروسة لتعاون اليونيسيف. كذلك أشارت هذه الوفود إلى انعدام الأهداف الممكنة التحقيق والقابلة للقياس، وذكرت أن نطاق أهداف التعاون ينبغي أن تكون أكثر وضوحا في توصيات البرامج القطرية. وأضافت أن المذكرة القطرية ينبغي أن تظهر بمزيد من الوضوح العلاقة بين تعاون اليونيسيف وأدوار المانحين الآخرين المتعددي الأطراف والثنائيين. وفي هذا الصدد، حث وفد آخر على أن تعرض المذكرة القطرية صورة أوضح للأنشطة المقترحة لليونيسيف وخطط الحكومة المتلقية والمانحين الآخرين حتى تكون هذه المذكرة توضيحا لنمط من الشراكات الأوثق. وذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية لا تظهر بوضوح الأولوية التي تعطيها اليونيسيف لأفريقيا، وطلب إيضاحا بشأن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف إلى مبادرة باماكو من المقر وعلى المستويات الإقليمية. وأضاف أن نوعية المذكرات القطرية ليست متجانسة بما فيه الكفاية وأن بعضها أكثر دقة من غيره من حيث البيانات.

٤٧ - وذكر وفد آخر أن المذكرات القطرية هي تعبير عن نوايا طيبة أصبحت فيها الدعوة واستراتيجيات بناء القدرات أكثر بروزا، ولكن من الصعب تبين الكيفية التي تترجم بها هذه الاستراتيجيات إلى الواقع. وأضاف أن من المهم تقدير أثر الدروس المستفادة عن طريق تقييم المخاطر وتحليل الفوائد. وذكر متكلم آخر أن الموضوعات الرئيسية للاستراتيجية والتركيز الجغرافي أو التغطية الجغرافية للمذكرات القطرية ينبغي أن تكون أكثر وضوحا. على أن وفدا آخر ذكر أن المذكرات القطرية لا يفترض فيها أن تقدم تفاصيل البرنامج المقترح، ولكنها أطر من المسلم به أنها مسرفة في الطموح والاتساع في بعض الحالات. وأضاف أن توصيات البرامج القطرية ينبغي أن تبين بمزيد من الوضوح الكيفية التي تسهم بها المساهمة المقدمة من اليونيسيف، بمواردها المحدودة، إسهاما متميزا، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات بناء القدرات والتمكين.

٤٨ - وعلقت عدة وفود بأن المذكرات القطرية لا تبين بما فيه الكفاية الصلة بين البرامج القطرية المقترحة ومتابعة المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالدعم الحاسم الذي تقدمه اليونيسيف لحقوق الطفل، وذكر أنه لا ينبغي لليونيسيف أن تقلل دعمها لبقاء الطفل في أفريقيا، لأن تحقيق أهداف المؤتمر العالمي من أجل الطفل لا يمكن أن تتحق بشكل كامل بدون دعم من اليونيسيف على المستوى القطري. وذكر أحد المتكلمين أن كثيرا من المذكرات القطرية لا تظهر في استراتيجياتها بشكل كاف صلة هذه الاستراتيجيات بالسياسات العالمية لليونيسيف فيما يتعلق بالصحة والتعليم والمياه المرافق الصحية البيئية. وفي نفس السياق ذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية لا تبين بما فيه الكفاية أوجه اختلاف الاستراتيجية المقترحة عن الاستراتيجية الماضية. وذكرت بعض الوفود أن المذكرات القطرية لا تتصدى بما فيه الكفاية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بما في ذلك الصلات القائمة بين ذلك وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعربت وفود أخرى عن قلقها لعدم الإشارة إلى متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة. على أن أحد الوفود أعرب عن قلقه لأن الجوانب التقليدية من تعاون اليونيسيف في الخدمات الصحية والتعليمية لم يتم تطويرها بدرجة كافية في كثير من المذكرات القطرية.

٤٩ - وذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أن مواجهة اليونيسيف لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي جزء هام من كثير من المذكرات القطرية، ومنها على سبيل المثال مذكرات زامبيا وملاوي وناميبيا وبعض بلدان شرق آسيا، ومن المبادرات دون الإقليمية مثل مبادرة ميكونغ. وأضاف أن اليونيسيف قد عززت قدرتها في منطقة غرب ووسط أفريقيا بتعيين مستشار إقليمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة الإنجابية.

٥٠ - وذكر عدد من الوفود أن عملية التشاور خلال إعداد المذكرات القطرية لم تشترك فيها بالقدر الكافي وكالات المعونة الثنائية أو غيرها من جماعات المانحين، وإن كانت العملية مرضية في بعض الحالات. وذكر أحد الوفود أن ثمة أمثلة لم تشترك فيها الحكومة المتلقية نفسها اشتراكا كاملا، وأضاف أن هذه الملاحظة لم يقصد بها النقد الشديد وإنما قدمت على سبيل النصيحة. على أن وفدا آخر قد قيم نوعية المشاورات على المستوى القطري بأنها آخذة في التحسن. وذكر أحد المتكلمين أن المذكرات القطرية ينبغي بالنسبة لبلدان معينة أن توضح الصلة بين اليونيسيف وبرنامج المعونة الثنائي الخاص بالبلد. واقترح وفدان أن تقدم المذكرات القطرية وصفا أكمل لعملية التشاور.

٥١ - وذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أنه منذ اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩٩٥/٨ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لم يكن هناك وقت كاف للتوسع في إتاحة فرص المشاركة حيث إن كثيرا من عمليات إعداد البرامج القطرية كانت قد بدأت بالفعل في ذلك الوقت. على أنه أضاف أن الحكومات

المتلقية قد رحبت بعملية الإعداد الجديدة، وأنه يتبين من التغذية المرتدة الآتية من المكاتب القطرية لليونيسيف أنه كانت هناك مجموعة غنية من الخبرات في تحسين جانب المشاركة من تلك العملية. وذكر على سبيل المثال، أنه كانت هناك مشاركة واسعة من جانب الحكومات المحلية في ٢٣ بلدا وأن المنظمات غير الحكومية المحلية قد شاركت في ٣٠ عملية. ومن ناحية أخرى فقد اشترك المنسق المقيم ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في جميع العمليات القطرية. وفي كثير من الحالات شارك عدد كبير من الشركاء المانحين، سواء في الشراكات المتعددة الأطراف أو الشراكات الثنائية، إما من خلال وكالات المانحين الثنائية أو من خلال البعثات الدبلوماسية، ولكن مستوى المشاركة لم يكن واحدا في جميع الأحوال. وأضاف أن الواقع فيما يبدو هو أن محتوى المذكرات القطرية يركز على محتوى الاستراتيجية البرنامجية أكثر مما يركز على عملية المشاركة في إعداد الاستراتيجية البرنامجية. وذكر أن المذكرات القطرية سوف تتصدى في المستقبل لعملية المشاركة بمزيد من الاتساق.

٥٢ - ولدى النظر في مدى كفاية مزيج الاستراتيجيات والوزن المعطى لكل منها، ذكر أحد الوفود أن دور المجلس التنفيذي هو ضمان أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي والتشاور قد تمت على الصعيد القطري مع الحكومة والشركاء المانحين الآخرين، والتأكد من أن المذكرة القطرية متسقة في تطبيق السياسات البرنامجية لليونيسيف، وذكر أن ثمة ما يشير إلى أن المذكرات القطرية قد أخذت تزداد تركيزا على النواحي الاستراتيجية. على أنه أشار إلى أن ثمة تفاوتا كبيرا بين المذكرات القطرية فيما يتعلق بمدى بيان الخيارات الاستراتيجية. وأضاف أن تطبيق استراتيجيات تقديم الخدمات وبناء القدرات والتمكين لا تعرض حتى الآن عرضا متسقا في المذكرات القطرية. وقال إنه يتعين بوجه عام أن تظهر المذكرات القطرية بمزيد من الوضوح المزيج الاستراتيجي للاستراتيجيات باستخدام لغة التقييم التي يستخدمها المانحون المتعددون بمزيد من الاتساق. وأضاف أن المذكرة القطرية هي وسيلة يثبت بها المكتب القطري لليونيسيف مسؤوليته عن تطبيق سياسات اليونيسيف، وهذا جزء هام من مبادرة التفوق الإداري. وحدد وفد آخر أهم التحسينات اللازمة في المذكرات القطرية بأنها الدليل على وجود علاقة واضحة مع الخطة الإنمائية للحكومة ومع أنشطة المانحين الآخرين؛ ووضوح التركيز الموضوعي والتركيز الجغرافي؛ ووصف التغييرات التي حدثت في النهج المتعلقة بالاستراتيجيات بين البرامج السابقة والبرامج المقترحة؛ ووصف العلاقة الواقعية بين نطاق أهداف البرنامج ومستوى الموارد المقترحة؛ والشرح الواضح لمزيج الاستراتيجيات والوزن المعطى لكل منها. وأثنى وفد آخر على التركيز الأقوى بوجه عام على بناء القدرات والتمكين والدعوة، ولكنه ذكر أن الإيضاحات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاستراتيجيات كانت ضعيفة في بعض الحالات.

أفريقيا

٥٣ - عرضت على المجلس التنفيذي مذكرات قطرية بشأن جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وليسوتو وملاوي وناميبيا في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الافريقي (E/ICEF/1996/P/L.1-E/ICEF/1996/P/L.8)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج والسنغال وغابون

وغينيا في منطقة غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى (E/ICEF/1996/P/L.9-E/ICEF/1996/P/L.15). وألقى المديرون الإقليميون لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى بيانات تمهيدية.

٥٤ - وكانت هناك عدة تعليقات عامة على المذكرات القطرية الخاصة بأفريقيا. فقد ذكر أحد المتكلمين أن المبادئ التوجيهية التي انتهت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية لم تتابع، كما أن التزامات اليونيسيف بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بمتلازمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ينبغي أن تنعكس في استراتيجيات البرامج القطرية. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة النظر إلى أفريقيا في مجموعها دون فصل القارة إلى مناطق جغرافية؛ وأضاف أن اليونيسيف بحاجة إلى استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل أفريقيا في مجموعها ومن أجل أفقر البلدان وأقلها نموا في أفريقيا. وذكر أن ثمة حاجة إلى تحديد البلدان ذات الأولوية في أفريقيا، وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال المناقشات الإقليمية. وذكر أحد الوفود أن بلدان أفريقيا لها احتياجات كثيرة وأن استراتيجيات مواجهة هذه الاحتياجات سوف تختلف باختلاف أوضاع كل بلد وأولوياته. وأضاف أن المقارنة بين البلدان المختلفة ليست مقارنة سليمة نظرا لاختلاف أولويات تلك البلدان. وقال إن الموارد المالية المسقطة بالمذكرات القطرية مسرفة في الطموح؛ فبعض البلدان تحتاج من الأموال التكميلية إلى أكثر مما تحتاج إليه البلدان الأخرى، ولكن البرمجة تكون عملية صعبة حيث لا يكون هناك تأكيد لمدى توافر الأموال اللازمة. وذكر أنه في البلدان الميسورة نسبيا يكون الاعتماد على القطاع الخاص في جمع التبرعات خيارا جيدا. وأضاف أن عمليتي الرصد والتقييم ينبغي أن تكونا عنصرين في جميع المذكرات القطرية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك ضرورة للتوصل إلى نهج أكثر تلاقيا في سياسات دعم التمكين للمجتمعات المحلية الأساسية وتحقيق اللامركزية في عمليات الإدارة، من ناحية، وتعزيز قيمة التدخل من جانب الشركاء من غير الدول (المنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية، والسلطات اللامركزية) تدخلا فعالا، من ناحية أخرى. وأكد الوفد نفسه على أهمية الأخذ بنهج في الأنشطة أكثر اعتمادا على النواحي الكيفية، وذلك نظرا لعدم إمكانية الاطمئنان إلى الإحصاءات في كثير من البلدان، ونبه إلى أهمية الدعم الذي تقدمه اليونيسيف في تنفيذ مبادرة باماكو.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لجزر القمر، ذكر أحد الوفود أن هذه المذكرة القطرية تصف نهجا قطاعيا أكثر مما تصف نهجا استراتيجيا. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء ارتفاع معدل نمو السكان في جزر القمر وتساءل عن احتمالات التنمية المستدامة في السنوات الخمس القادمة. وسأل الوفد عن الكيفية التي ستتعاون بها اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة المشكلة.

٥٦ - وذكر أحد الوفود أن الأهداف الواردة في المذكرة القطرية لليسوتو مسرفة في الطموح بالنسبة لإطار زمني مدته خمس سنوات. وقال إن المذكرة القطرية لا تشمل إطارا للرصد والتقييم وهو ما ينبغي أن يشمله البرنامج القطري. وأيد وفد آخر الاتجاه العام للاستراتيجية، ولكنه شدد على ضرورة التنسيق الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى ومع المانحين. وسأل المتكلم عن الكيفية التي يتلاءم بها البرنامج المقترح

مع برامج الاستثمار القطاعية التي يجري بحثها بالنسبة للتنمية في ليسوتو وكيفية تلاؤم الاستراتيجية القطرية المقترحة مع تلك البرامج.

٥٧ - وأيد وفد آخر تأكيد البرنامج القطري لملاوي على زيادة الوعي على صعيد المجتمع المحلي، وأوصى بالاستثمار في مشاركة المجتمع المحلي في إطار البيئة السياسية المتغيرة. وقال المتكلم إنه ينبغي أن يتضمن البرنامج القطري إطارا للرصد والتقييم. وذكر وفد آخر أن المذكرة القطرية تقدم مزيجا جيدا من الاستراتيجيات ولكن الصلة بين الاستراتيجيات والتدخلات المقترحة وبين التدخلات والميزانيات الماضية والراهنة ليست واضحة بما فيه الكفاية. وسأل متكلم تحديدا عما تتطلبه عمليتا بناء القدرات والتمكين كما تساءل عما إذا كان لليونيسيف ميزة نسبية في دعم استراتيجية للتمكين الاقتصادي للمرأة. وأشار وفد ثالث إلى أن بعثته في ملاوي أفادت بأن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف حاليا في مجالات مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة والتغذية هو دعم فعال وهام وينبغي أن يستمر. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تقلل من مبادراتها الجديدة وأن تركز على المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية مع ترك المجالات الجديدة للوكالات الدولية الأخرى. وذكر أنه يتعين أن ينظر البرنامج نظرة أكثر واقعية إلى قدرة وزارة الصحة على توفير الخدمات الأساسية. وأضاف أنه لم يكن هناك فيما يبدو تشاور كاف مع المانحين فيما يتعلق بوضع البرنامج الجديد. وتكلم ممثل مجموعة من الدول في نقطة نظام فذكر أن الإيماءات السياسية التي انطوت عليها كلمة أحد المتكلمين غير مقبولة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لناميبيا، ذكر أحد الوفود أن الاستراتيجيات البرنامجية لا ترتبط بالأهداف ارتباطا واضحا بما فيه الكفاية، كما أن عناصر البرنامج لا ترتبط ارتباطا كافيا بالاستراتيجيات. وأضاف أن الأهداف تبدو مسرفة في الطموح بالنسبة لإطار زمني مدته خمس سنوات. وقال إنه ينبغي أن يتضمن البرنامج عنصري الرصد والتقييم. وأضاف أنه ينبغي بذل جهد أكبر لتحقيق "الربط المتبادل" بين عناصر البرنامج المختلفة في توصيات البرامج القطرية، كما ينبغي وصف خطط الميزانية الحكومية ومخصصاتها من أجل مجالات البرنامج. وذكر وفد آخر أن التركيز على بناء القدرات والدعم المؤسسي وحقوق الطفل هو تركيز يدعو إلى التفاؤل، ولكنه أوصى بالتوسع في عملية تحديد الأولويات من خلال مجموعة صغيرة من التدخلات. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تخطط دعمها على الصعيد المركزي بعناية مع الحكومة وأن تحدد الإسهامات الحكومية في البرنامج. وذكر أنه ينبغي لليونيسيف أن تعتمد أسلوب "تحليل الإطار المنطقي" بالنسبة للتخطيط وهو الإطار الذي يستخدمه المانحون في ناميبيا. وذكر وفد آخر أنه ينبغي لليونيسيف أن تؤكد على دعم التدابير التي تتخذ لتخفيض المعدل المرتفع لحمل المراهقات، وهو عامل يسهم في ارتفاع معدل التسرب بين المراهقات في المدارس الثانوية.

٥٩ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لسان تومي وبرنسيبي، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي زيادة وعي الشركاء الرئيسيين بأهمية تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم الأساسي.

٦٠ - وأثنت وفود عديدة على مزيج الاستراتيجيات في المذكرة القطرية لجنوب أفريقيا وذكرت أن هذه المذكرة تقدم استراتيجية واضحة جدا وتحديدا واضحا لدور اليونيسيف ومجموعة مناسبة من التدخلات التي تأخذ في الاعتبار الخطط الخاصة لجنوب أفريقيا. وأشارت هذه الوفود إلى أن المذكرة القطرية قد أعدت إعدادا جيدا وينبغي أن تكون مثلا يحتذى. واعتبرت هذه الوفود أن إدراج الأعمال المتعلقة ببناء القدرات على صعيد الأقاليم ووجود سياسة موحدة فيما يتعلق بنمو الطفل هما عنصران إيجابيان. وأشير إلى أنه يتعين وضع إطار للرصد والتقييم. وذكر وفد آخر أن الشراكة القائمة مع اللجنة الوطنية لحقوق الطفل كان ينبغي ذكرها في المذكرة القطرية والاعتراف للشركاء الآخرين بدورهم. وأضاف أنه ينبغي أن يكون القسم المتعلق بالدروس المستفادة أكثر تحديدا وأن تركز المذكرة القطرية على عدد أقل من المجالات مثل نوعية التعليم الأساسي والدعم المقدم إلى الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة وبناء القدرات على الصعيدين المركزي والمحلي. وطالب وفد آخر بالتنسيق الوثيق مع المانحين الآخرين، وتساءل عن مدى الاتساق بين النهج "الرأسية" مثل برامج المغذيات الدقيقة مع النهج الأوسع المتعلق بتحسين الرعاية الصحية الأولية. وأعرب أحد المتكلمين عن شكوكه فيما يتعلق بالاستراتيجية المقترحة قائلا إن الأولويات الوطنية لم تحدد بعد تحديدا كاملا وأن ثمة خطرا من حدوث ازدواج وتداخل بين المانحين بسبب المرحلة الانتقالية. وذكر أن تحديد إطار البرامج بخمس سنوات قد يكون مسرفا في الاتساع في هذه المرحلة وأنه قد يكون من الأفضل اعتماد برنامج انتقالي.

٦١ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة، أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالتركيز القوي والمناسب على بناء القدرات على مستوى الحكم المحلي، وعلى إصلاح القطاع الاجتماعي، وعلى التعاون بين المانحين. على أنه أضاف أن المذكرة القطرية لا تقدم توضيحا للسياسات ولا شرحا كافيا للكيفية التي ستوضع بها الاستراتيجيات موضع التنفيذ. وتساءل وفد آخر عن مؤشرات الإنجاز التي ستستخدم لقياس مدى فعالية الأشكال المختلفة من الدعوة، مثل نهج الـ ٢٠/٢٠". كذلك تساءل المتكلم عن مدى التحول عن الدعم المباشر لتقديم الخدمات نظرا لحالة قطاع الصحة العامة في البلد. وأيد متكلم آخر تأكيد المذكرة القطرية على دور اليونيسيف في عمليتي بناء القدرات والتمكين.

٦٢ - وأعربت عدة وفود عن ترحيبها بمزيج الاستراتيجيات في المذكرة القطرية لزامبيا. وأثنى أحد الوفود عن عملية تحليل الحالة وعلى محتوى هذا التحليل. على أن وفدا آخر طلب تنبيه الحكومة إلى تجديد التزامها بالرعاية الصحية الأولية وبالتعليم والإصلاح الزراعي. وأعرب وفد آخر عن موافقته على مزيج الاستراتيجيات وعلى التأكيد على بناء القدرات واتفاقية حقوق الطفل، ولكنه طالب بشرح أوضح للكيفية التي ستوضع بها الاستراتيجيات موضع التنفيذ والكيفية التي تتحقق بها الاستدامة. وأشار وفد آخر إلى أن عملية المناقشة مع الشركاء على الصعيد القطري سوف تستمر في الشهور القادمة قبل تقديم توصيات البرامج القطرية. وأشارت عدة وفود أخرى إلى التأكيد القوي على الصحة والشرح الجيد لاستراتيجية البرنامج الصحي. على أن هذه الوفود أعربت عن قلقها لإغفال المذكرة لذكر الإصلاحات الجارية في السياسات القطاعية في مجال الصحة وتحالف الشركاء من المانحين الذين يقدمون الدعم لهذه

الإصلاحات ومنهم اليونيسيف. كذلك أشير إلى انعدام المناقشة بشأن سياسة زامبيا وما خصصته من اعتمادات الميزانية، وهو ما ينبغي أن يرتبط باستراتيجيات البرنامج القطري لضمان الملكية. وذكر الوفد نفسه أن اليونيسيف تنفرد بالعمل فيما تبدو وأن الإشارات إلى التعاون تبدو وكأنها إشارات إلى أنشطة سبق الاضطلاع بها. وكانت هناك دعوة إلى توضيح الاستراتيجية البرنامجية لليونيسيف وربطها بالخطط الوطنية لزامبيا في كل قطاع. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي للبرنامج التوسع في عملية تحديد الأولويات، كما ذكر أن الأهداف تبدو مسرفة في الطموح فيما يتعلق بالأهداف المحددة للتمويل التكميلي. وأثنى وفد آخر ثناء خاصا على الأعمال الجارية التي تقوم بها اليونسيف في مجال البحوث والمعلومات ومنها، على سبيل المثال، ما تقوم به بالنسبة لمسألة تعليم الفتاة.

٦٣ - وذكر أحد المتكلمين أن تأكيد اليونيسيف على تطوير السياسة التعليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن يربط بالجوانب العملية للتنفيذ. وقال إن تخفيض نسبة الطلبة/المدرسين قد لا تكون واقعية نظرا للحالة الاقتصادية الراهنة ولكون أغلبية أولياء الأمور في حالة من الفقر لا تسمح لهم بدفع المصروفات المدرسية.

٦٤ - وأشار أحد الوفود إلى خطط اليونيسيف لدعم إصلاح السياسة الاجتماعية في القطاعات الاجتماعية الرئيسية بكوت ديفوار، ولكنه تساءل عما تقوم به اليونسيف لتعزيز التعاون مع المانحين الرئيسيين في إصلاح القطاع الاجتماعي.

٦٥ - وذكر وفد آخر أن البرنامج الجديد في غابون يتيح فرصة لتنبيه المانحين الرئيسيين الآخرين إلى ضرورة وضع السياسات، وخاصة فيما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم.

٦٦ - وأشار أحد المتكلمين إلى الأهمية الحاسمة للتعليم الأساسي في برنامج اليونيسيف في غينيا، وأعرب عن أمله في أن تبذل محاولة لإقامة صلة بين التعليم الأساسي والتعليم الفني. كذلك شدد المتكلم على أهمية الحوار مع المجتمع المدني، على اعتبار أن هذا الحوار عنصر أساسي في استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة والتمكين للمجتمعات المحلية. وطلب الوفد معلومات عن الخطوات التي ستتخذها اليونسيف لضمان إجراء هذا الحوار وتعزيزه.

٦٧ - وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي لليونسيف وغيرها من الجهات المانحة أن تكفل الإمداد باللقاحات لمواجهة احتياجات الأطفال في نيجيريا. وأضاف أن الأزمة في شراء اللقاحات قد أدت إلى انخفاض معدل توافر هذه اللقاحات في عديد من المناطق. وذكر أن دور اليونيسيف في التحصين ضد الحصبة في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ قد أظهر أن الأنشطة الإنمائية المنتظمة، وخاصة في مجال الصحة، يمكنها أن تخف آثار الكوارث. وأضاف أن المحافظة على الخدمات الأساسية أمر هام في نيجيريا.

٦٨ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن اجتماعات التنسيق التي يعقدها المانحون في السنغال. وقال إن من المهم بالنسبة لفريق اليونيسيف في ذلك البلد أن يتقاسم خبراته عن طريق الاشتراك اشتراكا أنشط في هذه الاجتماعات. وتكلم ممثل السنغال مؤيدا المذكرة القطرية لبلده، التي قال عنها إنها جاءت نتيجة عملية طويلة وشاقة تحقق فيها التعاون الوثيق بين الحكومة واليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع المدني. وأضاف أن المذكرة تتضمن الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة. وذكر أن البرنامج سيسهم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٦٩ - عرضت على المجلس التنفيذي ١٢ مذكرة قطرية خاصة بالأرجنتين وأوروغواي وبليز وبنما وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا (E/ICEF/1996/P/L.16-E/ICEF/1996/P/L.27). واستعرض المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باختصار الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة، والتقدم المحرز نحو أهداف منتصف العقد ونحو أهداف العقد، والتعاون مع المنظمات الأخرى، والاتجاهات البرنامجية.

٧٠ - وأعربت وفود كثيرة عن شكرها للمديرة الإقليمية للعرض الذي قدمته، واقترحت أن يصبح الرسم البياني الذي أعدته بشأن عملية التشاور نموذجا للتقارير التي تقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة.

٧١ - وفي التعليقات العامة على المنطقة، أبرزت وفود مختلفة التحسن الهام الذي تحقق في مؤشرات صحة الطفل التي أفادت من دعم اليونيسيف، كما أبرزت في مقابل ذلك بعض المشاكل التي ما زالت مستمرة مثل الفقر المتزايد وازدياد العنف وانتهاك حقوق الطفل، وخاصة حقوق السكان المحليين. كذلك أشير إلى ضرورة تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد. وأعربت جميع الوفود التي تناولت الموضوع عن تقديرها لزيادة التركيز على حقوق الطفل والمرأة، وحثت اليونيسيف على زيادة جهودها في هذا المجال، بما في ذلك حالة الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة والعنف الموجه ضد الأطفال والنساء. وأعربت معظم الوفود عن قلقها لارتفاع معدلات الوفيات النفاسية في المنطقة، وأشارت إلى أن هذه المشكلة تتطلب عناية خاصة من الحكومات ومن اليونيسيف، وهو ما تدعو إليه مبادرة الأمومة السالمة، والسياسة الصحية لليونيسيف، ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة زيادة التأكيد على الصحة الإنجابية، وخاصة في أمريكا الوسطى. وحثت وفود كثيرة اليونيسيف على مواجهة المشاكل الحرجة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأثرها على الأطفال. وذكرت عدة وفود أن المذكرات القطرية لعدد من البلدان لا ترد بها أهداف صريحة أو أهداف قابلة للقياس أو معايير للاستدامة.

٧٢ - وذكرت عدة وفود أن مستويات التمويل التكميلي مسرفة في التفاؤل. وأشار عدد من الوفود إلى أنه سيكون من المفيد وجود تفهم أفضل لمعايير تحديد مستويات التمويل التكميلي التي هي مستويات عالية فيما يبدو. وأعرب متكلم آخر عن ترحيبه بالدور الاستراتيجي الحافز الذي تقوم به اليونيسيف، بما في ذلك عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، وما تقوم به في مجال جمع التبرعات من القطاع الخاص كاستراتيجية لتعبئة الموارد داخل البلدان.

٧٣ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للاتجاه العام للبرنامج القطري لبليز وأوصى بمزيد من التركيز والتبسيط في التدخلات حيثما كان ذلك ممكنا. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المذكرة القطرية ينبغي أن تكون تعبيرا عن الخيارات الاستراتيجية وأن تستخدم فيها التسميات المستخدمة في تقييم المانحين المتعددين، واقترح أن يكون التعبير عن الحساسية للمسائل المتعلقة بالجنسين وعن الرصد على مستوى الأنشطة لا الاستراتيجيات.

٧٤ - وأشار أحد الوفود إلى السياق الوطني لكوستاريكا، فتحدث عن أوجه التقدم الكثيرة التي تحققت في البلد، ولكنه حذر من أن الاستدامة تمثل مشكلة، وأشار إلى التدهور في مستوى التعليم. وأضاف أن المبادرة الرائدة التي تتمثل في إنشاء مكتب أمين مظالم لشؤون الطفل مبادرة تستحق الثناء، وأشار إلى أن هذه التجربة ينبغي تقاسمها مع البلدان الأخرى. كما أشير إلى التنسيق الجيد بين البنك الدولي والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية في كوستاريكا. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تبحث مدى قدرتها في الميدان، وسأل عن الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لتنفيذ أنشطتها المبينة في المذكرة القطرية.

٧٥ - وشدد أحد الوفود على أهمية رصد تأثير التغيرات الاقتصادية على حالة الطفل والمرأة في كوبا، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم. وتساءل المتكلم أيضا عما إذا كانت الأهداف الواردة بالمذكرة القطرية أهدافا واقعية بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة للبرنامج. وذكر متكلم آخر أن المذكرة القطرية أبانت بوضوح مزيج الاستراتيجيات الخاصة بكوبا وتعليل هذا المزيج، وأيد هذه المذكرة القطرية تأييدا صريحا. كذلك أعرب هذا الوفد عن قلقه لانهيار مستوى صحة الطفل والمرأة نتيجة للقيود الاقتصادية.

٧٦ - وذكرت بضعة وفود أن برنامج الجمهورية الدومينيكية يعتبر برنامجا طموحا بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للتصدي لمشكلة العنف الموجه ضد المرأة، وتساءل عما إذا كان معدل وفيات الأمهات قد لقي العناية الكافية في ضوء ارتفاع هذا المعدل ارتفاعا غير عادي في ذلك البلد. وأشار الوفد نفسه إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة (١,٨ مليون) واقترح أن تعطى أولوية أكبر لهذه المشكلة.

٧٧ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية للسلفادور، أوصى عدد من الوفود بإعطاء أولوية أكبر للصحة الإنجابية للمرأة. وطلب أحد الوفود إيضاحا لمعايير اختيار البلديات التي حددت باعتبارها ذات أولوية

وعددها ٤١ بلدية، وذكر أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق مع الشركاء الآخرين العاملين في هذه المجالات. وأضاف أنه يتعين إجراء مشاورات وثيقة مع الشركاء الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف عند وضع البرنامج القطري في صيغته النهائية لتجنب الازدواج. كذلك أشير إلى ضرورة وجود مؤشرات لرصد نجاح البرنامج. وأوصى أحد الوفود بإدماج نظم الرصد المشار إليها في المذكرة القطرية في النظم القائمة.

٧٨ - وذكرت عدة وفود أنه ليس من الممكن حتى الآن تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق الأهداف المقترحة لغواتيمالا أو المؤشرات التي تم تحديدها لرصد المنجزات المتوقعة في نهاية برنامج التعاون. وأشار أحد المتكلمين مع القلق إلى عدم كفاية التأكيد على أثر العنف على الأطفال، واقترح أن يوجه مزيد من العناية إلى تعليم السكان المحليين وإلى حالة الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة. وأكد وفد آخر على أهمية الاستدامة، نظرا لضعف المؤسسات في غواتيمالا. كذلك أشير إلى أهمية التنسيق بين قطاعات المجتمع المختلفة والمشاريع التي تتطلب توافق الآراء بين مختلف القطاعات. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بزيادة الحوار في الميدان خلال ما تبقى من عملية إعداد البرنامج.

٧٩ - وأشارت عدة وفود مع الارتياح إلى التأكيد على حقوق الطفل والمرأة في نيكاراغوا. على أن أحد المتكلمين ذكر أنه ينبغي توجيه مزيد من العناية إلى المراهقات وإلى العنف الموجه ضد المرأة. وأثنى متكلم آخر على تركيز المذكرة القطرية على الفقر، وتساءل عما إذا كان التركيز على تخفيف حدة الفقر يتسق مع السياق الوطني لعملية التحول إلى القطاع الخاص ومع اعتبارات استرداد التكاليف. وأشار عدد من الوفود إلى التفاوت بين البيانات المتعلقة بالفقر والمؤشرات الاجتماعية المقدمة في تحليل الحالة والبيانات المستمدة من مصادر أخرى مثل المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي التي تشير إلى أن الحالة أخطر مما تصوره المذكرة القطرية. ووصفت وفود مختلفة مزيج الاستراتيجيات المقترح بأنه حسن التوازن. وأكد أحد الوفود على أهمية بناء القدرات وزيادة كفاءة المؤسسات وفعاليتها. وذكر عدد من الوفود أن البرنامج يعتبر برنامجا طموحا. وكان من رأي متكلم آخر أن ثمة حاجة إلى مزيد من تحديد الأولويات، وأشار إلى أن خبرة اليونيسيف في الماضي ينبغي أن تكون عونا في تحديد المجالات التي تكون فيها لليونسيف مزايا نسبية. وأضاف أن المذكرة القطرية ينبغي أن تكون أكثر توجها نحو المشاكل وأن تبين بمزيد من الوضوح الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لتنفيذ ما تقترحه. وأشار وفد آخر إلى أهمية المؤشرات في قياس التقدم. وتساءل عدد من الوفود عما إذا كانت قد وجهت العناية الكافية إلى الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية كما جاءت في الاستراتيجية الصحية لليونيسيف. وتساءل أحد الوفود عن سبب تأكيد المذكرة على دعم الصفوف الأولى بالمدارس الابتدائية، واقترح متكلم آخر الأخذ بنهج أكثر شمولا فيما يتعلق بالتعليم. واشار أحد الوفود إلى المكاسب التي تحققت في التغطية بإمدادات المياه، وذكر أنه يتعين تحقيق مكاسب مماثلة في مجال المرافق الصحية، وتساءل عما هو مقترح لتحسين هذه الوضع. وذكر أنه ينبغي التسليم بضرورة التنسيق الفني بين الشركاء، بما في ذلك برامج المساعدة الثنائية، كما ينبغي الاعتراف بضرورة التعاون مع المؤسسات والبرامج دون الإقليمية.

٨٠ - وعلق عدد من الوفود تعليقات إيجابية على الاتجاه العام لمزيج الاستراتيجيات المقترح في المذكرة القطرية لبنما. وأعرب بعض المتكلمين عن ارتياحهم لزيادة التركيز على تعليم الأطفال وعلى مجتمعات السكان المحليين. وأشار متكلم آخر مع التأييد إلى زيادة تعبئة الموارد.

٨١ - وذكر أحد الوفود أن المذكرة القطرية لأوروغواي لا تعلق تعليقات موضوعية على المسائل المتعلقة بالجنسين وعلى حقوق المرأة. وذكر أن الإشارة إلى "منظور للجنسين [يشجع] الأنشطة المحددة التي تستهدف التمكين للفتاة والمرأة" ليس مقنعا. وذكر وفد آخر أنه كان يمكن تعلم المزيد من الدروس المستفادة من فترة التعاون السابقة. وذكر أن تعاون اليونيسيف ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مظاهر التقدم التكنولوجي التي تحققت في البلد. وأضاف أن حماية الطفل مسألة هامة، ولكن ينبغي توجيه العناية أيضا إلى تكافؤ فرص التعليم. وسلم متكلم آخر بأهمية حماية الطفل، ولكنه تساءل عما إذا كانت هناك مبالغة في التأكيد عليها في المذكرة القطرية. وأضاف أن البلد يعاني حالة ركود اقتصادي حيث يعيش الآن ٢٤ في المائة من سكان الحضر و ٤٨ في المائة من سكان الريف في فقر، وحيث ارتفع معدل وفيات الرضع. وتساءل المتكلم عما إذا كان تحول التركيز عن الصحة والتعليم أمرا مبررا، وذكر أنه لاحظ تغيرا في الاتجاه العام من دعم المشاريع ذات الأثر الملموس والواضح إلى التركيز على الخبرة الاستشارية المتخصصة فيما يتعلق بالطفل. وقال إنه مع تسليمه بسلامة هذا الدور يشك فيما إذا كان ينبغي له أن يكون هو الدور الوحيد لليونيسيف في البلد.

آسيا

٨٢ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكرات القطرية لكل من ماليزيا ومنغوليا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (E/ICEF/1996/P/L.28-E/ICEF/1996/P/L.30)؛ وبوتان وسري لانكا ونيبال في منطقة جنوب آسيا (E/ICEF/1996/P/L.31-E/ICEF/1996/P/L.33). وقد قام بعرض المذكرات القطرية المديرون الإقليميون في شرق آسيا والمحيط الهادئ والمديرون الإقليميون في جنوب آسيا.

٨٣ - وأيدت عدة وفود المذكرات القطرية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، وذكرت أن هذه المذكرات تتفق والالتزامات التي تم التعهد بها في المشاورات الإقليمية المتعلقة بأهداف منتصف العقد والتي أجريت في هانوي بفييت نام في عام ١٩٩٥، وأنها تستجيب للتطورات الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة ولاحتياجات الأطفال. وأبرز أحد الوفود التعاون القوي بين اليونيسيف وبلدان المنطقة. وذكر متكلم آخر أنه نتيجة لعمليات التصنيع في المنطقة، ازداد عدد النساء العاملات بين أفراد القوى العاملة حيث قل الوقت الذي يخصصه الأبوان لرعاية أطفالهما. وقال إنه ينبغي لذلك وضع مؤشرات لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقديم التقارير عن ذلك، وخاصة في بلدان مثل ماليزيا. وأضاف أنه ينبغي أن تشتمل البرامج على عناصر تتعلق بالإرشاد من جانب الوالدين وبفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٨٤ - وذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية قد أغفلت بعض الأمور، ومنها توجيه العناية الكافية لإسهامات اليونيسيف ومنجزاتها في جعل منطقة المحيط الهادئ منطقة خالية من شلل الأطفال. وأضاف أن تلك الجهود سوف تزداد أهميتها مع انتقال المبادرة إلى جنوب آسيا وأفريقيا. وأعرب المتكلم عن أمله في ألا يضعف عمل اليونيسيف في برنامج شلل الأطفال وأن يكتسب زخما من خلال التعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أنه ينبغي توجيه مزيد من العناية في المذكرات القطرية لاحتياجات الأقليات المنسية، بل والأغلبيات في بعض البلدان. وذكر المتكلم أن المذكرات القطرية لم تتطرق لمسألتي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة الإنجابية حتى تتسق مع الاستراتيجيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، وتساءل عما إذا كان سبب ذلك هو أن الاستراتيجية الصحية لم يبدأ تنفيذها بعد. كذلك أثار المتكلم مسألة ارتفاع مستويات التمويل التكميلي وذكر أنه على الرغم من أن عنصر التمويل التكميلي في آسيا لا يزيد على ضعف مستوى الموارد العامة، مقارنا بأمريكا اللاتينية حيث يبلغ مستوى التمويل التكميلي خمسة أضعاف مستوى الموارد العامة، فإن ثمة قلقا بالنسبة لإمكانية تنفيذ البرامج الأساسية إذا لم يتوافر التمويل التكميلي المتوقع.

٨٥ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لمنغوليا، استعرض وفد ذلك البلد حالته الوطنية وشدد على الأولوية التي توليها الحكومة لمسائل الطفل. وذكر أنه بسبب الصعوبات التي تواجهها منغوليا في التغلب على آثار الانتقال إلى الاقتصاد السوقي فإن سياسة الحكومة هي حماية أضعف قطاعات المجتمع، وخاصة الأطفال والنساء، من أي تأثير سلبي لعملية الانتقال. وذكر أن الحكومة والمجتمع المدني قد وضعا خطة لحماية الأطفال على نحو ما تدعو إليه اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن المذكرة القطرية قد أعدت بالتعاون التام بين الحكومة وسائر وكالات الأمم المتحدة والمانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين وأنها تتلاءم مع برنامج العمل الوطني وبرنامج تخفيف حدة الفقر.

٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لانعكاس سياسات الحكومة بالنسبة للقطاع الاجتماعي في المذكرة القطرية لبوتان. وذكرت متكلمة أخرى أنها شديدة الإعجاب بوضوح الاستراتيجية المقترحة، وقالت إن هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون نموذجا للبلدان الأخرى. وأعربت عن ترحيبها بالتأكيد على نوعية التعليم والتركيز على مدارس المجتمعات المحلية وعلى التعليم غير النظامي. كما أعربت عن موافقتها على التأكيد القوي على التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالجنسين، ولكنها أضافت أن من المؤسف أن هذا لم يترجم إلى زيادة العناية الموجهة إلى مسائل صحة المرأة. وأضافت أن قلة الاهتمام الموجه إلى مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي أخذت في التفاقم أمر يبعث على شيء من القلق. وذكر وفد آخر أنه ينبغي توجيه مزيد من العناية إلى نهج الدعم القطاعي مع زيادة التنسيق بين المانحين وزيادة إدماج الدعم المقدم منهم في البرامج القطاعية الحكومية. وأضاف أنه ينبغي للمانحين التحرك نحو توفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة لبرامج الحكومة بدلا من وضع أنشطتهم الخاصة وبعثرة الموارد على مشاريع مستقلة مشتتة. وأضاف أن المذكرة القطرية تتناول مزيج الاستراتيجيات بوضوح، ولكن من الصعب، كما هي الحال بالنسبة للبلدان الأخرى، تحديد الكيفية التي يمكن

بها تقييم مدى فعالية هذا المزيج. وسأل الوفد عن الكيفية التي تعتزم بها الأمانة رصد أثر التغييرات في الاستراتيجيات ونتائج مزيج الاستراتيجيات. وأضاف أنه يلزم وجود مؤشرات أفضل وأن أحد الحلول الممكنة هو تناول هذه المسائل بالتفصيل في توصيات البرامج القطرية. وقال إنه يمكن تحليل الاتجاهات السائدة في أنواع المساعدة المقدمة من اليونيسيف ومقارنة النتائج بالبرامج السابقة. ودعا أحد الوفود الأمانة إلى التعليق على التباين بين أرقام معدلات الوفيات النفاسية كما وردت في المذكرة القطرية (٣٨٠ في كل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء) والرقم الوارد في تقدم الأمم (٣١٠ ١ في كل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء). وأوضح المدير الإقليمي لجنوب آسيا أنه لأسباب فنية تعتبر البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات النفاسية بيانات لا يعتمد عليها على الإطلاق بالنسبة لكثير من البلدان وأنه في حالة بوتان اعتمدت المذكرة القطرية على أرقام مستمدة من مسح أجري مؤخرا على حين أن تقدم الأمم كانت لا تزال تستخدم الرقم المقبول رسميا الذي أعد منذ عدة سنوات.

٨٧ - وبالنسبة للمذكرة القطرية لنيبال، ذكر عدد من الوفود أن الاتجاه العام للاستراتيجيات المقترحة هو اتجاه مناسب ويتفق مع المشاكل الرئيسية للبلد. وأثنى أحد الوفود على المذكرة القطرية لحسن التوازن في الاستراتيجية وسلامة التركيز في البرنامج والأخذ بنهج متعدد القطاعات ومتعدد الشركاء. على أن وفدا آخر رأى أن المذكرة القطرية أقل تركيزا بوجه عام من بعض المذكرات الأخرى، وذكر أنه في الوقت الذي تشير فيه خبرة الماضي إلى ضرورة تجنب انتشار المشاريع، كما ذكر تحديدا في المذكرة، فإن هذا لم ينعكس فعلا في المذكرة نفسها. وأضاف أن اليونيسيف تريد فيما يبدو أن تعمل في كثير من المجالات وأنها قد لا تكون، مثلا، أنسب الوكالات لتناول المشاريع المتعلقة بتقديم الائتمان للمرأة. وكان من رأي وفد آخر أن المسائل المتعلقة بالصحة وبانعدام المساواة بين الجنسين تعتبر مسائل حاسمة في نيبال، وهو ما أشارت إليه المذكرة، وإن كانت تقدير المذكرة نفسها للحالة في البلد هو أن من العقبات التي قد تحول دون تحقيق أهداف البرنامج قلة عدد الموظفات على جميع المستويات وانخفاض أداء مستوى المتطوعين في المجتمعات المحلية. وأضاف أن ثمة حاجة إلى تغيير جذري في نموذج التدريب من أعلى إلى أسفل المنفذ حاليا وإنشاء نظام فعال لرصد أثر التدريب. وأضاف أنه ينبغي أيضا أن تكون هناك إشارة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البرنامج المقترح. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تعلق على تدهور التغطية في برنامج التحصين في نيبال والكيفية التي أخذ بها ذلك في الاعتبار في البرنامج القطري. وذكر المدير الإقليمي أن المكتب القطري يساعد الحكومة في حل هذه المشكلة التي نجمت أساسا عن التغييرات الكبيرة التي أجرتها الحكومة في البلد فيما يتعلق بالموظفين. وأشارت عدة وفود إلى عملية التشاور مع المانحين. وذكر أحد المتكلمين أنه في الوقت الذي يوجد فيه تعاون طيب بين اليونيسيف وبعض وكالات الأمم المتحدة فإن آليات التنسيق الضرورية لم توضع على المستوى القطري. وأضاف أن التنسيق مع الوكالات الثنائية وفيما بين هذه الوكالات غير كاف حيث تعمل كل وكالة وفقا لأولوياتها الخاصة. وطالب وفد آخر بتحسين جهود التنسيق لضمان الاستخدام الفعال للمدخلات الكثيرة المقدمة من المانحين وللبرامج التي ينفذونها حاليا في نيبال. وذكر أحد الوفود أنه مع موافقته على الاتجاه العام للاستراتيجية فإنه أكثر انشغالا للكيفية التي سيجري بها تنفيذ هذه

الاستراتيجية. وأضاف أن المذكرة القطرية تشير إلى نهج متعدد القطاعات وإلى أن مكتب اليونيسيف يعتزم تنظيم نفسه على أساس مواضيعي، وإن كانت الحكومة ستظل تعمل على أساس قطاعي شأنها شأن الوكالات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٨ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لسري لانكا، أثنى أحد الوفود على الاستراتيجية العامة المقدمة في المذكرة والتي تعكس بوضوح اهتمام اليونيسيف ببقاء الطفل ونمائه، ورحب بالتأكيد على المسائل المتعلقة بالجنسين. على أنه اضاف أن المذكرة تثير بضعة شواغل: إذ ينبغي توجيه مزيد من العناية إلى أثر النزاع المسلح على المرأة والطفل؛ كما ينبغي أن تشير الاستراتيجية إلى الكيفية التي سيتعامل بها البرنامج مع التطورات الأخيرة في البلد؛ كما ينبغي أن تشير الاستراتيجية إلى التكامل بين اليونيسيف والمنظمات الأخرى سواء فيما يتعلق بالأنشطة في حالات الطوارئ أو الأنشطة بوجه عام؛ كما ينبغي زيادة التأكيد على مشاكل المياه والمرافق الصحية التي حددتها حكومة سري لانكا بوضوح باعتبارها مشاكل ذات أولوية. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف ستواصل في دورة البرمجة القادمة تقديم الدعم للسكان المتأثرين بالنزاع المسلح، وخاصة النساء والأطفال، باستخدام ٤,٥ من ملايين الدولارات لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والصحة والتغذية والتثقيف فيما يتعلق بتسوية المنازعات وإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين نفسيا بهذه المنازعات في المجتمعات المحلية. وأضافت الأمانة أن الدعم المقدم في مجال المياه والمرافق الصحية هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية تحسين الحالة الغذائية للسكان المستهدفين في سري لانكا. وذكر وفد آخر أن التقدم المحرز في مجال بقاء الطفل ونمائه، في مجال الرعاية الصحية الأولية مثلا، يتيح تحويل الدعم المقدم من اليونيسيف إلى تعزيز حماية حقوق الأطفال ومشاركتهم. وذكر أحد الوفود أن البرنامج القطري الحالي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ لم ينفذ تنفيذا كاملا، وربما كان ذلك راجعا إلى إسراف الأهداف في الطموح؛ وأضاف أن الأهداف المحددة في البرنامج المقترح هي أقل طموحا وأكثر تركيزا على سوء التغذية والعنف الموجه ضد الأطفال. وقال إنه نظرا للصعوبات الخاصة التي تواجهها سري لانكا ينبغي لليونيسيف أن تكثف دعمها للجهود الحكومية في التصدي للمسائل المتصلة بالتغذية وحماية الأطفال، وخاصة المتأثرين منهم بالنزاع المسلح.

وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٨٩ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكرتان القطريتان الخاصتان بجمهورية مولدوفا وتركيا (E/ICEF/1996/P/L.43 و E/ICEF/1995/P/L.35) واللتان قام بعرضهما المدير الإقليمي بالنيابة. وأعرب ممثلا البلدين عن تقديرهما للمذكرتين القطريتين ولبرامج التعاون التي تنفذها اليونيسيف في بلديهما.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٩٠ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكرات القطرية الخاصة بتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب (E/ICEF/1996/P/L.36-E/ICEF/1996/P/L.40) التي قام بعرضها المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٩١ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لتونس، ذكر أحد الوفود أن النهج الذي تتبعه اليونيسيف في تناول مشاكل المرأة والطفل هو نهج واقعي، ولكن التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي يحتاج إلى استعرض وتبرير. وذكر وفد آخر أن الميزانية تم إعدادها إعدادا جيدا وأنها تشير على وجه الخصوص إلى التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي. وأثنى وفد آخر على تأكيد المذكرة على التعليم وشدد على أهمية التعليم بالنسبة لنماء الطفل. وذكر ممثل تونس أن اليونيسيف قد تعاونت تعاونا طيبا مع الجهات الحكومة الحالية وأكد التزام حكومته برفاه الأطفال. وأضاف أن حوالي ٦٠ في المائة من ميزانية الحكومة مخصص للصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية. وذكر أن تونس قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وسنت تشريعا بشأن تنمية الطفل وحمايته. وأضاف أن التعليم إلزامي ومجاني للأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٦ سنة، وكذلك الخدمات الصحية .

٩٢ - وذكر أحد الوفود أن المذكرة القطرية للمغرب تؤكد على المناطق الريفية وتقدم نظرة واقعية إلى الرعاية الصحية والتعليم في تلك المناطق. وأضاف أن مما هو جدير بالذكر أن المذكرة القطرية تركز على ارتفاع معدلات الأمية ومعدلات وفيات الأطفال، وعلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وعلى التوسع في التعليم. وذكر أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتعليم والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية وشبه الريفية وإلى النهوض بالفتاة، في الوقت الذي ينبغي فيه تعزيز الخدمات الاجتماعية والعمل المجتمعي والتمكين للمجتمع المدني. وأضاف أن مما يؤسف له أن التنسيق مع الوكالات الأخرى لا يشمل منظمة الصحة العالمية، كما أن تنفيذ برنامج الإيدز لم ترد إشارة إليه. وأضاف أن التوازن بين الموارد العامة والأموال الإضافية ينبغي تنقيحه. وذكر وفد آخر أن المذكرة القطرية ينبغي أن تشير إلى المبادرة الممتازة وهي مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات في المغرب وإلى ما تحقق من تقدم قابل للاستمرار. وأضاف أن البرنامج يعتبر مشجعا للمانحين الذين بدأ بعضهم بالفعل يقدم الدعم إلى المبادرة؛ وأنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل التعاون مع المانحين.

٩٣ - وذكر أحد الوفود أن المذكرة القطرية للبنان ليست طموحة بما فيه الكفاية وأنه ينبغي لليونيسيف أن تستأنف دورها الريادي في البلد. وأضاف أن لبنان يمر بمرحلة التعمير بعد حالة الطوارئ وهو ما يبرر زيادة التمويل. وقال إن المذكرة لا تقدم تفسيرا لقلة الأموال التي تعبئها اليونيسيف كل سنة، وأنه ينبغي أن تعرض الوثيقة الاحتياجات الإضافية من التمويل وأنه ينبغي لليونيسيف أن تكون أكثر نشاطا في مجال توفير الأموال. وذكر متكلم آخر أن الاستراتيجية البرنامجية تركز على بناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم والأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة وعلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وأضاف أن مما هو جدير بالتنويه ذلك النهج المتعدد القطاعات وذلك التركيز على مجالات معينة في البرامج، مع التأكيد على المجالات التي تزداد فيها المخاطر، والمناطق الريفية التي لا تقدم إليها خدمات كافية، ومناطق النزاع، وأحياء الفقراء في المدن. وقال إنه ينبغي توجيه عناية خاصة إلى الأطفال الفلسطينيين. وذكر أخيرا أن لجنة حقوق الطفل سوف تستعرض تقرير حكومة لبنان الذي سيقدم في أيار/مايو ١٩٩٦ وأن النتائج التي تخلص إليها سوف تنعكس في توصيات البرامج القطرية، وذلك بعد إجراء مناقشات مع الحكومة. واقترح

وفد آخر أن تعتبر اليونيسيف لبنان دراسة حالة في مجال تقديم المساعدة الإنمائية فيما بعد الأزمات. وشدد المتكلم على الصلة الوثيقة وعلى التنسيق بين الحكومة واليونيسيف وسائر الوكالات التنفيذية.

٩٤ - وهنأت عدة وفود عمان على ما أحرزته من تقدم نحو أهداف منتصف العقد وانتقالها من صفوف البلدان المتلقية. وأيد أحد الوفود انتهاء البرنامج القطري بحلول سنة ٢٠٠٠ أو قبل ذلك. وطلب وفد آخر أن تعطي توصيات البرامج القطرية فيما يتعلق بعمان صورة واضحة لما سيحدث بعد أن تغادر اليونيسيف عمان وعن نوع الدعم الذي ستقدمه اليونيسيف للهيئة الوطنية الجديدة الرفيعة المستوى التي سيتم إنشاؤها لتعنى بالأطفال.

٩٥ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية للسودان، ذكر أحد الوفود أنه نظرا لقلة مساهمات التمويل التكميلي في البرنامج الإنساني في عام ١٩٩٥ فقد استخدمت الموارد العامة في تغطية تكاليفه. وأثيرت عدة تساؤلات حول قيمة الموارد العامة المستخدمة في هذا الغرض وعن مدى تكرار هذا النوع من التحويل في المستقبل القريب؛ وعما إذا كان التمويل التكميلي المقترح في المذكرة القطرية وهو ٢٥ مليون دولار مبلغا واقعيا في ظروف نقص مساهمات التمويل التكميلي في البرنامج القطري السابق. وأضاف أن المذكرة القطرية تشير إلى أن ثمة نقصا عاما في البيانات المتعلقة بالأطفال والنساء ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إجراء تقييم كمي وكيفي دقيق لأحوال الأطفال. وأضاف أن البرنامج القطري المقترح مسرف في الطموح في عدد من المجالات. وذكر أنه ينبغي لليونيسيف، إزاء نقص الأموال، أن تحدد أولويات أنشطتها على نحو أفضل وأن تحسن توجيه البرنامج. وذكر أن تحديد الأولويات على هذا النحو ينبغي ألا يكون فقط على أساس قطاع المساعدة وإنما أيضا على أساس المجتمع المحلي الذي يتلقى هذه المساعدة. وذكر متكلم آخر أنه مع استمرار الحالة الحرجة للأطفال في البلد ينبغي لليونيسيف أن تركز على المسائل المتعلقة بحماية الطفل. وقال إن ثمة تعاونا وثيقا بين اليونيسيف والحكومة وأن من الواضح أن المذكرة القطرية قد درست بعناية مع الحكومة. وأضاف أنه نظرا لما هو مخطط من إدخال التعليم الإلزامي ينبغي لليونيسيف أن تمارس الحرص في التعاون مع الحكومة في قطاع التعليم. وأكد ممثل السودان من جديد التزام حكومته بحقوق الطفل وبتعليم الفتاة وبتوفير الخدمات الأساسية للأطفال بما في ذلك التحصين. وأضاف أن التعليم سيصبح إلزاميا في العام القادم وأن دعم اليونيسيف في هذا القطاع سيكون محل تقدير. وذكر أن الحكومة تقوم، بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة واليونيسيف، بإعداد مذكرة استراتيجية قطرية يوشك العمل فيها أن ينتهي. وذكر أنه ينبغي لليونيسيف أن تستفيد من الهيكل اللامركزي للحكومة وأن تعزز الاستدامة والفعالية. وأضاف أن الحكومة تود أن ترى انتقالا من نوع البرامج التي تنفذ لمواجهة الطوارئ إلى نوع البرامج التي تنفذ من أجل التعمير/التنمية لضمان استدامة الخدمات المقدمة للأطفال.

٩٦ - وأعرب ممثل العراق عن امتنانه لليونيسيف لأعمالها الإنسانية في تخفيف معاناة الأطفال في بلده. وذكر أنه على الرغم من التدهور الشديد في أحوال الأطفال والنساء فإن الموارد المقدمة من اليونيسيف إلى العراق قد انخفضت انخفاضا كبيرا من ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١٣,٩ مليون دولار في عام

١٩٩٥. وأضاف أنه متفهم للقيود المالية وغير المالية التي تواجهها اليونيسيف، ولكنه أعرب عن أمله في أن تستطيع اليونيسيف تخصيص مزيد من الموارد لمساعدة مزيد من الأطفال العراقيين. وذكر أن أحوال الأطفال في العراق سوف تتحسن عندما ترفع الجزاءات، وعندئذ لن يحتاج العراق إلى مساعدة من اليونيسيف. وذكر متكلم آخر أنه حتى خمس أو ست سنوات خلت كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة في العراق، أما الآن فإن سوء التغذية أصبح ظاهرة شائعة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لتقديم مزيد من المساعدات المادية والتقنية إلى العراق. وأعرب وفد آخر عن قلقه لانخفاض مستوى الميزانية وتساءل عما إذا كان التخفيض الكبير في الموارد ظاهرة تقتصر على العراق أم هو ظاهرة عامة.

٩٧ - وذكرت المديرة التنفيذية أن تخفيض الموارد العامة لا ينطبق على العراق وحده. وأضافت أن اليونيسيف تواجه في الوقت الحاضر قيودا في الميزانية شأنها في ذلك شأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذكرت أنه لا يوجد تخفيض كبير في برنامج اليونيسيف بالعراق، ولكنه بعد فترة طوارئ معقدة واضحة تمام الوضوح أصبح التمويل المقدم من المانحين للعراق أقل سخاء. وأضافت أن الموارد العامة ظلت ثابتة، ولكن التمويل التكميلي هو الذي انخفض. وذكرت أن البرامج الأساسية ما زالت مكفولة وأن التخفيض ليس حادا.

خاتمة

٩٨ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتعليقات التي أبدتها الوفود خلال المناقشة والتي ستقوم الأمانة بإبلاغها إلى الحكومات المعنية. وذكّر رئيس المجلس التنفيذي بأنه وفقا للإجراء المتفق عليه سيتم تحويل المذكرات القطرية إلى توصيات برامج قطرية كاملة وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ لاعتمادها على أساس "لا اعتراض". وأضاف أن الوفود التي لها تعليقات على توصيات البرامج القطرية يتعين عليها أن تقدم هذه التعليقات كتابة إلى الأمانة وإلا فسوف تتم الموافقة على أساس "لا اعتراض".

دال - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٩٩ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة اليونيسيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (E/ICEF/1996/3 و Corr.1) قامت بعرضه المديرة التنفيذية.

١٠٠ - وأيد أعضاء المجلس بوجه عام مقترحات اليونيسيف المتعلقة بمتابعة مؤتمر بيجين ووافقوا على مجالات الأولوية الثلاثة المحددة في الورقة وهي: تعليم الفتاة؛ وصحة المراهقات والنساء؛ وحقوق الطفل والمرأة. وذكرت بعض الوفود أن حقوق الطفل ورفاهه ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق المرأة ومركزها وأن منهاج عمل بيجين قد أعطى أهمية للفتاة. وعلق بعض المتكلمين على جهود اليونيسيف في مجال الدعوة خلال الأعمال التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. على أن أحد الوفود أكد على أن المهمة الرئيسية لليونيسيف

هي تعزيز رفاه الأطفال، وأنه كوسيلة لهذا الغرض تقوم اليونيسيف بدور في الدعوة فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة بما فيها حقوق الفتاة.

١٠١ - ووافق عدد من الوفود على توجيه العناية على سبيل الأولوية إلى تعليم الفتاة، وحثت على وضع إجراءات ملموسة للتغلب على العقبات التي تواجه الفتاة. وأشار عدد من المتكلمين إلى الصلة القائمة بين تعليم الفتاة وتخفيف حدة الفقر وإلى ضرورة الأخذ بنهج جديدة لمواجهة المشاكل في هذا المجال. وطالب وفدان باتخاذ إجراءات محددة للعمل على بقاء الفتيات في المدارس. وذكرت الأمانة أنه يجري القيام بمبادرات رئيسية في أفريقيا وأنها تمول بدعم مقدم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومن حكومة النرويج. وأضاف الوفدان أنه تجري دراسة بعض التدخلات الناجحة في آسيا وأن الدروس المستفاة يجري تطبيقها في تصميم وتنفيذ برامج تعليم الفتاة.

١٠٢ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء الآثار المترتبة على الأولوية المعطاة لصحة المراهقات بالنسبة إلى مجال التركيز الأولي لليونيسيف وهو صحة الطفل. وذكر أحد الوفود أنه لا ينبغي لليونيسيف أن تقلل من تركيزها الواسع على صحة وتغذية وتعليم الفتيات حتى تعطي أولية لخدمات الصحة الإنجابية المقدمة إلى المراهقات وهي ولاية تختص بها وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل التصدي لاحتياجات الشابات والفتيات في مرحلة ما قبل المراهقة. ومن ناحية أخرى، اعربت بعض الوفود عن تقديرها للعناية الموجهة إلى هذه المجموعة العمرية، وحثت على زيادة التركيز عليها. وأوضحت الأمانة أن صحة الشابات والأطفال ستظل موضع اهتمام أساسي في أعمال اليونيسيف. على أنها ذكرت أن الاحتياجات الصحية للمراهقات قد ظهرت، خلال منظور الدورة الحياتية، كمجال حاسم للعمل نظرا لارتفاع معدل الحمل بين المراهقات ولفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وردا على الشواغل التي أعرب عنها بشأن دور اليونيسيف في توفير الخدمات في مجال الصحة الإنجابية، أوضح نائب المديرة التنفيذية بالوكالة لشؤون البرامج أن موقف اليونيسيف في هذا الصدد متسق مع الاستراتيجية الصحية لها، وهي الاستراتيجية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/Rev.1، المقرر ٢٨/١٩٩٥). وأضاف أن تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية التي يمكن أن تقدم لها اليونيسيف الدعم تشمل الرعاية الأساسية في حالة الوضع وتنظيم الوضع المأمون والرعاية في فترة ما قبل الولادة وما بعدها ومنع الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومعالجتها، وتوفير المعلومات، والتثقيف وتوفير المعلومات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

١٠٣ - وأثنى عدد من المتكلمين على التأكيد المجدد على حقوق المرأة وحثوا اليونيسيف على الاشتراك في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي تنفيذهما. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي اتخاذ إجراءات لاستبعاد التحفظات التي وضعتها بعض البلدان عند التصديق على الاتفاقية الأخيرة، وحذر عدد من الوفود من إعطاء هذه الاتفاقية أهمية مساوية لأهمية

اتفاقية حقوق الطفل. وردت الأمانة بأن ثمة إدراكا متزايدا للاتفاقيتين باعتبارهما وسيلتين مشتركتين لتحقيق الأهداف المتعلقة بالطفل والمرأة في البرامج القطرية لليونيسيف. وأضاف أن ٧ مذكرات من ٤٠ مذكرة قطرية قدمت إلى المجلس التنفيذي قد استخدمت الاتفاقيتين صراحة كإطار لتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات.

١٠٤ - وذكر بعض المتكلمين أن الاحتياجات المتعلقة بالمرأة والفتاة بالذات في الحالات الناشئة يتعين التصدي لها. وحث كثير من الوفود على أن تشمل هذه التدخلات الصحة والتغذية والتعليم وحماية المرأة والفتاة. وأضافت هذه الوفود أن العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والاستغلال الجنسي لهما قد حددا باعتبارهما مجالين من مجالات العمل. ووجهت بعض الوفود الاهتمام إلى مسألة الممارسات التقليدية الضارة، وخاصة تشويه الأعضاء الجنسية للأنثى، وهو ما ذكرت هذه الوفود أنه يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان وخطرا على الصحة له آثاره الجسمانية والنفسية الضارة على الفتاة والمرأة. وردت الأمانة بأن المبادئ التوجيهية المفصلة للبرامج قد أعدت للعمل على المستوى القطري مع الاستفادة من الدروس المستفادة من البرامج الواسعة التي يجري تنفيذها لإنهاء هذه الممارسة في بوركينا فاصو والسودان.

١٠٥ - وذكر أحد المتكلمين أنه بالنسبة لبعض البلدان أخذت حالة الرجال والأولاد ووضعهم يظهران كمجال من مجالات القلق. وأضاف أن المرأة قد بلغت مركزا آخذا في الارتفاع، وبذلك أخذت تهمّش الرجل، كما أخذ العنف الموجه ضد المرأة والفتاة في الارتفاع. وتحدثت وفود أخرى عن دور الرجل في الأسرة وإعادة تحديد أدوار الجنسين وزيادة تقاسم المسؤوليات. وذكرت الأمانة أن هذا المجال يعتبر مجالا جديدا نسبيا بالنسبة لليونيسيف. وأضافت أنه استنادا إلى المبادرات التي تمت في منطقة البحر الكاريبي وفي فييت نام تم في حلقة دراسية للموظفين عقدت مؤخرا وضع استراتيجيات برنامجية للتصدي لهذه المسائل بطريقة منظمة.

١٠٦ - وتكلم عدد من الوفود عن أهمية وجود منظور الجنسين في برامج التنمية. وذكرت هذه الوفود أن جعل مسائل الجنسين ضمن المسائل الرئيسية في جميع البرامج أمر حيوي وضرورة لمتابعة منهاج عمل بيجين. وذكر أحد المتكلمين أن ثمة حاجة إلى استراتيجية مؤسسية تتضمن آليات للتدريب في مجال قضايا الجنسين وتحقيق التكامل بين منظور الجنسين والمساءلة. وذكرت الأمانة أنه تم من خلال برنامج قضايا الجنسين بناء القدرات في مجال الجنسين عقد ٢٣٥ حلقة عمل حتى نهاية عام ١٩٩٥، تم تنظيمها على الصعيدين الإقليمي والقطري، وتم خلالها توجيه نحو ٢٠٠ ١ موظف من موظفي اليونيسيف و ٨٠٠ ٧ من النظراء إلى المفاهيم المتعلقة بقضايا الجنسين وإطار تحقيق المساواة للمرأة والتمكين لها. وأضافت الأمانة أن الشبكة العالمية لخبراء قضايا الجنسين أصبحت تضم ٥٠ خبيرا وأن جهود بناء القدرات قد بدأت تؤتي ثمارها بوجه عام. وأضافت أن تحليلا للمذكرات القطرية من منظور قضايا الجنسين معروض على المجلس قد أظهر أنه من بين ٤٠ مذكرة قطرية توجد ١٧ مذكرة تحتل فيها قضايا الجنسين مكانا عاليا و ١٧ مذكرة تحتل فيها هذه القضايا مكانا متوسطا و ١٠ مذكرات تحتاج فيها هذه القضايا إلى تحسين.

وأضافت أن التحليل على أساس العمر والجنس قد أخذ يصبح على نحو متزايد عنصرا أساسيا في جميع مراحل البرمجة القطرية ابتداء من تحليل الحالة.

١٠٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لليونيسيف لالتزامها بمضاعفة مواردها من أجل تعليم الفتاة، وحثت على تخصيص الموارد اللازمة لمتابعة المجالات الأخرى في منهاج عمل بيجين. كذلك أثيرت بعض القضايا المتعلقة بالتعاون فيما بين الوكالات وبالتداخل والازدواج في جهود المتابعة. كما أشار بعض المتكلمين إلى فعالية جهود المتابعة المترابطة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا في البرامج القطرية لليونيسيف. وذكرت الأمانة أن عملية المتابعة سوف تتم بطريقة متكاملة، وأنه فيما يتعلق بمنهاج عمل مؤتمر بيجين ستقوم شعبة النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة بتقديم مشروع خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة إلى لجنة مركز المرأة في دورتها التي تعقد في آذار/مارس ١٩٩٦. وأضافت الأمانة أن اليونيسيف قد أسهمت في الأعمال التحضيرية لتلك الدورة. (انظر المرفق، المقرر ٣/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

هاء - الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٠٨ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/ICEF/1996/5) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد ذكرت أن اليونيسيف لا تخطط للقيام بأية أنشطة توحي بالقناعة بما تحقق، ولكنها ستقوم بدلا من ذلك بالتركيز على تعبئة الموارد والدعوة فيما يتعلق بأولويات اليونيسيف. وأضافت أن جميع الأنشطة ستتم في حدود الميزانيات الحالية حيث أن الأمانة تدرك ضرورة عدم تحويل الأموال المخصصة للبرامج. وقالت إن المكاتب الميدانية واللجان الوطنية لليونيسيف قد استجابت بحماس للدعوة إلى القيام بمبادرات للاحتفال بالذكرى السنوية حيث يقوم أكثر من ١٠٠ بلد بالتخطيط للقيام بأنشطة. وتشمل هذه الأنشطة إصدار طوابع بريدية خاصة، والقيام بأنشطة يشترك فيها الأطفال، وتنظيم مناسبات لجمع التبرعات. وأعربت عن أملها في أن تخصص الجمعية العامة اجتماعا يعقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف.

١٠٩ - ووافقت وفود كثيرة على الأفكار التي حددتها المديرة التنفيذية. وذكرت هذه الوفود أنها مع تسليمها بضرورة تجنب ما يوحي بالقناعة بما تحقق، ينبغي للمجلس التنفيذي الاحتفال بذكرى إنشاء المنظمة في وقت ما خلال الدورة السنوية. واقترحت بعض الوفود إشراك الأطفال في هذه المناسبة ودعوة متكلم معروف لإلقاء الكلمة الرئيسية أمام المجلس. وأعلن ممثل هولندا أن حكومته قررت زيادة مساهمتها السنوية في الموارد العامة بمبلغ ٥ ملايين من الدولارات. كما أشار إلى أن حكومة هولندا تحبذ تنظيم احتفال مناسب ومفعم بالحياة بالذكرى السنوية الخمسين وأنه لا اعتراض لها على استخدام الموارد العامة لتمويل هذه المناسبة.

١١٠ - وردت المديرة التنفيذية بأن الأمانة يهمها جدا أن تجتمع بالوفود لمناقشة الأنشطة المناسبة التي يضطلع بها في الدورة السنوية. وذكر مدير شعبة الشؤون العامة أن الأمانة سوف تستطيع تخصيص جزء من دورتها السنوية للاحتفال بالذكرى السنوية. وأضاف أن المناسبات الأخرى التي ستقام خلال السنة ستشمل يوم الطفل الأفريقي (١٧ حزيران/يونيه)، ويوم للتفكير في أهداف منتصف العقد (٣٠ أيلول/سبتمبر)، والبدء في دراسة غراسا ماشيل عن أثر الأطفال في الحرب مع التشديد على علاقة ذلك بحقوق الطفل (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، والاحتفال الفعلي بالذكرى السنوية لإنشاء اليونيسيف (١١ كانون الأول/ديسمبر). وذكر أنه تم التفكير في عقد اجتماع دولي للأطفال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وإن كان من المحتمل أن يعقد هذا الاجتماع بدلا من ذلك خلال الدورة السنوية.

١١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٤) ووافق على أن يعود إلى مناقشة هذه المسألة في الدورة العادية الثانية التي تعقد في نيسان/أبريل.

واو - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١٢ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (E/ICEF/1996/6) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتطورات التي وقعت منذ تقديم التقرير والاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وما أعقب ذلك من اتخاذ القرار ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١١٣ - وذكرت وفود كثيرة أن التقارير المتعلقة بمتابعة المقررات التي يتخذها المجلس والمقدمة إلى المجلس التنفيذي لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يوجد بينها تماثل كبير كما أنها تقدم في اشكال مختلفة. وأوصت هذه الوفود بأن تعتمد الأمانات الثلاث شكلا متماثلا لتقديم التقارير إلى مجالسها وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأوصت بعض الوفود بإجراء مشاورات في فترة ما بين الدورات لحسم هذه المسألة.

١١٤ - وطلبت بعض الوفود أن تقدم اليونيسيف تقريرا مفصلا عن متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولا سيما توزيع المسؤوليات، والتركيز على المجالات ذات الأولوية، وإنشاء لجان تنفيذية في الميدان، والتفاهم المشترك، وتنفيذ المفاهيم المتعلقة ببناء القدرات، ودعم التنفيذ الوطني. وطلبت بعض الوفود معلومات مفصلة عن الخطوات التي اتخذتها اليونيسيف لتقديم مرشحين لوظائف المنسقين المقيمين. ووافقت المديرة التنفيذية على زيادة الجهود المبذولة في هذا المجال.

١١٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٤) وطلب إلى الأمانة أن تقدم مزيدا من المعلومات المفصلة عن متابعة الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية الثانية التي تعقد في نيسان/أبريل.

زاي - مسائل أخرى

التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا

١١٦ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا (E/ICEF/1996/AB/L.1) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد ذكرت أن المكتب قد بدأ يعود إلى عملياته العادية بالموظفين المناسبين. وقد أظهر التقرير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تم إنهاء خدمة ٢١ موظفا منهم ١٧ موظفا فصلوا بإجراءات موجزة وأنه تم منذ ذلك الحين فصل موظفين آخرين. وبينما كان عدد موظفي المكتب في شباط/فبراير ١٩٩٥، ٢٥٠ موظفا أصبح مجموع عددهم الآن ٨٠ موظفا تقريبا.

١١٧ - وذكر أحد الوفود أن من الواضح من التقرير أن المجلس لم يحط علما بكثير من الحوادث التي وقعت. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الانفتاح وأن الإحاطة بمعلومات أكثر تفصيلا ستكون محل تقدير، مع توجيه العناية إلى النتائج الملموسة المستمدة من أنشطة المتابعة المحددة. وذكر متكلم آخر أنه ينبغي أن يتضمن التقرير التالي معلومات عن الوضع بالنسبة لاتهامات الغش البالغ عددها ٢٣ اتهاما والموجهة إلى بعض الموظفين السابقين. وأيد الوفد المديرة التنفيذية في اشتراكها شخصيا في حسم الموقف في كينيا كما أيد جهودها لتحسين المستوى العام للمساءلة في اليونيسيف. على أنه أضاف أنه ينبغي لليونيسيف عند الشروع في الإصلاحات المقترحة أن تكفل إقامة التوازن المناسب بين المراقبة وتنفيذ البرامج بطريقة تحقق فعالية التكاليف. وذكر وفد آخر أن التقرير يشير إلى الكيفية التي يتم بها تناول سياسات ونظم مراجعة الحسابات، ولكنه لا يشمل تقريرا عن الكيفية التي يمكن بها لليونيسيف استخدام التقارير المتعلقة بالمبالغة في ربط الاعتمادات والإسراف في الإنفاق للبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة أسبابهما، وهو ما طلبه المجلس التنفيذي، وتساءل عن الوقت الذي يمكن فيه توقع ذلك. وأضاف أن المجلس كان قد طلب إلى الأمانة بحث معايير الأهلية للتصنيف في فئة المنظمات غير الحكومية واستعراض المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ برامج اليونيسيف وسأل عما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال.

١١٨ - وذكرت المديرة التنفيذية أن خير وسيلة لتقديم المعلومات الجارية المنتظمة قد تكون هي قيام ممثل اليونيسيف في كينيا بعقد جلسات إطلاع لممثلي المانحين في ذلك البلد. وقالت إن زيادة الكفاءة معناها تحسين الطريقة التي تنفذ بها البرامج. وأضافت أنه فيما يتعلق باستخدام المعلومات استخداما فعالا ينبغي أن تكون الأعمال التي يضطلع بها في مجالي الميزانيات المتكاملة ونظم الدعم الميداني متيحة لمزيد

من المعلومات المفيدة، كما ينبغي أن تكون الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالمساءلة مفيدة بوجه عام في المساعدة على تحديد المشاكل قبل استفحالها. أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية فقد ذكرت أنها أصدرت لتوها نموذجا منقحا لاتفاق المنظمات غير الحكومية كان نتيجة لسلسلة شاملة من المشاورات بشأن أفضل السبل للدخول في ترتيبات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وذكرت، استجابة لطلب قدم في هذا الشأن، أن نسخا من الاتفاق ستكون متاحة للوفود. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٤).

توزيع الوثائق

١١٩ - قام وفد رومانيا، نيابة عن أعضاء المجلس التنفيذي التسعة الناطقين بالفرنسية، بعرض مشروع مقرر بشأن توزيع الوثائق بلغات العمل واللغات الرسمية. وذكر أن من الضروري أن يكون هناك امتثال تام للقواعد المقررة بشأن اللغات في كل منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن المسائل العديدة التي يطرحها توزيع الوثائق لا يمكن تسويتها بدون تعمق في فهم العناصر المختلفة لكل حالة. وقال إنه مع عقد أربع دورات في السنة والالتزام بتوزيع الوثائق قبل بداية كل دورة بستة أسابيع، وهي قاعدة حددها بوضوح قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تعدد اللغات، فإن توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية يمثل تحديا حقيقيا وإن كان من الممكن السيطرة عليه. وذكر أن القرار ١١/٥٠ ينص على إلغاء، أو على الأقل تضييق، الممارسة المتبعة عموما وهي إصدار الوثائق الأولية. وأضاف أن زيادة تنظيم أعمال الأمانة قد يتيح توزيع الوثائق الرئيسية الخاصة بدورات المجلس التنفيذي في وقت مبكر جدا. كما أن زيادة تنظيم الأولويات بين الوثائق المختلفة والتحديد الدقيق لعدد الصفحات يمثلان عاملين من عوامل هذه العملية بالإضافة إلى درجة الانضباط في إدارة التقارير التي يطلبها المجلس التنفيذي. وأضاف أن كل هذه السبل يمكن استكشافها كما يمكن للمديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى الدورة السنوية يتضمن مقترحات محددة وعملية لوضع قواعد مبسطة وفعالة بشأن هذه المسألة. وذكر فيما يتعلق بالآثار التي يمكن أن تترتب على أي تأخير في إعداد الوثائق أن أعضاء المجلس التنفيذي الناطقين باللغة الفرنسية يحتفظون بالحق في طلب تأجيل الوثائق التي لا يتم توزيعها وفقا للقواعد الواردة بقرار الجمعية العامة ١١/٥٠ حتى الدورة التالية للمجلس.

١٢٠ - وطلب أحد المتكلمين إلى الأمانة وإلى أعضاء المجلس التنفيذي مراعاة الوقت اللازم للتشاور بشأن مشاريع الوثائق وترجمتها قبل تحديد أية تواريخ للتقارير المطلوبة. وذكر وفد آخر أن جانب التكاليف فيما يتعلق بإصدار الوثائق يعتبر جانبا هاما جدا ومن ثم يتعين أن يكون الحد من التكاليف الإدارية جزءا من برنامج الفريق العامل. وقد اعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٥، للاطلاع على النص الكامل).

وثائق الدورات القادمة للمجلس التنفيذي

١٢١ - وافق المجلس التنفيذي، بناء على توصية المديرة التنفيذية، على وقف التقارير التالية التي كان يتم تقديمها سنويا: تقرير تخفيض الأرصدة المستحقة السداد عن طريق الوفورات أو الإلغاءات والأموال اللازمة لتغطية الإنفاق الزائد على المشاريع الموافق عليها؛ واستعراض النفقات الزائدة على الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة الممولة من أموال تكميلية؛ وتقرير استخدام الموارد العامة في مشاريع أقرت على أساس تمويلها من الأموال التكميلية (انظر المرفق، المقرر ٦/١٩٩٦).

١٢٢ - وبناء على توصية المديرة التنفيذية أيضا، وافق المجلس على ما يلي: (أ) أن يقدم إلى الدورة العادية الثالثة تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية كان المقرر أصلا تقديمه إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛ و (ب) تقرير عن الهيكل والموقع الأمثلين لعملية بطاقات المعايدة كان المقرر أصلا تقديمه للدورة السنوية (انظر الفصل الثالث، المقرر ٦/١٩٩٦). وقد ووفق على المقرر الأخير على أساس أن تقدم خطة العمل السنوية والميزانية السنوية لعملية بطاقات المعايدة، كما هو مقرر، إلى الدورة السنوية التي تكون مشاركة اللجان الوطنية لليونيسيف فيها مشاركة أوسع بوجه عام.

حماية الطفل في جميع البلدان

١٢٣ - ذكر أحد الوفود أنه بالإضافة إلى الدور الملحوظ الذي تقوم به اليونيسيف في البلدان النامية فإن هناك مجالات انشغال أخرى معينة فيما يتعلق بالطفل لا تتصدى لها اليونيسيف كما ينبغي، حيث تتعلق هذه المجالات بمجموعة إقليمية توفر الأموال ولكنها لا تتلقاها. وأضافت المتكلمة أن "المجموعة المعفاة" هي دائما معفاة من المناقشة في دورات المجلس التنفيذي. وقالت إن من غير الواقعي افتراض أن الأطفال في البلدان المانحة متحررون تماما من الاستغلال. وذكرت أنه لما كانت اليونيسيف هيئة عالمية وكان الطفل شاغلا عالميا فإن وفدها يطلب إلى اليونيسيف العمل في ثلاثة من المجالات الباعثة على القلق. الأول هو أن وفود البلدان المتلقية يفرض عليهم الاستماع إلى اتهامات بشأن ضرورة تجنب عمل الأطفال. وتساءلت عن الجهة التي تستطيع أن تتخذ إجراء ضد حكومات "البلدان المعفاة" التي لا سيطرة لها على الأعمال الخاصة في بلادها. كما تساءلت عما إذا كانت لدى الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها في "المجموعة المعفاة" سياسة تقوم على دفع الأجور الدنيا المعمول بها في بلدانها في البلدان النامية. وطلبت المتكلمة إلى اليونيسيف أن تقوم، بدون أي تحويل للموارد من البرامج القطرية، بتوفير بيانات عن مسؤولية النظراء في "المجموعة المعفاة". كما طلبت، ثانيا، من اليونيسيف أن تقدم معلومات عن قيام البعض في بعض بلدان "المجموعة المعفاة" بتبني الأطفال من بيوت الأطفال في البلدان النامية. وكان الشاغل الأخير للمتكلمة هو انتشار استغلال الأطفال والمطبوعات الخليعة في جميع أنحاء العالم. وذكرت أنه في مجالات مثل إساءة معاملة الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة ينبغي لليونيسيف أن تجد وسيلة لإطلاع المجلس التنفيذي على حالة الأطفال في العالم، بما في ذلك "المنطقة المعفاة". وأضافت أنه ينبغي أيضا تقديم تفاصيل عن جنسيات "زبائن" المومسات من الأطفال حيثما وجدوا.

١٢٤ - وذكر وفد آخر أن ما يزيد على مليون طفل في العالم يدفع بهم قهرا كل عام إلى سوق الممارسات الجنسية. وأضاف أن ذلك وغيره من المشاكل المتصلة به سوف يناقش في المؤتمر العالمي المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وهو المؤتمر الذي سيعقد في ستوكهولم في السويد في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

١٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمتكلمة الأولى فيما أثارته من شواغل ووافقت على أنه ينبغي لليونيسيف أن تكون قادرة على تقديم المعلومات التي لا بد أن يكون معظمها متاحا. واقترح أحد المتكلمين أن يقوم المركز الدولي لنماء الطفل بدور في هذه العملية. وذكرت المديرة التنفيذية أنها تعتقد أن المناقشة مشجعة جدا حيث إن إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ينطبقان على العالم كله. وأضافت أن اليونيسيف قدمت بعض المعلومات ذات الصلة في حالة الأطفال في العالم وفي تقدم الأمم، ولكن من الصعب العثور على بعض المعلومات ومن ثم فإن الأمانة ترحب بأية مساعدة متاحة.

مشروع تقرير عن آليات المراقبة الداخلية

١٢٦ - أشار أحد المتكلمين إلى العرض غير الرسمي الذي قدمه وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية بشأن مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية للصناديق والبرامج التنفيذية فقال إنه ينبغي للمجلس التنفيذي اتخاذ الترتيبات اللازمة لمناقشة مشروع التقرير في دورة قادمة. وأضاف أنه ينبغي إتاحة مشروع التقرير للوفود في أقرب وقت ممكن. وذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تلقت مشروع التقرير لتوها وأنها ستتشاور مع الصناديق والبرامج الأخرى لضمان أن تكون الاستجابة له استجابة منسقة. (قامت المديرة التنفيذية فيما بعد بتوزيع مشروع التقرير بجميع اللغات الرسمية على أعضاء المجلس التنفيذي.)

توديع ريتشارد جولي

١٢٧ - تكلم الدكتور ريتشارد جولي، الذي عمل نائبا للمدير التنفيذي لليونيسيف لشؤون البرامج لمدة ١٤ سنة، أمام المجلس التنفيذي للمرة الأخيرة بعد تعيينه في منصبه الجديد كمستشار خاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول عن إعداد تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنويا. وبعد إلقائه لبيانه الذي حدد فيه بعض الاتجاهات والنجاحات الرئيسية التي تمت خلال عمله باليونيسيف قامت المديرة التنفيذية كما قام الرئيس، نيابة عن المجلس، بالإعراب له عن تمنيات التوفيق في عمله الجديد وشكراه على ما قدمه من خدمات لليونيسيف ولأطفال العالم.

حاء - ملاحظات ختامية

١٢٨ - ذكرت المديرة التنفيذية أن الدورة كانت بداية مبشرة بالنجاح لسنة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف. وأضافت أن المجلس قد انتهى من النظر في جدول أعمال موضوعي حافل بمساعدة

الرئيس ونواب الرئيس. وأضافت أن المجلس قدم توجيهات ممتازة وواضحة بشأن عدد من المسائل، منها بيان الرسالة، وأن هذه التوجيهات سوف تنقل إلى كل مكتب من مكاتب اليونيسيف كل موظف من موظفيها في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن عملية المشاركة التي استخدمت في وضع بيان الرسالة سوف تستمر فيما يتعلق ببرنامج التفوق الإداري. وقالت إن الأمانة تتطلع إلى تنظيم اجتماعات ما بين الدورات وأنها ستدعو الأعضاء إلى حضور مناقشات الموظفين بشأن أنشطة التفوق الإداري. وأضافت أن عملية البرمجة القطرية قد عززتها تعليقات المجلس على المذكرات القطرية، وأن توجيهات المجلس بالنسبة للمسائل الأخرى ستأخذها الأمانة أيضا في الاعتبار التام.

١٢٩ - وذكر الرئيس أن أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين وممثلي الأمانة قد أبدوا خلال الدورة روح التعاون الحقيقي والتفاهم تمشيا مع تقاليد المجلس وتقاليد اليونيسيف. وأضاف أن بيان الرسالة الذي اعتمده المجلس التنفيذي يقدم رؤية للسنوات الخمسين التالية، على حين أن مناقشة المذكرات القطرية قد أثبتت أهمية البرامج القطرية بالنسبة للحكومات المانحة والحكومات المتلقية على السواء. وذكر أن مناقشات المجلس بشأن عمليات واستراتيجيات الطوارئ وبشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أثبتت أهمية التنسيق بالنسبة لليونيسيف. وذكر أن المجلس قد بدأ بداية طيبة بتأكيده على أن اليونيسيف ستظل تعمل في تعاون وثيق قدر الإمكان مع حلفائها.

١٣٠ - واختتم المجلس أعمال دورته العادية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير قبل الموعد المحدد لانتهائها بيوم واحد.

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ الى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية

١٣١ - قال الرئيس، مشيرا إلى الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة، إن اليونيسيف تواصل، برئاسة المديرة التنفيذية، الكفاح من أجل بقاء وحماية ونماء الأطفال، وأيضا من أجل حقوق الطفل. ونوه ببيان المديرة التنفيذية عند القيام مؤخرا بإعلان المبادرة الخاصة المضطلع بها على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل افريقيا، والذي أكدت فيه أن اليونيسيف سوف تعمل في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، وحماية الأطفال المتأثرين بالحروب وتأهيلهم. وهذه هي المجالات التي توجد فيها لليونيسيف ميزة مقارنة، ومن شأن سائر وكالات الأمم المتحدة أن تعمل في ما لديها من مجالات. وأعرب عن أمله في أن تصبح المبادرة الخاصة مثالا لفعالية التعاون الدولي عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢- وقالت المدير التنفيذية إنها قامت مؤخرا بزيارة الشرق الأوسط، والاتحاد الروسي ووسط آسيا. وأثناء هذه الزيارات، لفتت انتباهها أربعة أمور: حكمة وفعالية نهج البرنامج القطري لأنه يزود اليونيسيف بالمرونة اللازمة للاستجابة لعالم سريع التغير؛ وضخامة التحديات التي ما زالت تواجه الأطفال؛ وتصميم الحكومات على معالجة تلك التغيرات؛ ونوعية موظفي اليونيسيف. وأضافت قائلة إنها قامت أيضا بزيارة غالبية الدول الصناعية، وإنها تشعر بالارتياح وهي تؤكد أن الدعم الموفر لليونيسيف ما زال قويا. ومع هذا، فإن من الواضح أنه لا يمكن النظر إلى هذا الدعم باعتباره قضية مسلمة، فاليونيسيف عليها أن تواصل تبريره استنادا إلى النتائج المتحققة على صعيد الأطفال ومدى الكفاءة في إحراز هذه النتائج.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٣٣ - تم إقرار جدول أعمال الدورة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1996/9. وقد تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانا الرئيس والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج:

(أ) افريقيا

'١' شرق افريقيا والجنوب الافريقي

(ب) الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

(ج) آسيا

'١' شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

'٢' جنوب آسيا

(د) وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق (بما في ذلك تقرير عن نهج اليونيسيف إزاء المنطقة)

(هـ) الشرق الأوسط وشمال افريقيا

البند ٤: استعراضات وتقييمات منتصف المدة للبرامج القطرية

البند ٥: مسائل الميزانية:

(أ) الميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧

(ب) تنسيق عرض الميزانيات

البند ٦: تقرير مرحلي عن برنامج التفوق الإداري

البند ٧: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية)

البند ٨: متابعة استعراض السياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

البند ٩: جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف

البند ١٠: مسائل أخرى

البند ١١: ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية والرئيس

١٣٤ - ووفقا للمادة ٢/٥٠ ومرفق النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أسماء الوفود الحاضرة بصفة مراقب والتي قدمت وثائق التفويض للدورة وأبلغت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهتم بها اهتماما خاصا. وفيما يلي هذه الوفود (مع بيان بنود جدول الأعمال، إن وجدت، بين قوسين): أرمينيا (٣ (د)، ٥ (أ)، ٨)، إريتريا، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، ألبانيا، ألمانيا (جميع البنود)، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش (جميع البنود)، بنما، بنن، البوسنة والهرسك (٣)، بولندا، بوليفيا، بيرو (٣ (ب))، بيلاروس، تركمانستان، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا (٣ (د))، زمبابوي، سلوفاكيا، سوازيلند، غواتيمالا (جميع البنود)، غيانا، غينيا، الفلبين، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان (جميع البنود)، الكرسي الرسولي (جميع البنود)، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا (جميع البنود)، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مصر، المكسيك (٣)، النمسا (٣، ٥)، نيبال (جميع البنود)، النيجر، نيجيريا (٥)، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، اليمن.

١٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت وثائق تفويض من فلسطين (٣ (هـ)) وجامعة الدول العربية، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف (٥، ٦، ١٠)؛ ولجنة المملكة المتحدة لليونيسيف (٣)؛ والرابطة العالمية لأصدقاء الطفولة (١، ٢، ٣، ٤)؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (جميع البنود)؛ والاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين (٣، ٦)؛ والحركة العالمية للأمهات (٣، ٤)؛ والمنظمة العالمية للتعليم في الطفولة الباكرة (١، ٣، ٦، ٧)؛ ومنظمة الروتاري الدولية (١، ٣، ٦، ٧، ١٠)؛ والرابطة الدولية لأخوات المحبة (جميع البنود).

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج

افريقيا

توصيات البرامج القطرية

١٣٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية بشأن تخصيص موارد إضافية عامة من أجل البرنامج القطري لزامبيا (E/ICEF/1996/P/L.44) واقتراح بتمويل تكميلي "تمويل إفرادي" من أجل الأنشطة المتصلة

بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز في شرق وجنوب افريقيا (E/ICEF/1996/P/L.45))، قدمتهما المديرة الإقليمية لشرق وجنوب افريقيا.

١٣٧ - وأثنت وفود عديدة على دور اليونيسيف في زامبيا، وخاصة في مجال تعليم البنات. وقال أحد المتكلمين إن برنامج زامبيا ركز على التدخلات الرئيسية، وإنه كان برنامجا مثاليا فيما يتصل بتعاونه مع المانحين الثنائيين. وتساءل المتكلم عن سبب احتياج هذا البرنامج لمزيد من الأموال بالنظر إلى أن البرنامج حقق نجاحا إلى حد قيامه بالتوسع. وذكرت وفود أخرى التجربة النموذجية للبرنامج في مجال تنسيق الجهود المتعلقة ببقاء الطفل ونمائه. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم إزاء هبوط مستويات الموارد والآثار السلبية المترتبة على ذلك فيما يتصل بالبرامج الخاصة بالأطفال. وشدد أحد الوفود على ضرورة القيام باستعراض هذا الاتجاه المتمثل في إجراء تخفيضات في الميزانية وفي موارد الموظفين بإفريقيا في ضوء الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبقاء الطفل ونمائه، وجرى حث اليونيسيف على إعطاء مزيد من الاهتمام للأولويات المتعلقة ببقاء الطفل إلى جانب استمرارها في جهودها المبذولة في ميادين الدعوة، وبقاء الطفل ونمائه، والتعليم الأساسي والأعمال الإنمائية المجتمعية الشعبية. وقالت المديرة الإقليمية إن اليونيسيف قامت في عام ١٩٩٥، بإنفاق ما يقرب من ٣٦ في المائة من مواردها على افريقيا، وإنها مستمرة في تركيز الموارد على البرامج ذات الأولوية.

١٣٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت المطالبة بموارد عامة إضافية لدعم برامج سبقت الموافقة عليها بالفعل. وأثار نفس المتكلم تساؤلات بشأن الجدول ٢ الوارد في الوثيقة "التلخيصية" (E/ICEF/1996/P/L.4 و Corr.1)، واستفسر عما إذا كانت نسبة ٧ في المائة المخصصة للدعم البرنامجي خارجة عن نطاق ميزانية الدعم البرنامجي التي قـُدمت بصورة منفصلة. وقالت المديرة الإقليمية إن اليونيسيف تقوم، عن طريق نظام الميزانية الموحدة، باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مسألة تكاليف الدعم البرنامجي ومخصصات البرامج، وإن هناك أملا في تجنب هذه المشكلة في المستقبل.

١٣٩ - وأعربت وفود أخرى عن قلقها بشأن مخصصات التمويل التكميلي، وطالبت بإجراء مزيد من المناقشات في دورة قادمة بشأن المعايير المتصلة بتوزيع الموارد. واقترحت أيضا بعض الوفود تعديل المعايير المتعلقة بتوزيع الموارد العامة. ووافقت المديرة التنفيذية على أن ثمة حاجة إلى معالجة مسائل مخصصات الموارد، وكذلك إلى زيادة المساهمات المقدمة للموارد العامة، وقالت إن هذا سوف يناقش في الدورة العادية الثالثة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

١٤٠ - وأعربت وفود كثيرة عن مساندتها للاقتراح المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسلطت الضوء على أهمية تنسيق اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز). وامتدحت الوفود أيضا الدور الهام الذي تضطلع به اليونيسيف في مجال القطاع الصحي بصفة عامة، وتنسيقها السليم مع المانحين

الثنائيين. وشدد متكلمون آخرون على أهمية هذا الاقتراح، وخاصة على اهتمامه بصحة الأم وسلامة الأمومة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأكد أحد المتكلمين على الأهمية الحاسمة للتثقيف والاتصال الوقائيين بناء على مفهوم الأدوار النموذجية، مما تقوم اليونيسيف بتشجيعه على نحو بالغ الفعالية. وقيل أيضا إن البرنامج التثقيفي لليونيسيف جدير بالتنسيق السليم بوصفه جزءا من الجهود الحكومية الشاملة في هذا القطاع، وطولب بإدخال تحسينات في هذا المجال. وذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف شديدة الاهتمام بعلاقتها مع برنامج "اليونيدز"، وذكرت عددا من أمثلة التعاون في هذا المنحى، ومنها الاضطلاع بزيارات مشتركة للبرامج وإعارة اليونيسيف للموظفين إلى برنامج "اليونيدز" ومنه.

١٤١ - وأبدى متكلمان تشككهما في صحة الإشارة الواردة في الاقتراح القائل بأنه ليس من المنتظر لبرنامج "يونيدز" أن يضطلع بدور إقليمي، وذكرا أن هذا البرنامج قد بدأ لتوه وأنه من المتوقع أن يزداد قوة. وأثارت وفود أخرى تساؤلات بشأن الفقرة ١٧ من الوثيقة المتعلقة بالنهج الإقليمية والوطنية وبرنامج "يونيدز"، في حين أن وفدا آخر شدد على أهمية الميزة المقارنة لليونيسيف، التي من شأنها أن تتضمن في هذه الحالة تركيزا على الصعيد القطري. وقال أحد الوفود إن الاقتراح المعني يوفر خلفية سليمة ونهجا إقليميا طيبا، مما يجدر إكماله بمبادرات تستند إلى أساس قطري. وقيل أيضا إن العمل على الصعيد الإقليمي ينبغي أن يسلط الضوء على تطوير السياسات الوطنية. وذكرت المديرة الإقليمية أن اليونيسيف ملتزمة بالتنسيق على جميع الأصعدة.

١٤٢ - وقال أحد المتكلمين إن هذا الاقتراح يركز بشكل زائد عن الحد على تحليل الحالة، وإنه يجب الإتيان بوثيقة أكثر استراتيجية من شأنها أن تركز على الأنشطة الفعلية. وأشار متكلم آخر إلى أنه يتعين على البرنامج أن يشدد على الدعم الإقليمي للبرامج الوطنية، وذلك بالشكل الوارد في البرامج القطرية لليونيسيف، التي تكون ذات صلة أوسع نطاقا ببرنامج "يونيدز". وقال وفد إحدى البلدان المانحة إن الاقتراح كان بمقدوره أن يكون أكثر تحديدا، وضرب مثلا على ذلك بمشروع تثقيفي يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في نيكاراغوا؛ حيث كان هناك نقص في التعاون مع المانحين ونقص أيضا في مجال الإبلاغ عن المرحلة الأولى لهذا المشروع.

١٤٣ - وأشار عدد من المتكلمين إلى الأعمال الجارية في بلدان بعينها من بلدان المنطقة. وأثنى أحد الوفود على العمل المستمر المضطلع به في جنوب افريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا بشأن التعبئة من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتساءل عما إذا كان الاقتراح متصلا ببرامج مماثلة في المنطقة. وطلب المتكلم أيضا مزيدا من المعلومات بشأن الاستراتيجيات المقترحة للتغييرات السلوكية. وأجابت المديرة الإقليمية بأن اليونيسيف ملتزمة باستحداث استراتيجيات مبتكرة للتغيير السلوكي فيما يخص جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذكرت مشروع الاتصالات الذي يركز على شخصية من شخصيات الرسوم

المتحركة اسمها "سارة"، وهو مشروع وضع بناء على مشروع "مينا" الناجح الذي أعد في جنوب آسيا. وصرح وفد آخر بأن برنامج "يونيدز" يضطلع بالفعل، في أوغندا، بدور رائد في مجال البرمجة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتناول أحد المتكلمين مدى انتشار مرض الإيدز في بوروندي، وأثنى على الدور الذي تضطلع به اليونيسيف في هذا البلد، وقال إنه دور متكيف مع حالة البلد بالتحديد. وتساءل بعض المتكلمين عن جهود اليونيسيف في ميدان مساندة من تيتموا بسبب مرض الإيدز، وقال متكلم إن ثمة أطفالا كثيرين مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد فقدوا كلا الأبوين، وإن البنات بصفة خاصة هن المنكوبات في هذا الصدد. وردت المديرة الإقليمية بأن دعم اليونيسيف يتألف من تحديد آليات التصدي التقليدية والمساعدة في تنفيذها، بدلا من محاولة إدخال الأطفال في مؤسسات، فضلا عن الجهود المبذولة لدراسة احتياجات الأسر المعيشية التي يتولى الأطفال أمرها من أجل تحسين توجيه التدخلات.

١٤٤ - وسأل أحد الوفود عن سبب اضطلاع ممثل اليونيسيف في أوغندا بدور المنظم لشبكة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالمنطقة، وعما إذا كان من الأنسب للمكتب الإقليمي أن يقوم بهذا الدور. وقالت المديرة الإقليمية إن هناك خطة للتناوب تقضي بانتخاب ممثل لليونيسيف من المنطقة ليكون رئيسا أو منظما للشبكات الإقليمية القائمة، بما فيها شبكة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعرب وفد آخر عن غبطته إزاء ما لاحظه من وجود اهتمام خاص بالرصد والتقييم، اللذين ينبغي تنميتهما بوصفهما جزءا لا يتجزأ من البرامج، وقال إن اليونيسيف يجب أن تعطي مزيدا من العناية لقضايا الاستدامة.

المبادرة الخاصة المضطلع بها على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل افريقيا

١٤٥ - في ضوء أهمية المبادرة الخاصة التي اضطلع بها مؤخرا على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل افريقيا، قرر المجلس التنفيذي أن يجري مناقشة موجزة في هذا الشأن. وافتتح السيد ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، باب المناقشة، وقال إن برامج وأنشطة اليونيسيف تختلف من بلد إلى آخر، وإنها بحاجة إلى المساندة والمشاركة الكاملتين من جانب الحكومات التي تتلقى المساعدة. وذكر أن العملية البرنامجية المتعلقة بالمبادرة لا يجوز لها أن تختلف كثيرا عن العملية المتبعة حاليا فيما يتصل بالموافقة على برامج التعاون القطري، وأنه ينبغي تمكين اليونيسيف من الوفاء بالتزامات الموارد المتصلة بالمبادرة من خلال آلياتها التقليدية لجمع الأموال. ومن واجب الحكومات التي تتلقى المساعدة أن تشرع، بدورها، في الاضطلاع باصلاحات جريئة للقطاع الاجتماعي وأن تهيئ بيئة سياسية اقتصادية كلية من شأنها أن تشجع على بداية البرامج ونجاحها.

١٤٦ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للمبادرة. وقال عدد من المتكلمين إنه ينبغي النظر للمبادرة بوصفها التزاما قويا متجددا من أجل افريقيا، وأن ثمة أهمية كبيرة لتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة للأمم المتحدة. وذكروا أن المسائل المتصلة بالتنسيق والميزة المقارنة لها أهمية حاسمة.

١٤٧ - وتساءلت بعض الوفود عن دور المؤسسات المالية الدولية، وقالت إنها تأمل في عدم تقييد عمليات تخصيص الموارد بأية شروط. وقالت وفود أخرى إن الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي بالنسبة للبلدان الافريقية المثقلة بالفعل بعبء الدين يمكن أن يعرض أهداف المبادرة للخطر، وطالبت بدراسة هذا الموضوع.

١٤٨ - وأثار بعض المتكلمين عددا من الأسئلة بشأن دور ومدخلات اليونيسيف في المبادرة. وذكروا، في معرض سرد القضايا الهامة، تلك العلاقة القائمة مع مبادرة باماكو، وتعبئة الموارد، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بشأن البرامج الصحية والتثقيفية. واقترحت وفود عديدة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقارير سنوية عن دور اليونيسيف في المبادرة. وطالب متكلمون آخرون بتوفير ايضاحات بشأن طريقة توجيه الموارد المالية المتعلقة بالمبادرة، وكذلك بشأن دور اليونيسيف في المبادرة، وتساءلت بعض الوفود أيضا عن كيفية اختيار البلدان ذات الأولوية. وحذر أحد المتكلمين من توخي الاتجاه نحو تخصيص الموارد، بشكل تفضيلي، من أجل عمليات الدعم التقني.

١٤٩ - وقال نائب المديرة التنفيذية أن لديه أيضا بعضا من الشكوك، ولكنه يشارك الرأي القائل بأن المبادرة تمثل التزاما متجددا من أجل افريقيا. وثمة مانحون رئيسيون عديدون قد التزموا بالفعل، على سبيل المثال، بتمويل البرامج التي تدعم تعليم البنات.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٥٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ثلاث توصيات ببرامج قطرية كاملة بشأن هندوراس (E/ICEF/1996/P/L.46) والمكسيك (E/ICEF/1996/P/L.47) وبيرو (E/ICEF/1996/P/L.49)، وبرنامج قطري قصير المدة بشأن فنزويلا (E/ICEF/1996/P/L.50)، وتوصية تتعلق بتخصيص موارد اضافية عامة من أجل تمويل برنامج قطري سبق اعتماده لصالح نيكاراغوا (E/ICEF/1996/P/L.48)، قدمتها المديرة الاقليمية لمنطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي.

١٥١ - وقال أحد الوفود إن التوصيات الواردة من المنطقة ينبغي، بصفة عامة، أن تزيد من الاشارة إلى تعاون اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن شأن هذه البرامج أن تصبح أكثر قوة إذا تضمنت مؤشرات أكثر قابلية للقياس، وتفسيرات أشد وضوحا لعملية الانتقال من البرامج القطرية السابقة إلى البرامج القطرية الجديدة ورحب المتكلم بالاهتمام المولى إلى الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة، ولكنه قال إنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التشديد على حالة السكان الأصليين.

وردت المديرة الاقليمية قائلة بأن تحديد الأهداف البرنامجية يشكل مجالا من مجالات التقدم بالنسبة للمكاتب الميدانية بالمنطقة؛ ومؤشرات الأداء موضع مناقشة بكل خطة من الخطط الرئيسية للعمليات، وهذه الخطط أكثر استفاضة من توصيات البرامج القطرية. وقالت إن مجموعات السكان الأصليين من الشواغل ذات الأولوية، وكثيرا ما جرى التعبير عن ذلك باختيار مناطق جغرافية من المناطق المستهدفة من جانب اليونيسيف، بما فيها المناطق الحضرية.

١٥٢ - وقال عدد من الوفود إن البرنامج المتعلق بهندوراس يبدو شديد الطموح؛ وأوصت هذه الوفود بزيادة الاهتمام بالتدخلات ذات الأولوية وبمضاعفة التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمانحين الآخرين حتى لا تشتت الموارد المحدودة لليونيسيف على نطاق واسع. وقدمت وفود عديدة تعليقات ايجابية على الاهتمام المتزايد بخفض وفيات الأمهات، ومقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وحقوق الطفل، وتساءل أحد الوفود عن حجم الموارد المخصصة لهذه الشواغل. وأيد عدد من الوفود مسألة زيادة التشديد على اللامركزية، وكذلك على بناء القدرات من أجل تحسين نوعية الخدمات في المناطق الريفية. وفي معرض الاشارة إلى برنامج المياه والمرافق الصحية، تساءل أحد الوفود عما إذا كان ترابط السياسة الحكومية والتنسيق المشترك بين الوكالات ما زال قضية قائمة وأشار وفد آخر في نفس الوقت إلى التقييم الايجابي لهذا البرنامج ورحب باستمرار دعم اليونيسيف. وأجابت المديرة الاقليمية بأن ثمة آلية تنسيقية قائمة في الوقت الراهن. وقام وفد آخر بتسليط الضوء على الدور الايجابي الذي يضطلع به مكتب اليونيسيف في هندوراس، وأشار بصفة خاصة إلى أعمال اليونيسيف بالنسبة للأطفال في المناطق الحضرية التي تتسم المعيشة فيها بدرجة عالية من الخطورة.

١٥٣ - وصرح أحد الوفود بأن توصية البرنامج القطري المتعلقة بالمكسيك كانت ممعنة في الغموض بشأن مسألة التنسيق المشترك بين الوكالات، وأن ثمة حاجة إلى آلية قوية لمثل هذا التنسيق. وفي ضوء التكوين الاتحادي للحكومة في المكسيك، تساءل هذا الوفد عن احتمالات تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل على الصعيد التشريعي. وقال أحد المتكلمين أن دور اليونيسيف في المكسيك يتسم بتزايد الاهتمام بتعبئة الموارد لصالح الأطفال داخل البلد، وأن اليونيسيف ساعدت سكان المكسيك في زيادة مراعاتهم لاحتياجات الأطفال وحقوقهم. وردت المدير الاقليمية بأن كثيرا من بلدان المنطقة قد أحرز تقدما في مجال كفالة توافق القوانين الوطنية مع الاتفاقية، وأن ثمة حاجة إلى العمل على صعيد كل من الولايات، فيما يتصل بالمكسيك، نظرا لما تتسم به الحكومة من تكوين اتحادي.

١٥٤ - وقالت المديرة الاقليمية أن فريق الادارة الاقليمي والذي يضم كافة الممثلين القطريين، سوف يجتمع مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) واستراتيجيات الصحة الانجابية على صعيد المنطقة في المستقبل العاجل. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الآليات القطرية لعملية برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص

المناعة المكتسب (الايدز) قيد الاعداد في الوقت الراهن. وأضافت قائلة إن الشواغل المتصلة بتشتت الأنشطة وآليات التنسيق المشترك فيما بين الوكالات ستكون موضع تقاسم مع المكاتب الميدانية ذات الصلة.

١٥٥ - وفيما يخص التوصية بزيادة الموارد العامة من أجل نيكاراغوا، تساءل أحد المتكلمين عما إذا كانت الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٦ من التوصية (E/ICEF/1996/P/L.48) ستكون رهنا باعتماد "قانون الأطفال" الذي ما زال قيد المناقشة في الوقت الحالي بالبلد. وذكر وفد آخر أنه يلاحظ أن البرنامج المقترح متلاءم تماما مع الأولويات الوطنية، ومع هذا، فإن هناك خطرا يتمثل في اتساع نطاق مجال الاهتمام بشكل أكثر من اللازم وفي تشتيت المساعدة المقدمة من اليونيسيف. وأكد ضرورة زيادة التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمانحين.

١٥٦ - وصرح أحد الوفود بأن التعاون والتنسيق، اللذين تضطلع بهما اليونيسيف في بيرو، يبعثان على الارتياح، وإن كانت هناك حاجة إلى تقديم مزيد من المعلومات بشأن الحالة الغذائية للأطفال دون الثالثة من العمر، وأيضا بشأن المياه والمرافق الصحية. وكان ثمة تأييد قوي من وفد آخر للاستراتيجية المشتركة للمياه والمرافق الصحية. وقال وفد ثالث إن توصية البرنامج القطري تتضمن تفسيرا واضحا للتنسيق المشترك بين الوكالات وللدروس المستقاة، وأن التكوين الاستراتيجي للبرنامج يعد ملائما.

١٥٧ - وقام أحد الوفود ببيان مدى أهمية ومواءمة البرنامج الانتقالي المتعلق بفنزويلا، وأعلن تأييده لهذا البرنامج. وعمد وفد آخر إلى لفت الانتباه إلى المعدل المئوي المرتفع نسبيا (٣٩ في المائة) للتمويل المخصص للدعم البرنامجي. وردت المديرة الاقليمية بأن المكتب القطري يمثل مكتب اتصال، وبالتالي لا توجد له ميزانية إدارية، وقد وجهت بعض تكاليف الدعم البرنامجي إلى الدعم التقني.

آسيا

١٥٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية كاملة واحدة ببرنامج قطري من أجل كمبوديا (E/ICEF/1996/P/L.51) وتوصيتان ببرنامجين قطريين قصيري المدة للهند (E/ICEF/1996/P/L.52) وباكستان (E/ICEF/1996/P/L.53)، قدمهما المدير الاقليمي لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمدير الاقليمي لجنوب آسيا، على التوالي.

١٥٩ - ورحبت وفود عديدة بنقل مجال الاهتمام، الذي اقترح في توصية البرنامج القطري لكمبوديا، وأعربت عن تأييدها لنهج هذه التوصية الذي يتسم بالتركيز على الأهداف، وبالاستناد إلى المجتمع المحلي وبالقيام على أساس المشاركة. وعلق المتكلمون أيضا على المساهمة النشطة للمانحين ووكالات الأمم المتحدة في عملية إعداد البرنامج. ومشاركة الحكومة في تحديد مدى التحول في الاهتمامات كانت موضع نظر ايجابي إلى حد كبير. وشدد أحد الوفود على أهمية برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وتساءل عن مدى قدرة المجتمعات المحلية على تمويل الخدمات. وقال المدير

الاقليمي أنه يجري في الوقت الراهن الاضطلاع بالجهود اللازمة للتنسيق مع برنامج (يونيدز) فيما يتصل بمبادرة ميكونغ المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي بدأت منذ فترة قصيرة فقط. وتقوم المجتمعات المحلية بالفعل بدفع ثمن الخدمات، وهذه الخدمات تتسم للأسف بنوعية بالغة الانخفاض. وسوف تبذل الجهود اللازمة من أجل تحسين جودة الخدمات وتيسير امكانية الوصول إليها من خلال استخدام نهج "تحقيق أقصى مردود مقابل النقود" والاهتمام بالتوفير والكفاءة والفعالية.

١٦٠ - وطرح عدد من الوفود أسئلة بشأن ارتفاع مستوى التمويل التكميلي بالقياس إلى مستوى الموارد العامة، مما يثير تشككات حول مدى مناسبة المعايير المتصلة بالمستويات المقترحة للتمويل التكميلي. وطولب بتقديم معلومات عن العملية التي يتم بها اجراء التعديلات البرنامجية لو كانت الأموال التكميلية الواردة تقل إلى حد كبير عن مستويات التخطيط المعتمدة. وأجاب المدير الاقليمي بأن المانحين مهتمون بتمويل البرامج في كمبوديا، كما هو واضح من التبرعات المعلنة الثابتة التي وردت بالفعل، ومن توفر مبلغ ٨,٥ مليون دولار كل سنة في الواقع من أجل البرنامج القطري الحالي. وفي حالة تعرض تبرعات الأموال التكميلية لنقص ما، فسيجري تخفيض عدد الأقاليم الداخلة في "العمل المجتمعي من أجل برنامج التنمية الاجتماعية". وطلب أحد الوفود تقديم توضيح بشأن التنسيق بين برنامج التثقيف، الذي تدعمه اليونيسيف، والدعم المتصل بالتثقيف والمقدم من الاتحاد الأوروبي، ووعد المدير الاقليمي بتقديمه في موعد لاحق.

١٦١ - ورحبت وفود عديدة بالتوصيتين المتعلقتين بالهند وباكستان، وأشارت بصفة خاصة إلى تلك النهج الابتكارية باعتبارها استراتيجيات مستندة إلى حقوق. ورحبت وفود كثيرة بالنهج المتكامل الذي يعزز كلا البرنامجين. وقال بعض المتكلمين إن الاستراتيجيات البرنامجية والميزانيات المقترحة متفقة مع الأولويات الوطنية. وصرح أحد الوفود بأنه ينبغي تخصيص مزيد من الأموال في برنامج الهند من أجل سلامة الأمومة، وبقاء الطفل والتغذية. وفيما يتصل بالتغذية، قال المدير الاقليمي أن تحولا استراتيجيا بالغ الأهمية ما فتئ يحدث في جنوب آسيا، ولا سيما في الهند. والمشكلة القائمة في هذا الصدد لا تتمثل في نقص الموارد المتعلقة بتغذية الطفل، بل إنها تتمثل في الحاجة إلى اعادة توجيه الجهود نحو القضاء على سوء التغذية فيما بين الأطفال الذين يبلغ عمرهم عامين أو أقل. ومن شأن هذا التحول الاستراتيجي أن يفضي إلى حدوث تحسن كبير في الحالة الغذائية للطفل خلال السنوات العديدة القادمة.

١٦٢ - ورحب عدد من الوفود بإيلاء الاهتمام لتقليل الفوارق بين الجنسين، واشراك المجتمع المدني، وتضافر الخدمات، وتمكين المجتمعات المحلية، ولا سيما المرأة. وأثنى أحد الوفود على التركيز على المرونة في برنامج الهند من أجل تحسين تلبية الاحتياجات على صعيد المقاطعات. وأشار وفد آخر إلى الاحتياجات الكبيرة من التمويل التكميلي، فيما يتعلق بالهند، ولكنه قال إنه ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام لموضوع الامتثال لشروط الابلاغ المتصلة بالمانحين. وصرح المتكلم أيضا بأن ليس ثمة اهتمام كاف بسلامة الأمومة؛ وقال إن هذه القضية قد سبق إثارتها خلال مداولات المجلس الأخيرة بشأن الاستراتيجية الصحية، حيث أشير إلى البرنامج القائم في الهند بوصفه مثالا لعدم التوازن بين العنصرين. وأعرب هذا الوفد عن أمله

في تحقيق دعم مفيد للبرنامج بفضل الدراسة المشتركة المتعلقة بالصحة الانجابية للمرأة، وهي دراسة من تخطيط وكالة المعونة الثنائية ببلده ومكتب اليونيسيف بالهند. وأشارت عدة وفود أخرى أيضا إلى أهمية برنامج بقاء الطفل وسلامة الأمومة. وقال المدير الاقليمي إن تحولا واضحا قد جرى في التركيز من أجل تعزيز مبادرات سلامة الأمومة.

١٦٣ - وقال أحد الوفود أنه ينبغي تسليط مزيد من الضوء على تعليم الأطفال في برنامج الهند، حيث أن هذا أمر هام بالنسبة لنجاح البرامج الأخرى. والمنجزات الاجتماعية والاقتصادية بالهند في حاجة إلى مزيد من التشجيع.

١٦٤ - وفيما يتعلق بمسألة توزيع الموارد، ذكر أحد الوفود أن الهند وباكستان تضمان أعدادا ضخمة من الأطفال، ومن ثم، فإن الموارد المخصصة تعد ضئيلة بالقياس إلى ذلك. وتساءل نفس المتكلم عن الاستراتيجية التي اعتمدها المجلس التنفيذي من أجل معالجة هذا الخلل القائم بين الاحتياجات والموارد. وطالب هذا الوفد أيضا بتقديم تفسير للأرقام الواردة في الجدول ٣ من الورقة "التلخيصية" E/ICEF/1996/P/L.43/Add.1 و Corr.1) التي تضمنت مبلغ ٢٠ مليون دولار تحت بند "الأموال المعدلة".

١٦٥ - وأشار وفد آخر إلى برامجه التعاونية في كل من الهند وباكستان، وهي برامج ثنائية كبيرة، ثم قال إن التركيز الاستراتيجي على حقوق الطفل أمر يتفق مع مجال اهتمامه الخاص. والأهداف التمكينية لبرنامج العمل المجتمعي التضافري بالهند تتسم بأهمية بالغة، حتى وإن كان يصعب تحقيقها إلى حد ما. والاضطلاع بتنفيذ هذا البرنامج على أساس تجريبي أمر مناسب. ولاحظ هذا الوفد ذكر تعبير "المشاركة المثالية" في قطاع التعليم بالهند، واستدرك قائلا إن المشاركة الثنائية لم يرد ذكرها، ولا سيما في برنامج التعليم الابتدائي بالمقاطعات. وتسائل الوفد عن أوجه القصور في البرنامج السابق التي اشير إليها في التوصية ببرنامج قطري لباكستان. وقال المدير الاقليمي أن أوجه القصور هذه قد تمثلت، بصفة عامة، في تجزئة البرامج، وعدم تملك السلطات الوطنية للبرنامج والافراط في التركيز على تقديم الخدمات.

١٦٦ - وفيما يتصل بالتنسيق داخل برنامج باكستان، أشارت وفود بلدان مانحة عديدة إلى التجارب الإيجابية التي تحققت بين اليونيسيف والوكالات المانحة، ولكنها قالت إنه ينبغي زيادة التعاون في بعض المجالات، ولا سيما في مجال تنفيذ برنامج العمل الاجتماعي وفي مجال الصحة أيضا. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بوسع اليونيسيف أن تشارك في مجال التخطيط والتنظيم على الصعيد الصحي، وصرح بأن ثمة ضرورة للاضطلاع بتعاون وثيق مع سائر الشركاء من أجل تجنب التداخل.

١٦٧ - وأشارت وفود عديدة إلى مسألتي الرصد والتقييم في البرنامجين القطريين، وذكرت غالبية هذه الوفود أنهما بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. وأعلن أحد المتكلمين أنه يلزم الاضطلاع على نحو فعال برصد وتقييم نتائج التغيير في الاستراتيجيات والاهتمامات بالبرنامجين القطريين على السواء، ثم تساءل عما

إذا كانت هناك وسائل تقييم مناسبة للقيام بهذا، وحث هذا الوفد اليونيسيف على رصد برنامج الهند عن كثب، واقترح تزويد المجلس بتقرير عن أثر برنامج الهند الانتقالي. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان التركيز المقترح على الرصد من جانب المجتمعات المحلية من شأنه أن يحل محل الرصد التقليدي. وقالت وفود عديدة أن النواحي المتصلة بالرصد في برنامج باكستان بحاجة إلى مزيد من التطوير، ولا سيما المؤشرات المتعلقة بقياس مدى المشاركة المجتمعية. وأعلن المدير الإقليمي تأييده للرأي القائل بأهمية الرصد والتقييم، وقال إن المقصود أساسا من الرصد والتقييم على يد المجتمع المحلي هو دعم العمل المجتمعي. وهذا يعني أنهما لن يحلا محل عملية الرصد والتقييم على الصعيد الوطني، ولكنهما سيعملان على تعزيزها. وقال أحد الوفود إن ثمة أهمية لتمكين اليونيسيف من تحديد ما له من دور وإسهام، تم تقييمهما بعد هذا، وذلك فيما يتصل بالبرامج التي يشارك فيها مانحون عديدون على نطاق واسع.

١٦٨ - وأشارت وفود عديدة إلى التغييرات الكبيرة في مجالي التنظيم والتوظيف، التي اضطلع بها مؤخرا في باكستان، وقال أحد الوفود إن هذه التغييرات قد أحدثت تأثيرات ضارة بالفعل في عملية تنفيذ البرنامج الجاري. وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كانت المكاتب الميدانية لليونيسيف، التي تعمل بمختلف أقاليم باكستان، تخضع للتقييم من أجل بيان مدى فعالية تكاليفها. وأجاب المدير الإقليمي بأن حجم المكاتب الميدانية بباكستان قد تعرض للتقليص، وأنه قد اضطلع بشيء من المركزية في تولي الأعمال، مما يشكل جزءا من الاستعراض العام الذي يجري القيام به في بلدان كثيرة، ومن بينها الهند. واليونيسيف تقوم دائما بتقييم مدى فعالية المكاتب الميدانية من خلال عملية استعراض الميزانية.

١٦٩- وأشار أحد الوفود إلى أهمية مكافحة "عمل الأطفال" بكلا البلدين، ولكنه ذكر أن هذا الموضوع لم يحظ بما يكفي من اهتمام في توصيتي البرنامجين القطرين. وقال المدير الإقليمي إن "عمل الأطفال" من الاهتمامات الرئيسية في كلا البرنامجين، وأن هذا الموضوع يتعرض لتناول شامل، مما قد لا يكون واردا في توصية البرنامج القطري.

١٧٠ - وقام ممثلا الهند وباكستان بتوجيه الشكر للوفود على تأييدها، ثم استعرضا ما حدث مؤخرا من تطورات في بلد كل منهما.

وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

توصيات البرامج القطرية

١٧١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصيتان لبرنامجين قطريين كاملين بشأن ألبانيا (E/ICEF/1996/P/L.54) وجورجيا (E/ICEF/1996/P/L.57)، وأربع توصيات انتقالية بشأن البوسنة والهرسك ومكتب منطقة (E/ICEF/1996/P/L.55) وكرواتيا (E/ICEF/1996/P/L.56) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (E/ICEF/1996/P/L.58) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (E/ICEF/1996/P/L.59). وقد قُدمت التوصيات من جانب المدير الإقليمي بالنيابة.

١٧٢ - وفيما يتعلق بتوصية البرنامج القطري لألبانيا، أعلنت وفود عديدة موافقتها على الاتجاهات المتزايدة نحو العمل مع شركاء دوليين، بما في ذلك البنك الدولي. ورحب متكلمان، بصفة خاصة، بتعاون اليونيسيف مع برنامجيهما للمعونة الثنائية في ألبانيا في ميدان تنفيذ البرامج الصحية. وأثنى أحد المتكلمين على انتقال اليونيسيف من نهج الطوارئ إلى نهج أطول أجلا على صعيد القطاع الاجتماعي، وذلك في البرنامج القطري الجديد. وأعرب ممثل ألبانيا عن تقديره لليونيسيف، وقال إن الحكومة ملتزمة تماما بأهداف البرنامج القطري المقترح، وتساءل عن مدى المساعدة المقدمة من اليونيسيف في كوسوفو بسبب محنة الألبانيين الذين يعيشون في هذه المنطقة. وردت الأمانة بأن اليونيسيف مُلمة باحتياجات السكان، وخاصة صحة الألبانيين في كوسوفو، حيث يوجد لليونيسيف تمثيل ميداني صغير. وبالإضافة إلى ذلك فإن برنامج اليونيسيف في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يستهدف كوسوفو على نحو محدد فيما يتصل بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال، وهذا البرنامج يحاول أن يوسع من نطاق تغطية التحصين. واليونيسيف توفر أيضا المساعدة اللازمة للتخفيف من أثر نقص المواد التعليمية.

١٧٣ - وقال أحد الوفود إن أولويات برنامج جورجيا من شأنها أن تساعد على الوفاء باحتياجات البلد، وذلك رغم إمكانية تناول مشكلة اللاجئين على نحو أكثر تفصيلا، ونفس الوضع ينطبق على طبيعة ومدى التعاون مع الوكالات الأخرى. وأعلن متكلم آخر عن تأييده لتلك الأولوية المعزاة إلى التحصين، تشجيعه لوضع خطة للاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات بالتعاون مع سائر المانحين وردت الأمانة بأن اليونيسيف قد تعاونت على نحو وثيق مع شركاء آخرين من قبيل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وجرت مشاورات أيضا مع مانحين رئيسين من قبيل الاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ولجنتي اليونيسيف بألمانيا والمملكة المتحدة. كما اضطلع باتصالات وثيقة، بالإضافة إلى ذلك، مع منظمات غير حكومية، من قبيل "منظمة أطباء بلا حدود" بفرنسا وهولندا واسبانيا؛ ومنظمة إنقاذ الطفولة ومجلس اللاجئين النرويجي. وتشكل خطة الاكتفاء الذاتي بشأن اللقاحات عملا هاما وإن كان معقدا، والاضطلاع بهذه الخطة على الصعيد العملي يتطلب النظر بدقة في عامل الوقت.

١٧٤ - وقدمت غالبية الوفود تعليقات إيجابية على توصيات البرامج القطرية والنهج البرنامجية فيما يتصل بالبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما فيما يخص التركيز على بناء القدرات. ووجه متكلمون عديدون شكرهم إلى اليونيسيف وموظفيها إزاء الأعمال التي كثيرا ما اضطلع بها في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

١٧٥ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه، وطالب بتقديم إيضاحات، بشأن الميزانية المزمعة لتكاليف الدعم البرنامجي، والواردة في توصية البرنامج القطري المتعلقة بالبوسنة والهرسك. وصرحت وفود عديدة بأن حجم موارد اليونيسيف يبدو صغيرا إلى حد ما، بالمقارنة بالأهداف البرنامجية الطموحة، واقترحت أن تعاد صياغة هذه الأهداف من أجل زيادة بيانها وتيسير تحقيقها وذلك بغية تعزيز أثر البرامج والإمعان في

توضيحها. وأجابت الأمانة بأن التكاليف المتعلقة بمكتب المنطقة في سراييفو هي تكاليف مضافة إلى الموارد العامة المخصصة للبرنامج القطري للبوسنة والهرسك. وميزانية مكتب المنطقة (١ مليون دولار سنويا) كانت مضافة في الماضي إلى برنامج كرواتيا حيث أن المكتب كان قائما في زغرب. ولما كانت العملية المتصلة بالمنطقة قد تحولت من زغرب إلى سراييفو، فإن تكاليف الدعم البرنامجي لمكتب المنطقة الحالي قد أضيفت إلى توصية البرنامج القطري للبوسنة والهرسك. وهذا لا يشكل إطلاقا تخفيضا للأموال البرنامجية (قرابة ٠٠٠ ٧٥٠ دولار سنويا) بالنسبة للبرنامج القطري في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى المبالغ الواردة في توصية البرنامج القطري، يلاحظ أن نحو ٨ ملايين دولار من نداءات الطوارئ المشتركة بين الوكالات سوف تقدم لهذا البلد أيضا إذا ما جرى تمويلها على نحو كامل. ومن المأمول أن يتلقى العنصر، الذي يجري تمويله من أموال تكميلية، تبرعات كافية من المانحين.

١٧٦ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة إيجاد تنسيق وثيق للغاية في مجال التعليم مع الشركاء الرئيسيين من قبيل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقيل إنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على ما لديها من ميزات مقارنة في المنطقة. وكان ثمة ذكر للعلاقات الطيبة القائمة بين اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باعتبارها تشكل تطورا بالغ الإيجابية. وردت الأمانة بأن التعاون مع اليونسكو، بشكل وثيق، أمر هام، ولكن هذه المنظمة تعد شريكا جديدا نسبيا، والتعاون معها محدود بسبب محدودية الموارد. والبنك الدولي لم يضطلع بدور رائد إلا في نهاية عام ١٩٩٥ بعد إبرام اتفاق دايتون للسلام.

١٧٧ - وقال أحد الوفود إن بعض البيانات المعروضة في توصيات البرامج القطرية تبدو قديمة، وطالب بتقديم توضيح بشأن مصدر هذه البيانات. والتمس أحد المتكلمين إجراء مقارنة بين المؤشرات الاجتماعية الرئيسية قبل الحرب والآن. وقال وفد آخر إن الصلة القائمة بين تدخلات الطوارئ والتدخلات الإنمائية ستكون ضرورية في الأنشطة المستقبلية. وقالت الأمانة إن اليونيسيف قد اعتمدت على إحصاءات مقدمة من شعبة السكان بالأمم المتحدة، فيما يتصل بالإحصاءات السكانية، وعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما يتصل بالأرقام الخاصة باللاجئين.

١٧٨ - وأعرب ممثل البوسنة والهرسك عن امتنانه لليونيسيف إزاء ما بذلته من جهود. وكذلك أعرب ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن تقديره لليونيسف. وقال إن الأسلوب المستخدم في بعض أجزاء توصية البرنامج القطري غير مناسب. وبين أن البعثة الدائمة لحكومته لدى الأمم المتحدة قد سبق لها أن أعربت عن قلقها إزاء بعض البيانات التي تعرض، في رأيها، صورة غير دقيقة لحالة الأقليات بالبلد واحتمال حدوث أزمة.

١٧٩ - وبالنسبة للتعليق القائل بأن سلوفينيا منطقة تحتاج إلى اهتمام اليونيسيف، قالت الأمانة إن اليونيسيف ليس لديها سوى تمثيل ميداني ضئيل هناك.

نهج اليونيسيف في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

١٨٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن نهج اليونيسيف في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق (E/ICEF/1996/P/L.61)، وهو تقرير مقدم من المدير الإقليمي بالنيابة.

١٨١ - وأجرى المجلس تبادلا مطولا للآراء بشأن وثيقة النهج هذه. وأيدت بعض الوفود ما جاء فيها، في حين أن وفودا أخرى سلطت الضوء على العقبات التي تحول دون التوصل إلى قاسم مشترك لمثل هذه المجموعة الشديدة التنوع والمكونة من ٢٧ بلدا، وأوصت بأن تقوم الأمانة بزيادة التركيز على نهج الفئات الفرعية أو المناطق.

١٨٢ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للتحليل والتوثيق الممتازين الواردين في هذه الوثيقة، مما يعد وافيا بتوقعاتها. وقال إثنان من الوفود إن التقرير يمثل دخول المنطقة بشكل كامل في أسرة اليونيسيف، وقامت وفود عديدة بتوجيه الشكر إلى المديرة التنفيذية لما أولته من أولوية عالية لهذه المنطقة، بما في ذلك الاضطلاع بزيارات كثيرة لبلدانها.

١٨٣ - وأثنت عدة وفود بصفة خاصة على الاهتمام بتعزيز المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا في بلدان المنطقة. وأشارت وفود عديدة إلى تدهور حالة الأطفال والنساء في الكثير من بلدان المنطقة. مما تكرر مرارا من جراء أعباء الانتقال، وقالت إنها تعتبر رد اليونيسيف في هذا الصدد مناسبا. وأعربت وفود كثيرة أيضا عن ارتياحها إزاء تركيز التقرير على الدروس المستقاة من تجربة اليونيسيف السابقة داخل المنطقة.

١٨٤ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان تكوين المنطقة يستند إلى منطق ما، وعما إذا كان يمكن استخدام نهج واحد بالنسبة لمنطقة كهذه تضم بلدانا تتسم بشدة التنوع. وتكلمت وفود عديدة عن التقرير بوصفه إطارا عاما يحتاج إلى تكملة باستراتيجيات أكثر ارتباطا بالمنطقة، على أن تعالج هذه الاستراتيجيات في احتياجات المجموعات المختلفة من بلدان هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، أعرب عدد من الوفود عن تأييده لمسألة التركيز على نهج يستند إلى البلد بعينه عند صياغة البرامج في إطار النهج الاستراتيجي العام. وفي سياق هذا النهج العام، شددت وفود كثيرة أيضا على ضرورة اهتمام اليونيسيف بالبلدان التي تجنح مستوياتها الإنمائية نحو الانخفاض، وكذلك على البلدان التي تمر بحالات طوارئ. وأشار اثنان من الوفود إلى الحاجة إلى القيام رسميا بتقسيم البلدان داخل المنطقة إلى فئات، وذلك بهدف صقل الاستراتيجيات ذات الصلة، وقال أحد الوفود إنه يجب على اليونيسيف أن توضح كيفية استجابتها للولايات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وسائر الاتفاقيات والاتفاقات الدولية.

١٨٥ - ورحبت عدة وفود بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره متابعة إيجابية لقرارات الجمعية العامة بشأن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وباعتباره أيضا أسلوبا فعالا لتحقيق أفضل النتائج من إنفاق موارد اليونيسيف.

١٨٦ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه بشأن العلاقة بين اليونيسيف واللجان الوطنية داخل المنطقة. وقال أحد الوفود إن هذه المسألة تتصل بجزء من برنامج التفوق الإداري، الذي يتولى استعراض العلاقة مع اللجان الوطنية. وذكر عدد من المتكلمين أن هذه المسألة تتصل أيضا بتعبئة الموارد داخل المنطقة. وقيل كذلك إنه ينبغي توضيح العلاقة بين المكتب الإقليمي الجديد ومكاتب اليونيسيف القائمة بالفعل والتي تعمل مع اللجان الوطنية.

١٨٧ - وتناولت عدة وفود موضوع تعبئة الموارد من أجل المنطقة الجديدة، وصرح أحد الوفود بأن إنشاء مكتب إقليمي جديد في سياق ميزانية ذات نمو صفري يعني أن موارد اليونيسيف المتعلقة بالبلدان النامية قد تعرضت لتخفيض فعلي. وأكد هذا الوفد، وشاركه في تأكيده عدد كبير من سائر الوفود، على الحاجة إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال، بما في ذلك جمع الأموال على الصعيد المحلي والاضطلاع بالمشاركات مع سائر المنظمات العاملة في هذه البلدان. وبهذا الأسلوب، يمكن دعم برامج وأهداف اليونيسيف دون زيادة الموارد العامة المخصصة للمنطقة، وهي موارد ضئيلة نسبيا، مما يعرض للخطر بالتالي تمويل برامج اليونيسيف في البلدان النامية. ومن الملاحظ، كما ورد في التقرير، أن الموارد الكبيرة المتوفرة بالكثير من بلدان المنطقة من شأنها أن تساعد على نجاح هذا النهج. وبين المتكلم أن التخفيضات الحالية في أعداد الموظفين بمقر اليونيسيف كان يقصد منها في البداية زيادة الموارد المتوفرة في البلدان النامية، ولكنها لم تؤد إلى ذلك، وهذا يرجع جزئيا إلى النفقات الإضافية المتعلقة بالمكتب الإقليمي الجديد.

١٨٨ - وأيدت كافة الوفود التي كانت تتناول هذه المسألة الهيكل المقترح للمكتب الإقليمي ومكاتب الاتصال التي يقترح إقامتها من أجل بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقال أحد المتكلمين إنه ربما كانت هناك حاجة إلى إعادة النظر في دور واختصاص وتكلفة جميع المكاتب الإقليمية في نطاق برنامج التفوق الإداري. وأيد كافة المتكلمين جعل جنيف مقرا للمكتب الإقليمي الجديد. وأبدى أحد الوفود تشككه بشأن مقارنة عدد الموظفين المقترحين للمكتب الإقليمي الجديد بعدد الموظفين في سائر المكاتب الإقليمية. وطلب أحد المتكلمين توضيحا بشأن طبيعة وهيكل مكاتب الاتصال المقترحة، كما تساءل متكلم آخر عن "التدرج الهرمي" للمكاتب، ابتداء بالمكتب القطري مرورا بمكتب المنطقة ووصولا إلى المكتب الإقليمي.

١٨٩ - وقال أحد الوفود، بتأييد من وفود أخرى كثيرة، إنه يشعر بالقلق لأن التقرير يدور حول "نهج"، لا حول "استراتيجية"، رغم أن الأمر يتعلق في الواقع باستراتيجية للمنطقة وكان ثمة قلق لدى المتكلمين لأن الأمانة قدمت التقرير "للعلم فقط"، لا "لاتخاذ قرار" من جانب المجلس التنفيذي، مما هو عليه الحال عادة فيما يتصل بالاستراتيجيات البرنامجية.

١٩٠ - وقال المدير الإقليمي بالنيابة إن تجربة اليونيسيف في المنطقة قد سلطت الضوء على الصلات القوية القائمة بين الاتحاد الروسي وسائر بلدان رابطة الدول المستقلة، وخاصة فيما يتعلق بشراء اللوازم. ومن ثم، فإن مكتب الاتصال المقترح إنشاؤه في موسكو من شأنه أن ييسر إلى حد كبير من أنشطة اليونيسيف، لا في الاتحاد الروسي وحده، بل أيضا في سائر البلدان التي كانت في الماضي جزءا من الاتحاد السوفياتي. وبين أن اليونيسيف تبحث في الوقت الراهن عن مكان في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمنسك، بيلاروس، وبكييف، أوكرانيا، لاستيعاب وجود صغير لليونيسيف هناك، وأيضا عن مكان في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموسكو. ومن شأن تقاسم أماكن المكاتب وصغر عدد العاملين أن يقللا من مصروفات التشغيل في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، وأن يساعدا على كفالة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومكاتب الاتصال تمثل مكاتب استراتيجية، فهي توفر رصدا موقعيا للمرافق. وقد تلقت اليونيسيف عدة ملايين من الدولارات في السنوات الأخيرة من أجل بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، وهي ترغب في إنفاق ومتابعة هذه الأموال بأسلوب يتسم بالمسؤولية ومن منطلق المساءلة الكاملة كذلك. ومن حق مجتمع المانحين أن يحصل على تغذية عكسية أفضل وعلى متابعة أعلى قدرا في هذه البلدان الثلاثة.

١٩١ - وفيما يخص القضايا المثارة بالنسبة للجان الوطنية لليونيسيف داخل المنطقة، يتعين على اليونيسيف أن تضطلع بدور أكثر قوة في الأنشطة المتصلة بالبرنامج، وأن تكفل وجود موظفين برنامجيين مؤهلين من أجل القيام على نحو مناسب بتغطية الأنشطة المضطلع بها في البلدان مع اللجان الوطنية. وكثرة المطالبات بتقديم مساعدة مؤقتة، مثل اللقاحات، تثبت بوضوح أن ثمة حاجة إلى تجاوز حدود تحديد المشاكل في تحليلات الحالة ووضع خطط عمل مع الحكومات واللجان الوطنية بتلك البلدان.

١٩٢ - وقالت المديرة التنفيذية إنها ترحب بالمناقشة بشأن طبيعة التقرير، الذي قدمته الأمانة إلى المجلس التنفيذي كمعلومات أساسية كيما يقوم في وقت لاحق بالنظر في الميزانيات المقترحة للمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال. وأنواع القضايا التي ينبغي للمجلس التنفيذي أن يتخذ قرارا بشأنها والوثائق الداعمة اللازمة في هذا الصدد تتعرض الآن للمناقشة في إطار برنامج التفوق الإداري وفريق المشاريع الذي يتولى بحث العلاقات بين المجلس والأمانة.

١٩٣ - وفيما يتصل بمسألة تكوين المنطقة الجديدة، قالت المديرة التنفيذية إن ثمة اختلافات كبيرة بين البلدان في غالبية المناطق؛ وإنه لا ينبغي أن يكون هذا أساسا للبث أو التساؤل بشأن البلدان التي ستدرج في هذه المنطقة. ولا تصح مقارنة أعداد الموظفين وأحجام الميزانيات، فالتحديات والفرص التي تواجه كل منطقة تختلف عن بعضها. وفي معرض الرد على الاستفسارات بشأن علاقة المكاتب القطرية بمكاتب المناطق والمكتب الإقليمي، قالت إن هناك جانبا أساسيا من جوانب برنامج التفوق الإداري، وهذا الجانب يتعلق بتقليل هياكل "التدرج الهرمي" وتعزيز مركزية البرامج القطرية. وليس من المستحب للوفود أن تبالغ

في التركيز على علاقات الإبلاغ، بل يجدر بها أن تواصل توفير الإرشاد اللازم بشأن النهج البرنامجية، من قبيل تلك النهج الموجزة في التقرير.

١٩٤ - وحيث أن هذه الورقة المتعلقة بالنهج كانت "للعلم"، فإن المجلس التنفيذي اختتم مناقشته دون اتخاذ قرار رسمي.

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

١٩٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية واحدة بموارد عامة إضافية للبنان (E/ICEF/1996/P/L.60) قدمها المدير الإقليمي.

١٩٦ - وأثنت وفود عديدة على جهود ومنجزات لبنان في ميدان التعجيل بعملية التنمية خلال العام الأخير. وأطرى جميع المتكلمين على الدور الذي اضطلعت به اليونيسيف فيما يتصل بجهود البلد الإصلاحية، وقالوا إنهم يؤيدون هذا الدور تأييدا كبيرا. وأعرب وفد آخر عن مساندته للتنسيق بين اليونيسيف وشركائها في البرنامج القطري، وخاصة الحكومة. وتكلم أحد الوفود عن الدور الإيجابي للبرامج التي تتلقى الدعم من اليونيسيف، في مجال ثقافة السلام، ومعالجة الملح باليود وتعزيز حقوق الطفل. وشدد وفد آخر على أن الظروف الصعبة الاستثنائية السائدة في جنوب البلد تتطلب اهتماما بالبرامج المحددة.

١٩٧ - وأثنى أحد المتكلمين على أعمال اليونيسيف، وأوضح أن هناك حاجة الى زيادة تعزيز التنسيق مع الآخرين على جميع الأصعدة. وقال هذا الوفد أيضا إن أهداف البرنامج تعد طموحة بالنسبة للأموال المتوفرة، وإنه ينبغي الاضطلاع، بالتالي، بمزيد من تحديد الأولويات في إطار البرنامج. وأوضح المدير الإقليمي أن التوصية الراهنة لا تشمل سوى عام ١٩٩٦، وأن التوصية الجديدة ببرنامج قطري، التي ستقدم الى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة، ستناقش تلك الاعتبارات. وأثنى وفد آخر على تخفيض عنصر الإمداد في البرنامج القطري. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٧).

باء - استعراضات وتقييمات منتصف المدة للبرامج القطرية

١٩٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي موجز لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية (E/ICEF/1996/P/L.42). وقدمت استعراضات منتصف المدة لكل إقليم من الأقاليم من جانب المدير الإقليمي المعني.

١٩٩ - وأعربت غالبية الوفود عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة من أجل إعداد موجز لاستعراضات منتصف المدة والدروس المستفادة منها. ومع هذا، فقد أشار كثير من الوفود الى اختلاف التحليلات في نوعيتها، وقالت هذه الوفود إنه لم يكن هناك تحليل كاف للمنجزات والتقييدات البرنامجية. وباستثناء القليل منها، يلاحظ أن هذه الموجزات لم تكن تحليلية الطابع الى حد كاف. وامتدحت وفود عديدة نوعية المبادئ التوجيهية المتصلة بإعداد استعراضات منتصف المدة، والتي جرى تقاسمها مع المكاتب الميدانية. وأشارت وفود شتى الى أن الموجزات تضمنت وصفا للمنجزات، ولكنها لم تقم بمقارنة هذه المنجزات بالأهداف، كما أنها لم تبين ما يلزم من عوامل لتعجيل التقدم.

٢٠٠ - وطالبت عدة وفود بتقديم معلومات إضافية بشأن التقييمات والدراسات الرئيسية. وقالت إنها تدرك تماما أن أعمال الرصد والتقييم لم تتطور بعد تطورا كافيا بالكثير من المكاتب القطرية، وأنها بحاجة الى التعزيز من منطلق زيادة فعالية البرمجة القطرية. وطُلب الى الأمانة أن تكفل تضمين التقارير المستقبلية معلومات واضحة الطريقة التي أسهم بها الرصد الروتيني والتقييمات الموضوعية والقطاعية والدراسات والتحليلات العامة للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة السياسية أيضا في إعادة توجيه البرامج.

٢٠١ - واقترحت عدة وفود استخدام استعراضات منتصف المدة باعتبارها فرصة لدراسة استعمال الموارد وتدفقها، وخاصة العلاقة بين الموارد العامة والأموال التكميلية. واستعراض مستويات تعبئة الموارد ينبغي أن يكون أساسا لإعادة توجيه الأنشطة البرنامجية، وللقيام، عند الاقتضاء، بإعادة صياغة استراتيجية تعبئة الموارد.

٢٠٢ - وأبدى أحد الوفود تعليقا طيبا على استعراض منتصف المدة لغينيا - بيساو، ولاحظ أن هذا الاستعراض اتبع المبادئ التوجيهية المناسبة. وأشار نفس الوفد الى وجود بعض أوجه الخلاف بين استعراض تقدم البرنامج القطري لرواندا والنتائج المترتبة على إجراء تقييم دولي لعملية الإغاثة في رواندا.

٢٠٣ - وكانت تعليقات الوفود بشأن استعراضات منتصف المدة لجمهورية إيران الإسلامية والأردن واليمن مماثلة للتعليقات التي أبديت بشأن الاستعراضات الأخرى. وقال أحد الوفود إن الموجزات المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت أفضل نوعية من الموجزات المتصلة بسائر المناطق.

٢٠٤ - وفيما يخص استعراض منتصف المدة لبوليفيا، قال أحد الوفود إن الموجز قد سلط الضوء على التقدم النوعي، لا التقدم الكمي، فيما يتعلق بالوفاء بالأهداف الوطنية، وأن هذا التقرير الاستعراضي لم يتضمن إلا معلومات قليلة نسبيا بشأن نتائج مدخلات اليونيسيف في حد ذاتها. واقترح أن يركز تقرير منتصف المدة، في المقام الأول، على إيراد تحليل لدعم اليونيسيف، ثم على بيان نتائج هذا الدعم.

٢٠٥ - ووافقت الأمانة على أنه ينبغي لموجزات استعراضات منتصف المدة في المستقبل أن تكون أكثر انتظاما وتحليلا واتجاها نحو حل المشاكل، مع مراعاة أمور تتضمن الدروس المستفادة. ووافق المدير الإقليمي لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي على استخدام استعراضات منتصف المدة كأدوات للرصد. وبين أن عملية إعداد البرامج القطرية متطورة بشكل سليم، ومع هذا، فإن المرحلة القادمة ينبغي أن تركز على الرصد والتقييم. ومن الملاحظ، على سبيل المثال، أن البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد وضع لمساعدة البلد في تحقيق بعض الأهداف. واستعراض منتصف المدة كان بمثابة انعكاس حقيقي لما يحاول برنامج اليونيسيف أن يضطلع به من أجل مساندة البلد في بلوغ مقاصده.

جيم - مسائل الميزانية

الميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

٢٠٦ - نظر المجلس التنفيذي في الوثائق التالية:

(أ) الميزانية الموحدة لمقر اليونيسيف ومكاتبها الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1996/AB/L.5 و Corr.1)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية الموحدة لمقر اليونيسيف ومكاتبها الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1996/AB/L.7).

٢٠٧ - وعند تقديم هذه الوثائق، قالت المديرة التنفيذية إن الميزانية الموحدة التي يجري تقديمها الى المجلس التنفيذي ميزانية "بلا نمو". وفي إطار هذه الميزانية، كان بوسع الأمانة أن تضطلع بتمويل الأنشطة المحددة التالية: نظام إدارة البرامج، لتحسين العمليات الميدانية؛ ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكاملة للأمم المتحدة؛ وإنشاء المكتب الإقليمي لوسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق؛ واستيعاب الزيادات الإلزامية في المرتبات. وأعربت عن ارتياحها لتمكنها من عرض صيغة ميزانية موحدة للمقر والمكاتب الإقليمية. وفي إطار هذه الصيغة، أصبح بالإمكان بيان التكلفة الكاملة لشعبة أو لمكتب ما، وهذه معلومات كانت ترد في الماضي مجزأة من ثلاثة مصادر تمويلية مختلفة. وما كان يقدم في الماضي في شكل وثيقتين تتألفان من ٣٥١ صفحة أصبح يُعد الآن في وثيقة موجزة تضم ٨٤ صفحة.

٢٠٨ - وقالت المديرة التنفيذية إن الاستراتيجية، التي تستند اليها الميزانية، تتمثل في تنفيذ سياسة المجلس مع الاستفادة من الفرص السانحة للاضطلاع بالتحسين كلما أمكن ذلك. ومن ثم، لم يُطلب اتخاذ أي إجراءات في الميزانية المقترحة لم يسبق لها أن وردت في مقررات المجلس التنفيذي. وأية تعديلات هيكلية مقترحة كانت تتوخى تحسين الكفاءات التشغيلية. والميزانية كانت ممثلة لعملية التفوق الإداري، ولكنها لم تتضمن تحديدا للسياسة أو تغييرا لها، وقد كانت بالأحرى تصويرا للفرص المتاحة لجعل اليونيسيف منظمة أكثر كفاءة وفعالية.

٢٠٩ - وأعربت غالبية الوفود عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة من أجل تقديم ميزانية بلا نمو، وقالت إن هذا يعكس إقرارا بالمناخ المالي السائد حاليا في المجتمع الإنمائي. والتكاليف الجديدة، من قبيل التكاليف المتعلقة بإنشاء المكتب الإقليمي الجديد، قد تم الوفاء بها، بالإضافة الى ذلك، في حدود نفس مستوى الموارد المالية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الميزانية، التي لا نمو فيها، تعكس انخفاضا في الموارد المتاحة، مما يضطر الأمانة الى إنفاق ما لديها من موارد على أنشطة كثيرة بمعدلات هزيلة. وقالت وفود عديدة إن المشاورات غير الرسمية بشأن الميزانية المقترحة كانت بالغة النفع فيما يتصل بتقديم إيضاحات لبعض مجالات الاهتمام.

٢١٠ - وقالت بعض الوفود إن انعدام النمو في الميزانية قد تحقق بصفة أساسية من خلال الاضطلاع بتخفيضات في أنشطة الدعوة ووضع البرامج، وأن تكاليف الموظفين قد زادت بنسبة ٣,٩ في المائة. وذكر أحد الوفود أن الاتجاه السائد، في ظل المناخ الحالي المتعلق بمحدودية الموارد، يتمثل في رفع مستوى الكفاءة من خلال "أداء مزيد من العمل بوسائل أقل تكلفة". وردت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة كارين شام بو، بأن هناك انخفاضا شاملا في أعداد الموظفين بالنسبة للمنظمة ككل؛ ولكن الزيادة في تكاليف الموظفين ترجع الى حدوث زيادات في تسويات مقر العمل والمرتبات بكافة وكالات الأمم المتحدة. والتخفيضات في أنشطة الدعوة ووضع البرامج، التي كانت ترد في الماضي في ميزانية الصناديق العالمية، تستند الى إعادة تصنيف بعض هذه التكاليف، من قبيل أعمال الخبرة الاستشارية التي أُدرجت في الفئة ١ أو تكاليف الموظفين، والفئة ٢ أو تكاليف التشغيل العامة. ووافقت على أنه، بالإضافة الى إعادات التصنيفات هذه، كانت هناك تخفيضات في تلك الأنشطة، حيث لزم القيام باختيارات مدروسة دون المساس بالقدرة التقنية الضرورية في المقر وفي المكاتب الإقليمية، بغية الحفاظ على الجودة والمساءلة في البرامج.

٢١١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه خشية أن يؤدي تخفيض التكاليف المتعلقة بالبحوث والدراسات في المكاتب الإقليمية الى التأثير على مستوى كفاءة أنشطة الرصد التي تضطلع بها هذه المكاتب. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن ميزانيات التقييم والرصد قد أدرجت في ميزانيات المكاتب القطرية، وأنها لن تؤثر على قدرة المنظمة في مجال التقييم.

٢١٢ - ورحبت جميع الوفود بالمرحلة الأولى من صيغة الميزانية الموحدة الجديدة، وذكرت أنها واضحة وموجزة وجلية وحافلة بالمعلومات، كما أنها أفضل من عروض الميزانيات السابقة من حيث الشفافية وسهولة الاستعمال. وشجعت هذه الوفود الأمانة على مواصلة تطوير وتحسين صيغة الميزانية. وقالت بعض الوفود إن توحيد الميزانية لا يعني مجرد توحيد مصادر الأموال، بل يعني أيضا إدماج أدوار شتى الهياكل داخل المنظمة.

٢١٣ - ووافقت بعض الوفود على ما لاحظته اللجنة الاستشارية من أن اقتراح الميزانية الموحدة متعذر الاتباع لأنه لا يعرض سوى جانبا مجزأ من عملية اليونيسيف. وقالت هذه الوفود إن الوثيقة تفتقر الى المعلومات المتصلة باستراتيجية الميزنة الشاملة لليونيسيف في سياق اتجاه سياساتها واهتماماتها البرنامجية واستراتيجياتها التشغيلية، ولا سيما في الميدان. ومع هذا، فقد قالت بعض الوفود إن ثمة معلومات كافية عن سياسات اليونيسيف في وثيقة الميزانية، وإن الميزانية المقترحة ينبغي أن تكون بمثابة عرض للآثار المالية المترتبة على السياسات. وقال أحد المتكلمين إن وثيقة الميزانية ليست وسيلة لتقديم سياسات جديدة. وذكرت بعض الوفود أنها تتطلع الى تقديم العرض الكامل للميزانية الموحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والتي من شأنها أن تتضمن المكاتب الميدانية والمقر والمكاتب الإقليمية. ولاحظت وفود أخرى كذلك استمرار الحوار بشأن صيغة الميزانية الموحدة للمكاتب الميدانية، التي ينتظر من المجلس التنفيذي أن يقوم باستعراضها قبل تقديم الميزانية المقترحة للمكاتب الميدانية.

٢١٤ - ووافقت عدة وفود على ما أوصت به اللجنة الاستشارية من تضمين مقترحات الميزانية في المستقبل تحديدات للتكاليف الإجمالية للخبراء الاستشاريين بشكل منفصل. ووافقت أيضا على ما ارتأته اللجنة الاستشارية من ضرورة تجنب الإفراط في استخدام الخبراء الاستشاريين في عملية الإصلاح، وشددت على ضرورة استخدام الخبرة المتوفرة داخل المنظمة استخداما كاملا. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن الأمانة ستعرض تكاليف الخبراء الاستشاريين بصورة منفصلة في مقترحات الميزانيات القادمة.

٢١٥ - وكان الاقتراح المتعلق بإعادة تشكيل القطاع الصحي بشعبة البرامج، وخاصة وحدة مبادرة باماكو، موضع نظر مشوب بالقلق من جانب كثير من الوفود نظرا لتأثيره المحتمل على الأنشطة البرنامجية. وطالب المتكلمون بتأكيدات جديدة من الأمانة تفيد بأن عملية إعادة التشكيل لن تؤثر على الدعم المقدم للقطاع الصحي ولمبادرة باماكو في كافة البلدان. وصرحت المديرة التنفيذية بأنه، على الرغم من التخفيضات التي أُجريت، فإن الشؤون الصحية ما زالت تمثل أكبر قطاع برنامجي قائم بذاته في اليونيسيف، حيث يوجد ٢٤١ موظفا صحيا يعملون في المكاتب القطرية. وتصغير الحجم لم يفض الى تقليل الاهتمام بموضوع الصحة، ولكنه اقترح من أجل تنظيم وتعزيز قسم الصحة وفقا للاستراتيجية الصحية التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢١٦ - ورحب أحد الوفود بالتعزيز المقترح لقسمي شعبة البرامج المسؤولين عن الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة، ونوع الجنس والتنمية. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لدمج مكاتب التخطيط والتنسيق، والتقييم والبحوث، والسياسة الاجتماعية والتحليل الاقتصادي، على أساس الفهم بأن هذا لن يكون على حساب أنشطة التقييم لدى اليونيسيف. وصرحت بعض الوفود بأنه لا توجد تغييرات سياسية مقترحة في الميزانية، ومع هذا، فإنه يجب على المجلس التنفيذي أن يتابع التغييرات الهيكلية التي يجري اقتراحها متابعة دقيقة.

٢١٧ - وطرحت أسئلة من بعض المتكلمين بشأن نقل بعض الوظائف من المكاتب الميدانية الى المكاتب الإقليمية، وخاصة في شرق افريقيا والجنوب الافريقي وفي بوركينا فاصو. وقالت نائبة المديرة التنفيذية السيدة شام بو، إنه يلاحظ، فيما يتعلق ببوركينا فاصو، أن الوظائف التي يجري نقلها الى المكتب الإقليمي لغرب ووسط افريقيا تتعلق باختصاصات استشارية لصالح عدد من بلدان المنطقة، وبالتالي، فإنه يمكن الاستفادة منها على نحو أكثر كفاءة لو كانت موجودة في المكتب الإقليمي. ونقل بعض الوظائف الى المكتب الإقليمي لشرق افريقيا والجنوب الافريقي يمثل توحيدا لاختصاصات إدارة موارد اللوازم والسوقيات والمعلومات، التي كان يضطلع بها على نحو مزدوج في عدد من مكاتب اليونيسيف العاملة في نيروبي. وهذا التحسين على الصعيد التشغيلي كان قد اقترح بناء على ملاحظات مراجعة داخلية للحسابات بشأن كفاءة التشغيل في الحالات التي توجد فيها مكاتب متعددة لليونيسيف في موقع واحد يضم اختصاصات مالية وإدارية مستقلة.

٢١٨ - وأيدت بعض الوفود إنشاء المكتب الإقليمي لوسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق وإنشاء مكاتب الاتصال في منسك (بيلاروس) وموسكو (الاتحاد الروسي) وكييف (أوكرانيا). ورحب أحد المتكلمين باختيار جنيف كمقر للمكتب الإقليمي، وقال إن الدعم والخبرة المتوفرين حاليا في جنيف سيؤديان الى استخدام الموارد ذات الصلة على نحو أكثر كفاءة. وأيدت بعض الوفود الوجود المقترح في بروكسل للقيام بالاتصال اللازم مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٢١٩ - وأبدت عدة وفود قلقها بشأن حساب معدل المصروفات غير المباشرة. وقال أحد المتكلمين أنه ينبغي التوصل الى مفهوم محدد المعالم لحجم هذه المصروفات في سياق عملية تنسيق الميزانية مع سائر وكالات الأمم المتحدة. وقالت السيدة شام بو، نائبة المديرة التنفيذية، أنه تجري حاليا مناقشة تعريف المصروفات غير المباشرة وحساب معدلها. وسوف يقدم الى المجلس التنفيذي تعريف أكثر وضوحا في هذا الشأن في إطار السياق الكامل للميزانية الموحدة النهائية، مما سيشمل المكاتب الميدانية.

٢٢٠ - وأبدت غالبية الوفود تأييدها للميزانية المقترحة. ومع هذا، فقد طلب متكلمون الى الأمانة إبلاغ المجلس التنفيذي في مرحلة مبكرة بأي تنقيحات مقترحة بناء على عملية الإصلاح الإداري.

٢٢١ - ولاحظت بعض الوفود أنه كان ينبغي لميزانية المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي أن تنخفض، لا أن ترتفع، عن ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وذلك بسبب التخفيض الذي اضطلع به في مرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة شام بو، إن مبلغ ١ مليون دولار قد حوّل من هذا المرفق الى المكتب الإقليمي في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وعند أخذ ذلك في الاعتبار، يلاحظ أن المبلغ المنقح المتعلق بهذه الفترة، والوارد في جدول ميزانية المكتب الإقليمي، كان ينبغي أن يكون ٨,٣ مليون دولار؛ وهذا يعني، بالتالي، أنه كان هناك تخفيض مقداره ٠,٢ مليون دولار في ميزانية المكتب الإقليمي في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٢٢ - وأثارت وفود كثيرة أسئلة بشأن دور المكتب الإقليمي. ومع هذا، فقد كان ثمة تسليم بأن هذا الموضوع سيجري تناوله بوصفه جزءا من برنامج التفوق الإداري.

٢٢٣ - ووافقت الأمانة على التوصية التي قدمتها وفود عديدة واللجنة الاستشارية أيضا، والتي تقضي بالقيام في المستقبل بإدراج جدول للموارد المالية في وثائق الميزانية.

٢٢٤ - وأشارت بعض الوفود الى الزيادة في المساعدة، المقدمة في صورة نقدية أو صورة إمدادات، في الميزانية المقترحة. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة شام بو، إن مبلغ ٥,٧ مليون دولار يمثل مخصص المساعدة البرنامجية المقدمة لبلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، وهذه بلدان ليست لها برامج قطرية.

٢٢٥ - وحذر أحد الوفود الأمانة من الإفراط في التشديد على الكفاءات التشغيلية، مما قد يكون على حساب جودة البرامج. وبينت المديرة التنفيذية أن تحسينات كفاءات التشغيل لها أهميتها لدى مجتمع المعونة الإنمائية في الوقت الراهن. واليونيسيف بحاجة الى إدارة تتسم بالكفاءة من أجل كفالة استمرارية البرامج، وعليها أن تواصل اختبار نفسها، على الصعيد البرنامجي، حتى تستجيب لاحتياجات المرأة والطفل.

٢٢٦ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن إصدار عقود من "مجموعة ٢٠٠" فيما يتصل بالوظائف الجديدة المقترحة في الميزانية، على ضوء ما أبدته اللجنة الاستشارية من مشاعر قلق مماثلة. وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بعرض مثل هذه المسائل على لجنة الخدمة المدنية الدولية، وكذلك على الجمعية العامة في نهاية المطاف، من أجل القيام بالاستعراض اللازم. وقالت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة شام بو، إن الاقتراح ذا الصلة قدم لتزويد المديرة التنفيذية بأقصى قدر من المرونة عند إنشاء الوظائف، وذلك في ضوء الطبيعة الطوعية للتمويل المقدم الى المنظمة. ويجري الاضطلاع بالمناقشات المتعلقة بهذه القضية في نطاق منظومة الأمم المتحدة، وسوف تقدم نتائج هذه المناقشات الى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة.

٢٢٧ - وطلب أحد الوفود الى الأمانة أن تقوم، عند وضع السياسات المتصلة بالميزانية، بالنظر في تكييف هذه السياسات مع شتى الحالات القطرية أو الإقليمية، وقال إنه لا يلزم تطبيق سياسات الميزنة بشكل موحد على كافة المكاتب. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لمسألة تعزيز أعمال المراجعة الداخلية للحسابات في اليونيسيف. (للاطلاع على نصوص المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقررات ١١/١٩٩٦ و ١٢/١٩٩٦ و ١٣/١٩٩٦ و ١٤/١٩٩٦ و ١٥/١٩٩٦).

تنسيق عرض الميزانيات

٢٢٨ - قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية تقريرا شفويا عن تنسيق عرض الميزانيات. وقالت إن تقريرا مماثلا قـُدم الى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وأوجزت ما جاء في سياق مقرر المجلس التنفيذي ٣٧/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) ومقرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان رقم ٣٠/١٩٩٥ بشأن تنسيق الميزانيات، اللذين أفضيا الى تقديم هذا التقرير الشفوي. وأضافت أن وثائق العمل الداخلية المتصلة بمقارنة عروض الميزانيات متاحة للمجلس التنفيذي.

٢٢٩ - وفي معرض إيجاز الاجراءات المتخذة حتى اليوم، قالت المراقبة المالية إنه تم في عام ١٩٩٥ استكمال مقارنة تفصيلية لعروض الميزانية، بناء على التقديرات الأولية لميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ المقدمة من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف. وقد بينت هذه الدراسة أن عرض الميزانية المقدمين من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان كانا منسقين الى حد كبير، كما كانا متمشيين مع عرض ميزانية الأمم المتحدة. والبرنامج الإنمائي قام منذ البداية بتصميم عرض ميزانيته وفقا لعرض ميزانية الأمم المتحدة، وصندوق السكان نقح ميزانيته في مرحلة لاحقة بهدف تنسيقها مع عرض ميزانية البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة، ولكن اليونيسيف صممت عرض ميزانيتها بشكل مستقل. وأوضحت الدراسة أيضا أن ثمة اختلافات مادية بين ميزانيتي البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة، من ناحية، وميزانية اليونيسيف، من ناحية أخرى، وذلك من حيث المضمون وتعريف المفاهيم والعرض.

٢٣٠ - ومع هذا، فقد اضطلعت اليونيسيف، خلال عام ١٩٩٤، باستعراض أساسي للإدارة، وطالب هذا الاستعراض اليونيسيف، من بين ما طالب به، باتباع نهج ميزانية موحد، يتضمن تغييرات جذرية في نطاق ومضمون عرض ميزانيتها. وقد وافق المجلس التنفيذي على تلك التوصيات في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1، المقرر ٣٠/١٩٩٥)، ووافق أيضا على أن تقوم اليونيسيف في البداية بعرض ميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لا تغطي إلا المقر والمكاتب الميدانية، في القالب الجديد، كيما ينظر فيها المجلس في دورته المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومن ثم، فإن المقارنة السابقة، التي تستند الى تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، تعد فائتة الأوان.

٢٣١ - ولا يمكن الاضطلاع بمقارنة جديدة بناء على تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، فيما يتصل بالمنظمات الثلاث، إلا إذا قامت اليونيسيف بإعداد ميزانيتها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بشأن المقر والمكاتب الميدانية، وهذه وثيقة لم تُنجز إلا في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، أُجريت مقارنة أولية لميزانيات المنظمات الثلاث. وهذه المقارنة لم تشمل سوى أنشطة المقار وحدها. وسوف يضطلع بمقارنة للأنشطة الميدانية في عام ١٩٩٧ عندما تتولى اليونيسيف إعداد ميزانيتها الميدانية في القالب الجديد لأول مرة. والمقارنة تستند الى الميزانية المقترحة لليونيسيف، وهي ميزانية لم تعتمد بعد من قبل المجلس التنفيذي.

٢٣٢ - وتشير المقارنة الأولية الى أنه ربما لم يحدث تقليص في حجم الاختلافات بين اليونيسيف، من ناحية، والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك فإن الاختلافات ذات الصلة لا تتعلق بعرض الميزانية وحده، بل تتعلق أيضا بنطاقها ومضمونها. ومع هذا، فإنه ينبغي أن تراعى تلك الاختلافات المتأصلة في طبيعة المنظمات. ومن ثم، يتعين الاضطلاع بمزيد من العمل من أجل تزويد كل مجلس من المجالس التنفيذية بصورة شاملة للقضايا الموضوعية المعنية.

٢٣٣ - وفيما يخص توقيت وطابع التقارير التي ستقدم في المستقبل الى المجالس التنفيذية، فإن اليونيسيف ستقدم تقريرا مرحليا شفويا آخر في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، الى جانب ورقات عمل، عند الاقتضاء. وثمة تقرير عن مناقشة هذه المسألة سوف يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولوحظ، مع هذا، أن الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لن تنعقد في وقت يتيح لها أن تقدم تقريرا الى دورة المجلس، كما أن اليونيسيف ليست لديها مقترحات تتعلق بميزانيات المكاتب الميدانية. ومن ثم، فإنه يتعذر فيما يبدو أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض المقترحات في موعد مناسب للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر، على النحو المطلوب من جانب المجلس التنفيذي، فالوثائق اللازمة كان ينبغي أن تكون جاهزة بحلول أيار/مايو ١٩٩٦. واقترحت المراقبة المالية أن يتم عرض المقترحات الأولية على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧، لا في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. ومع هذا، فإنه يمكن تقديم تقرير مرحلي شفوي آخر في تلك الدورة، إذا كان المجلس يرغب في ذلك.

٢٣٤ - وأثنى أحد الوفود على الأمانة للتقرير والعمل المضطلع به حتى الآن، وأعرب عن تقديره لورقات العمل المقدمة. وإذ يشكل بيان المواطن التي يمكن التنسيق فيها بداية طيبة. وقال هذا الوفد، بتأييد من وفود أخرى، إنه يشدد على أن الهدف من تنسيق الميزانيات هو جعلها أكثر تشابها بغية تشجيع التفاهم، ومساندة عملية اتخاذ القرار على أساس سليم. ويجب أن تتجاوز أوجه التماثل نطاق المضمون وأساليب العرض وأن تشمل المبادئ الأساسية المتعلقة بإعداد الحسابات والتقديرات. وكافة وثائق الميزانية يجب أن تتطور، مع التسليم بأن المزيد من التماثل لا يعني التطابق، وأنه ينبغي أن تبين بوضوح في وثائق الميزانية حالات الخروج عن القواعد التنسيقية. وجهود تنسيق الميزانيات يتعين أن تشمل، أولا، تعاريف

واستخدامات موحدة لمصطلحات الميزانية، أي أن نفس الكلمات يجب أن تكون لها نفس المعاني في ميزانية لأخرى؛ وثانيا، اتباع أساليب وسياسات محاسبية تحظى بقبول عام. والعنصر الثالث يتعين أن يتمثل في الافصاح عن المعلومات الرئيسية الأساسية، فيما يتصل، على سبيل المثال، باستخدام الأموال، وتقديم بيان تفصيلي للتكاليف العامة، وتكاليف إنجاز البرامج، والتكاليف البرنامجية، وفي إطار هذه البنود: يقدم بيان مفصل بالمرتبات إزاء تكاليف التشغيل، فضلا عن تكاليف الموظفين الفنيين وغير الفنيين. وينبغي أن تكون هناك أيضا متطلبات دنيا تتعلق بالمضمون، مثل استخدام نفس أنواع الجداول عند تناول نفس أنواع التفصيلات والتجميعات. وينبغي، في نهاية المطاف، وضع أسلوب عرض موحد، مما يعني، لو توخينا المثالية، أن تكون هناك وثيقة ميزانية واحدة تجمع بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وأن يكون هناك أيضا، كحد أندنى، جدول موجز يضم الخطة المالية الشاملة للمنظمة. ويجب أن يفضي تنسيق الميزانيات الى التبسيط والتوضيح والاكمال والقابلية للمقارنة.

٢٣٥ - وأعربت بعض الوفود عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم، وذلك رغم تسليمها بأن الأمانة عليها أن تضطلع بعبء عمل كبير في مجال إعداد الميزانية الموحدة. وأشير الى أنه ينبغي صياغة الميزانية الموحدة بأسلوب يتفق مع القالب المنسق. وقالت بعض الوفود أنه يتعين أن يناقش التقرير المرحلي المتصل بتنسيق الميزانيات أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ١٩٩٦. واقترح أن يتضمن التقرير المقدم الى المجلس أي تقدم يكون قد أحرز حتى ذلك الوقت، كما أن المداولات التي جرت أثناء دورة نيسان/أبريل ١٩٩٦ ينبغي أن تشكل جزءا من هذا التقرير.

٢٣٦ - وأبدت بعض الوفود تخوفها من احتمال أن تفقد اليونيسيف هويتها المميزة في خضم عملية التنسيق هذه. وقالت وفود أخرى، مع ذلك، أن فقد الهوية هذا سيكون الى أدنى حد. وطلب أحد الوفود أن تقوم الأمانة بتنظيم اجتماع فيما بين الدورات، وذلك في ضوء أهمية موضوع التنسيق، وبهدف زيادة تفهم هذه العملية فيما يتصل بالميزانيات الموحدة.

٢٣٧ - وقالت بعض الوفود إنها تفضل التزام الأمانة بالجدول الزمني الأصلي المحدد لعرض المقترحات المبدئية، أي الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبسبب القيود الزمنية، طلبت المراقبة المالية أن يقدم الاقتراح المبدئي أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٣٨ - ولاحظ أحد الوفود أن ورقات العمل المقدمة من الأمانة لم تقدم بلغات العمل الأخرى. وقالت الأمانة أنها ستنسق هذه المسألة مع البرنامج الإنمائي/صندوق السكان، حيث أن نفس ورقات العمل سبق إعدادها مع الوكالات الأخرى وسبق توزيعها بنفس الطريقة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٦/١٩٩٦).

دال - تقرير مرحلي عن برنامج التفوق الإداري

٢٣٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن برنامج التفوق الإداري في اليونيسيف (E/ICEF/1996/AB/L.6) تولت تقديمه المديرة التنفيذية.

٢٤٠ - وأبدت وفود كثيرة رأيا إيجابيا في التقرير الذي يتناول التقدم المحرز حتى الآن، وأعربت عن تقديرها لفكرة الاستفادة من الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات باعتبارها وسيلة لإبقاء المجلس على علم بالتطورات ولإتاحة الفرص له كي يوفر الإرشاد والتوجيه. وأعرب وفدان عن خيبة أملهما إزاء محدودية الفرص المتاحة لأعضاء المجلس للمشاركة بصورة كاملة في صوغ عملية التغيير. وطلب أحد المتكلمين اتخاذ مزيد من الخطوات لتحديد العلاقة بين المجلس والأمانة في سياق برنامج التفوق الإداري.

٢٤١ - وفيما يتعلق بمسألة الهيكل، أيد عدد من الوفود المبادئ التي أرساها فريق المرحلة الأولى من مشروع هيكل المساءلة، وأشارت تلك الوفود بوجه خاص إلى القيمة الكبيرة للدور الرئيسي للنهج القطري والممارسات الإدارية التي تكفل مزيدا من المشاركة وأبرز عدد من المتكلمين الحاجة إلى إقامة حوار بشأن العلاقات على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. وأعرب أحد المتكلمين عن القلق إزاء مسألة الرقابة والإشراف في ظل نظام لا مركزي. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة قيام المجلس بمناقشة أثر المقترحات على الهيكل، مناقشة مستفيضة، تشمل استعراض دور المكاتب الإقليمية، وذلك قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن. وشدد أحد المتكلمين على أهمية ضمان التنسيق مع عملية إصلاح الأمم المتحدة عموما.

٢٤٢ - وبالنسبة للمقترحات المطروحة بشأن العلاقات مع اللجان الوطنية، شددت عدة وفود على أهمية التشاور مع المجلس قبل اتخاذ القرار. وأثيرت أسئلة حول دور اللجان الوطنية فيما يتعلق بالدعوة واتفاقية حقوق الطفل. وذكر أحد الوفود أنه لن يؤيد النفقات المخصصة لتلك الأنشطة في البلدان الصناعية. وطلب المزيد من الإيضاح بشأن مسألة إدارة اللجان الوطنية على أساس إقليمي. وأبرز أحد المتكلمين الحاجة إلى توطيد العلاقات بين اليونيسيف من جهة، واللجان الوطنية وحكوماتها من جهة أخرى.

٢٤٣ - وطلب أحد الوفود التشاور مع المجلس بشأن نتائج عمليات الاستعانة بالخبرات الاستشارية في مجال الإعداد. وقال متكلم آخر إنه كان يأمل أن تتعدى التوصيات المقدمة بشأن العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، تقديم المقترحات المبهمة وغير المرضية المنبثقة عن أعمال فريق المشروع. وأشاد عدة متكلمين بجهود الأمانة الرامية إلى تشكيل فريق متعدد التخصصات معني باتفاقية حقوق الطفل، وطلبوا مزيدا من المعلومات. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن عملية دمج مهام التخطيط الاستراتيجي والتقييم والسياسات الاجتماعية والتحليل الاقتصادي، وعن الكيفية التي سيؤدي بها المكتب الجديد مهامه.

٢٤٤ - وطلبت عدة وفود وضع جدول زمني في شكل مصفوفة، يبين فيه متى ستقدم التوصيات إلى المجلس لمناقشتها، ويحدد المسائل التي تستلزم موافقة المجلس، ويبرز متى يتعين اتخاذ القرارات الرئيسية.

٢٤٥ - وطلبت الوفود أيضا أن تتاح الفرص لإجراء مناقشات غير رسمية تكون في الوقت ذاته فنية، قبل تقديم أي توصيات إلى المجلس بشأن برنامج التفوق الإداري. واقترح أحد المتكلمين إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر، كما ينبغي، في المسائل والتوصيات. وشدد متكلم آخر على أهمية أن يحسن المجلس إعداد نفسه سلفا لما سيجرى من مناقشات بشأن التوصيات المنبثقة عن برنامج التفوق الإداري، على أن يشمل ذلك الإعداد ضرورة توزيع الوثائق الأساسية قبل اجتماعات ما بين الدورات لإفساح المجال أمام إجراء مزيد من المناقشات الفنية.

٢٤٦ - ووافقت الأمانة على مناقشة الموضوعات التالية في اجتماع المجلس التنفيذي المقرر عقده في ٢٩ أيار/مايو في فترة ما بين الدورتين: (أ) توصيات بشأن العلاقات مع اللجان الوطنية لليونيسيف؛ (ب) تقرير مرحلي عن النظام الجديد لإدارة البرامج؛ (ج) المستجد من التوصيات المتصلة بالهيكل؛ (د) توصيات من أصحاب الخبرات الاستشارية الخارجية بشأن تكنولوجيا المعلومات. وسيتضمن التقرير المرحلي القادم بشأن برنامج التفوق الإداري الذي سيقدم إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، جدولا زمنيا للمناقشات مع المجلس التنفيذي حول مختلف المقترحات وإطارا زمنيا لما سيتخذ بعد ذلك من قرارات، وسيتضمن كذلك آخر المعلومات عن الصلات بين بوز آلن وهاميلتون.

هاء - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ متابعة استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٤٧ - عرض على المجلس التنفيذي التقرير السنوي المقدم من المديرة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1996/10 (Part II))، وهو تقرير يتناول بندي جدول الأعمال، وقد تولت المديرة التنفيذية تقديمه.

٢٤٨ - ومعظم الوفود التي تكلمت عن التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصفت التقرير بأنه شامل ومفيد، ويمثل تحسنا بالمقارنة مع التقارير السابقة. غير أن وفودا عديدة قالت إنه ينبغي أن يكون التقرير في المستقبل تحليليا وفنيا بدرجة أكبر، وأن يتجه اتجاها أكبر إلى تفادي المشاكل، وأن يقلل في الوصف، وأن يقدم إلى المجلس توصيات محددة. وذكرت بعض الوفود أن الفروع المتصلة بالأنشطة الإنسانية وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وفرت هذا النوع من المعلومات. وقالت بعض الوفود إن التقرير مقتضب للغاية وذكرت وفود أخرى أنه كان لا بد من إعداده بالاشتراك مع سائر

الصناديق والبرامج التي تقدم تقاريرها إلى المجلس. وأحاطت المديرة التنفيذية علما بالتعليقات وقالت إنها ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد التقارير في المستقبل.

٢٤٩ - وأشارت وفود عديدة إلى أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وأعربت عدة وفود عن قلقها من أنه لا يوجد سوى اثنين من موظفي اليونيسيف بين المنسقين المقيمين. وأثارت تساؤلات عما تعقده اليونيسيف، من الناحية المادية، لنظام المنسق المقيم، وعما تم توفيره من دعم بصدد مذكرات الاستراتيجية القطرية وبناء القدرات الوطنية، والتنفيذ الوطني، واللجان الميدانية، وتنسيق الرصد والتقييم، والنهج البرنامجي. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تشارك مشاركة نشطة في نظام المنسق المقيم وأنها اتخذت إجراءات لزيادة عدد موظفيها العاملين بهذه الصفة.

٢٥٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الإقليمي، لا سيما فيما بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشار أحد الوفود إلى أنه رغم وجود اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المناطق فإن عدد ومقار مكاتبهما والبلدان المشمولة بأنشطتهما ليس واحدا، وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعامل مع المناطق من مقره الرئيسي. ورأى الوفد نفسه إنه اذا كانت اليونيسيف تريد النهوض بالتنسيق على المستوى الإقليمي، فينبغي أن تكون لديها سياسة أو استراتيجية لكل منطقة، يعتمدها المجلس التنفيذي بعد النظر فيها على النحو الواجب. ثم تساءل الوفد ذاته عن الكيفية التي تعتزم اليونيسيف أن تتابع بها، مستقبلا، التنسيق مع المنظمات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعما اذا كان لا يلزم حاليا، في رأي الأمانة، تعديل هيكل المكاتب الإقليمية التابعة لليونيسيف. ولم يتسن المزيد من البحث في تلك المسائل.

٢٥١ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء التخفيضات المقترح إجراؤها في الملاك الوظيفي بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وسأل وفد عن التقدم المحرز في تحقيق التوازن بين موظفي اليونيسيف من الجنسين. وأكدت المديرة التنفيذية للوفود أن المكتب يحظى بكامل دعمها سواء من حيث الموظفين أو الموارد. وأعادت تأكيد التزامها بضمان التوازن بين الجنسين بشكل ملائم.

٢٥٢ - وأثنت معظم الوفود على علاقة العمل بين اليونيسيف ومؤسسات بريتون وودز، لا سيما البنك الدولي، وحثت على استمرار وجود علاقة قوية. وأشارت عدة وفود إلى التعاون المستمر في مجالات السياسة العامة، والبرامج والمهام المشتركة. ولوحظ عدم ذكر المصارف الإقليمية. وفيما أبدت بعض الوفود تأييدها لعلاقة العمل تلك، نبهت اليونيسيف إلى وجوب استمرار هذه العلاقة للسلطة العامة لحكومة البلد المشمول بالبرامج. وأقرت الأمانة بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات، وأن البرنامج القطري يجب أن يستخدم كأساس للأنشطة البرنامجية، ووافقت على مجالات الاختلاف في المنهج بين اليونيسيف والبنك الدولي.

٢٥٣ - وأثنت وفود عديدة على اليونيسيف لنهجها حيال المساعدة الإنسانية، وقيل إنه ينبغي لليونيسيف أن توفر للحكومات وكذلك لمنظومة الأمم المتحدة خدماتها التدريبية المنسقة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٨).

واو - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف

٢٥٤ - عرض على المجلس التنفيذي توصية من المديرة التنفيذية (E/ICEF/1996/11). وقالت المديرة التنفيذية إنه ورد من جميع أنحاء العالم ما مجموعه ٢١ ترشيحا. وقد أيد المكتب، بعد استعراض دقيق أجراه اجتماعه المعقود في ٨ نيسان/أبريل، توصية المديرة التنفيذية بمنح المركز الإقليمي للصحة والتنمية في بنن، جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف.

٢٥٥ - وأشاد المتكلمون بعمل المركز آنف الذكر، ولا سيما دوره الرئيسي في إطلاق مبادرة باماكو، في أواخر الثمانينات. وعقب قرار المجلس بتأييد توصية المديرة التنفيذية (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٩)، أعرب مندوب بنن عن تقديره للجائزة التي تعبر عن اعتراف المجتمع الدولي بأعمال المركز الإقليمي للصحة والتنمية. ومضى قائلا إن الجائزة ستساعد على التعريف بما يضطلع به المركز من أنشطة لصالح المرأة والطفل والرجل.

زاي - مسائل أخرى

توصيات إلى المجلس التنفيذي: تمديد فترة التعاون مع منظمة الروتاري الدولية فيما يتعلق باستئصال شلل الأطفال وتمديد فترة مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات

٢٥٦ - قام مدير شعبة البرامج بعرض التوصيات الواردة في الوثيقة E/ICEF/1996/P/L.62. وقال إن هذين البرنامجين هما من بين النجاحات الكبيرة التي حققتها اليونيسيف، والتي تبين كيف يمكن لليونيسيف أن تشرك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التنمية وتعزز الاعتماد على النفس والاستدامة في برامج التنمية.

٢٥٧ - ومنذ عام ١٩٨٧، ساهمت منظمة الروتاري الدولية بأكثر من ١١٥ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لشراء اللقاح الفموي لشلل الأطفال لدعم الجهد العالمي لتحقيق عالم خال من هذا المرض. وقد أدت هذه المساهمة إلى تمكين اليونيسيف من تقديم أكثر من بليون جرعة من اللقاحات للأطفال في أكثر من ٦٥ بلدا. ويمكن معرفة أثر ذلك في مكافحة شلل الأطفال على المدى الطويل من انخفاض حالات شلل الأطفال المبلَّغ عنها انخفاضا كبيرا. وما فتئ برنامج استئصال شلل الأطفال موضوع تقييم وتقدير ورصد متواصل من قبل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للدول الأمريكية، ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة

الأمراض والوقاية منها والمؤسسات الأخرى التي ما برحت اليونيسيف شريكا فعالا فيها. ونتيجة لبرامج المراقبة القوية في هذا الميدان، استطاعت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للدول الأمريكية أن تشهد بأن نصف الكرة الغربي هو الآن خال من شلل الأطفال وأن هناك مناطق عديدة خالية من شلل الأطفال تنشأ في شرق آسيا وأفريقيا الجنوبية. ولا تزال مشاركة منظمة الروتاري في هذا الجهد العالمي ودعمها له عظيمة الأهمية لجعلها هذا الإنجاز ممكنا؛ كما بينت المساهمة العظيمة التي تستطيع منظمة خاصة متطوعة تقديمها للصحة العامة عند تعبئتها. وتوصي المديرة التنفيذية في الوثيقة بأن يوافق المجلس على مبلغ ٦٠ مليون دولار من الأموال التكميلية التي تتوقع اليونيسيف استلامها من منظمة الروتاري الدولية في السنوات الخمس القادمة.

٢٥٨ - وفي عام ١٩٩١، وافق المجلس على القيام بمبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات أصلا كبرنامج لمساعدة البلدان على أن تصبح بصورة متزايدة معتمدة على ذاتها في تمويل وشراء اللقاحات. كما أذن المجلس بإنشاء صندوق دائر مصمم على نمط صندوق رأس المال العامل للقاحات التابع لمنظمة الصحة للدول الأمريكية، لتمكين البلدان من شراء اللقاحات عن طريق اليونيسيف بعملاتها الخاصة ومن ميزانياتها. ومنذ إنشاء هذه المبادرة جمعت اليونيسيف نحو ٨,٥ مليون دولار لتوفير الدعم المالي لها. وتتحمل الآن بلدان كثيرة تكاليف إمداداتها من اللقاحات بعد أن كانت في السابق معتمدة على الجهات المانحة لتزويدها بها. وتقوم حاليا ثمانية بلدان بشراء اللقاحات بعملاتها الخاصة من خلال المبادرة، وينظر عدد آخر من البلدان في الانضمام إليها في عام ١٩٩٦. وتسعى اليونيسيف إلى مواصلة تقديم هذه الخدمة كآلية لمساعدة البلدان على الانتقال من مرحلة الاعتماد على المانحين إلى مرحلة الاعتماد على النفس. وتوصي المديرة التنفيذية في الوثيقة بتمديد فترة هذا البرنامج المتواضع والناجح للاكتفاء الذاتي من اللقاحات لمدة خمس سنوات أخرى، وأن يوافق المجلس على تخصيص ١٠ ملايين دولار من الأموال التكميلية على النحو المشار إليه في الوثيقتين E/ICEF/1996/P/L.43/Corr.1 و E/ICEF/1996/P/L.43/Add.1/Corr.1.

٢٥٩ - وقد أعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم القوي للاقتراحين. واعتبر أن الجهود الرامية إلى استئصال شلل الأطفال بمثابة شراكة رائعة وناجعة بين القطاعين العام والخاص وذات نتائج طيبة. كما وجه الثناء لمنظمة الروتاري الدولية لدورها الحاسم في هذه الجهود، إذ قامت بجمع أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لدعم الهدف الرامي إلى استئصال شلل الأطفال.

٢٦٠ - وفيما يتعلق بمبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات، ذكر أحد المندوبين أن المبادرة تؤدي دورا حيويا في مساعدة الدول المضيفة على إنشاء وسائل مستدامة لتمويل وترويج اللقاحات التي تحتاج إليها. ولاحظ بارتياح أن اليونيسيف جمعت ٨,٥ مليون دولار لتكوين رأسمال الصندوق وأن عدد المانحين قد زاد. غير أنه أعرب عن قلقه لأنه بالرغم من مرور أربعة أعوام لا يشارك حاليا في الصندوق إلا ثمانية بلدان، وطلب إلى الأمانة أن توضح سبب عدم مشاركة عدد أكبر من الدول فيه. وفي ضوء ذلك فقد حث اليونيسيف على أن تزيد من تعزيز الصندوق وأن تتولى القيادة مع شركاء آخرين، مستخدمة في ذلك لجان

التنسيق المشتركة فيما بين الوكالات لمساعدة الدول على وضع خطط استراتيجية سليمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات.

٢٦١ - وعلى الرغم من أن أحد أعضاء المجلس أعرب عن تأييده لتوصيات كلا البرنامجين، فقد أعرب عن قلقه من طريقة عرضهما، وحث الأمانة على أن تكفل في المستقبل أن تتضمن جميع مقترحات البرامج المقدمة إلى المجلس لتمديدها إشارات واضحة إلى التقييم الذي تم خلال فترة البرنامج السابقة ليتوفر للمجلس أساس يعتمد عليه في اتخاذ قرار مستنير.

٢٦٢ - بعد ذلك ألقى رئيس برنامج منظمة الروتاري الدولية لاستئصال شلل الأطفال خطابا أمام المجلس. وأبلغ الاجتماع بأن منظمة الروتاري قد منحت أرفع جائزة لديها لنشر التفاهم في العالم وجائزة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للأعمال الإنسانية التي تقوم بها اليونيسيف باسم المدير التنفيذي الراحل، جيمس ب. غرانت الذي شاطرته المنظمة حلمه بوجود عالم خال من شلل الأطفال. ووجه الشكر إلى المجلس لإتاحة الفرصة له للتكلم عن التعاون الرائع القائم بين اليونيسيف ومنظمة الروتاري لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في استئصال فيروس شلل الأطفال. وقال لما كانت نسبة ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من ضحايا شلل الأطفال هم أطفال دون الثالثة من العمر، فإن القضاء على فيروس هذا المرض لا ينقذ الأطفال وحدهم فحسب من هذا المرض المقعد والمميت أحيانا، بل الأمهات قادرات على تحقيق حياة أفضل، وستكون الأسر قادرة على العمل بشكل ملائم، وتستطيع الحكومات تكريس الأموال المخصصة للصحة لمجالات أخرى. وأردف أنه يقدر أنه باستئصال شلل الأطفال سيتم توفير ١,٥ بليون دولار في السنة. ومنذ عام ١٩٨٨ انخفض عدد الحالات المبلَّغ عنها لمرض شلل الأطفال في العالم بنسبة ٨٥ في المائة، ويقدر أن النسبة لعام ١٩٩٥ ستربو على ٩٠ في المائة. وتقوم منظمة الروتاري الدولية بتعبئة مراكز التحصين حول العالم، وتتوقع أن تكون قد انفقت قرابة ٤٠٠ مليون دولار، معظمها لشراء لقاحات شلل الأطفال للبلدان الفقيرة، عندما يكون قد تم استئصال هذا المرض تماما. واختتم كلامه بقوله إن منظمة الروتاري، في الواقع، قد التزمت بالفعل بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، وطلبت موافقة المجلس على تمديد فترة التعاون بين اليونيسيف والمنظمة في هذا المجهود (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/١٧).

مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

٢٦٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (E/ICEF/1996/CRP.10). وشارك في المناقشة وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية.

٢٦٤ - وأعربت الوفود التي تصدت لهذا البند من جدول الأعمال عن تأييدها للمفهوم العام لتعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية. وأكدت على أن آلية المراقبة في غاية الأهمية للصناديق

والبرامج وأن وجود مراقبة قوية وفعالة هو عنصر رئيسي من عناصر الإدارة السليمة، والكفاءة والمساءلة. وذكرت الوفود بأنه لا توجد طريقة منتظمة لتقييم أداء أنشطة المراقبة، مؤكدين بذلك أن المراقبة الداخلية والخارجية يسيران جنبا إلى جنب.

٢٦٥ - وأكد بعض الوفود على أن كفاية الخدمات تحدد طبقا للاحتياجات المحددة للصناديق والبرامج لآلية مراقبة ملائمة. ولذلك، فإنه من الضروري لليونيسيف أن تحدد الخدمات المتاحة في الوقت الحاضر. كما أكدوا أيضا بأنه ينبغي ألا يكون هنالك أي "تقسيم محدد للمسؤوليات"، وأن توضع الترتيبات طبقا للدراية الفنية. ووجدوا أن العلاقة العملية وتقسيم العمل بين اليونيسيف ومكتب المراقبة الداخلية يحتاجان إلى مزيد من التوضيح. كما ذكروا أيضا بأن من الضروري معرفة التكلفة المتوقعة لخدمات المراقبة التي ستتحملها اليونيسيف ومكتب المراقبة الداخلية. واقترح بعض الوفود أيضا أن يقوم مكتب المراقبة الداخلية بتنسيق أنشطة مراقبة الهيئات التابعة للأمم المتحدة وتقديم التقارير عنها لإعطاء صورة كاملة عن الأنشطة على نطاق المنظمة.

٢٦٦ - واقترح بعض الوفود أن تستفيد اليونيسيف إلى أقصى حد ممكن من الدراية الفنية التي تتوافر لمكتب المراقبة الداخلية، بينما ذكرت وفود أخرى أن التعاون مع مكتب المراقبة الداخلية ينبغي ألا يقلل من دور اليونيسيف في هذه المسألة. وينبغي ألا يطلب الدعم من مكتب المراقبة الداخلية إلا عندما تكون الموارد الداخلية قد استنفدت. وفي هذا الصدد، ذكر بعض الوفود أن احتياجات اليونيسيف ليست واضحة لديهم، وطلبوا معلومات عن موقف اليونيسيف من توصيات مكتب المراقبة الداخلية وكيفية تأثيرها على اليونيسيف. ووجد عدد من الوفود أن التكلفة المرتبطة بآليات المراقبة الداخلية لا يمكن تحديدها من مشروع التقرير، وطرحت أسئلة عن كيفية تأثير ذلك على اليونيسيف.

٢٦٧ - وأشار بعض الوفود إلى أنه كان ينبغي إجراء مشاورات مع مجالس إدارة البرامج والصناديق أولا، طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، قبل تعميم مشروع تقرير الأمين العام. كما طلبوا إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا تصف فيه قدرة اليونيسيف الحالية على إجراء المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية (قالت المديرة التنفيذية إن تقريرا شفويا سيقدم الى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ المعقودة في حزيران/يونيه).

٢٦٨ - وأكد عدد من الوفود بشدة على أن تظل أعمال المراقبة والتقييم داخل اليونيسيف وأن عليها أن تعزز آلية المراقبة لديها لكفالة توفر المساءلة. وأقروا بعدم وجود إجراءات كافية ومحددة بوضوح لتقديم التقارير من وحدات المراقبة إلى مجالس الإدارة. وبينما اقترح بعض الوفود أن يقوم مكتب المراقبة الداخلية بتنسيق تقديم هذه التقارير، كان من رأي وفود أخرى أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق المديرة التنفيذية. ورأى بعض الوفود أن هنالك حاجة إلى إعداد تقارير شاملة دورية وتقارير مخصصة عن مسائل محددة لكي تنظر فيها مجالس الإدارة. وقدم اقتراح بضرورة استعراض التوصيات ٦ و ٧ و ٨ من مشروع التقرير

في سياق دور المجلس التنفيذي. وكان من رأيهم أن على المجالس التنفيذية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن تتحمل بجد مسؤوليات المراقبة المنوطة بها.

٢٦٩ - وكان من رأي الوفود أن قدرات التحقيق لم تطور جيدا. ولم يكن هنالك توافق في الآراء بشأن كيفية تطوير هذه القدرات. واقترح بعض الوفود أن يكون للصناديق والبرامج التنفيذية أقسام خاصة بها للتحقيق، بينما رأى آخرون أن مسؤولية ذلك مقصورة على مكتب المراقبة الداخلية. وقيل إنه ينبغي أن يتمتع هذا المكتب بإمكانية الوصول العاجل إلى جميع السجلات.

٢٧٠ - وذكر وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية، أن المكتب سيشاطر اليونيسيف خبرته من خلال حوار مفيد وأنه لن يحل محل الآليات القائمة، وأنه يمكن أن يقوم بإجراء تحقيقات تكون أكثر علاقة باليونيسيف. كما أن المكتب لن يعزز آلية المراقبة للصناديق والبرامج إلا في المجالات التي لا تتوفر لديها القدرة على أداء العمل. وأضاف أن نطاق مسؤوليات مكتب المراقبة الداخلية قد نص عليه بوضوح في قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

التقرير المرحلي بشأن مراجعة حسابات المكتب القطري في كينيا

٢٧١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن مراجعة حسابات المكتب القطري في كينيا (E/ICEF/1996/AB/L.4) قدمته نائبة المديرة التنفيذية، السيدة شام بو، التي قدمت أيضا تقريرا شفويا إضافيا بشأن التقدم المحرز منذ صياغة التقرير.

٢٧٢ - ورأت الوفود أن التقرير موضوع بإحكام ولكن يعوزه الوضوح في بعض الجوانب. لذلك من الصعب التحقق من التقدم الذي أحرز حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وكان غير واضح أيضا معرفة آثار ذلك في المستقبل على البرنامج القطري لكينيا. وطلب أن تشير التقارير في المستقبل، في شكل جدول، إلى التوصيات الـ ٦٧ المتعلقة بمراجعة الحسابات وكذلك الى التقدم الحالي والقيود المواجهة.

٢٧٣ - وطلب أحد الوفود معرفة حالة اتهامات الغش الموجهة ضد الموظفين وتساءل عما إذا كان هناك أي موظف قد تمت محاكمته بنجاح.

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات اليونيسيف

٢٧٤ - قدم رئيس المجلس مشروع مقرر بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات اليونيسيف (E/ICEF/1996/CRP.15) ليوافق عليه المجلس. وتضمن المشروع توصية إلى الجمعية العامة بأن تخصص جلسة عامة خلال دورتها الحادية والخمسين في عام ١٩٩٦ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات اليونيسيف. وطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تقوم بإنجاز جميع الأعمال التحضيرية

اللازمة لهذا الاحتفال. وكان هذا المقرر إجرائيا لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ إجراء بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٧٥ - ورأى أحد الوفود أن احتفال الجمعية العامة بالذكرى السنوية الخمسين هو جزء من برنامج الاحتفالات، ولذلك طلب إلى الأمانة أن تقوم، قبل اتخاذ أي قرار، بإبلاغ الوفود بما خططته للدورة السنوية لعام ١٩٩٦ وبرنامج الاحتفالات الأخرى. وأكد رئيس المجلس أن جلسة الجمعية العامة جزء من سلسلة كاملة من الاحتفالات بما في ذلك الاحتفال الخاص باليونيسيف.

٢٧٦ - وقدم نائب المديرة التنفيذية، السيد لويس، الاستعراض العام التالي لمختلف العناصر المخطط لها خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦: (أ) الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات اليونيسيف في الدورة السنوية المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه؛ (ب) أهداف منتصف العقد، فضلا عن تنظيم مناسبة ما مع الأمين العام وربما مع البلدان المبادرة بتنظيم مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ و (ج) وإصدار تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧ والطلب إلى الجمعية العامة بأن تخصص جلسة وفقا للمقررين المتعلقين بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالة مماثلة، في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

٢٧٧ - وفيما يتعلق بالاحتفال الذي سيجري في الدورة السنوية، الذي تأمل الأمانة أن يكون ملبيا لرغبات المجلس، قدم نائب المديرة التنفيذية، السيد لويس، البرنامج المؤقت التالي لفترة ما بعد ظهر يوم ١٩ حزيران/يونيه: (أ) قيام شخصية بارزة بتناول مغزى الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على بدء عمليات اليونيسيف؛ (ب) أداء لفرقة المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة؛ (ج) أداء للفرقة الموسيقية للأطفال الممتازة، والمكونة أساسا من البلدان الآسيوية؛ و (د) حفل استقبال في مطعم الوفود لاختتام أنشطة فترة ما بعد الظهر. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٨/١٩٩٦).

انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

٢٧٨ - نظرا لانقضاء فترة عضوية الفلبين في المجلس، التي مثلت المجموعة الآسيوية في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، ووفقا للمقرر 1994/R.2/2 (E/ICEF/1994/13/Rev.1)، انتخب المجلس التنفيذي عضوا جديدا واحدا وعضوا مناوبا جديدا من المجموعة الآسيوية في اللجنة المشتركة (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩/١٩٩٦).

موعد انعقاد دورات المجلس التنفيذي

٢٧٩ - ذكر الرئيس أعضاء المجلس بأن الموعد الأصلي المحدد للدورة السنوية لعام ١٩٩٦ هو من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه. بيد أنه نظرا لأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية ينعقد في اسطنبول في الفترة نفسها، اقترح المكتب أن يجتمع المجلس التنفيذي، بدلا من ذلك، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه.

٢٨٠ - وسعى الرئيس أيضا إلى الحصول على موافقة المجلس على الموعدين المقترحين لدورتي المجلس لعام ١٩٩٧. وعممت على أعضاء المجلس ورقة غير رسمية تتضمن الموعدين المقترحين اللذين كان المكتب قد وافق عليهما. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٢٠).

الحالة في ليبريا

٢٨١ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرا موجزا عن حالة موظفي اليونيسيف في أعقاب تجدد العنف في ليبريا. وقالت إن الموظفين حبسوا في المجمع وقدموا المساعدة الى نحو ٣٠٠ شخص كانوا يحاولون اللجوء الى المبنى فرارا من القتال. وذكرت أن المجمع هوجم واقتحمت المكاتب وأجبر الموظفون على الصعود إلى سطح المبنى. وتمكن الموظفون من التفاوض من أجل المرور بسلام، وبينما عاد الكثيرون من الموظفين المحليين إلى منازلهم، تمكن الموظفون الدوليون من الوصول إلى سفارة الولايات المتحدة بسلام ونقلوا جوا إلى فريتاون ثم إلى داكار. وأثنت كثيرا على الموظفة المسؤولة، روزماري فيث، التي قامت بعمل ممتاز في إخراج الموظفين من ليبريا بسلام. وقالت إن اليونيسيف تحاول مساعدة الموظفين الوطنيين هناك. وأضافت قائلة إن اليونيسيف تجري مناقشات بشأن الأعمال التحضيرية لعملية إعادة تحديد المراحل والانضمام إلى الانتشار الدولي السريع.

حاء - ملاحظات ختامية

٢٨٢ - قالت المديرة التنفيذية في بيانها الختامي إن الاجتماع كان مثمرا جدا كما تقدمت بالشكر إلى فرادى الوفود وكذلك إلى المجلس ككل لالتزامهم المتواصل وقيادتهم القوية. واستعرضت بإيجاز بعض المنجزات الرئيسية في الاجتماع. وأكدت للوفود أنه ليس هناك شيء في المداولات بشأن الميزانية أو التفوق الإداري يشكك في مدى عمق التزام المنظمة الراسخ والثابت ببقاء الطفل وبعملها في مجال الصحة عموما. وفي الواقع، فإن الغرض من إعادة التنظيم هو تعزيز وتحسين ما يجري عمله بالفعل في ميدان الصحة. وذكرت أن المشاركة الكاملة للمجلس في عملية التفوق الإداري هامة جدا وأنها تتطلع إلى مناقشتها خلال الاجتماع المقبل المعقود فيما بين الدورات في ٢٩ نيسان/أبريل. ثم قالت إن الأمانة تنظر بجدية كبيرة إلى التعليقات بشأن ضرورة الإبقاء على أفريقيا بوصفها أولويتها الإقليمية العليا، والمشاركة مشاركة كاملة في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على مستوى المنظومة بشأن أفريقيا. وتقدمت بالشكر من جديد إلى المجلس على دعمه وتوجيهاته.

٢٨٣ - وقال رئيس المجلس التنفيذي إن الموضوع الرئيسي للدورة كان موضوع تحاور بين الأمانة وأعضاء المجلس من جهة وفيما بين الوفود نفسها. وقال إن المشاورات المكثفة بشأن الميزانية المتكاملة مثال على هذا الحوار المتواصل وخطوة في عملية الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن المجلس اعتمد عددا من المقررات الهامة، ولاحظ بوجه خاص التقدم المتواصل الذي تحرزه الأمانة بشأن برامج التفوق الإداري فضلا عن اهتمام أعضاء المجلس بتعزيز مشاركتهم في التوصيات في المستقبل. وفي هذا الصدد، أعرب رئيس المجلس التنفيذي عن تقديره لاستعداد المديرة التنفيذية لإشراك المجلس في عدد من التقارير والتوصيات الأولية في الاجتماع الإعلامي الذي يعقد في ٢٩ أيار/مايو. ثم قال إن تقارير المديرين الإقليميين بشأن الأحداث الأخيرة، ولا سيما تقرير المديرة التنفيذية بشأن الحالة في ليبريا، تذكر جميع أعضاء المجلس بأهمية العمل الذي أنجزته اليونيسيف في هذا المجال. وقال إنه إذ يجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات اليونيسيف، على الوفود أن تتذكر ما تحلى به موظفو اليونيسيف والأمم المتحدة من شجاعة في مواجهة الأخطار الحقيقية في مساعدة الأطفال المهددين بالحرب. وذكر الرئيس بأنه سيقام احتفال رسمي بالذكرى الخمسين لليونيسيف في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه، وأعرب عن أمله في أن تشارك فيه جميع الوفود بفعالية. وفي الختام، تقدم بالشكر إلى موظفي أمانة اليونيسيف وكذلك إلى موظفي خدمات مؤتمرات الأمم المتحدة على المساعدة التي قدموها خلال الدورة.

الجزء الثالث

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٧ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانا رئيس المجلس والمديرة التنفيذية

٢٨٤ - قال الرئيس إن ثمة مغزى خاص لهذه الدورة السنوية نظرا للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد عمل أعضاء أسرة اليونيسيف الممثلون في الدورة - الوزراء والممثلون الحكوميون، واللجان الوطنية لليونسيف، والمنظمات غير الحكومية، ومقر اليونيسيف وموظفوها الميدانيون لصالح أطفال ونساء العالم لمدة نصف قرن، وأحرزوا الكثير من جوانب النجاح الهامة. وستوفر الدورة فرصة للاحتفال بتلك الإنجازات والتطلع إلى المستقبل لتحديد الكيفية التي يستطيع المجلس بها مساعدة اليونيسيف على مواجهة تحديات القرن القادم.

٢٨٥ - أما المديرة التنفيذية فقد قالت إن المجلس التنفيذي كان يقدم التوجيه للأمانة على مدى ٥٠ عاما، تحولت اليونيسيف في أثنائها من "صندوق طوارئ دولي للطفولة" يركز على إغاثة الأطفال في البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، إلى وكالة تنفيذية مكرسة لإنقاذ حياة الأطفال والنساء ونمائهم ثم، على نحو متزايد، لحمايتهم في شتى أنحاء العالم. وعلى مدى ٥٠ عاما، عملت اليونيسيف والحكومات والمنظمات غير الحكومية سوية، فصاغوا شراكة صلبة من أجل الأطفال وحققوا تحسينات باهرة في صحتهم ورفاهم. وعلى مدى ٥٠ عاما عمل موظفو اليونيسيف الميدانيون في ظروف كانت في كثير من الحالات صعبة أو خطرة لتوفير الخدمات للأطفال المحتاجين، ولقي بعضهم مصرعه بينما كان يؤدي واجبه. وعلى مدى ٥٠ عاما، عملت اليونسيف على كسب ثقة شركائها وعامة الجمهور في معرض محاولتها الوفاء بمهمتها. (انظر E/ICEF/1996/CRP.19 للإطلاع على النص الكامل لملاحظاتها).

باء - إقرار جدول الأعمال

٢٨٦ - تضمن جدول أعمال الدورة، الوارد في الوثيقة E/ICEF/1996/13، البنود التالية:

البند ١: بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية

البند ٤: تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

البند ٥: الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

البند ٦: استعراض سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن حماية الطفل

البند ٧: وضع إطار مفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

البند ٨: عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من العمليات

(أ) خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة لعام ١٩٩٦

(ب) التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٩: تقرير مرحلي بشأن برنامج التفوق الإداري

البند ١٠: تنسيق عرض الميزانية

البند ١١: مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

البند ١٢: معلومات مستكملة عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا

البند ١٣: تقارير عن اجتماعات لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف، ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

البند ١٤: تقرير الفريق العامل المعني بالوثائق

البند ١٥: مسائل أخرى

البند ١٦: ملاحظات ختامية للمديرة التنفيذية ورئيس المجلس

٢٨٧ - استعرض أمين المجلس التنفيذي بعض التنقيحات التي تقرر إدخالها على مشروع جدول الأعمال في اجتماع ما قبل الدورة المنعقد في ٢٤ أيار/مايو. وسيجري انتخاب نائب الرئيس من مجموعة الدول الآسيوية. أما حفل تكريم الحائز لجائزة موريس بيت لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف فسوف يقام في ١٩ حزيران/يونيه. وسيلقي رئيس الرابطة العالمية للموظفين بيانا أمام المجلس عقب تقديم البند ٩ من جدول الأعمال بشأن برنامج التفوق الإداري. وستجري مناقشة جدول أعمال الدورة العادية الثالثة التي تعقد في أيلول/سبتمبر في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال "مسائل أخرى". وأبلغ الأمين أعضاء المجلس أيضا بأنه سيُعقد اجتماع غير رسمي في ١٨ حزيران/يونيه بشأن المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي طرحت فكرة عقده السيدة ليسبت بالمه. وبعد ذلك تم إقرار جدول الأعمال.

٢٨٨ - ووفقا للمادة ٢/٥٠ من النظام الداخلي ولمرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أسماء الوفود الحاضرة بصفة مراقب التي قدمت وثائق تفويض إلى الدورة وأبلغت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهتم بها اهتماما خاصا. وفيما يلي أسماء تلك الوفود (مع بيان أرقام بنود جدول الأعمال، إن وجدت، بين قوسين): أرمينيا (٣ و ٤ و ٥ و ٧)، إريتريا؛ إسبانيا (جميع البنود)؛ استراليا؛ إسرائيل؛ ألبانيا؛ ألمانيا (جميع البنود)؛ أيرلندا (جميع البنود)، البرتغال؛ بلجيكا (جميع البنود)؛ بنغلاديش (جميع البنود)؛ بنما؛ بنن (جميع البنود)؛ بوتسوانا؛ البوسنة والهرسك؛ بولندا (جميع البنود)؛ بيلاروس؛ تايلند؛ تركمانستان؛ الجزائر (جميع البنود)؛ الجمهورية التشيكية؛ الجمهورية العربية السورية؛ جمهورية مولدوفا؛ جنوب أفريقيا (جميع البنود)؛ جيبوتي؛ الرأس الأخضر؛ زمبابوي؛ سلوفاكيا؛ سلوفينيا؛ سوازيلند؛ السودان؛ غواتيمالا؛ غيانا؛ فنلندا؛ كازاخستان (جميع البنود)؛ الكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ كرواتيا؛ كولومبيا؛ الكونغو؛ لاتفيا (جميع البنود)؛ لكسمبورغ؛ ليتوانيا؛ ليسوتو؛ مالطة (جميع البنود)؛ مصر؛ المكسيك (جميع البنود)؛ ملاوي؛ موزامبيق؛ نيبال (جميع البنود)؛ النمسا (لا يوجد)؛ نيجيريا؛ نيكاراغوا؛ نيوزيلندا (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧)؛ هايتي؛ هندوراس؛ اليمن.

٢٨٩ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وثائق التفويض جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٧)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات (٦)؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وفريق اللجان الوطنية الدائم لليونيسيف (جميع البنود)؛ والمجلس الاستشاري الإنغليكاني؛ والطائفة البهائية الدولية؛ وجامعة براهما كوماريس الروحية العالمية (٤ و ١٣)؛ ومؤسسة كاريتاس الدولية؛ والاتحاد الكاثوليكي الدولي للخدمة الاجتماعية (٦)؛ وهيئة الخدمات الكنسية العالمية؛ وبعثة دكا للإحسان؛ والرابطة الدولية لنوادي اللاينز، والمكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة (٦)؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والمجلس الدولي لعلماء النفس (٦)؛ والمجلس الدولي للمرأة؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (٣ و ٤ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٣)؛ والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحيـــــاء؛ والاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٣)؛ ومؤسسة باكس كريستي الدولية (٦)؛ والحركة العالمية للأمهات (٥ و ٦ و ٨)؛ والمنظمة العالمية للتعليم في

الطفولـــة المبكـــرة (٦ و ٧ و ١٣)؛ ولجنة المنظمات غير الحكومية لليونيسيف (١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٦).

جيم - انتخاب مكتب المجلس التنفيذي

٢٩٠ - أعلن الرئيس أن المجلس التنفيذي قد وافق على انتخاب الدكتور هشام حمدان (لبنان) نائبا للرئيس عن مجموعة الدول الآسيوية ليحل محل السيدة ميترا فاسيشت (الهند)، اعتبارا من انتخابه حتى نهاية المدة الحالية.

٢٩١ - وبناء على ترشيح من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، وافق المجلس التنفيذي على انتخاب السيد دينو بيتي (سويسرا) نائبا للرئيس ليحل محل السيد يان توب كريستنسن (الدانمرك) اعتبارا من ١ تموز/يوليه حتى نهاية المدة الحالية.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرة التنفيذية

٢٩٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير المديرة التنفيذية ((E/ICEF/1996/10 (Part I) ومذكرة من إعداد الأمانة بشأن بعض التحديات التي واجهتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في السنة الماضية، وكيفية معالجة تلك التحديات (E/ICEF/1996/CRP.24)، وقدمت المديرة التنفيذية التقرير والمذكرة على السواء.

٢٩٣ - وقدمت وفود كثيرة التهاني لليونيسيف بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها وأثنت على إنجازات المنظمة وتحدثت عن تفاني موظفي اليونيسيف واللجان الوطنية على السواء. ولقد اكتسبت اليونيسيف الاحترام على الصعيد العالمي بسبب ما أحدثته من أثر إيجابي في حياة الأطفال، وقرأ أحد المتكلمين رسالة خاصة من رئيس جمهورية بلده.

٢٩٤ - وذكر عدد من الوفود أن المذكرة التي أعدتها الأمانة تعتبر تكملة مفيدة لتقرير المديرة التنفيذية بسبب تركيزها على حقوق الأطفال وعلى الانخفاض المستمر في مساهمات المانحين في الموارد العامة. واقترح عدة متكلمين أن يكون التقرير الرئيسي في المستقبل أقصر حجما وأكثر "ملاءمة للقراء" وأجود من الناحية التحليلية وأفضل اختيارا، من الناحية الاستراتيجية، للمواضيع التي يغطيها. وينبغي أن يكون مختصرا وخاليا من التكرار أو التداخل مع مضمون تقارير أخرى وأن يستخدم مصطلحات تتفق مع المصطلحات الموحدة التي تستخدمها الأمم المتحدة مثل المصطلحات المتعلقة بقضايا الجنسين.

٢٩٥ - ووافقت وفود كثيرة على تركيز التقرير على الانخفاض المستمر في المساهمات المقدمة الى الموارد العامة وحثت الحكومات على زيادة تلك المساهمات. وأكدت على أهمية المساهمات المقدمة الى الموارد العامة، وبخاصة من ناحية محافظتها على الطابع المتعدد الأطراف لتعاون اليونيسيف. واقترحت وفود عديدة إعادة النظر بمعايير تخصيص الموارد العامة وجعلها أكثر شفافية. وذكر أحد المتكلمين أن تخصيص الموارد العامة للبلدان ينبغي أن يظهر المبلغ المخصص لكل طفل وأن يكون معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ودخل البلد أهم معيارين للتخصيص. وأعلن أحد الوفود أنه سيزيد من مساهمته المقدمة الى الموارد العامة لليونيسيف بنسبة ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وذكر متكلم آخر أن اللجان الوطنية لليونيسيف قد اكتسبت أهمية أكبر كوحدات لجمع الأموال لصالح اليونيسيف حيث جمعت ما يزيد على ٣٠ في المائة من موارد المنظمة.

٢٩٦ - وسأل أحد الوفود عن الزيادة الظاهرية في النفقات الإدارية لليونيسيف خلال عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع مثيلاتها في عام ١٩٩٤. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية، كارن شام بو، أن هناك ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وأن النفقات لكلتا السنتين لم تتجاوز مستوى الميزانية الموافق عليها. وأشارت الى أن بعض النفقات المعتزمة في عام ١٩٩٤ قد أرجئت لغاية عام ١٩٩٥ لتغطية التكاليف الناشئة عن تنفيذ برنامج التفوق الإداري ونقل بعض الوحدات الى المكتب الكائن في الشارع الثالث.

٢٩٧ - وفيما يتعلق ببرنامج التفوق الإداري، أعرب أحد الوفود عن تقديره لتغير طريقة التفكير داخل اليونيسيف مما أفضى الى زيادة الشفافية وتحسين الشراكات. وأبدى آخرون اهتماما بالفكرة القائلة بنزع الطابع المركزي عن بعض المهام الاستراتيجية وتحويلها من المقر الى المكاتب الإقليمية، وباتباع نهج أنجع للعمل الجماعي في سائر أنحاء المنظمة. وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يتلافى الأخذ بالإدارة الجزئية. وسأل أحد الوفود عن الوقت الذي سيتخذ فيه المجلس التنفيذي قرارات بشأن مقترحات محددة لبرنامج التفوق الإداري. وشدد أحد الوفود على ضرورة تحسين التنسيق بين أفرقة المشاريع المسؤولة عن استراتيجية الموارد البشرية وعن نشر الموظفين وطلب وفد آخر الحصول على معلومات إضافية حول نطاق العمل المتعلق بمسائل الموارد البشرية بخصوص برنامج التفوق الإداري.

٢٩٨ - وأثنت وفود كثيرة على الأمانة لما قدمته من معلومات وتحليلات عالية الجودة في العدد الأخير من "تقدم الأمم The Progress of Nations" واستشهدت على وجه الخصوص بالفصلين المتعلقين بوفيات الأمهات وبسوء التغذية الناجمة عن نقص البروتينات والطاقة. وأعربت المديرة التنفيذية عن اتفاقها مع التعليقات التي أبديت بشأن سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة وأكدت أن التشجيع على الرضاعة الطبيعية الصرفة يعتبر أحد التدخلات الاستراتيجية الرئيسية نحو تخفيض سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة. واستشهد المتكلمون بالتغطية الإيجابية التي أعطيت لإصدار التقرير وللاستقبال الإيجابي الذي حظي به من قبل الجمهور. واقترحت عدة وفود أن يصار الى التحقق من البيانات

المتعلقة بوفيات الأمهات والمواضيع الأخرى قبل نشر التقرير. وذكر أحد المتكلمين أن البيانات المقدمة في تقرير المديرة التنفيذية وفي نشرة "تقدم الأمم" ينبغي أن تكون متسقة.

٢٩٩ - وتطرقت وفود كثيرة الى موضوع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الشاملة للأطفال والنساء، بما في ذلك الصلات مع اتفاقية حقوق الطفل. وأثنت وفود عديدة على ما قدمته اليونيسيف من مساهمات في تحقيق الأهداف وأشارت، في جملة أمور، الى التقدم المحرز صوب القضاء على مرضى شلل الأطفال ودودة غينيا. وذكر أحد المتكلمين أن اليونيسيف أوجدت اعترافا داخل المجتمع الدولي بأن الأهداف المحددة كميا قابلة للتحقيق وأنها تمثل عنصرا أساسيا في التقدم في مجال التنمية الاجتماعية. ومع ذلك، ذكر جميع المتكلمين عمليا أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير إذا ما أريد تحقيق الأهداف الشاملة بحلول عام ٢٠٠٠ وأن يتم ذلك بطريقة قابلة للاستدامة. وحثت وفود كثيرة اليونيسيف على تكثيف دعمها في مجالات مثل استخدام استراتيجيات برنامجية إضافية مرتبطة بنهج حقوق الطفل؛ وإقناع البلدان بإدماج احتياجات الطفل في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني؛ وتحسين تشخيص المشاكل الرئيسية مثل فقر الدم؛ ومواصلة تخصيص موارد عامة كبيرة لـ "حالات الطوارئ الصامتة". وأشارت وفود كثيرة الى العلاقة بين تحقيق الأهداف الشاملة والجهود المبذولة لتعبئة الموارد اللازمة للخدمات الاجتماعية الأساسية في إطار مبادرة ٢٠/٢٠.

٣٠٠ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات الأنشطة لكنهم حثوا اليونيسيف على التأكيد بأن استخدام الدراسة أدى إلى تعزيز قدرات الخدمات الإحصائية الوطنية. وطلبت الوفود أيضا الحصول على معلومات إضافية عن الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك هدفها وكفاءتها كاستراتيجية تقنية وفعاليتها من حيث التكاليف. وشدد المتكلمون على أهمية الرصد والتقييم إجمالا وحثوا على إدراج هذين العنصرين في التيار الأساسي لتدخلات اليونيسيف مع البلدان.

٣٠١ - وأعربت الوفود عن دعمها لبدء اليونيسيف باتباع نهج قائم على الحقوق لتحسين حالة الأطفال والنساء. وذكر أحد الوفود أن اتفاقية حقوق الطفل ينبغي أن تكون الإطار الوحيد للسياسات البرنامجية لليونيسيف. وأبرزت وفود عديدة الصلات بين جهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية وحقيقة قيام زهاء ١٥٠ بلدا أيضا بتنفيذ برامج عمل وطنية تعالج الأهداف الشاملة وحقوق الطفل على حد سواء. وقارنت وفود عديدة تلك الجهود بتنفيذ الدول الأطراف لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيد أن أحد الوفود دعا اليونيسيف إلى القيام بدور أضيق فيما يتعلق بالاتفاقية الأخيرة، بالنظر لتكليف وكالة أخرى في الأمم المتحدة بالقيام بدور الوكالة الرائدة. وطلبت الوفود أن يتضمن التقرير معلومات مستمدة من تقارير لجنة حقوق الطفل وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي لقسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة أن يوزع الاستبيانات المتعلقة بموضوع توسيع عضوية اللجنة.

٣٠٢ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية الاستراتيجيات المتصلة ببناء القدرات والاستدامة. وطلب عدة متكلمين معلومات إضافية عن المؤشرات التي تستخدمها اليونيسيف لتقييم التقدم المحرز في مجال بناء القدرات على جميع مستويات الحكومة. وشدد المتكلمون على أهمية تدخلات اليونيسيف مع المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات القائمة على المستوى المحلي والمجتمعات المحلية بما يكفل أخذ تلك البلدان والمجتمعات المحلية المسؤولية على عاتقها وإحساسها بملكية التدخلات المدعومة من قبل اليونيسيف من قبيل مبادرة باماكو. وحثت وفود كثيرة اليونيسيف على تركيز جهودها على الاستراتيجية المتصلة بالتعبئة الاجتماعية وإقامة وجود أكثر فعالية على صعيد المجتمع المحلي. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تتخطى نطاق تدخلات الدعوة المتعلقة بالتمكين وتعالج التدخلات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة اشتراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني عموما. واستشهد وفد آخر بالتعبئة الاجتماعية الناجحة من خلال تنظيم حشد جماهيري مؤخرا ضم زهاء ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عاصمة البلد بهدف تعزيز حقوق الطفل.

٣٠٣ - وأكد عدد من الوفود بصفة خاصة على تدخلات اليونيسيف التي تعالج موضوع الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. وحث أحد الوفود اليونيسيف على إيلاء تركيز أكبر إلى دور الأم عوضا عن تركيز الموارد على تدخلات محددة من قبيل توفير فيتامين ألف لأن نوعية حياة الأم مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوعية حياة الطفل. وذكر وفد آخر أن حقوق المرأة متصلة اتصالا وثيقا بحقوق الطفل. وأعربت وفود عديدة عن دعمها لاستراتيجية اليونيسيف المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٣٠٤ - وتناولت عدة وفود موضوع تخفيف الفقر واقترحت بأن تقوم اليونيسيف بربط هذه التدخلات مع متابعة المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الأمين العام أعلن عام ١٩٩٦ عام تخفيف الفقر وأن عقد القضاء على الفقر سيبدأ من عام ١٩٩٧ مبرزا، في جملة أمور، الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال من النتائج السلبية للفقر. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي للمديرة التنفيذية أن تعكس في تقريرها نهجا جديدا تظهر فيه اليونيسيف استخدام الاستراتيجيات المتعددة القطاعات والبرامج المتكاملة بصفتها تدخلات رئيسية لدعم جهود تخفيف الفقر. وحث متكلمون آخرون اليونيسيف على تكريس معظم مواردها المالية للجهود التي تدعم تخفيف الفقر وعلى إعطاء أولوية للتدخلات المنطوية على بناء القدرات والاستدامة والمساواة بين الجنسين والرصد والتقييم.

٣٠٥ - وفيما يتعلق بتدخلات برنامجية محددة تقوم بها اليونيسيف، أكد عدد من الوفود على ضرورة إعطاء أولوية لصحة المرأة والصحة الإنجابية وصحة الشباب واستشهدت باشتراك اليونيسيف في الحملات ضد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والترويج للصحة البيئية. وطلبت وفود أخرى إلى اليونيسيف أن تدعم تقييمات الدروس المستفادة في أفريقيا من مبادرة باماكو لضمان استمراريتها. وقالت المديرة التنفيذية إن مبادرة باماكو ليست منحصرة في البلدان الواقعة في أفريقيا وإنما يجري تنفيذها في بلدان واقعة في مناطق أخرى. إذ تعتبر المبادرة جزءا من نهج شامل تسانده اليونيسيف ويتصل بتطوير الرعاية الصحية الأولية واستدامتها على صعيد العالم. وستجري مشاورة

بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٧ تركز على جانب رئيسي واحد من جوانب الرعاية الصحية الأولية، وهو تعزيز النظم الصحية المحلية والنظم الصحية في المقاطعات. وسأل وفد آخر عن الموعد الذي ستقدم الأمانة فيه إلى المجلس التقرير المتضمن للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الصحية الموافق عليها. وقالت المديرة التنفيذية إن المبادئ التوجيهية المقترحة ستقدم في عام ١٩٩٧ بعد أن يستعرض المجلس ملخصا عن المبادئ التوجيهية في دورته العادية الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر.

٣٠٦ - وأشار عدة متكلمين إلى أهمية الاجتماع المعقود في عمان، الأردن، بشأن تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التعليم الشاملة. وأكدت الوفود على أهمية تعليم الفتيات وأعربت عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في بعض البلدان في هذا المجال.

٣٠٧ - وشددت وفود كثيرة على أهمية إبقاء أفريقيا كمنطقة تحظى بأولوية عليا، وبخاصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وحث المتكلمون اليونيسيف على التركيز على تخطيط متكامل لتحسين الرعاية الصحية وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لالتزام اليونيسيف واشتراكها في المبادرة الخاصة المضطلع بها على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، لكنها قالت إنه لا ينبغي لها أن تسفر عن تحويل الموارد من التدخلات ذات الأولوية لبرامج التعاون القطرية.

٣٠٨ - وذكرت عدة وفود أن التقرير لم يبرز بشكل كاف التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأعرب عدة متكلمين آخرين عن تقديرهم لمساندة اليونيسيف لأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق.

٣٠٩ - وشددت وفود كثيرة على أهمية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة التنسيق في إطار قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وذكر بعض المتكلمين أن مصلحة كل وكالة على حدة لا تزال تشكل عقبة في طريق إقامة تنسيق أنجع للأنشطة. وطالب عدة متكلمين أن يشتمل التقرير على مزيد من المعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بنظام المنسق المقيم والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وشدد أحد المتكلمين على أهمية تعيين عدد أكبر من المنسقين المقيمين من عداد موظفي اليونيسيف. وطلبت عدة وفود معلومات إضافية عن عملية التعامل مع الشركاء، بما في ذلك القيود التي تقف في طريقها، وأكدت على أهمية الدروس المستفادة على الصعيد الميداني.

٣١٠ - وأبدت وفود كثيرة وجهات نظرها بشأن مختلف جوانب حماية الطفل، بما في ذلك استغلال الأطفال، والأطفال الذين يعيشون في ظل منازعات مسلحة، والجنود الأطفال، والعنف المنزلي، والجرائم،

وتشغيل الأطفال، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس والتعدي الجنسي على الأطفال والاتجار بهم. وأشارت عدة وفود الى التقرير المتعلق بالأطفال الذين هم بحاجة الى تدابير حماية خاصة (انظر الفقرات ٦٩-٦٧ أدناه). وأكدت على أهمية الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف مع الحكومات بشأن حماية جميع الأطفال. وقال أحد الوفود إن نهج اليونيسيف لا ينبغي أن يصبح ضيقا جدا ومتمسكا بحرفية القانون، وإنما ينبغي له أن يظل نهجا كليا، آخذا في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية التي يتعين تلبيتها من أجل تحقيق حقوق الطفل. وقال وفد آخر إن مفهوم حقوق الطفل يشمل جميع الأطفال وإن هناك حاجة لتوفير حماية خاصة للأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة. وقالت عدة وفود إن التحضر يؤثر في كثير من هؤلاء الأطفال وأشارت الى كل من الموئل الثاني والمؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية. وأكدت المديرة التنفيذية ذأن اليونيسيف تتبع نهجا واسعا وكليا في معالجة حقوق الطفل ووافقت على أن مفهوم حقوق الطفل يشمل اتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة.

٣١١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدور الشامل الذي تقوم به اليونيسيف في الدعوة لحقوق الطفل، بما في ذلك الدعوة مع البلدان الصناعية؛ واستخدام اليونيسيف للدعوة ضد الحرب والحض على السلام؛ ومختلف الجهود التي تبذلها، وبضمنها "ممرات الطمأنينية" والدعوة لإبطال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحماية الأطفال من المنازعات المسلحة. واقترح أحد الوفود أن يصار الى تحديد المزيد من الأنشطة المعرفة جيدا.

٣١٢ - وفيما يتعلق ببرامج الطوارئ التي تضطلع بها اليونيسيف، ذكر عدد من الوفود أن هناك متسعا إضافيا للتعاون بين اليونيسيف وإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تعالج احتياجات الأطفال المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية. وامتدح وفد آخر عمل اليونيسيف في مجال التعليم خلال حالات الطوارئ. وقدم اقتراح بتقوية الإطار المفاهيمي لدور اليونيسيف في حالات الطوارئ فيما يتعلق بأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية غير التنسيق وتقسيم العمل والمسؤوليات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وأعرب عدة متكلمين عن القلق إزاء اضطرار اليونيسيف للاستجابة لـ ٢١ حالة طوارئ خلال عام ١٩٩٥، قائلا إن هذا الطلب الكبير ينبغي أن يشتمل على نهج تعاوني مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

باء - تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٣١٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1996/15) قدمته المديرة التنفيذية. وأبدت عدة وفود تعليقات مؤداها أن التقرير المرحلي يعد مقدمة قيّمة لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي سيقدم الى الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣١٤ - وأثنت عدة وفود على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدورها القيادي في تنظيم مؤتمر القمة العالمي، وفي تقديم المساعدة الى البلدان من أجل وضع خطط العمل الوطنية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المؤتمر العالمي. وأضافت أنه يلزم إيجاد مجموعة من الالتزامات الوطنية والدولية من أجل مواصلة العمل البارز الذي تضطلع به اليونيسيف وتحقيق الأهداف. وتكلمت عدة وفود تأييدا للأهداف بوصفها نقطة التركيز الأساسية لجهود اليونيسيف وأعربت عن ارتياحها للإنجازات التي حققتها أغلبية البلدان. وأكدت أنه يتعين، مع ذلك، إيلاء مزيد من الاهتمام، في الوقت الحالي، لبناء القدرات لكفالة استدامة أوجه التقدم المتحققة.

٣١٥ - وكان هناك تأييد عام لاستعراض منتصف العقد. وأعرب البعض عن أمل أن يوفر تقرير الأمين العام صورة واضحة ودقيقة لحالة الأطفال على المستوى العالمي، وعلى مستوى فرادى البلدان. واتفقت بعض الوفود على أن الاستعراض ليس هدفا في حد ذاته، واقترح أحد الوفود إجراء استعراض للأهداف العالمية في سياق الواقع الوطني. وذكر متكلم آخر أنه يتعين على جميع البلدان إنجاز استعراض منتصف العقد في عام ١٩٩٦ وصياغة استراتيجيات من أجل الأطفال بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة.

٣١٦ - وتكلمت وفود عديدة تأييدا للجهود التي تبذلها اليونيسيف في رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي ولاحظت أن عمليات الاستعراض الوطنية تعد أساسية للاستعراض العالمي لمنتصف العقد. وشجعت اليونيسيف على التعاون تعاونا أوثق مع الشركاء الوطنيين والدوليين في رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وأجابت الأمانة أن اليونيسيف تؤكد على الشراكات وتتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات ومراكز التفوق في وضع المؤشرات وإجراء الدراسات الاستقصائية. وهي تتقاسم المعلومات المستكملة مع المجلس عن الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات الأنشطة التي تجرى في بلدان ومناطق مختلفة.

٣١٧ - ووفرت عدة وفود معلومات مستكملة عن الاستعراضات الوطنية التي أجريت في بلدانها وشكرت اليونيسيف على مشاركتها النشطة وما قدمته من مساعدة تقنية ومالية لإجراء مزيد من الاستعراضات. وقال أحد المتكلمين إن المعلومات الواردة عن بلده في مرفق الوثيقة، معلومات عتيقة. إذ أن بلده قد أنجز خطة عمله الوطنية ووافق عليها بالفعل. وذكر متكلم آخر الاجتماع القادم لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي الذي سيتيح فرصة هامة للمنطقة لاستعراض التقدم المحرز وإعادة تركيز الجهود على الأطفال.

٣١٨ - وحثت الوفود الأمانة على تشجيع وتنسيق التعاون عبر البلدان والتعاون الإقليمي، بما في ذلك، التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية. وأعرب وفد آخر عن القلق لعدم توفر البيانات في بلده وتصدى لضرورة تحسين القدرة المحلية للرصد والتقييم. وأكدت عدة وفود أن الفقر هو أساس عدد كبير من المشاكل الاجتماعية وطلبت من اليونيسيف أن تواصل دعمها للأنشطة المدرة للدخل، لا سيما من أجل المرأة، وأن تركز الاهتمام على بناء القدرات والتمكين لإدامة الإنجازات.

٣١٩ - وأعرب وفد عن قلقه لأن أفريقيا تخلفت عن مناطق أخرى في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وحث الأمانة على مواصلة تقديم الدعم لأفريقيا بوصفها المنطقة ذات الأولية بالنسبة للأمانة. وطلب الوفد من الأمانة أن تجد السبل الكفيلة بتمكين البلدان الأفريقية من أن تصبح "مالكة" للتنمية. وأعرب نفس المتكلم عن قلقه بشأن معدل وفيات الأمهات وشجع الأمانة على تشديد الاهتمام بصحة المرأة ودور المرأة الشامل في التنمية الاجتماعية. وأبدى متكلم آخر تعليقا مفاده أن معدل وفيات الأمهات يظل مرتفعا لأن النهج المتبعة رأسية ولا تستطيع، لذلك، معالجة الأسباب الأكثر تعقيدا لوفيات الأمهات.

٣٢٠ - وطلب أحد الوفود الى الأمانة أن تعزز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على المستوى الميداني. وتكلم الوفد أيضا عن دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وهو دور لم يعالج في التقرير على النحو الملائم.

٣٢١ - وأعرب أحد الوفود عن عدم ارتياحه للمؤشرات بوجه عام لأنها لا تعبر عن أوجه تفاوت. وطلب الوفد الى اليونيسيف أن تحدد مؤشرات ملائمة لرصد التقدم. وأعرب عدد من الوفود عن القلق بشأن ملاءمة ودقة البيانات والأرقام المستخدمة في المنشورات. وقال وفدان اثنان إن الأسلوب الجديد لتقدير معدل وفيات الأمهات مشوش وطلبا من الأمانة أن توضح الأسلوب المستخدم. وحث أحد المتكلمين اليونيسيف على إيلاء اهتمام أوثق لنوعية البيانات ومصادر البيانات، وقال إن البيانات المستعملة يجب أن تعكس الحالات الفعلية. وأجابت الأمانة أنها ستنظم دورة غير رسمية للوفود لتوضيح الأسلوب الجديد لتقدير معدل وفيات الأمهات.

٣٢٢ - وأيد أحد الوفود أهمية استعراض منتصف العقد واقترح أن تتعهد البلدان بالتزامات مالية للاستعراض. وأعرب هذا الوفد عن اهتمامه بالآثار المترتبة في التكاليف على الاستعراض. وأعرب عن أمله في أن يجري التأكيد على الجوانب الكمية والكيفية من التقدم، على السواء، بشكل مماثل. وقال الوفدان إنهما يشاركان في القلق الذي أبدته المديرة التنفيذية بشأن التقدم المحرز والتقارير المقدمة من البلدان الصناعية. وقالت الأمانة إنه لا توجد ميزانية من أجل الاستعراض وإنها تتتبع تكلفة الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات الأنشطة. وفي الوقت الراهن، يركز الرصد الاهتمام على الجوانب الكمية للتقدم أكثر من تركيزه على الجوانب النوعية. وأعرب البعض عن أملهم في أن يتحسن ذلك مستقبلا. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٢١، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

جيم - الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

المسائل البرنامجية

٣٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (E/ICEF/1996/AB/L.10) التي قدمتها المديرة التنفيذية. وكان هناك تأييد للخطة المتوسطة الأجل، بصورة

عامة. وقال عدد كبير من الوفود إنها توفر مبادئ توجيهية واستراتيجيات وسياسات للعمليات والبرامج بما يتمشى مع مقررات المجلس.

٣٢٤ - وقال وفد من الوفود إن الخطة المتوسطة الأجل يجب تنقيحها بناء على نتائج استعراض منتصف العقد. وقالت وفود أخرى إن الخطة لا تدرج أهدافا تفصيلية وإنه لا توجد أية معايير تيسر رصد البرامج وتقييمها. وأضافت أنها تتوقع إدخال أهداف محددة في الخطة القادمة. وردا على تعليق مؤداه أن عملية برنامج التفوق الإداري لا تنعكس في الخطة المتوسطة الأجل بصورة كاملة، قالت المديرة التنفيذية إن هذه العملية جرت مناقشتها في تقرير منفصل (انظر الفقرات ٣٨١-٤٠٦ أدناه). وقد أوصت عملية برنامج التفوق الإداري بإنشاء فريق لضمان النوعية لوضع معايير ضمان النوعية في جميع جوانب عمل اليونيسيف وآلية لرصد هذه المعايير وتقييمها.

٣٢٥ - وأيدت وفود كثيرة التشديد على البرامج القطرية في الخطة. وأيد عدة متكلمين تطويع البرامج القطرية للاحتياجات المحلية أو الإقليمية أو دون الإقليمية ورأى هؤلاء أن هذا هو أكثر ما تملكه اليونيسيف قيمة.

٣٢٦ - وشجعت الوفود اليونيسيف على مساعدة البلدان على تلبية احتياجات الأطفال وحقوقهم. واقترح عدد من المتكلمين مناقشة دور اليونيسيف فيما يتصل باتفاقية حقوق الطفل في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل. وطلب البعض من اليونيسيف زيادة تعاونها مع سائر وكالات الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالاتفاقية. ووفقا لوفد من الوفود، فإن الخطة المتوسطة الأجل تترك انطباعا بأن النهج القائم على الاحتياجات والنهج القائم على الحقوق يتنافسان فيما بينهما، في حين أنهما متساويان في الأهمية في الحقيقة. فالبقاء والنماء، مثل الصحة والتعليم، من الحقوق الأساسية. وأضاف هذا الوفد أنه يجب أن تكون هناك معايير لتحديد الأولويات وتخصيص الأموال لتلبية احتياجات الأطفال ومن أجل الدعوى لحقوقهم. فالدعوى يجب أن تكون قائمة على الشراكة والتحليل السليم والمشاركة النشطة للمجتمع المدني. واقترح البعض النظر بدقة في عمل اليونيسيف مع لجنة حقوق الطفل. واقترح متكلم آخر إجراء مناقشات حول تعريف الطفل دون سن ١٨ سنة وما يترتب على ذلك من آثار في البرمجة، وأيده متكلمون آخرون في ذلك.

٣٢٧ - وأشار عدد من الوفود الى الصلة بين الخطة المتوسطة الأجل وبيان المهمة. وذكر وفدان أن أهداف مؤتمر القمة العالمي التي هي ملموسة بدرجة أكبر كثيرا من الحقوق، يجب أن تشكل الإطار المفاهيمي للخطة المتوسطة الأجل وليس بيان المهمة. وأجابت الأمانة أن أهداف مؤتمر القمة العالمي ما زالت من الأولويات بالنسبة لليونيسيف.

٣٢٨ - وشددت بعض الوفود على الحقوق الأساسية المتمثلة في بقاء الطفل ونمائه في البلدان النامية. وأضافت أن تخفيف حدة الفقر هي أمر أساسي لتلبية احتياجات الطفل وحقوقه. وأبدى عدد من المتكلمين

تعليقات مفادها أن تخفيف حدة الفقر يجب أن يكون إطار العمل ويجب إدماجه في الخطة المتوسطة الأجل والبرامج القطرية.

٣٢٩ - وأيد كثير من الوفود استراتيجيات الخطة المتوسطة الأجل وهدفها الممتد الى التمكين ونقاط التركيز في برمجتها. وشددت على أهمية دور اليونيسيف الحفاز في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأكد عدد من المتكلمين أيضا على الكفاءة وبناء القدرات والتمكين وطلبوا الحصول على معلومات عن استراتيجيات محددة وضعتها اليونيسيف لزيادة القدرات الوطنية. وقال بعض المتكلمين إنه يجب تطويع الاستراتيجيات لأحوال البلدان والمناطق، بينما ذكر متكلم آخر أن الخطة المتوسطة الأجل تتضمن أساليب عملية لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي وافق عليها المجلس وليس لتنفيذ الاستراتيجيات الحقيقية.

٣٣٠ - وأيد عدد كبير من الوفود الميادين الرئيسية للأنشطة الواردة في الخطة، ولكن لاحظ وفد من الوفود أن هذه الميادين لم تحدد بشكل ملائم. وطلبت عدة وفود زيادة الدعم المقدم للتعليم واقترحت تقييم الاحتياجات التعليمية ورصد نوعية التعليم. وحث البعض اليونيسيف على تركيز الاهتمام على احتياجات الطفلة وإشراك المرأة في الكفاح ضد الفقر وسوء التغذية ونقص الأغذية. واقترح عدد من المتكلمين إيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصورة خاصة والأطفال في حالات الطوارئ وأوصوا برصد المنازعات المسلحة. وأيد متكلم آخر النهج الذي تتبعه اليونيسيف في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق. وقال إنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام للأطفال في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال وفد آخر إنه، نظرا لأن اليونيسيف لا تستطيع القيام بكل شيء، فإن تحديد الأولويات أمر بالغ الأهمية.

٣٣١ - وأعربت وفود عديدة عن القلق إزاء اتجاه تناقص الموارد الموجهة الى أفريقيا، لاسيما غرب ووسط أفريقيا. وأعربت أيضا عن دعمها للمبادرة الخاصة المضطلع بها على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا. وإجابة على أسئلة تتعلق بكيف تتفق هذه المبادرة مع الخطة المتوسطة الأجل وما الذي ستساهم به اليونيسيف في المبادرة، قالت الأمانة إن جلسة إعلامية منفصلة ستنظم في وقت لاحق من الأسبوع لأعضاء المجلس بشأن استجابة اليونيسيف للمبادرة.

٣٣٢ - وأكدت عدة وفود أن التخطيط الاستراتيجي والتقييم أمران أساسيان لتحقيق الأهداف وإدامة التقدم. وأنه يجب تطبيق الدروس المستفادة من التحصين والبرامج الأخرى في الماضي في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. واقترح أحد الوفود وضع مؤشرات أساسية للرصد والتقييم. وذكر متكلم أنه لم يجر التشديد بشكل ملائم على أثر الكفاءة في الخطة المتوسطة الأجل، وطلب من الأمانة أن ترصد كفاءة البرامج وفعاليتها. وشجعت عدة وفود اليونيسيف على تجديد أهداف كمية واستحداث معايير لقياس التقدم وتخصيص الأموال. وأجابت الأمانة أنها ستستخلص دروسا من استعراض منتصف العقد ومن البرامج القطرية وأنها ستواصل تحسين التخطيط الاستراتيجي ورصد وتقييم الجوانب الكمية والنوعية للتقدم.

٣٣٣ - وشجع وفدان اليونيسيف على العمل بصورة أوثق مع الشركاء، لا سيما الحكومات والمجتمعات المحلية والأسر. وحثا اليونيسيف على التعاون مع منظمة العمل الدولية في حملة مكافحة عمل الأطفال. وشجعت بعض الوفود اليونيسيف على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

٣٣٤ - وذكر عدة متكلمين أنهم متفقون تماما مع المبادئ الإرشادية لتنمية الموارد البشرية. وقال هؤلاء إن العمل الجماعي والنهج الذي يركز على الأشخاص أمران أساسيان من أجل الاستدامة. وشجع البعض اليونيسيف على وضع سياسات بشأن توازن الجنسين والتوازن الجغرافي في مجال الموارد البشرية وبشأن تعيين الموظفين. وردا على الشواغل التي أثيرت بشأن تكاليف الموارد البشرية، قالت الأمانة إنه سيجري رصد هذه التكاليف عن كثب، وذكّرت أعضاء المجلس أن نوعية البرامج تعتمد على نوعية الأشخاص، وأن الاستثمارات ضرورية لرفع مستوى جودة الموظفين وكفاءتهم.

٣٣٥ - ولاحظ أحد الوفود أن المعايير الثلاثة التي تستخدمها اليونيسيف في تخصيص مواردها العامة معايير جيدة وإن كانت غير ملائمة، وأنه ينبغي تحديد معايير متنوعة، أكثر قيمة، لتخصيص الموارد بمزيد من التساوي. وأعرب وفد آخر عن آراء مختلطة بشأن استخدام المعايير وطلب معلومات عن تدابير مراقبة النوعية في مجال استخدام أموال البرامج. وذكر متكلم أنه في حين ورد في بيان المهمة أن الأوليات ستمنح لأشد الأطفال حرمانا وأكثر البلدان احتياجا، فإن ذلك لا ينعكس في تخصيص الموارد، لاسيما بالنسبة للبلدان الأفريقية. وأعرب وفد عن تقديره للمعايير واقترح أن تنظر اليونيسيف أيضا في أوجه التفاوت في المجتمعات المحلية لدى استعمال معيار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وقال وفد آخر إنه ينبغي تخصيص الموارد على أساس الأولويات التي تضعها الحكومات المستفيدة. وقالت الأمانة إنها تشاطر أعضاء المجلس شواغلهم وأن المعايير ينبغي أن تكون موضوعية ومفهومة ومنصفة. وأضافت أنها تتطلع الى المناقشات التي ستجري بشأن تخصيص الموارد في دورة أيلول/سبتمبر.

٣٣٦ - وأعربت وفود كثيرة عن القلق إزاء تناقص الموارد العامة وحثت الأمانة على وضع استراتيجيات لزيادة المساهمات في الموارد العامة. ودعت أيضا البلدان الصناعية، بصورة خاصة، الى زيادة التزاماتها للموارد العامة. واقترح البعض أنه، بالنظر الى تناقص مساهمات المانحين في الموارد العامة، يجب أن تحاول الأمانة، بصورة متزايدة، أن تحصل على موارد من البلدان التي بها إمكانات لجمع الأموال. ورحب متكلم بجهود الأمانة المتمثلة في اعتبار بعض البلدان المتوسطة الدخل كمانحين محتملين، بينما قال متكلم آخر إن اليونيسيف عليها أن تحرص على عدم الانسحاب من بعض البلدان المتوسطة الدخل قبل الوقت المناسب، لأن ذلك قد يؤدي الى ضياع فرص تدعيم المنجزات في تلك البلدان. واقترح النظر في أوجه التفاوت الإقليمية بشكل ملائم لدى وقف المساعدة المقدمة للبلدان، على مراحل. وقال متلكم إن مبادرة ٢٠/٢٠ جديرة بالنظر الجاد في الخطة المتوسطة الأجل. وأجابت المديرة التنفيذية إنه قد تم تكوين فريق عامل لاستعراض المسائل المتصلة بالموارد من جوانبها المختلفة.

٣٣٧ - وسأل أحد الوفود اذا كانت اليونيسيف تؤيد نموذجا ثالثا من الوجود في البلدان، إضافة الى المكاتب القطرية واللجان الوطنية. وأيد الوفد الأهمية الممنوحة للجان الوطنية وأعرب عن أمله في أن تحسّن اليونيسيف تعاونها مع تلك اللجان. ورحبت المديرة التنفيذية بهذه التعليقات وقالت إن اليونيسيف قد أجرت مناقشات نافعة وصريحة مع اللجان الوطنية بشأن زيادة الموارد العامة. وقالت إن نموذج وجود اليونيسيف في أي بلد يستند الى الحالة المحلية، ويمكن أن يكون في شكل مكتب قطري كامل، أو مكتب ذاتي التمويل أو لجنة وطنية.

الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

٣٣٨ - تساءل أحد الوفود عن المعيار الذي استخدم في تخصيص أموال الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب الميدانية. وأوضحت الأمانة أن كل المكاتب الميدانية التي تنفذ برامج قطرية عادية تمول ما يترتب عليها من تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي من ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي. أما مكاتب الاتصال والمكاتب التي تنفذ برامج أقصر أجلا فتقيد ما يترتب عليها من تكاليف الدعم البرنامجي في الوقت الحالي على حساب الميزانية البرنامجية. وحين تعد الميزانية الموحدة للمنظمة كلها، فسيوضح أساس التخصيص مشفوعا بتعاريف منسقة للمساعدة البرنامجية والدعم البرنامجي والتنظيم والإدارة.

٣٣٩ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان برنامج التفوق الإداري سيدر "عائدات كفاءة" وعما إذا كان يمكن تحديد تلك العائدات كميا ورصدها. وقال وفد آخر إن الميزانية المتوسطة الأجل لم تراع بشكل كاف مبادرات برنامج التفوق الإداري من قبيل تحقيق اللامركزية في اتجاه المكاتب الميدانية وتعزيز دور المراجعة الداخلية للحسابات. فذكرت الأمانة أن برنامج التفوق الإداري خليق بأن يتيح لليونيسيف تنظيما أكثر فعالية وكفاءة وأنه لا يزال يهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للبرامج القطرية إلى حدها الأقصى. وسيكون من الضروري على المدى القصير القيام ببعض الاستثمارات في مجال تدريب الموظفين وإدخال نظم جديدة بغية تحقيق جوانب كفاءة في المستقبل. وقد استخدمت الوفورات المتحققة من الترشيد في الميزانية الموحدة التي اعتُمدت مؤخرا للمقر والمكاتب الإقليمية في تغطية نفقات "نظام إدارة البرامج" و "نظام الأمم المتحدة للمعلومات الإدارية المتكاملة" و "المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية الوسطى ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق".

٣٤٠ - وقال أحد الوفود إن باب الخطة المالية المتوسطة الأجل الذي يقارن الأداء المالي لعام ١٩٩٥ بالخطة يتميز بالأمانة ويمكن فهمه بسهولة. ولكن لو كان هناك جدول موجز لبانت الاختلافات عن الخطة بشكل أوضح.

٣٤١ - وتساءل أحد الوفود عن سبب توقع انخفاض مساهمات الطوارئ. فذكرت الأمانة أنها تأمل بصدق في أن تثبت صحة افتراض انخفاض عدد حالات الطوارئ. إلا أن من الصعب للغاية تقدير مساهمات الطوارئ مسبقا بسبب عدم إمكان التنبؤ بحالات الطوارئ.

٣٤٢ - وأعرب كثير من الوفود عن القلق بشأن توقع بطء نمو الموارد العامة وتزايد نسبة إيرادات اليونيسيف المتأتية من المساهمات بالأموال التكميلية. وقالت عدة وفود إن الموارد العامة هي أهم مكونات البرامج القطرية وأكدوا على أهمية المساعدة المتعددة الأطراف. وذكر أحد الوفود أن انخفاض الموارد العامة قد يضر بتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٠ وشجع البلدان المانحة على دعم اليونيسيف في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل. وذكر وفد آخر أن انخفاض الحصة المستمدة من الموارد العامة يعتبر تهديدا للتخطيط المجدي. وهنّأ أحد الوفود اليونيسيف على استبقاء دعم كبير من جانب المانحين في أوقات يسودها التحفظ المالي، ولكنه أشار إلى أنه يمكن تعزيز جمع الأموال للموارد العامة من خلال الإبلاغ بطريقة أكثر شفافية عن كيفية استخدام تلك الموارد العامة. واقترحت عدة وفود أن تضع الأمانة استراتيجيات لجمع الأموال لزيادة المساهمات في الموارد العامة. فذكرت الأمانة أن فريقا عاملا متعدد الشُعب/متعدد المكاتب عاكف على دراسة قضايا جمع الأموال بما في ذلك مسألة كيفية تزويد المانحين بمعلومات أفضل وأوضح. ولفتت الأمانة أيضا نظر الوفود إلى الوثيقة E/ICEF/1996/CRP.20 التي تُبين المبلغ الذي يساهم به كل من المانحين في الموارد العامة وفي الأموال التكميلية.

٣٤٣ - وقالت بعض الوفود إنه يتعيَّن أن تشجع اليونيسيف جمع الأموال في البلدان النامية لاستخدامها في البلدان ذاتها. ووافق أحد الوفود على ذلك، ولكنه نبَّه إلى أن على اليونيسيف مع ذلك أن تعطي الأولوية لجمع الأموال في البلدان المانحة. ووافق وفد آخر على ذلك نظرا لأن جمع الأموال داخل البلدان عن طريق القطاع الخاص أمر غير ممكن عمليا في بعض البلدان. ونظرا لأن الإنجازات قد لا تكون قد توطدت بعد، فقد حذر أحد الوفود اليونيسيف من التعجيل بسحب الدعم المالي عن البلدان. وذكر وفد آخر أنه أيا كان نوع وجود اليونيسيف في بلد ما، فيجب استشارة ذلك البلد.

٣٤٤ - وردا على استفسار عما إذا كانت هناك استراتيجية لزيادة قدرة اللجان الوطنية على جمع الأموال، ذكرت الأمانة أنها لا تزال تعمل على نحو وثيق معها. وذكرت الأمانة، كمثال على ذلك، أنه جرت مناقشة مفتوحة جيدة بين اللجان الوطنية واليونيسيف في الاجتماع السنوي الأخير الذي بحثت فيه عدة استراتيجيات، بما فيها الحاجة إلى جمع موارد عامة إضافية.

٣٤٥ - وقال أحد الوفود إن تكاليف الموظفين ينبغي ألا تزداد على حساب البرامج القطرية. ووافقت الأمانة على ذلك، ولكنها لاحظت أيضا أن المزيج البرنامجي يتغير على مر الزمن وأن الأشخاص هم الذين يشكلون البرنامج في بعض البلدان التي تقدم اليونيسيف فيها أكثر ما تقدم المشورة التقنية، وأن نوعية الأشخاص في هذه الحالات هي التي تحدد نوعية البرامج.

٣٤٦ - ولاحظت بعض الوفود أن الخطة المالية المتوسطة الأجل تفترض معدل نمو بنسبة ٢ في المائة في تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وارتأى البعض ضرورة افتراض عدم حدوث نمو بالنسبة إلى النفقات. وقال أحد الوفود إنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة عن طريق التغيير التنظيمي.

فذكرت الأمانة أن الخطة المتوسطة الأجل ليست وثيقة إذن بالميزانية بل وثيقة تخطيطية، وأنه سيتوفر للمجلس التنفيذي الوقت لإجراء مناقشة كاملة للميزانيات الموحدة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لدى عرضها على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. وفي الوقت الذي تحاول فيه الأمانة الإبقاء على تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي في أدنى مستوى، فهي تشعر مع ذلك أن الحكمة تقتضي تبيان زيادة في النمو بنسبة ٢ في المائة لأنه حتى مع انخفاض عدد الموظفين فإن التكاليف العامة للموظفين يمكن أن تزيد إذا زادت الأمم المتحدة جداول المرتبات، بما فيها مرتبات الموظفين المحليين في المكاتب الميدانية. وافتراض حدوث نمو بنسبة ٢ في المائة هو أقل من معدل التضخم المفترض.

٣٤٧ - وقال وفدان إنهما يؤيدان تعزيز إدارة الموارد البشرية، ولا سيما فكرة استخدام الأفرقة.

٣٤٨ - وأيَّد أحد الوفود استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولاحظ أنه بالرغم من أن ذلك يمكن أن يتطلب استثمارا أوليا فإنه سيؤدي إلى تحقيق الكفاءة في وقت لاحق.

٣٤٩ - وقال أحد الوفود إن على الأمانة أن تبقي الأرصدة النقدية من الموارد العامة في المستويات التوجيهية المتعلقة بالسيولة. ولاحظت الأمانة أن الأرصدة النقدية من الموارد العامة قد انخفضت، وأنه سيكون من المهم الآن الاحتفاظ بموارد كافية (انظر المرفق، المقرر ٢٦/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

دال - استعراض سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن حماية الطفل

٣٥٠ - ناقش المجلس التنفيذي استعراض سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن حماية الطفل (E/ICEF/1996/14) في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وعرض التقرير السيد ستيفن لويس، نائب المدير التنفيذي. وتناول كثير من الوفود هذا البند من جدول الأعمال.

٣٥١ - وقد قوبل التقرير بكثير من الترحاب، وأثنت عدة وفود على جودة مستوى تلك الورقة من حيث المنظور التاريخي الذي تأخذ به وتحليلها للأمور وتأكيدها على النهج المتعدد القطاعات. وفضلا عن ذلك كان هناك تأييد قوي في المجلس لمنظور حقوق الطفل الذي يوجه الاستراتيجيات البرنامجية المقترحة والتعاون الناشط مع جهود التنفيذ العامة لاتفاقية حقوق الطفل. غير أن عددا من الوفود لاحظت أن هنالك حاجة لزيادة توضيح الدور العام لليونيسيف في تنفيذ الاتفاقية. وأشير إلى أن حماية الطفل تشمل جميع الأطفال في حين أن الورقة اهتمت بصفة خاصة بالأطفال الذين يتعرضون لحالات شديدة عن إساءة المعاملة أو الاهمال أو الاستغلال. وبالتالي فقد اقتُرح الاستعاضة عن عبارة "حماية الأطفال" بعبارة

"الأطفال المحتاجين لتدابير حماية خاصة". وتم التأكيد في هذا الصدد على التعاون مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك تقديم الدعم لأعمال "لجنة حقوق الطفل".

٣٥٢ - وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المبيَّنة في الورقة، أيَّد عدد من الوفود الورقة من حيث أنه تقدم إطار عمل ملائم لوضع استراتيجيات محددة تقوم على عملية موسعة لتحليل الحالات، وعلى أفضل الممارسات، وعلى إجراء البحوث. وأشارت عدة وفود إلى أنها سترحب بإعداد تقرير عن النـُهج البرنامجية وخطط التنفيذ ذات الصلة أثناء وضعها. وأعرب عن القلق في هذا الصدد فيما يتعلق بقدرات اليونيسيف على تعزيز الاستجابة للأطفال المحتاجين لتدابير خاصة للحماية (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٢٧، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.

هاء - الإطار المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

٣٥٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن "وضع إطار مفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ" (E/ICEF/1996/16). وقد أبدى المدير التنفيذي بعض الملاحظات الاستهلالية، أعقبها تقديم قصير للتقرير من مدير مكتب برامج الطوارئ، الذي أكد أهمية دور الأسرة في تحديد ضعف الطفل ورفاهه، والآثار المصاحبة لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ.

٣٥٤ - وقد تنوعت ردود أفعال الوفود بشأن الورقة. فأعرب عدد من الوفود عن تقديره لنوعية الورقة، ملاحظا أنها كانت موجزة ومحددة. وذكر عدد من الوفود الأخرى أن الإطار المفاهيمي عام في نطاقه أكثر مما ينبغي وأعربوا عن أملهم في أن تسفر الورقات التنفيذية الثماني عن بعض الإيضاحات. ولاحظ أحد المتكلمين أن الغرض من الورقة على وجه الدقة لم يوضح بما فيه الكفاية، ورأى آخرون أن هناك اختلافا في المفهوم بين أعضاء وفود المجلس أنفسهم والأمانة فيما يتعلق بما هو مطلوب.

٣٥٥ - وقال أحد المتكلمين إن وفده سيعود ثانية إلى تناول المبادئ والمنهجية التوجيهية لليونيسيف بعد تلقي جميع الورقات التنفيذية.

٣٥٦ - ولاحظت وفود كثيرة أن الورقة لا تتناول بدرجة كافية ما تضطلع به اليونيسيف من تعاون وتنسيق وتآزر مع الشركاء الآخرين بالأمم المتحدة، ولا سيما مع إدارة الشؤون الإنسانية. وحثوا بقوة على تغطية هذا الجانب في الورقات المقبلة. وأشاد أحد الوفود بعمل اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية في الميدان، في حين طلبت وفود أخرى صدور بيان بالمشاريع التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والتي تتلقى مساعدة من اليونيسيف. وطلب أحد المتكلمين أن تجعل اليونيسيف مذكرات التفاهم بينها وبين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين أكثر تحديدا. ولاحظ متكلمون آخرون أن ثمة حاجة إلى أن تتضمن الورقة الميزة النسبية لليونيسيف على الوكالات الأخرى.

٣٥٧ - وطلب أحد الوفود أن تتضمن الورقة تعريفا واضحا لحالات الطوارئ، وطلب عدد من الوفود الأخرى ضرورة إدراج أنواع أخرى من حالات الطوارئ غير حالات النزاع المسلح، وبخاصة "حالات الطوارئ الصامتة"، المرتبطة بالقضايا المتصلة بالفقر. وأعربت وفود أخرى عن ضرورة زيادة توضيح مشاريع الطوارئ والمشاريع الإنمائية وشددت على إدراج تقييمات منهجية لمشاريع اليونيسيف. ولاحظ أحد الوفود أن الورقة يلزم أن تعالج التنمية المستدامة وأن تركز على استمرارية العمل حيث أن حالات الطوارئ تستمر لفترة طويلة بعد أن تكون المنازعات قد توقفت. وذكر متكلم آخر أن الوثيقة ينبغي أن تربط بين حالات الطوارئ والأهداف والاستراتيجيات الطويلة الأجل وأن تغطي التحول إلى مرحلة إعادة التأهيل.

٣٥٨ - وأعرب أحد المتكلمين عن ضرورة التمييز مفاهيميا بين إجراءات اليونيسيف في حالات الطوارئ وحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية. واستطرد قائلا إن ما هو مطلوب أيضا هو توضيح الظروف التي تضطلع اليونيسيف في ظلها بالمسؤولية عن تلبية احتياجات الأطفال وحمايتهم، وتساءل عن كيفية إفادة اليونيسيف من ولايتها لضمان بقاء الأطفال وحمايتهم ونماءهم - ولا سيما أطفال اللاجئين والعائدين. وطلب متكلم آخر إضافة فصل عن "تحليل الأسباب وتحديد الحماية لكي يتسنى أخذه في الاعتبار عند إعادة صياغة الإطار المفاهيمي. وقال أحد الوفود إن الاستجابة لاستهداف الأطفال بصورة متعمدة، واغتصابهم، وإيذائهم بدنيا ونفسيا واجتماعيا ينبغي أن يتجاوز العمل الطارئ إلى مجال الحماية الأوسع نطاقا. وأثار وفد آخر سؤالا بشأن ما يمكن أن تضطلع به اليونيسيف من أجل منع وقوع حالات الطوارئ.

٣٥٩ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء نسبة الموارد الكلية المخصصة لحالات الطوارئ وبشأن الكيفية التي تحدد بها اليونيسيف أولوياتها فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

٣٦٠ - وذكر وفدان أن إجراءات الطوارئ ينبغي أن تحظى بتأييد الحكومات وأن تساعد الحكومات المحلية. ولاحظ متكلم آخر أنه لا يوجد لدى كثير من البلدان خطة عمل لحالات الطوارئ وطلب من اليونيسيف أن توضح دورها في مجال الدعوة، ولا سيما في الحالات الحساسة.

٣٦١ - وطلبت عدة وفود زيادة توضيح فقرات مختارة في الورقة. ولاحظ أحد الوفود أن الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٦ لا تتصل كثيرا بالكوارث الطبيعية واقترح وفد آخر أن تتضمن الفقرتان ٤ و ٩ المشردين داخليا والأطفال غير المصحوبين. وطلب بعض الوفود ألا تتضمن الفقرة ٨ الإشارة إلى الورقة السابقة التي عرضت في الدورة العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير.

٣٦٢ - وتساءل أحد المتكلمين عن الكيفية التي ستعالج بها اليونيسيف الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في ورقاتها المقبلة. وأعرب وفد آخر عن الحاجة إلى مساعدات دولية للمساعدة في إعادة توطين الأسر المشردة داخليا.

٣٦٣ - وذكرت وفود كثيرة أنها ترغب في تلقي الورقات قبل اجتماع المجلس بوقت كاف لكي يتسنى إدراج تعليقاتها قبل إعدادها في صيغتها النهائية. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أنه نظرا إلى أن عددا قليلا من الحكومات المانحة تتقاسم بصورة غير متناسبة، عبء تقديم المعونة لحالات الطوارئ، فإنها تأمل في أن تؤخذ تعليقاتها بعين الاعتبار قبل وضع الورقات التنفيذية في صيغتها النهائية.

٣٦٤ - ووجه مدير مكتب برامج الطوارئ الشكر إلى الوفود على تعليقاتهم البناءة. وقال إن التقرير هو جزء من عملية جارية وأن العناصر المختلفة للعملية ستعرض في دورات المجلس المقبلة. وأكد للوفود أن جميع الورقات ستعرض عليهم مقدما وأنه سيتم الربط بين الإطار المفاهمي والورقات التنفيذية.

٣٦٥ - وأكد لهم المدير، في معرض رده بالتحديد على سلسلة التعليقات التي أبدتها مختلف الوفود، أن الورقات ستوضح مختلف أنواع حالات الطوارئ، ودور اليونيسيف في حالات الطوارئ، وعلاقاتها بادارة الشؤون الإنسانية في مجالي التنسيق والتعاون. كما أكد للوفود أن الورقات ستبحث الشواغل المشتركة للأطفال المتأثرين بالفقر وبحالات الطوارئ الصارخة وستحاول أن تستند إلى الروابط بينهما. وستدرس الورقات الآليات التي تهدف إلى تعزيز جهود اليونيسيف التعاونية مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وستتضمن عمليات اليونيسيف التحليلية والتقييمية التي تركز على احتياجات الأطفال وحقوقهم. كما ستتضمن الورقات أسباب التمزق والتشرد والأخطار التي تهدد الصحة التي يشترك فيها الأطفال وستقدم بأسرع وقت ممكن. كما أكد للوفود أن اليونيسيف ستواصل العمل مع السلطات الوطنية، ولكنها ستواصل أيضا العمل مع الفئات المجتمعية والسلطات المحلية عندما تفقد الحكومات السيطرة الفعلية.

٣٦٦ - وأحاط المدير علما بالتعليقات التي أبديت بشأن الفقرة ٨ ووعد بتقديم مزيد من الايضاحات في المستقبل. وسلم بأنه بالنظر إلى الوجود الطويل الأجل قبل وقوع حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، توجد حاجة ملحة إلى التركيز على الانذار المبكر والتأهب، وأكد للوفود أن اليونيسيف ستواصل القيام بدور في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وأخيرا، ذكر أن اليونيسيف تتطلع إلى القيام بعملية مناقشة مع أعضاء المجلس قبل انعقاد الدورة المقبلة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٢٨.)

واو - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من العمليات

٣٦٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي، للاعتماد، خطة عمل عملية بطاقات المعايدة والميزانية المقترحة لها لعام ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/AB/L.11)، وكذلك التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (E/ICEF/1996/AB/L.12). وقد تضمنت الوثيقة الأولى مشروع قرار لتغيير السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة من ١ أيار/مايو - ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٣٦٨ - وقام بعرض التقريرين المدير بالنيابة، لعملية بطاقات المعايدة، الذي قدم أيضا عرضا بشأن عملية بطاقات المعايدة، وأدائها في السنة الماضية، واستراتيجياتها وأهدافها الرئيسية لعام ١٩٩٦. وأجمل العرض التغييرات الإيجابية الجارية في عملية بطاقات المعايدة، بما في ذلك تعيين مدير جديد، الذي من المتوقع أن ينضم إلى الشعبة في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. والأمانة بصدد إجراء الاختيار النهائي لشركة استشارية من القطاع الخاص للاضطلاع بالاستعراض الخارجي لبطاقات ومنتجات اليونيسيف. وسيكون للشركة المختارة وجود في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وأجمل المدير بالنيابة لعملية بطاقات المعايدة نطاق الاستعراض.

٣٦٩ - ووجه المدير بالنيابة لعملية بطاقات المعايدة الشكر إلى عشرات الآلاف من المتطوعين لما قاموا به من دور محوري في إنجاح مبيعات البطاقات والمنتجات وفي إبراز صورة اليونيسيف. فقد ساعدوا، من خلال عملهم في مجال الدعوة، على الإسهام في تحسين الفهم لدى البلدان الصناعية لاحتياجات الأطفال والنساء في البلدان النامية كما أسهموا في تحقيق التضامن العالمي. كما أشاد كثير من الوفود بعمل المتطوعين على نطاق العالم.

٣٧٠ - وأشاد كثير من المتكلمين بعملية بطاقات المعايدة وموظفيها للإيرادات التي تحققت خلال السنة المالية الماضية بالاشتراك مع شركائها في مجال المبيعات وما أسفرت عنه من تحقق نمو في الإيرادات. ويتم تعبئة أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع إيرادات اليونيسيف من خلال عملية بطاقات المعايدة. وقال أحد الوفود إن عملية بطاقات المعايدة هي إحدى الوسائل التي تتمكن اليونيسيف من خلالها من توليد الأموال، وتحسين التعليم، وتعبئة الناس في جميع أنحاء العالم لصالح الأطفال.

٣٧١ - ولاحظت عدة وفود أن أغلبية الإيرادات الصافية، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة مئوية، تأتي من عملية جمع الأموال التي يقوم بها القطاع الخاص. وفي البلدان التي توجد فيها امكانية لجمع الأموال عن طريق القطاع الخاص، ولكنه محظور، أوصى بإعطاء المدير التنفيذي السلطة للتدخل.

٣٧٢ - وأعرب كثير من الوفود عن القلق لأن مبيعات بطاقات المعايدة والمنتجات تعاني من الكساد بالرغم من أن هناك إمكانية لنمو المبيعات، وطرح سؤال بشأن ما إذا كان الكساد يشمل الصناعة بأسرها. وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء تناقص الربحية وتزايد تكاليف التشغيل. وأعربت وفود أخرى عن شكرها لعملية بطاقات المعايدة للجهود التي تبذلها لمعالجة مجالات المشاكل التي أثارها المجلس التنفيذي في الماضي، مثل تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء واتخاذ موقف يقوم على زيادة التشاور والدعم تجاه اللجان الوطنية.

٣٧٣ - وذكرت عدة وفود أن اسم عملية بطاقات المعايدة لم يعد ملائما وأن الإدارة ينبغي أن تنظر في تغيير الاسم لكي يعكس على نحو صحيح ما تضطلع به تلك العملية من أنشطة.

٣٧٤ - وبالرغم من أن جانبا كبيرا من إيرادات عملية بطاقات المعايدة من مبيعات المنتجات يتولد من الأسواق التي يخدمها مكتب جنيف، فإنه يوجد عدد أكبر من الموظفين في نيويورك. وأعرب عدد من المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يكون مقر موظفي عملية بطاقات المعايدة هو المكان الذي تحدث فيه عملية صنع القرار التي يشارك فيها الشركاء التجاريون الرئيسيون والأسواق. ولاحظ أحد الوفود أن عمليات مركز الدعم الإقليمي قد لا تكون فعالة من حيث التكلفة، وطلب إلى إدارة عملية بطاقات المعايدة أن تدرس قيمة استمرار وجودها.

٣٧٥ - وأوصى بعض الوفود بتقصير خطة العمل ووثائق الميزانية لعملية بطاقات المعايدة في المستقبل، وجعلها أيسر للمستعملين وأن تتسم بالطابع العملي والشفافية. وذكر بعض المتكلمين أن الوثائق تركز أكثر مما ينبغي على عدد بطاقات المعايدة المبيعة بالنسبة لحجم الايرادات المتولدة عن هذا النشاط. وطالبوا بزيادة التركيز على الأولويات والتطورات الجديدة.

٣٧٦ - وذكر أحد الوفود أنهم حولوا التركيز من الأموال التكميلية إلى الموارد العامة وحث اللجان الوطنية الأخرى على أن تحذو ذلك الحذو. وعرضوا تقديم دعم إلى الأمانة لاتخاذ اجراء بشأن هذه المسألة وطلبوا إليها أن تزود اللجان الوطنية بمعلومات عن برامج اليونيسيف الممولة من كل من الموارد العامة والأموال التكميلية.

٣٧٧ - وفيما يتعلق بتغيير السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة، أيد كثير من الوفود اقتراح عملية بطاقات المعايدة لصالح تعزيز الشفافية، بالرغم من أن أرقام مبيعات البطاقات والمنتجات ستعكس نتائج مؤقتة. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إنه ينبغي عدم اجراء هذا التغيير إلا على أساس أنه سيكون من الممكن أن يضطلع به عمليا المحاسبون ومراجعو الحسابات.

٣٧٨ - ورحبت وفود كثيرة بالاستعراض الخارجي لبطاقات اليونيسيف ومنتجاتها وأعربت عن أملها في أن يتسم بالتعمق والشمول، مع التركيز بصفة خاصة على الهياكل والعمليات التي تستند إلى أفضل ممارسات الصناعة وذلك لمساعدة المجلس التنفيذي لليونيسيف على تقييم النمو في المستقبل وايجاد سبل لمواصلة زيادة الايرادات الآتية من مبيعات البطاقات والمنتجات إلى أقصى حد ممكن. وطلب أن يجرى الاستعراض بالتشاور مع اللجان الوطنية التي ينبغي أيضا أن تبقى على علم بالنتيجة.

٣٧٩ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالاستعراض الخارجي لبطاقات اليونسيف ومنتجاتها، أكد مدير عملية بطاقات المعايدة أن الاستعراض سيبدأ في تموز/يوليه، وسيركز أساسا على البطاقات والمنتجات. وقال إن العمليات تتسم بالتعقيد والتخصص الشديد وتحتاج إلى استعراض متأن لزيادة سرعتها وتنسيقها. بيد أنه من المأمول أن تؤدي نتيجة الاستعراض إلى تعزيز مجالي توليد الايرادات من عملية بطاقات المعايدة. وستراعى أية تغييرات مقترحة في هيكل عملية بطاقات المعايدة فيما يتعلق بالبطاقات والمنتجات الصلة بينها وبين مجموعة جمع الأموال من القطاع الخاص. وذكر المدير بالنيابة لعملية بطاقات المعايدة أن الكثير من المواضيع التي أثارتها الوفود في الدورة الحالية، مثل كساد مبيعات البطاقات والمنتجات، وبارامترات كل من برنامج تنمية الأسواق وأموال برنامج زيادة جمع الأموال، وإمكانية استمرار تحقيق هدف ربحية بنسبة ٥٠ في المائة، وتحسين الهياكل للاسراع بخطى العمليات وتنسيقها، وأفضل ممارسات الصناعة، وتحقيق أقصى عائد ممكن من الاستثمارات، وتخفيض تكاليف التشغيل، وتحديد مكان العمليات، ستتم دراستها في سياق الاستعراض الخارجي. وسيعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة التي تعقد في أيلول/سبتمبر تقرير حالة شفوي حيث لا يتوقع الانتهاء من إعداد التقرير النهائي إلا في أواخر الخريف أو أوائل الشتاء.

٣٨٠ - وشكر كثير من الوفود والمدير التنفيذي المدير بالنيابة لعملية بطاقات المعايدة لقبول المنصب في غضون مهلة قصيرة ولتوفير قيادة قيمة لموظفي عملية بطاقات المعايدة. كما أعرب المدير التنفيذي عن امتنانه للوفود لما أبدته من تعليقات بناءة وأعرب عن أمله في أن يوفر جميع الخبراء الاستشاريون اليونيسيف التوجيه الذي من شأنه، هو والإدارة والقيادة القويتان، أن يتيح لليونيسيف أن تتقدم بأسلوب إيجابي. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٢٢).

زاي - التقرير المرحلي عن برنامج التفوق الإداري

٣٨١ - قدمت المديرة التنفيذية التقرير المرحلي (E/ICEF/1996/AB/L.9) وأبلغت المجلس بأن الأفرقة المعنية بمشاريع التفوق الاداري قد أنجزت أعمالها، الأمر الذي يحدد نهاية مرحلة وضع المقترحات، وأن معظم المسؤولية عن المضي قدما في مجال التفوق الإداري يمكن تحويلها الآن إلى مديري الفروع في سائر أرجاء المنظمة. ومنذ إعداد هذه الوثيقة، عقدت اجتماعات هامة، من ضمنها الاجتماع السنوي للجان الوطنية،

واجتماعات المجلس التنفيذي التي تتخلل الدورات وجلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقد مع أعضاء المجلس بصورة إفرادية والتي استفادت منها الأمانة استفادة كبيرة.

٣٨٢ - وفيما يتعلق بدور المكاتب الإقليمية، ذكّرت المديرة التنفيذية المجلس أن اليونيسيف كانت دائما منظمة لا مركزية وأن المقترحات المطروحة لا تدور حول إقامة هياكل جديدة. وأضافت أن لليونيسيف مكاتب إقليمية في سبع مناطق منها ست مكاتب موجودة منذ أمد بعيد. وأوضحت أن اليونيسيف تسعى جاهدة إلى كفالة قدرة هياكلها على دعم وتقوية البرامج القطرية. وأعربت المديرة التنفيذية عن اعتقادها العميق بضرورة وجود مكاتب إقليمية في الميدان على مقربة من مكان العمل. وستقدم اقتراحات بشأن توضيح دور تلك المكاتب من أجل إعطائها قدرة أكثر تحديدا على محاسبة المكاتب عن أدائها الشامل في كل منطقة من المناطق وتوليها المسؤولية عن تقديم الدعم التقني والإداري الذي تحتاجه المكاتب القطرية. ومن المتوخى أن يسفر هذا النهج أيضا عن إيجاد نطاق أكثر واقعية من الإشراف في سائر أنحاء المنظمة وأن يعزز المبدأ القاضي بوجوب اتخاذ القرارات من قبل الجهة الأقرب إلى العمل. وذكرت المديرة التنفيذية أن الهدف النهائي يتمثل في تعزيز وتطوير رصد البرامج القطرية وكفالة تجسيدها للأولويات القطرية والإقليمية في إطار البارامترات الكلية للسياسات العالمية. وأكدت أن اليونيسيف، من خلال توضيحها لدور المكاتب الإقليمية، ستكون قادرة أيضا على تنظيم مكتب نيويورك على نحو يمكنه من التركيز على الأمور التي تقع، على النحو الملائم، في إطار دور المقر، وهي: تشكيل الصورة البرنامجية الاستراتيجية للمنظمة وتقييم الخبرات البرنامجية؛ وتطوير المعايير المتعلقة بالإدارة السليمة لجميع موجودات اليونيسيف؛ وتوفير القيادة للممارسات الفعالة للموارد البشرية؛ ورصد الأداء التنظيمي؛ وضمان التواصل العالمي ونظم دعم منظمة لا مركزية؛ وتطوير شراكات استراتيجية وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي لدعم عمل المنظمة من أجل الأطفال؛ والمحافظة على العلاقات المشتركة بين الوكالات التي تكون أساسية لليونيسيف بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة. وأكدت المديرة التنفيذية لأعضاء المجلس أنها ملتزمة بتنفيذ الإصلاحات في حدود السقوف الكلية الموجودة حاليا للميزانية.

٣٨٣ - وأدلى رئيس رابطة الموظفين العالمية ببيان أمام الاجتماع أعربت عدة وفود في أعقابه عن تقديرها لالتزام الموظفين بكفالة نجاح برنامج التفوق الإداري. وأشارت وفود كثيرة إلى الأهمية البالغة لاشتراك الموظفين كعنصر أساسي في تحقيق التغيير. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان قد حدث تحسن في معنويات الموظفين، فردت الأمانة بقولها إنه يجري حاليا بذل جهود لتحسين المعنويات من خلال تقوية أواصر الزمالة بين الموظفين والعمل في إطار أفرقة وإشراك الموظفين في الأفرقة الإدارية العالمية والإقليمية والقطرية.

٣٨٤ - وأعرب عدد من الوفود عن تقييمهم الإيجابي للتقرير المتعلق بالتقدم المحرز لغاية الآن. وأعربوا عن تقديرهم لما ورد فيه من إشارات بشأن ربط توصيات بوز - ألن وهملتون بأنشطة التفوق الإداري ولوضع الجدول الزمني الذي يبين متى ستعرض التوصيات المتعلقة بالتفوق الإداري على المجلس التنفيذي

لاتخاذ مقررات بشأن السياسة العامة وبشأن الميزانية. وتساءل بضعة متكلمين عن سبب عدم توضيح الجدول الزمني بما فيه الكفاية وعدم تضمينه إشارات مرجعية لصلب التقرير.

٣٨٥ - وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لما تبذله الأمانة من جهود ترمي إلى إشراك المجلس في الحوار الدائر حول التفوق الإداري وأشاروا بصفة خاصة إلى الاجتماعات التي تتخلل الدورات وجلسات الإحاطة الإفرادية. وذكر أحد الوفود أنه طرأ على مصداقية الأمانة تغير جذري بسبب العملية الاستشارية المستخدمة. وأعرب متكلمون آخرون عن تقديرهم لكون برنامج التفوق الإداري عملية استشارية رفيعة المستوى مع موظفي اليونيسيف واللجان الوطنية والمجلس التنفيذي.

٣٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم ترجمة توصيات دراسة بوز. ألن وهملتون إلى عمل بسرعة كافية. وطلب وفد آخر بذل جهود لتسريع خطى التقدم، وبخاصة بالنسبة لتوضيح أدوار المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية ومدى خضوعها للمساءلة.

٣٨٧ - وسلمت وفود كثيرة بالتقدم المحرز في مجالات محددة مثل الميزانيات الموحدة ودمج مهام النشر وتخفيض نفقات المقر، ونظام إدارة البرامج، وتحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. ووصف العمل المتعلق بالميزانيات الموحدة بأنه وسيلة تسهل تحسين إدارة الموارد وتعزيز الشفافية. وطلب أحد المتكلمين تنفيذ برنامج إدارة البرامج على صعيد المنظومة في وقت مبكر من أجل تحسين إدارة البرامج والمساءلة والشفافية. وأبدى متكلم آخر شيئا من الحذر إزاء الاعتماد على التواصل العالمي في البلدان التي لا تتوفر فيها مستويات تكنولوجية موثوقة.

٣٨٨ - وامتدح أحد الوفود النتائج التي توصل إليها برنامج التفوق الإداري الذي تقوم به اليونيسيف لغاية الآن ووصفه بأنه برنامج فريد داخل منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يمثل بالتالي نقطة مرجعية للإصلاحات الشاملة داخل الأمم المتحدة.

٣٨٩ - وأعرب بضعة متكلمين عن ارتياحهم للمبادرات المتخذة على صعيد المكاتب من أجل تحسين الادارة. وتساءل أحد الوفود عما اذا كانت نظم إقامة الشبكات قد أقيمت على نحو يتيح للمكاتب فرصة الاطلاع على ما تفعله المكاتب الأخرى والانتفاع من المبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط تحسين المكاتب. وأعرب متكلم آخر عن تقديره للتحسينات الكبيرة التي أدخلت على مكتب اليونيسيف الموجود في بلده والتي أسفرت عن تخفيض ٤٠ وظيفة وتحويل مدخرات كثيرة الى البرامج. واقترح وفدان توجيه الانتباه الى كفالة تحقيق الاتساق بين مبادرات تحسين المكاتب والأهداف الكلية لبرنامج التفوق الاداري. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي توجيه الانتباه إلى التحسينات الجارية في المكاتب القطرية من ناحية استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والأخذ بنظام إدارة البرامج والميزانيات الموحدة. وأبرز وفد آخر الجهود الرامية لتحسين المكاتب بوصفها آليات جيدة لرفع معنويات الموظفين وكفاءاتهم.

٣٩٠ - وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لهيكل اليونيسيف اللامركزي الحالي الذي توجد البرامج القطرية في صميمه. ورئي أن تحديد دور كل من المقر والمكاتب الإقليمية تحديدا لا لبس فيه يزيد من قيمتها ويتلافى الازدواجية، هو نهج سليم. وطلب عدد من الوفود مزيدا من التوضيح والنقاش حول الدور والمهام المقترحة للمكاتب الإقليمية. وأعرب متكلمان عن اعتقادهما بضرورة وجود المكاتب الإقليمية في نيويورك مما يتيح للخبراء إمكانية خدمة مناطق مختلفة بآن معا، ويحول بالتالي دون حدوث ازدواجية؛ لكن متكلمين آخرين رأوا ضرورة إبقاء المكاتب الإقليمية في المناطق. وأبدى ثلاثة متكلمين شيئا من التردد إزاء إشراف المديرين الإقليميين على الممثلين القطريين، فيما أشار أحدهم الى أن هذا الإشراف لن يكون فعالا إلا اذا قامت المكاتب الإقليمية بمهام الرقابة على استخدام الأموال. وسأل أحد المتكلمين عما إذا كان من المتوقع إجراء تغييرات في عدد ومكان المكاتب الإقليمية وردت الأمانة على ذلك بقولها إن من غير المتوقع إجراء تغييرات في عدد أو مكان المكاتب الإقليمية في الوقت الحالي.

٣٩١ - وطلب أحد الوفود شرح دور المكاتب الإقليمية بشكل أوضح من ناحية القيمة المضافة الى البرامج القطرية. وطلب أحد المتكلمين إجراء تحليل عن الكيفية التي تساعد فيها المقترحات المتعلقة بدور المكاتب الإقليمية الأدوار والمهام التي تقوم بها المكاتب القطرية وكيفية تنفيذ تلك المقترحات في ضوء الحاجة الى تنسيق أنشطة الأمم المتحدة، وفق ما هو مبين في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ والاستعراض الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات. واستفسر وفدان عما اذا كان نقل مزيد من المهام من المقر الى الميدان سيؤدي الى تخفيض في التكاليف وفي عدد الوظائف في نيويورك.

٣٩٢ - وأجابت المديرة التنفيذية قائلة إن تعزيز قدرة المكاتب الإقليمية لا ينطوي على زيادات في الميزانيات وفي عدد الموظفين وإنما ينطوي على تنظيم المهام في نيويورك. وذكرت أعضاء المجلس أنه لن تقدم أية مقترحات لتغيير الهيكل الكلي لليونيسيف، وبضمنه مكاتبه القطرية ومكاتبه الإقليمية والمقر، وإنما ستوضح المقترحات عوضا عن ذلك الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل مقر عمل بوصفه جزءا من النظام الكلي لليونيسيف. وأبرزت الأمانة حاجة اليونيسيف الى الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات التقنية المتوفرة في سائر المنظمة، وكذلك من الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء والاستفادة من التجارب العملية للبرامج القطرية.

٣٩٣ - وأيدت وفود عديدة إنشاء أفرقة الإدارة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية بوصفها عنصرا جديدا في هيكل اليونيسيف كما أيدت استخدامها كآلية لاشتراك الموظفين في رسم السياسات والاستراتيجيات. واقترح أحد الوفود بأن تتولى أفرقة الإدارة على جميع الصعد المسؤولية عن ضمان الاشتراك الواسع. وأثيرت أسئلة عن المعايير المتعلقة بالأفرقة وتكاليف السفر واقترح بأن تستخدم أفرقة الإدارة تكنولوجيات المعلومات لخفض الحاجة الى عقد اجتماعات متكررة أو الى السفر المتكرر.

٣٩٤ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع اللجان الوطنية، أيد كثير من أعضاء المجلس إقامة علاقات أوثق بين اليونيسيف واللجان الوطنية. غير أنهم شعروا أن من المهم جدا الاستماع لوجهات نظر اللجان الوطنية، وبخاصة بشأن الحاجة الى المحافظة على وضعهم القانوني الحالي المستقل كمنظمات غير حكومية. ورئي أن استقلالهم ضروري جدا لقيامهم بدوري الدعوة وجمع الأموال مما يتطلب توفر وضع قانوني لعلاقاتهم مع مجالسهم الخاصة والمجتمع المدني.

٣٩٥ - وأعرب متكلمون كثيرون عن اتفاقهم مع الرد الذي قدمته اللجان الوطنية في اجتماعها السنوي. وطلب أحد الوفود تعميم تقرير الاجتماع السنوي على أعضاء المجلس. كما أعرب عن تأييد اقتراح اللجان الوطنية بأن يكلف مكتب جنيف بإدارة العلاقات مع اللجان الوطنية.

٣٩٦ - وأكد أحد المتكلمين على ضرورة زيادة اشتراك اللجان الوطنية في المناقشات الاستراتيجية المتعلقة باتجاهات اليونيسيف في المستقبل. ورحب عدة متكلمين بوضع مؤشرات رئيسية للأداء وتعاريف أفضل لمضمون مراجعة الحسابات من أجل عمليات مراجعة الحسابات المستقلة، فيما أبدى متكلم آخر الاهتمام في الاقتراح المتعلق بالمكاتب الممولة ذاتيا.

٣٩٧ - وذكر رئيس المجموعة الدائمة للجان الوطنية أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء في اجتماع "إيفردون" بشأن ضرورة إقامة تعاون أوثق مع اليونيسيف من ناحية قياس الأداء والحاجة الى الحفاظ على الخصائص المميزة الفردية للجان الوطنية لتمثيل المجتمع المدني. وأعرب عن ضرورة المحافظة على هوية واستقلال اللجان الوطنية تحت قيادة المجالس التنفيذية الخاصة بكل منها. ونقل ترحيب اللجان الوطنية بإقامة تعاون أوثق مع مناطق اليونيسيف، بيد أنه أوصى بإنشاء مركز تنسيق في جنيف لإدارة العلاقات بين اليونيسيف واللجان الوطنية وبترك المجال أمام اللجان الوطنية للبلدان الواقعة على شاطئ المحيط الهادئ لاقتراح أفضل طريقة لإدارة علاقاتها. وقدم تهانيه الى الأمانة لما قامت به من عمل جيد في صوغ التوصيات المتعلقة باللجان الوطنية وأعرب عن ثقتها في هذه العملية.

٣٩٨ - وقدم طلب بمناقشة المقترحات المتعلقة بإدارة العلاقات مع اللجان الوطنية في اجتماع المجلس القادم الذي يتخلل الدورات. ووافقت الأمانة على الاقتراح وأشارت الى أنه سيتم الاتصال بأعضاء المجلس لتحديد موعد مناسب لعقد الاجتماع.

٣٩٩ - وفيما يتعلق بالمقترحات المتصلة بالاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتعيين لمزيج متوازن من الموظفين الدائمين وذوي العقود وطلب أن تعكس التعيينات في المناصب العليا مزيجا من مختلف الجنسيات ومن أفراد الجنسين. وأعرب متكلم آخر عن تأييده لاتباع نهج جديدة في معالجة مشكلة عدم الأداء من خلال إنهاء الخدمة. وأشارت المديرة التنفيذية في معرض ردها على ذلك

الى أن نوعية الأداء ستشكل الأساس الذي تستند اليه الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية التي ستشمل تقييم أداء الرؤساء المشرفين.

٤٠٠ - وفيما يتعلق بالدراسة الخارجية عن مهمة الإمدادات التي تقوم بها اليونيسيف، سأل أحد المتكلمين عن الكيفية التي ستعالج فيها المقترحات الجديدة مسألة الاستعانة بمصادر خارجية. وردت الأمانة على ذلك بقولها إن اليونيسيف تضع مسألة الاستعانة بمصادر خارجية بعين الاعتبار لدى النظر في أفضل التكاليف الممكنة.

٤٠١ - وذكر المتحدث باسم لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف أن من الضروري إقامة عملية استشارية متبادلة مع المنظمات غير الحكومية بشأن وضع وتنفيذ وتقييم البرامج وأن تلك ينبغي أن تكون ممارسة موحدة في جميع المكاتب القطرية. وقدم طلب بأن تضفي الأمانة الطابع المؤسسي على العملية الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية. ووافقت الأمانة على ضرورة مواصلة اليونيسيف تعزيز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري.

٤٠٢ - وطلب أحد الوفود معلومات عن دور المجلس التنفيذي في الهيكل الجديد. وكانت الأمانة قد أبلغت المجلس في بياناتها الافتتاحية بعقد اجتماع غير رسمي في ٢٧ حزيران/يونيه بشأن العلاقات بين المجلس والأمانة.

٤٠٣ - وبالنسبة للتقرير المتعلق بالتفوق الإداري الذي سيقدم الى الدورة العادية الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، قدمت طلبات بإيراد موجزات واضحة لقرارات السياسة العامة. واقترح أحد المتكلمين أن تتضمن الورقة بنودا من قبيل القرارات المقترحة، والتغيرات المزمعة ونتائجها المتوقعة، والإطار الزمني للتنفيذ. وفيما يتعلق بالاجتماع القادم الذي يتخلل الدورات طلب المتكلم ذاته توفير معلومات تبين بجلاء المسائل الداعمة للقرارات التي يتعين اتخاذها واقترح استخدام الوسائل السمعية - البصرية.

٤٠٤ - واقترح أحد المتكلمين بأن تدرج في التقرير المرحلي المقبل المصفوفة التي تربط توصيات دراسة بوز - آلن وهملتون ببرنامج الامتياز الإداري، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.3 والمقدمة في الدورة العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير، على أن تشفع بعمودين إضافيين يظهران نتائج وإجراءات التفوق الإداري.

٤٠٥ - وفي معرض ردها على ذلك، ذكرت المديرة التنفيذية أن مسائل الهيكل التنظيمي ستناقش في دورة أيلول/سبتمبر. وذكرت أعضاء المجلس أن المناقشة لن تشمل المقترحات القائلة بإجراء تغييرات جذرية وإنما ستركز عوضا عن ذلك على توضيح الأدوار.

٤٠٦ - وأشار أحد الوفود الى أن برنامج التفوق الإداري قد بلغ طور النضج الذي يمكّن الأمانة من البدء بالتماس طرق لقياس المكاسب المؤسسية. وفي معرض ردها، رحبت المديرة التنفيذية بالمقترحات المقدمة من أعضاء المجلس بشأن المؤشرات التي وجدتها الوكالات الثنائية مفيدة في استعراضاتها الخاصة. واقترح أحد الوفود إمكانية الطلب الى شركة بوز - آلن وهملتون إجراء تقييم للتقدم المحرز منذ تقديم دراستهما. وأشارت الأمانة الى أن أي إجراء من هذا القبيل مع الشركات في المستقبل ينبغي أن يتم التفاوض عليه من خلال عملية استدراج عطاءات تنافسية. كما ذكر المجلس بالمشاورات الجارية فيما بين الأمانة ومجلس الكفاءة في الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن سبل المضي قدما ببرنامج التفوق الإداري. وأضاف أحد الوفود أن من السابق لأوانه تقييم أثر جهود الإصلاح الحالية.

حاء - تنسيق عرض الميزانيات

٤٠٧ - قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية تقريرا مرحليا شفويا عن الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تنسيق الميزانيات.

٤٠٨ - وقالت إنها قد ذكرت في تقريرها الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نيسان/أبريل أن المقارنة الأولية للميزانيات حددت الاختلافات بين ميزانيتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، من ناحية، وميزانية اليونيسيف، من ناحية أخرى. ولا تتعلق تلك الاختلافات بعرض الميزانيات وحده، بل أيضا بنطاقها ومضمونها، ومن الممكن أن يؤثر الاختلاف في طبيعة كل من هذه المنظمات في المقدار الذي يعتبر به تنسيق جميع جوانب الميزانية أمرا مستصوبا بالنسبة الى كل مجلس من المجالس التنفيذية.

٤٠٩ - وفي معرض المناقشات التي دارت عن هذا الموضوع في الدورتين العاديتين الثانيتين لكل من المجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان واليونيسيف، كان أحد الوفود قد قدم بيانا شاملا وافقت عليه سائر الوفود. وأورد البيان الغرض الأساسي من التنسيق، كما حدد بوضوح المبادئ التي ينبغي أن تشتمل عليها جهود التنسيق . فالتنسيق يعني جعل الميزانيات أكثر تشابها من أجل تعزيز فهمها ودعم عملية اتخاذ القرارات على أساس سليم. ويجب أن تتجاوز أوجه الشبه نطاق المضمون وأساليب العرض لتشمل المبادئ التي يقوم عليها إعداد الحسابات والتقديرات، والتشابه هنا لا يعني التطابق.

٤١٠ - وأعربت المراقبة المالية، باسم اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، عن تقديرها لما قدمه المجلسان التنفيذيان من توجيه فيما يتعلق بكل من الإطار العام المحدد لعملية التنسيق والوضوح في تبيان جوانب التنسيق المحددة التي تهم كلا المجلسين.

٤١١ - وذكرت أن المنظمات الثلاث تتناول التنسيق في الوقت الحاضر في إطار خمسة بنود رئيسية على نحو ما أبلغ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان في أيار/مايو:

(أ) القضية الرئيسية، قضية النطاق والمضمون، وأهم سبب لذلك هو الشواغل السابقة المتعلقة بصلاحية النهج الموحد الذي تطبقه اليونيسيف في ميزانية مقرها ومكاتبها الإقليمية للتطبيق على صندوق السكان والبرنامج الإنمائي. ويشير هذا الى إدماج أنشطة البرامج في تقديرات ميزانية السنتين. ويضطلع باستعراض متعمق للأنشطة العالمية والأقاليمية للمنظمات الثلاث لكي تحدد على وجه الدقة طبيعة هذه الأنشطة وإمكانية مقارنتها قبل تناول مسألة إمكانية التنسيق على مستوى أنشطة البرامج؛

(ب) تحليل متعمق بغية التحديد الواضح لماهية أنشطة البرامج في مقابل أنشطة دعم البرامج. وستقسم المجموعة الأخيرة، فضلا عن ذلك، ما بين الأنشطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في دعم البرامج والأنشطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في الإدارة العامة والتنظيم. والهدف هنا هو ضمان إمكانية مقارنة المعلومات فيما بين المنظمات؛

(ج) أساليب عرض مشتركة، وعلى وجه التحديد، وضع جدول مشترك أو قابل للمقارنة تماما لبيان أوجه استخدام الموارد؛

(د) التنسيق بين التبويبات الرئيسية للميزانية، حيث تعمل المنظمات حاليا على الوصف التفصيلي ومستويات وضع مجاميع فئات الإنفاق؛

(هـ) المصطلحات اللازمة للتعرف على التجميعات الأساسية للموارد. وتنوي المنظمات، عند اتمام عملية التنسيق، التقدم بالمصطلحات المتفق عليها مع تعاريفها الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة لاستعراضها وإقرارها حتى يمكن ضمها الى قائمة المصطلحات المالية للجنة التنسيق الإدارية.

٤١٢ - وذكرت المراقبة أنه أحرز مزيد من التقدم في الفترة التي انقضت منذ تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان. وقد ركزت المنظمات بصفة أساسية على المجالين الثاني والثالث، أي وضع خطة مشتركة للموارد وما يتصل بها من تعاريف أو عناصر يراد إدراجها تحت كل بند، وتوصلت الى اتفاق في هذا الشأن. وكان القصد أن تشتمل خطة الموارد على ثلاثة أبواب: (أ) مجموع الموارد المتاحة للمنظمة؛ (ب) واستخدام الموارد الذي يمثل عماد الخطة، وهو يصنَّف تحت ثلاثة بنود رئيسية (أنشطة البرامج، وأنشطة دعم البرامج، وإدارة وتنظيم المنظمة)؛ (ج) والتوفيق بين التقديرات المدرجة في باب استخدام الموارد وبين تقديرات الميزانية.

٤١٣ - وقُدمت ورقة عمل داخلية تلخص مناقشات الفريق وتحدد الأنشطة والوحدات المدرجة تحت كل من البنود المقترحة إلى أعضاء المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف في جلسة إعلامية مشتركة غير رسمية عقدت في ١٢ حزيران/يونيه. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها جلسة مشتركة لكلا هذين المجلسين التنفيذيين. وكان المجلس التنفيذي

للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان قد وافق على مقرر المجلس التنفيذي لليونيسيف ١٩٩٦/١٦ (E/ICEEF/1996/12 (Part II))، المتخذ في الدورة العادية الثانية، بشأن توقيت وطابع التقارير القادمة عن تنسيق الميزانيات.

٤١٤ - وعبَّرت الوفود عن التقدير والارتياح للتقدم الذي أحرزته الوكالات الثلاث في مجال التنسيق. ورحب معظم المتكلمين بالطابع المبتكر لعقد جلسة مشتركة فيما بين الدورات وشجعوا الأمانة على تنظيم المزيد من الجلسات غير الرسمية من هذا القبيل. وشددت الوفود على ضرورة استمرار الحوار والتشاور بالنظر الى الطابع التقني للموضوع. وأشار أحد المتكلمين الى التقدم الذي أحرز منذ إعداد جدول الموارد، بشكله المستوفى بإيراد مبالغ الميزانية، الذي جرى توزيعه أثناء الجلسة المشتركة المعقودة بين الدورات. وذكر المتكلم أنه ينبغي لأعضاء المجالس تنسيق طلباتهم الى الوكالات، كما ينبغي للمجالس أن تركّز على استخدام التنسيق من أجل الإدارة المالية الاستراتيجية وأن تمتنع عن الأخذ بالإدارة الجزئية.

٤١٥ - وأعرب أحد الوفود عن سروره من أن المراقبة بحثت التقدم المحرز بدلا من أن تسرد قائمة بما واجهته من المصاعب. واستدرك قائلا إنه يصعب، بدون مشورة الخبراء، تقييم مقدار التقدم المحرز، وهذا ليس بخطأ الوكالات. وأضاف أنه برغم التأخير الذي تعرضت له جهود التنسيق، فإنها قد اكتسبت زخما، وأصبح من المرتقب عرض الميزانيات لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ باستخدام الصيغة المنسقة. وقال إن هذه سياسة بالغة الأهمية بالنسبة الى حكومته، وعلى وجه التحديد بالنسبة الى الموظفين الحكوميين الذين يتعاملون مع المعونة المتعددة الأطراف. وسوف يكون لنتائج التنسيق أثرها على التوازن بين المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة الى بلده.

٤١٦ - وشجع أحد الوفود فريق التنسيق على أن يستوفي بحث قابلية نظام الميزانية الموحدة للتطبيق على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. فنظام الميزانية الموحدة كما بدأته اليونيسيف ينبغي أن يكون الصيغة المتبعة. وذكر وفد آخر أن تنسيق عرض الميزانيات يفيد الحكومات المتلقية، إذ يقلل من الازدواج في جهود الوكالات ويزيد الى أقصى حد من استخدام الموارد على الصعيد القطري. وكرر أحد الوفود المطالبة بتقديم ورقات مناقشة هذا الموضوع بلغات العمل.

٤١٧ - وأعربت المراقبة المالية عن تقديرها لما أبدي من تعليقات. وكررت التأكيد على أهمية استمرار الحوار بين أعضاء المجالس والوكالات لكي يتسنى للأمانات الاستجابة للمتطلبات المحددة التي تنتظرها المجالس من عملية التنسيق. وطلبت الى المجلس التنفيذي تزويد الأمانة بمزيد من التوجيه فيما يتصل بالمعلومات المحددة المتوقعة من الوكالات نتيجة للتنسيق. وذكر بعض المتكلمين أنه نظرا للطابع التقني للموضوع، سيكون من الأمور المساعدة أن تعد الأمانة قائمة باحتياجاتها لكي يتسنى لبعثاتهم التشاور مع خبراء من عواصمهم.

طاء - مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

٤١٨ - أشار الرئيس، في معرض تقديمه لهذا البند من بنود جدول الأعمال، الى أنه أتيحت للوفود في الدورة العادية الثانية للمجلس في نيسان/أبريل فرصة مناقشة "مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية". وأن تعليقاتها قد قدمت الى الأمين العام. وقد قرر المجلس إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة لإعطاء الوفود التي لم تتمكن من التعليق حينئذ فرصة أخرى لأن تفعل ذلك. وفضلا عن ذلك، طـُلب الى الأمانة تقديم تقرير شفوي عن قدرة اليونيسيف الراهنة على إجراء المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية. وأعادت الأمانة توزيع مشروع التقرير بوصفه الوثيقة E/ICEF/1996/CRP.20.

٤١٩ - وقدمت كارن شام بو، نائبة المديرة التنفيذية، التقرير الشفوي. وقالت إن الغرض من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في اليونيسيف هو مساعدة الإدارة على الأداء الفعال لمسؤوليتها، ودوره الأساسي هو مساعدة المديرة التنفيذية في السيطرة على المنظمة بتوفير ضمان بحسن إدارة العمليات، أو بالإشارة الى فرص التحسين إذا اكتشفت بعض النقائص. فمكتب المراجعة الداخلية للحسابات يمثل وظيفة مستقلة داخل اليونيسيف، ويرأسه مدير مسؤول أمام المديرة التنفيذية مباشرة. ويساند المدير ١٥ مراجع حسابات داخلي، مستقلون عن الأنشطة التي يراجعون حساباتها. ويخول لموظفي المراجعة الداخلية للحسابات القيام بجميع الأنشطة التي يرونها ضرورية ولديهم إمكانية النظر في كافة مجالات المنظمة. وتعد خطة عمل المكتب ويجري استعراضها بواسطة لجنة المراجعة الداخلية للحسابات، وهي تتاح أيضا لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين تسهيلا للتعاون وتجنبا لازدواج العمل.

٤٢٠ - ووصفت نطاق المراجعة الداخلية للحسابات قائلة إن أكثر صور مراجعة الحسابات شيوعا في اليونيسيف تغطي ثلاثة أنواع من المراجعة - المالية (لسجلات المحاسبة)، والتنفيذية (للأداء التنظيمي)، والقيمة المتحصلة مقابل المال المنفق (العمليات والبرامج والمشاريع) - وهي تعرف بالمراجعة الشاملة للحسابات. ويـُحدد تواتر ونطاق المراجعات في إطار يقوم على خبرة المديرة ورأيها بحيث يتم، على وجه العموم، فحص جميع النظم والوظائف والوحدات التنظيمية الرئيسية التي تؤدي بمسؤوليات هامة في غضون فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

٤٢١ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يصدر تقرير مراجعة عن كل مراجعة تـُجرى، وتتاح جميع تقارير المراجعة لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين. ويـُقدم الى المديرة التنفيذية موجز سنوي لملاحظات المراجعة، يبرز النتائج الهامة والاتجاهات والنتائج التي أ ُبلغ عنها ولم يتم تصحيحها بصورة مرضية. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية كذلك أن أقرب من تمسهم مراجعة الحسابات مسؤولون عن اتخاذ إجراءات تصحيحية بخصوص ملاحظات المراجعة، وأن مراجعي الحسابات

الداخليين يتولون متابعة الإجراءات التصحيحية والتثبت من اتخاذها. وتقع على عاتق المديرة التنفيذية المسؤولية النهائية عن عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن النتائج التي أُبلغ عنها.

٤٢٢ - وختاما، شرحت المديرة التنفيذية دور لجنة المراجعة الداخلية للحسابات، وهي تتألف من المدير التنفيذي ونواب المديرين التنفيذيين، ومديري شعبة البرامج، وشعبة الموارد البشرية، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقب المالي. وتجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، أو أكثر من ذلك إذا دعت الحاجة، من أجل استعراض تقارير مختارة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ومتابعتها، والتأكد من اتخاذ ما هو مناسب من الإجراءات التصحيحية أو الإجراءات الوقائية.

٤٢٣ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظات بشأن العرض والظروف التي قُدم في ظلها، ملاحظا أن نص التقرير الشفوي الذي يقع في صفحتين كان باللغة الانكليزية فقط وكان محدود النطاق. وكان الغرض، في رأيه، ذا طابع شديد العمومية ولا يعبر بدرجة كافية عن عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، ومن ثم فهو لا يساعد على المناقشة المتعمقة التي كان يعتقد أنها ستجرى حول هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، لم يتعرض التقرير للمشاكل التي يلاقيها المكتب في عمله اليومي، الأمر الذي كان يمكن أن يساعد أعضاء المجلس على اكتساب تفهم أفضل لكيفية عمل المكتب بالتضافر مع غيره من دوائر اليونيسيف. وفضلا عن ذلك، أعرب المتكلم عن القلق لأن العرض لم يتناول مسائل معينة مثل الكيفية التي يتكامل بها هذا المكتب مع هيئات الأمانة الأخرى، والكيفية التي يجري العمل بها في الواقع، وما إذا كانت تقارير المراجعة تؤخذ في الاعتبار في أماكن أخرى. وأثار هذا المتكلم أيضا مسائل تتعلق بتوظيف مراجعي الحسابات وواجباتهم وفرص الترقي الوظيفي المتاحة لهم، وأضاف أن إيضاح المسائل التي أثارها يتيح استبصار عمل هذا المكتب على نحو أفضل.

٤٢٤ - وذكر الوفد ذاته أنه لما كانت اليونيسيف هي التي ستوفر المدخلات لتقرير الأمين العام، فينبغي إحاطة المجلس التنفيذي إحاطة كاملة بطبيعة تلك المدخلات على نحو موجز قبل تقديمها الى الأمين العام. كما علق أيضا على الحاجة الى الاستفادة على نحو أوفر من الخبرة المكتسبة في مراجعة حسابات أنشطة منوعة والى إبلاغ هذه المعلومات الى المجلس في شكل موجز.

٤٢٥ - وأيدت متكلمة عن وفد آخر هذه التعليقات وطلبت الى الأمانة عدم خلق سابقة جديدة بتقديم عروض شفوية حول قضايا لها هذه الأهمية، وهي قضايا تتطلب تحليلا متعمقا من جانب أعضاء المجلس. وذكرت تلك المتكلمة أن وفدها قد تشكك خلال دورة المجلس في شهر نيسان/أبريل في صواب تقديم تعليقات أعضاء المجلس على تقرير الأمين العام قبل أن تتاح لهم الفرصة لبحث آراء الأمانة والمجالات التي يرون أنه يصح لمراجعة الحسابات أن تركز عليها داخل اليونيسيف. واختتمت بقولها إن التقرير الشفوي لم يعط من المعلومات ما يكفي للسماح للمجلس بالتوصل الى قرار.

٤٢٦ - وقالت المديرة التنفيذية إنها، رغم تفهمها للقلق الذي أعرب عنه المتكلمون، تعتبر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات شديد الأهمية بالنسبة لليونيسيف. وإنها تدرك أن الأمانة قد طـُلب إليها وصف أنشطة المكتب. وأضافت أنه سيكون هناك مدير جديد لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وأنها تتطلع الى تحسين نوعية عمل المكتب. وهذا سوف يتيح لليونيسيف التعرف على بعض الاتجاهات وبعض المجالات التي تم تعزيزها فضلا عن تلك التي تحتاج الى تحسين. وقالت إنها تتطلع الى العودة الى المجلس لبحث هذا الأمر في المستقبل، غير أنها طلبت الى الوفود أن تتيح للمدير الجديد وقتا يمكنه من البدء في تشكيل عهد جديد. وسيكون بوسع الأمانة عندئذ الرد على نحو أكثر تحديدا على بعض المسائل التي أثيرت.

٤٢٧ - وفيما يتعلق بكون هذا التقرير شفويا، ذكـّرت المديرة التنفيذية الوفود لقرار الجمعية العامة الذي يشجع عرض المزيد من القضايا بصورة شفوية. وأضافت أن هذا يتيح للأمانة تقديم آخر المعلومات للمجلس.

٤٢٨ - وقالت المديرة التنفيذية إنها تنظر ببالغ الجد الى دور مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، إذ أنه دور يمكن أن تكون له أهميته الكبيرة في مساعدة أي رئيس لمكتب ليس فقط على محاولة معرفة التجاوزات، إن وجدت، بل أيضا على محاولة منع التجاوزات من الحدوث. وقالت إنها تأمل في أن يأتي الوقت الذي لا تقوم فيه مراجعة الحسابات بتحديد المشاكل فقط، بل تعمل أيضا باتساق مع الأمانة لتحديد سبل حلها. وفي الختام، ذكرت أن الأمانة قد قررت، ريثما يتم ذلك على الأقل، أن الاستعانة بمكتب المراقبة الداخلية يعود بنفع أفضل على قدرة اليونيسيف على إجراء التحقيقات حيث تقتضي الحاجة إجراء تحقيقات.

ياء - معلومات مستكملة عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا

٤٢٩ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرا شفويا عن حالة متابعة مراجعة الحسابات، وقالت إنها ذهبت مؤخرا الى كينيا واجتمعت بالموظفين والمانحين. وكان البرنامج "متوقفا" ولكنه يحقق الآن تقدما لا بأس به. وأجري في شهر أيار/مايو استعراض لمنتصف المدة، واتفق على إعادة تشكيل البرنامج. وقالت إن التقرير المرحلي قدم شفويا ولكن من المقرر متابعة مراجعة الحسابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وسيتاح تقرير كتابي للمجلس في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٣٠ - ومن بين توصيات مراجعة الحسابات البالغ عددها ١٧ توصية، أعدت ٣٦ توصية بصيغتها النهائية ولا تزال ٣١ توصية في مراحل مختلفة من الإعداد. وقد أنهيت خدمة ٣٠ موظفا، وصرف ٢٣ موظفا من الخدمة بدون سابق إنذار، واستقال ٥ موظفين، ولم يجدد عقدان من عقود الخدمة. وأحيلت ملفات الى السلطـــات المحلية لإمكانية إجراء ملاحقة جنائية وسويت الأمور مع اثنين من الموردين كان قد دفع لهما

مبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار أكثر من حقهما. واكتمل إعداد تقارير المانحين الثلاثة ودعي المانحون لحضور الإحاطة الإعلامية على مائدة غذاء.

٤٣١ - وطلب أحد الوفود الاطلاع على تقرير كتابي والحصول على معلومات عما طبق من تدابير الكبح والموازنة. وسأل الوفد نفسه عما إذا كان لدى المكاتب الأخرى تقارير تحقيق في مجال مراجعة الحسابات وأي هذه المكاتب لديه مثل تلك التقارير، وطلب نسخة من اتفاق المنظمات غير الحكومية. وقال وفد آخر إنه ينبغي توزيع تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على الوفود. وعلقت المديرة التنفيذية بقولها إنها ستوفر موجزا تنفيذيا يتصف بالتحديد. أما فيما يتعلق بما إذا كانت المراجعات الأخرى للحسابات قد حددت بعض المشاكل، فقالت إنها لا تعلم عن وجود أي تقارير أخرى تضاهي في مستواها ولو بشكل عام مستوى مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا.

كاف - تقارير اجتماعات لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

٤٣٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير اجتماع لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعقود في مقر اليونسكو في باريس، في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/P/L.63)، وتقرير اجتماع لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعقود في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، في ١٥ و ١٦ أيار/مايو (E/ICEF/1996/P/L.64). وقدم رئيس المجلس عرضا للتقريرين (انظر E/ICEF/1996/CRP.21 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

٤٣٣ - وشددت وفود مختلفة على أهمية عمل اليونسكو واليونيسيف سوية في مجال التعليم الأساسي، ودعت في الوقت نفسه الى تعاونهما بصورة أقوى وأوثق منعا للتداخل أو الاجراءات غير المنسقة. وأكدت على أن اجتماعات اللجنة المشتركة ذات أهمية أساسية بالنسبة الى تعزيز الحوار الفني ومواصلة التحسن في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التعليمية المشتركة بين المنظمتين.

٤٣٤ - وتم التأكيد على ثلاث مسائل محددة واردة في توصيات لجنة التعليم المشتركة، هي: (أ) الدعوة الى تعزيز أواصر الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي والى زيادة وعي المجتمعات المدنية بضرورة اضطلاعها بمسؤوليتها في تصريف شؤون التعليم الأساسي؛ (ب) والعمل الناشط على تحسين الاحصاءات التعليمية وتوفير معلومات موثوق بها الى درجة أكبر في قطاع التعليم بوجه عام؛ (ج) وأهمية ضمان وجود عنصر تعليمي سليم في إطار حالات الطوارئ، وهو جانب كثيرا ما يُغفل لدى معالجة هذه الحالات. وأوصي بقوة بأن تكفل اليونسكو واليونيسيف إجراء مشاورات مكثفة مع البلدان من أجل كل من تعريف

وتنفيذ هذه وغيرها من الأنشطة المشتركة. وأشير الى ضرورة تجاوز نطاق المسائل العامة والى تحديد الراوابط بين لجنة التعليم المشتركة وعملية إصلاح التعليم على المستوى القطري. (انظر المرفق، المقرر ٢٣/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

٤٣٥ - وأكد المشتركون على مشكلة تأخر وصول الوثائق، الأمر الذي يحول، على حد قولهم، دون استيفاء دراسة وتحليل تقريري لجنة التعليم المشتركة ولجنة السياسة الصحية المشتركة. ولذا فقد اتفق، بناء على طلب وفود مختلفة، إعادة بحث هذين التقريرين في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر.

٤٣٦ - وعلقت أربعة وفود على تقرير لجنة السياسة الصحية المشتركة فأكدت جميعا على أهمية الاحتفاظ بعلاقة فعالة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وشدد أحد الوفود بوجه خاص على التكامل بين مهمتي اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وأوصى بزيادة تقوية العلاقات بين الوكالتين على المستوى التقني بإنشاء قسم الصحة الموحد في مقر اليونيسيف.

٤٣٧ - وأشارت جميع الوفود الى أهمية عملية لجنة السياسة الصحية المشتركة، ولكن اثنين من المتكلمين تساءلا عن أفضل طريقة يستطيع المجلس التنفيذي لليونيسيف أن يعالج بها المسائل المثارة في اجتماعات اللجنتين المشتركتين، فاتفق على مناقشة هذا الموضوع في دورة المجلس المقبلة في أيلول/سبتمبر.

٤٣٨ - وأثار أحد الوفود أيضا مسألة الحاجة الى استجابة أمثل من قبل الأمم المتحدة إزاء تنسيق الاجراءات الصحية، مع اشتراك البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفهما شريكين هامين مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ورأى متكلم آخر أن التقرير ليس تطلعيا بقدر كاف وفقا للخطوط المرسومة في الاستراتيجية الصحية التي وافقت عليها اليونيسيف مؤخرا. ونوه أحد الوفود بالفرع المتعلق بصحة المرأة والدروس المستفادة بوصفه من المعالم الهامة في التقرير. وأعرب وفدان عن قلقهما إزاء انخفاض مقدار التقدم المحرز في مجال صحة الأم والصحة الانجابية. وقال أحد هذين الوفدين إن تأمل حالات النجاح والإخفاق في الماضي يدعو الى الإحساس بالضرورة الملحة للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف من خلال مواصلة الجهود التعاونية بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأكد هذا الوفد نفسه أيضا على ضرورة التوصل الى مذكرة تفاهم عملية بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن حالات الطوارئ بغية توضيح الأدوار وتمكين كل من الوكالتين من بلوغ كامل إمكانياتها في هذه الحالات.

٤٣٩ - ورحبت الأمانة ونوهت بآراء المجلس التنفيذي، وأكدت مجددا أن هذا الاجتماع للجنة السياسة الصحية المشتركة الذي هو أول اجتماع لها تحضره المديرة التنفيذية كان مثمرا للغاية في توطيد دعائم العلاقة الوثيقة بين الوكالتين. ورأت أن التركيز على كل من إقامة نظم صحية فعالة في المقاطعات واتباع نهج أكثر تكاملا إزاء صحة الأطفال والنساء يتفق كل الاتفاق مع الاستراتيجية الصحية لليونيسيف. وأكدت استعدادها أن تناقش في الدورة القادمة المسألة التي طرحت بشأن الطريقة التي ينبغي أن يتبعها المجلس

التنفيذي في معالجة المسائل التي تثار في اللجان المشتركة. (انظر المرفق، المقرر ٢٤/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

لام - تقرير الفريق العامل المعني بالوثائق

٤٤٠ - قدم مندوب فرنسا، الذي يمثل المجموعة اللغوية الفرنسية في المجموعة الغربية، "التقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق" (E/ICEF/1996/17). وأفاد بأن الفريق العامل بذل جهدا كبيرا على مدى الأشهر القليلة الماضية للنظر بصورة رئيسية في أمر طول الوثائق، والإطار الزمني لتقديمها الى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، والشروط المسبقة لنقل الوثائق الكترونيا الى الوفود. وقد سلم الفريق العامل بأنه ينبغي للأمانتين المعنيتين (أمانة برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة اليونيسيف) أن تقللا من طول الوثائق بحيث لا تتجاوز الحدين اللذين وضعتهما الجمعية العامة لعدد الصفحات، أي ٢٤ أو ٣٦ صفحة.

٤٤١ - ثم تكلم باسم وفده، فأشار الى أنه يمكن إرجاء النظر في الوثائق الطويلة التي لا تكون متاحة بجميع اللغات في حدود الالتزام بقاعدة الستة أسابيع، الى إحدى دورات المجلس اللاحقة. ودعا الى زيادة الدقة والإيجاز والتحليل في الوثائق وأشار الى إمكانية إيراد الاحصاءات المفصلة في إضافات الى الوثيقة الرئيسية. وذكر أن المفيد، وإن كان ذلك يخرج عن حدود ولاية الفريق العامل، أن يعيد المجلس تنظيم الجدول الزمني لأعماله بما يمكن الأمانة من إعداد الوثائق على نحو أفضل وفي حينها. واقترح أخيرا أن تساعد الأمانة البلدان التي تفتقر الى الموارد اللازمة لتلقي الوثائق الكترونيا وذلك باستخدام شبكة مكاتبها الميدانية لنقل الوثائق الى عواصم الدول الأعضاء في المجلس.

٤٤٢ - ورأى وفد آخر أنه ينبغي أن يحد المجلس من الكمية الاجمالية للوثائق. وقال إن على المجلس أن ينظر بصورة منهجية في الوثائق المطلوبة والمقرر إعدادها للبت فيما إذا كانت كلها لازمة وأيها يمكن جمعها في وثيقة واحدة. وذكر أن من الممكن أن يعالج هذه المسألة الفريق العامل المعني بالعلاقات بين المجلس والأمانة. وفيما يتعلق بالتوزيع بجميع اللغات في وقت واحد، قال إنه لا يرى مبررا لانتظار صدور النصوص بكل اللغات للتمكن من الحصول على النصوص المتاحة. وأشار الى أن النقل الالكتروني للوثائق لا يحتاج الى استثمار باهظ التكلفة.

٤٤٣ - وأشاد أحد الوفود بسجل اليونيسيف الممتاز، ولكنه ارتأى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وقال إنه يدرك تمام الإدراك أهمية توزيع الوثائق في وقت واحد، ولكنه يؤكد مع ذلك على ضرورة الأخذ بشيء من المرونة فيما يتعلق بتعميم نصوص مسبقة حين لا يكون هناك مفر من ذلك وتعميم الوثائق الرئيسية في أقرب وقت ممكن بلغات العمل الثلاث.

٤٤٤ - واعترف وفد رابع بجهود الأمانة من أجل تيسير توزيع الوثائق في آن واحد، وأعربت ممثلة الوفد مجددا عن قلق وفدها من أنه حتى لو تسنى نقل الوثائق الكترونيا الى عاصمة بلدها عن طريق اليونيسيف، فإن ذلك لن يجدي نفعا ما لم تكن الوثائق صادرة بمختلف اللغات الرسمية.

٤٤٥ - وتلا أمين المجلس نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا بشأن هذا البند من جدول الأعمال وشجع فيه الفريق العامل على إنجاز أعماله وتقديم توصيات الى الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر. (انظر الفصل الرابع، المقرر ١٩٩٦/٢٥، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس).

ميم - تقديم اليونيسيف لجائزة موريس بات لعام ١٩٩٦

٤٤٦ - أدلى كل من الرئيس والمديرة التنفيذية ببيان موجز هنأ فيه المركز الاقليمي للصحة والتنمية في بنن على اختياره للفوز بجائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ التي تقدمها اليونيسيف، وتسلم البروفيسور ألينوهو الجائزة نيابة عن المركز المذكور.

نون - مسائل أخرى

الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي

٤٤٧ - قدم رئيس الفريق ونائب رئيس المجلس التقرير المعد عن الزيارتين الميدانيتين اللتين أجراهما أعضاء المجلس التنفيذي الى كازاخستان وقيرغيزستان في الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل الى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/CRP.23)، وركز على المجموعات الرئيسية الأربع من المشاكل وهي: (أ) طبيعة التدخلات البرنامجية لليونيسيف في البلدين؛ (ب) والتنسيق والتعاون بين الوكالات؛ (ج) والتنظيم والهياكل والموظفون والإدارة على نطاق المنطقة؛ (د) ومسائل الميزانية.

٤٤٨ - وقال إن الفريق اكتسب خلال الرحلة الميدانية أفكارا مفيدة جدا عن عمل اليونيسيف. فالبرنامج الكبير والممتاز الذي وضعه موظفو اليونيسيف العاملون في مكتب المنطقة وفي المكاتب الفرعية لليونيسيف. بما تضمنه من زيارات عديدة للمشاريع وحوار مع السلطات المحلية على جميع المستويات، أتاح الفرصة للفريق للاطلاع عن كثب على ما يحدث في هذين البلدين. وفي هذا السياق، أعرب الفريق المضطلع بالبعثة عن تقديره لجميع المشاركين في الإعداد للزيارات الميدانية - المسؤولين على المستويين الحكومي والمحلي من كلا البلدين اللذين تمت زيارتهما، وموظفي اليونيسيف في المقر وفي مكتب منطقة كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى.

٤٤٩ - ولاحظ المتكلم أنه، بعد أن كان لليونيسيف برامج "واصلة" لسنتين شملت الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بالنسبة لجميع بلدان تلك المنطقة الخمسة، وضعت اليونيسيف للمنطقة برامج قطرية مكتملة مدتها خمس سنوات تأخذ في الاعتبار جميع الاحتياجات الرئيسية للأطفال في هذه البلدان، ووافق المجلس التنفيذي على هذه البرامج في عام ١٩٩٥.

٤٥٠ - وفي ضوء ما سبق، يبدو أن وجود اليونيسيف له مبررات مشروعة في الوقت الحاضر خلال فترة الانتقال. فالبرامج تتفق مع أولويات الحكومات، والمساعدة تصل، الى حد كبير، الى أفقر الفئات والمناطق. ويبدو أن السلطات المركزية والمحلية تفهم أوضاعها جيدا وتقدر العمل الذي تضطلع به اليونيسيف.

٤٥١ - وقد وضعت برامج الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بالنسبة لبلدان تلك المنطقة على نمط استراتيجية اليونيسيف العامة من حيث إيصال الخدمات، وبناء القدرات، والتمكين، والدعوة، وتنفيذها جميعا ضمن القطاعات الاجتماعية التقليدية لصحة الأم والطفل، والتغذية، والتعليم، وتوفير المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك التأكيد على "أهداف العقد". وبينما كانت البرامج "الواصلة" موجهة، الى حد كبير، الى إيصال الخدمات في حالات الطوارئ، فإن التركيز موجه بشكل أكبر الآن، وعن صواب، الى بناء القدرات والتمكين والدعوة.

٤٥٢ - وقدمت التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية لبلدان المنطقة الخمسة عام ١٩٩٥ في إطار استراتيجية شاملة للمنطقة بأكملها. إذا وضع في الاعتبار أن البلدان الخمسة تشترك في ماض سياسي واقتصادي واحد، بما في ذلك نفس النظام الاجتماعي، وأن عليها الآن أن تواجه نفس التحديات في مجال التغيرات الهيكلية على النحو الموصوف أعلاه، وإذا وضع في الاعتبار أيضا المقدار المتواضع نسبيا من الموارد الذي تخصصه لها اليونيسيف، فيبدو من المناسب الاستناد الى أوجه التشابه هذه لدى البرمجة. وعلى الرغم من أن لكل بلد توصياته الخاصة ببرنامجه القطري، فإن المشاكل الرئيسية، والبرامج الموجهة لحل هذه المشاكل، تربط بين هذه البلدان وتجعل استخدام الموارد أكثر فعالية، وذلك مثل: نشر خطط المشاريع والأنشطة على نطاق المنطقة؛ والاختبارات التشغيلية للمشاريع ابتداء من بلد معين؛ والتدريب والتوجيه؛ والاتصالات المفتوحة بين مكاتب اليونيسيف والمنظمات الوطنية؛ ومشروع بحر آرال. وقد وجد الفريق المضطلع بالبعثة أن فكرة الحجة المتصلة بالقيمة المضافة في هذا النهج الشامل للمنطقة أيسر فهما وأكثر إقناعا من ورقة النهج الإقليمي التي قدمها الى المجلس في دورته العادية الثانية في نيسان/أبريل وهي ورقة اضطر الفريق لأسباب وجيهة الى جعلها عامة جدا وبالتالي فإنها لم تكن حساسة للظروف المحلية. وقد يكون من الضروري أن تكون التوصيات المحتملة المقبلة المتعلقة بالبرامج القطرية لبلدان المنطقة "أكثر تنوعا نظرا لأن خصائص احتياجات كل بلد قد تتطور في اتجاه مختلف عن اتجاه تطوره في البلدان الأخرى.

٤٥٣ - ولاحظ الفريق أن بلدين لم يقدما بعد مذكرة الاستراتيجية القطرية الخاصة بكل منهما. وذكر أيضا أن الفريق المضطلع بالبعثة خرج من البلدين بانطباعات مختلفة فيما بينها عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة تحت اشراف برنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥٤ - وفي كازاخستان، لم يزل التنسيق الرسمي العادي في مرحلة مبكرة، غير أن معظم الوكالات انتقلت مؤخرا الى مكان عمل واحد، وبالتالي فإن التنسيق غير الرسمي أصبح ممكنا. ففي ١٩٩٤، انتقل مكتب المشاريع التابع لليونيسيف من المكتب المؤقت في غرف فندق الى مرافق منفصلة خاصة باليونيسيف. وينبغي النظر في إمكانية الانتقال الى مبان مشتركة بالمقدار الذي يحقق ذلك به اقتصادا في التكاليف.

٤٥٥ - وفي قيرغيزستان، يبدو أن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة تحت قيادة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد توطد وأنه يسير سيرا حسنا. فوكالات الأمم المتحدة والمانحون الآخرون يجتمعون كثيرا وبانتظام. وفي قيرغيزستان أيضا، يبدو أن مجتمعا مدنيا جديدا قد بدأ في الظهور. وتقوم اليونيسيف بدور نشط في دعم هذا التطور. وتوجد في البلد مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات غير الحكومية؛ فقد ظهر الى حيز الوجود حوالي ٢٥٠ منظمة خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن هذه المنظمات هي ليست كلها منظمات غير حكومية بالمعنى التقليدي للكلمة. وفي كثير من الأحيان يكون الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه المنظمة غير واضح أو غير موجود أصلا. واليونيسيف تقدم المساعدة لـ "صندوق قيرغيزستان للطفولة"، الذي يشارك في العديد من أنشطة الدعوة لاتفاقية حقوق الطفل. وتساعد اليونيسيف أيضا في تنظيم تنفيذ شبكة المعلومات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية"، وهي قاعدة بيانات توفر معلومات عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وعن أنشطتها.

٤٥٦ - وفي كازاخستان، تتعاون اليونيسيف مع منظمة غير حكومية ذات نفوذ كبير، ترأسها السيدة الأولى، وهذه المنظمة ذات كفاءة عالية في جمع التبرعات.

٤٥٧ - وحين وصل الفريق المضطلع بالبعثة الى كازاخستان، كانت لديه شكوك معينة فيما يتعلق بسبب إقامة مكتب المنطقة خارج المنطقة وبمدى منطقية ذلك التنظيم. وقد أبدى الفريق الملاحظات التالية: عندما تمت الموافقة على العملية في عام ١٩٩٣، كانت تجري إدارة عملية طوارئ واسعة النطاق لأفغانستان من إسلام آباد (الممثل الحالي للمنطقة المعنية كان في ذلك الوقت ممثلا بالنسبة الى أفغانستان أيضا). ويوجد في مكتب المنطقة مجموعة جيدة من الموظفين الفنيين يديرها ممثل للمنطقة ذو خلفية متينة في إدارة البرامج.

٤٥٨ - وما حصل في الواقع هو أن كازاخستان قررت رسميا نقل عاصمتها الى أكمولا في الجزء الأوسط من البلد. إلا أنه من غير الواضح متى سيصبح من الضروري لوكالات الأمم المتحدة الانتقال الى هناك.

٤٥٩ - ويشوب عدم الوضوح طبيعة أنشطة اليونيسيف ونطاق هذه الأنشطة في بلدان المنطقة بعد عام ١٩٩٩. والوضع القائم للمنظمة في تلك البلدان يتيح للمنظمة المرونة في حالة كهذه.

٤٦٠ - وبالرغم من التشكك الذي أبداه الفريق في بداية الأمر، فإن ملاحظاته فيما يتعلق بموقع مكتب المنطقة تدل على أنه لابد من القيام بتحليل متعمق للإيجابيات والسلبيات قبل اتخاذ أي قرار في حال التفكير في تغيير موقع مكتب المنطقة في المستقبل إلا أن الفريق يشعر بأن استخدام نموذج مكتب المنطقة يمثل فيما يبدو خيارا مرنا ومنطقيا في الوضع القائم الذي يشوبه التغير وعدم اليقين.

٤٦١ - وفي ذلك السياق، ذُكر أنه ينبغي اعتبار الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنطقة أنشطة دون إقليمية تكمل وتدعم عمل المكتب الإقليمي المنشأ حديثا في جنيف.

٤٦٢ - ويشدد الفريق على أهمية معرفة أي المسائل ذات الصلة بالميزانية على المستوى القطري ينبغي أخذها في الاعتبار ضمن إطار العمل الجاري لإدماج المكاتب القطرية في الميزانية والتنسيق الشامل لميزانية الأمم المتحدة.

٤٦٣ - وأخيرا، بحث المتكلم مسائل تتعلق بتخطيط الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي، فقال إنه ينبغي أن تتاح الفرصة لأعضاء المجلس للاطلاع على عمل اليونيسيف في البلدان التي لم تبدأ اليونيسيف عملياتها فيها إلا في الآونة الأخيرة. وأضاف أن الفريق يوصي أن تبدأ مرحلة التخطيط للزيارات الميدانية قبل المغادرة بفترة طويلة، وأن يشترك الذين سيقومون بالزيارة في هذه العملية في مرحلة مبكرة للمساعدة في وضع الاختصاصات المحددة للزيارة. ويمكن للاجتماع بالمسؤول عن الموضوع في المقر، في مرحلة مبكرة، أن يوفر معلومات تفيد في عملية التخطيط هذه. وقد وجد أن من المهم أيضا استخدام الاختصاصات العامة للزيارات الميدانية بشكل فعال في إرشاد أعضاء الفريق ومكاتب اليونيسيف ذات الصلة على السواء فيما يتعلق بالغرض من الزيارة وطبيعتها لكفالة تلبية التوقعات المشروعة لكلا الطرفين. وينبغي تزويد أعضاء الفريق بأكبر كمية ممكنة من المعلومات ذات الصلة قبل المغادرة، بما في ذلك مخططات تنظيمية مستكملة لمكاتب اليونيسيف الميدانية. وبالمثل، ينبغي أن تطلب عن طريق مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات تلقي الضوء على الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة في البلد المزمع زيارته.

٤٦٤ - وكان الفريق الذي زار كازاخستان وقيرغيزستان كبيرا بشكل غير عادي، إذ ضم ١٠ أعضاء. وبالرغم من نجاح الزيارة، فإنه يوصى بأن يخفض حجم الفريق في المستقبل الى ٥ أو ٦ أشخاص لتلافي الإثقال على المكاتب الميدانية، وخصوصا فيما يتعلق بالنواحي السوقية. ويعتقد أيضا أن الفريق الأصغر حجما يستطيع العمل بطريقة أقل تقيدا بالشكليات، الأمر الذي يعود بالفائدة على الفريق نفسه.

٤٦٥ - إن عمليات المد بالمعلومات واستمداد المعلومات من جانب المكتب الميداني تعتبر مدخلات أساسية خلال الزيارة الميدانية كما ينبغي أن تُعطى أولوية عليا في المستقبل. ولتسهيل عملية كتابة التقارير بالنسبة للأفرقة المضطلعة بالبعثات في المستقبل، قد يكون من المفيد وضع نموذج أولي لإطار التقرير وقائمة مرجعية تتم مناقشتهما قبل المغادرة ويستخدمان كأداة مرجعية مرنة خلال البعثة.

٤٦٦ - وأيد أحد أعضاء الفريق التقرير الذي قدمه رئيس الفريق، ولاحظ أن الطريقة الحالية لتنظيم مكتب المنطقة تبدو فعالة جدا من حيث التكاليف، إذ أنها تتيح للبلدان الخمسة كلها المشاركة في المعلومات والخدمات التي يقدمها الاخصائيون القطاعيون، وهذا شيء غير ممكن لكل واحد منها على حدته. وقد جرى التشديد أيضا على أن مكتب المنطقة يقوم بدور هام في المنطقة الإقليمية المنشأة حديثا تحت قيادة المكتب الإقليمي الذي سيكون مسؤولا عن تخطيط الاستراتيجيات ووضع البرامج. ومن الضروري تطوير عملية تقاسم المسؤوليات بين المكتبين. وعبر الوفد أيضا عن تقديره للتنظيم الفعال للزيارة من جانب مكتب المنطقة.

٤٦٧ - وشكر عضو آخر من أعضاء الفريق موظفي اليونيسيف في الميدان وفي المقر على السواء لمساعدتهم في إنجاح هذه الزيارة. ولاحظ الأداء الرفيع المستوى والقدرة المهنية لموظفي اليونيسيف.

٤٦٨ - وقال أحد الوفود إنه يعتبر اعتراف البعثة بمشروعية عمل اليونيسيف في هذه البلدان على ما هو موصوف في التقرير المعد عن الزيارة أمرا بالغ الأهمية. ولاحظ أيضا أهمية التأكيد على الدور الذي يقوم به المكتب الإقليمي المنشأ حديثا ليس فقط بالنسبة لدعم البلدان ذات البرامج العادية من برامج اليونيسيف بل أيضا بالنسبة لسائر بلدان المنطقة الإقليمية.

٤٦٩ - وذكر أحد المتكلمين من البلدان التي تمت زيارتها، في معرض ثنائه على التقرير، أن الزيارات الأخيرة التي قام بها المدير التنفيذي لليونيسيف وأعضاء مجلسها التنفيذي كانت ذات أهمية بالغة، إذ أنها ساعدتهم على التعرف بشكل أفضل على الظروف الصعبة التي يعيشها الأطفال والبلد وعلى البرامج المبتكرة التي يجري وضعها. وفي هذا السياق، ذُكر أن اعتماد النهج الإقليمي وإنشاء المكتب الإقليمي يعتبران خطوتين هامتين في تلبية احتياجات بلدان تلك المنطقة الإقليمية. وناقش متكلم آخر النواحي المتعلقة بالميزانية للزيارات.

المبادرة الخاصة بأفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٤٧٠ - أدلى ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، ببيان خاص بشأن المبادرة الخاصة بأفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وأبلغ الوفود بأن اليونيسيف شاركت مع نحو ٢٠ وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة بأفريقيا في ٢٩ نيسان/أبريل في نيروبي. وكان هذا الاجتماع هو أول اجتماع يعقد للجنة بعد استهلال المبادرة رسميا في ١٥ آذار/مارس،

وقد أتيح للمشاركين في الاجتماع استعراض عملية الاستهلال وحالة التنفيذ، واستجلاء عدد من الموضوعات الأساسية التي نشأت منذ الاستهلال، وتحديد متطلبات استراتيجية التعبئة السياسية، وتحديد الخطوات القادمة للتنفيذ، وإعداد تقرير عن حالة المبادرة للجنة التنسيق الإدارية. وفي اجتماع لجنة التنسيق الإدارية الذي عـُقد في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، اتـّفق على أن تركز الخطوات القادمة في العملية على تخطيط التنفيذ، والإسراع في اتخاذ الإجراءات وإحراز نتائج مبكرة في عدة مجالات، وإعادة صياغة الجهود الراهنة ذات الصلة بحيث تندرج في المبادرة الخاصة، وإشراك حكومات البلدان الأفريقية على نحو أنشط، وتمويل عدة جهود، وتحديد البلدان التي ستمنح الأولوية في التنفيذ.

٤٧١ - وذكر نائب المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تشارك في ٧ أفرقة عاملة من بين ١٣ فريقا عاملا أنشئت للإشراف على التنفيذ الذي يشمل مجالات المياه، والأمن الغذائي، وبناء السلام وفض الصراعات، والتعليم الأساسي والصحة، وتخفيف عبء الديون وابتكار صور للشراكة، وأنه هو ومعه ممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولان عن الإشراف على تعبئة التأييد السياسي. وقد أوضحت اللجنة التوجيهية - دور كل فريق من الأفرقة العاملة، والوكالات الرائدة التي شكـّلت تلك الأفرقة، والوكالات المتعاونة. وقد أقرت مسألة نوع الجنس باعتبارها مسألة شاملة لا بد من مراعاتها في الأنشطة الرئيسية، كما اعتـُرف بأن عملية بناء القدرات تشكل عنصرا رئيسيا في جميع القطاعات. وذكر أنه بينما أ ُنجز عمل هام بالفعل في مجالات عدة، فإن الأفرقة العاملة تتابع إعداد استراتيجيات للتنفيذ بشكل ناشط وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات الأفريقية، لضمان تعبير جميع الاستراتيجيات عن أولويات الحكومات وملكيتها.

٤٧٢ - وأكدت اجتماعات اللجنة التوجيهية ولجنة التنسيق الإدارية على السواء مرة أخرى بقوة دعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها للمبادرة الخاصة وركزت الضوء على ترتيبات تكفل تنفيذ المبادرة تنفيذا فعالا وسريعا. وستجري لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أول استعراض لها للتقدم المحرز في هذا الخصوص.

٤٧٣ - وواصل نائب المديرة التنفيذية كلامه قائلا بأن نهج اليونيسيف تجاه المبادرة الخاصة يسلـّم بالصلات التي تربطها بعملية متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبالترتيبات الموضوعة لمتابعة أعمال المؤتمرات الدولية. وستقوم اليونيسيف بدور رئيسي على الصعيد الكلي نظرا لأن هناك ثلاثة عناصر تشكل ما يقرب من ٩٠ في المائة من جملة النفقات المحددة البالغ مقدارها ٢٥ بليون دولار، وهذه العناصر هي: التعليم والصحة والمياه. ومن ثم فإن الحاجة ستدعو إلى التحديد الكمي للاحتياجات المالية وتيسير إعادة تخصيص الموارد وتعبئة موارد خارجية إضافية، وتعبئة الموارد المحلية.

٤٧٤ - وأقر نائب المديرة التنفيذية بأن مفتاح تحقيق النجاح للمبادرة الخاصة هو تعبئة دعمها من جانب المجتمع الدولي بأسره؛ وتحقيقا لذلك الغرض، يعمل الأمين العام على عقد اجتماع للحكومات والجهات

المانحة في ٢ تموز/يوليه في جنيف لكي يمكّن الحكومات والمؤسسات المانحة من مناقشة نطاق المبادرة الخاصة والآثار المالية المترتبة عليها. وستمثل المديرة التنفيذية اليونيسيف في هذا الاجتماع.

٤٧٥ - وقدم نائب المديرة التنفيذية تقريرا عن اجتماع عُقد في أبيدجان في نيسان/أبريل، وضم ممثلين عن اليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والحكومات. وقد استعرضوا البرامج والبرمجة في قطاعي التعليم والصحة. وأضاف أن مكاتب اليونيسيف القطرية قد بادرت إلى إجراء مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بهدف وضع طرائق لتفعيل المبادرة الخاصة على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، يجري إنشاء آليات للتخطيط والتنفيذ والرصد في إطار البرامج الاستثمارية القطاعية. كما كانت المبادرة الخاصة محور اجتماعات الممثلين الإقليميين التي حددت بعض الإجراءات الأساسية لتفعيل المبادرة. واختتم بيانه قائلا إن اليونيسيف تشارك في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة مع الحكومات بهدف وضع تعريف أدق لطرائق المتابعة المفصلة على المستوى القطري.

٤٧٦ - وأعرب عدد من أعضاء مجلس الإدارة عن قلقهم من حيث أن هناك من قبل مبادرات كثيرة لصالح أفريقيا وكان ينبغي إدماج أنشطة هذه المبادرة الخاصة في تلك المبادرات القائمة. وأشير بشكل خاص في هذا الشأن إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو بالفعل برنامج إنمائي جد شامل. وقيل إنه يبدو أن المبادرة الخاصة في طريقها إلى الحلول محل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بينما ينبغي لها، بدلا من ذلك، أن توضع في إطار الجهود الكلية التي تبذلها الحكومات الأفريقية، والجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في إطار مبادرة "٢٠/٢٠". كما ينبغي أن تتجلى في المبادرة الخاصة نتائج اجتماع أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠.

٤٧٧ - وردا على ذلك، قال نائب المديرة التنفيذية إنه عندما استهلت المبادرة الخاصة بأفريقيا على صعيد المنظومة، بيّن الأمين العام أن إطارها هو برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وأن المبادرة لم يقصد بها انتحال مبادئ البرنامج أو العمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة لأفريقيا الذي خلفه. وعلى الرغم من استمرار الإشارة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وعلى الرغم من اعتبار ذلك البرنامج إطارا عاما، فإن المبادرة الخاصة بأفريقيا آخذة في الواقع في الحلول محله بوصفها المحور ذا الأولوية. وبمعنى من المعاني، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات إنما يُشار إليه على سبيل الاضطرار، ولكن عناصر المبادرة الخاصة هي العناصر التي يبدو أن الحكومات الأفريقية والوكالات تركز عليها. وقال نائب المديرة التنفيذية إنه يوافق على الملاحظات التي أبديت بشأن مبادرة ٢٠/٢٠، وإنه يبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن هذه مبادرة هامة استفادت كثيرا من الخبرة المكتسبة من مؤتمر النرويج.

٤٧٨ - وقال أحد الوفود إنه تفاءل بما ورد من معلومات تشير إلى وجود تنسيق وثيق بين الشركاء المحتملين الرئيسيين من حيث الموارد ومجالات الدعم وتعبئة الجماعات السكانية المستهدفة. وبهذه الطريقة، يشعر المستفيدون بملكيتهم للبرامج الأشد تأثيرا عليهم. ورأى ضرورة تشجيع البلدان المعنية على مواصلة تحديد مجالات الأولوية.

٤٧٩ - وأجاب نائب المديرة التنفيذية قائلا إنه فيما يتعلق بملكية أفريقيا للمبادرة الخاصة، أوصى بعض الوزراء الأفارقة وبعض الحكومات الأفريقية بأنهم يودون المطالبة بملكية أقوى على أساس أنهم يشاركون مشاركة مباشرة أوثق في جميع عمليات التخطيط على الصعيد القطري، وهو أمر يتفق الجميع على أنه مطلب سليم. وأضاف أن لجنة التنسيق الإدارية تجري مناقشات شاملة بشأن هذا الموضوع. وأشار أيضا إلى ما يجري من مناقشات إقليمية بين الوكالات وفي داخلها، فضلا عن مناقشات دقيقة تتناول كل بلد على حدته للنظر في مجالات الأولية وطرائق التنفيذ.

٤٨٠ - وبينما علّق أحد أعضاء المجلس بأن حكومته تحبذ تخصيص موارد أكبر لأفريقيا، قال إنه يجد شيئا من الصعوبة في فهم كيف سيتسنى للمبادرة الخاصة أن تعبئ موارد إضافية. وأضاف أنه لا بد، لذلك، من وجود آثار أخرى تترتب على المبادرة إذا أريد لها النجاح، مثل تحسين النسبة ما بين التكلفة والمنفعة. وقال إنه ربما يعمد المانحون المتعددو الأطراف والثنائيون، بالاشتراك مع الحكومات المستفيدة والمنظمات الإقليمية، إلى رسم استراتيجية أكثر تماسكا تتيح استعمال الموارد استعمالا أكثر فعالية.

٤٨١ - وفيما يتعلق بالموارد الإضافية، أجاب نائب المديرة التنفيذية بأن رئيس البنك الدولي صرح لدى استهلال المبادرة بأنه يتوقع أن تكون هناك زيادة قدرها ٢٠ في المائة في أفضل الأحوال. ويبدو أن من المسلّم به بوجه عام أن هذه الزيادة ستستمد في الجانب الأكبر منها من إعادة تخصيص أموال موجودة أو إعادة توجيهها أو من الأموال التي سيقوم البنك بتعبئتها من الموارد المتوقعة. ومن المأمول تحسين نوعية استعمال هذه الموارد لأنه سوف يكون هناك تنسيق أفعل فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذاتها ومع المانحين الثنائيين. وأشار أيضا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تشترك فيها أسرة الأمم المتحدة على الإطلاق في القيام بجهد متضافر كهذا بشأن أفريقيا على نحو منسق. ومن المؤكد أن هذه هي المرة الأولى التي تتكامل فيها أعمال المؤسسات المالية الدولية على هذا النحو الوثيق في إطار جهد تبذله أسرة الأمم المتحدة.

مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة العادية الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر

٤٨٢ - استعرض أمين المجلس التنفيذي مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، وهو يستند إلى المقرر ١٩٩٥/٣٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) وإلى طلبات وردت من أعضاء المجلس بعد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

٤٨٣ - ووجّه الانتباه إلى البند ٣ من جدول الأعمال بشأن المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف وعمليات استعراض برامجها، وأشار إلى أنه، وفقا لما تقرر في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (المقرر ٨/١٩٩٥)، فإن موافقة المجلس على التوصيات بالبرامج القطرية ستكون على أساس "اللااعتراض". وأضاف أنه على أي عضو من أعضاء المجلس يود طرح برنامج قطري معين على المجلس لمناقشته أن يخطر الأمانة بذلك كتابة قبل الجلسة. ووافق مكتب المجلس على أن يكون ١٢ أيلول/سبتمبر آخر موعد لتقديم مثل تلك الطلبات. وأضافت المديرة التنفيذية أن ١٢ أيلول/سبتمبر هو أقرب تاريخ ممكن إلى الدورة، ولكنها تحث الوفود على تقديم طلباتها قبل ذلك لتمكين الأمانة من إعداد أكمل إجابة ممكنة.

٤٨٤ - وفيما يختص بالبند ١٢ من جدول الأعمال بشأن متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذكّر أميـــن المجلس التنفيذي الوفود بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيظل منعقدا إلى ما بعد التاريخ المحدد لتقديم الوثائق إلى الأمم المتحدة لتجهيزها. ولذلك يُقترح إرجاء النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧. وقد تقرر ذلك.

٤٨٥ - وقال أمين المجلس التنفيذي إنه سيعقد اجتماع غير رسمي بشأن أنشطة اليونيسيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشارك فيه برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS) وشركاء آخرون. كما أعلن موعدي اجتماعين آخرين هما: ٢٧ حزيران/يونيه لاجتماع بشأن العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة؛ و ٤ أيلول/سبتمبر لاجتماع إحاطة سابق للدورة يعقد لأغراض الدورة العادية الثالثة. أما موعد الاجتماع غير الرسمي المشترك المعني بتنسيق أساليب عرض الميزانية فسيعلن فيما بعد.

سين - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس

٤٨٦ - قالت المديرة التنفيذية إن المجلس التنفيذي قد تناول مجموعة كبيرة من المواضيع أثناء المناقشات الموضوعية ولكنه استطاع رغم ذلك أن ينتهي من عمله قبل الموعد المحدد. وقد احتفل المجلس بالذكرى السنوية الخمسين ببرنامج ترفيهي ومحفز للتفكير (انظر الفقرات من ٤٩١ الى ٤٩٦ أدناه)، واعترف بإنجازات إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة في أفريقيا وذلك بتقديم جائزة موريس بات لليونيسيف لعام ١٩٩٦ إلى المركز الإقليمي للتنمية والصحة في أفريقيا (CREDESA)، وكرّم ذكرى الراحل جيمس غرانت بإطلاق اسمه على الساحة الموجودة خارج دار اليونيسيف. واتخذ المجلس أيضا عددا من القرارات التي ستكون لها أهميتها البالغة بالنسبة إلى عمل اليونيسيف في المستقبل. وتتسم الخطة المتوسطة الأجل بأهمية خاصة من حيث أنها ستوفر إطار عمل مرن لدعم برامج اليونيسيف. وسيساعد التبادل الواسع لوجهات النظر بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالأطفال المحتاجين لتدابير خاصة للحماية في توجيه تنفيذ الاستراتيجية وستسترشد تلك الإجراءات باتفاقية حقوق الطفل لكونها أفضل الضمانات لحماية الطفل.

٤٨٧ - وتحدثت عن الموظفين في المكاتب القطرية في شتى أنحاء العالم، الذين يعملون في كثير من الأحيان في ظروف صعبة بل وتهدد بالخطر، وعن تقليد الإشادة ببعض الجهود البارزة في الدورة السنوية. وأعلنت في هذا الصدد أن جائزة الموظفين لعام ١٩٩٦ قد منحت لاتحاد موظفي اليونيسيف بمكتب بوروندي لجهوده في سبيل إيجاد وصون بيئة عمل إيجابية وآمنة في ظل الأوضاع المعقدة والصعبة للغاية في ذلك البلد. وبينت المديرة التنفيذية أن اتحاد الموظفين ظل يعمل بفعالية ونشاط مع الإدارة لضمان أن يظل أمن الموظفين اهتماما رئيسيا في تخطيط جميع الأنشطة. كما عمل بجد للحفاظ على معنويات الموظفين والإبقاء على تماسكهم، ولا سيما في الأوقات الشديدة التأزم، وذلك عن طريق تعزيز روح الفريق وتوفير هياكل الدعم المتينة لمساعدة الموظفين على التغلب على الأزمات وأشارت إلى أنه ساعد أيضا في إحراز نتائج إيجابية للغاية في ظل أوضاع معقدة ومجهدة وصعبة.

٤٨٨ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها لعدد من الأفراد على ما قدموه للمجلس من مساهمات وعلى دعمهم إياها في السنة السابقة. فذكرت أن السيدة مترا فاسيشت، الهندية التي كانت نائبة لرئيس المجلس حتى وقت قريب، قد تركت الخدمة الحكومية لتنضم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد يان توب كوبستونسن، الدانمركي، الذي يشغل حاليا منصب نائب لرئيس المجلس، سيعود إلى كوبنهاغن لينضم إلى وزارة الخارجية الدانمركية. أما السيد لينارث هيلماكر، الذي كان نائبا للرئيس في السنة الماضية، فقد عين سفيرا للسويد في زمبابوي. فشكرتهم المديرة التنفيذية جميعا لمساهمتهم النشطة في أعمال المجلس، وأعربت عن تمنياتها لهم بالنجاح في مناصبهم الجديدة. كما أنها هنأت أيضا السيد فرانسوا ريمي، رئيس اللجنة الفرنسية لليونيسيف، بمناسبة تقاعده، وأعربت عن تعازيها للوفد السويسري على وفاة الدكتور هانز كونزت، مؤسس اللجنة السويسرية لليونيسيف.

٤٨٩ - وأخيرا عبرت عن ثنائها على السيد كول غوتام، مدير شعبة البرامج، الذي سيذهب في إجازة دراسية لمدة عام. وقالت إن السيد عوتام يشغل منصبه هذا منذ عام ١٩٩٣، وكان في السنة الماضية نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بالوكالة، وترأس فريق مشروع "هيكل المساءلة". وأضافت أنه سيعود من إجازته الدراسية إلى اليونيسيف وهو مستعد لمواجهة تحديات جديدة.

٤٩٠ - وتكلم الرئيس فقال إن الدورة تميزت بعدد من الأحداث الهامة، من بينها الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لليونيسيف والاحتفال بيوم الطفل الأفريقي، وتكريس ساحة دار اليونيسيف لاسم السيد جيمس غرانت. وهذه كلها تعبيرات عن التقدير والدعم القوي الذي تتلقاه اليونيسيف من الحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، وعامة الجمهور. وقد اتخذ المجلس عددا من المقررات الهامة، من بينها المقررات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، والأطفال المحتاجين لتدابير خاصة للحماية، وإطار العمل المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ. وأعربت عن الأمل في أن تساعد جميع تلك المقررات في تعزيز قدرة اليونيسيف على الاستجابة لاحتياجات الأطفال. وقال إن الدورة نمت أيضا عن روح الحوار والتعاون الوثيق القائم بين الأمانة والمجلس التنفيذي على نحو ما تمثل ذلك في النقاش المتعلق ببرنامج

التفوق الإداري. وأضاف أن المديرة التنفيذية قد ذكرت المجلس، لدى منح جائزة الموظفين لعام ١٩٩٦ لفريق اليونيسيف في بوروندي، بما يبذله موظفو اليونيسيف في شتى أنحاء العالم من جهود شاقة وبإخلاصهم في عملهم.

ثالثا - الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لليونيسيف

٤٩١ - تم الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لليونسيف في قاعة مجلس الوصاية يوم الأربعاء ١٩ حزيران/يونيه. ودعي إلى الحضور جميع أعضاء المجلس التنفيذي والوفود المراقبة، وممثلو اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة.

٤٩٢ - وذكر رئيس المجلس التنفيذي في كلمة الترحيب أن العدد الكبير من الضيوف، الذين يمثلون أجزاء مختلفة كثيرة من أسرة اليونيسيف، بما فيها حكومات البلدان النامية والبلدان الصناعية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، واللجان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وسفراء الخير، وموظفو اليونيسيف يعتبر دلالة على الأهمية التي اكتسبتها اليونيسيف في المجتمع الدولي خلال الخمسين عاما الماضية. وكان الجمهور عامة أيضا نصيرا قيّما للغاية لليونيسيف وقد قدم لها دعما قويا على مر السنين. ولاحظ أن أهم أولئك جميعا هم بالطبع عشرات الآلاف من الأطفال والنساء الذين استفادوا من المساعدة التي قدمتها اليونيسيف، بدءا بأطفال منطقته هو - وهي أوروبا الشرقية - الذين تلقوا الأغذية والملابس في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

٤٩٣ - ومضى قائلا إننا نجد اليوم أن مهمة ونطاق عمل اليونيسيف قد توسعا ليشملا ليس مسألة البقاء وحدها بل أيضا حماية ونماء الأطفال. وأشار إلى أنه يجري إحراز تقدم منتظم في اتجاه تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإلى أن المجتمع الدولي أثبت التزامه بالأطفال من خلال التصديق الشامل تقريبا على اتفاقية حقوق الطفل. ولكن بالرغم من ذلك العمل ومن توفر أفضل النوايا، فإن كثيرا من الأطفال لا يزالون مهددين بسوء التغذية والأمراض والأمية والاستغلال وإساءة استعمال المخدرات في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وطلب من الوفود ألا تنسى، وهي تحتفل بتأسيس اليونيسيف، أنها بوصفها أعضاء في أسرة اليونيسيف تتحمل مسؤولية خاصة تجاه أولئك الأطفال.

٤٩٤ - وقرأ وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، السيد نيتين دياساي، رسالة من الأمين العام يهنئ فيها اليونيسيف ومجلسها التنفيذي ولجانها الوطنية وكذلك سائر أعضاء أسرة اليونيسيف، على ما بذلوه على مر السنين من جهود لا تكل لمصلحة الأطفال والنساء. وذكر أن الأمين العام سيقدم في ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى الجمعية العامة تقريرا يفصل فيه التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأضاف أن البيانات الأولية تدل على أن تقدما كبيرا قد تحقق في معظم البلدان في كل منطقة من المناطق بالرغم من أن هناك تحديات لا تزال قائمة. وقال إنه يشعر باغتباط خاص إذ يرى

اليونيسيف تستخدم سنة ذكرى تأسيسها في تقييم أنشطتها والاستعداد للتصدي لتحديات جديدة. وفي الختام ذكر أنه "ليس ثمة من قضية تستحق اهتماما أكبر من قضية الأطفال. فهم يمثلون مستقبلنا ويستحقون منا التزاما لا نحيد عنه. واليونيسيف تجسد تلك القضية وذلك الالتزام. وباسم منظومة الأمم المتحدة كلها، فإنني أقدم لكم تهاني القلبية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين".

٤٩٥ - وتكلمت في الحفل السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون، رئيسة مجلس السكان، كما تكلم فيه السيد أولارا أوتونا، رئيس أكاديمية السلام الدولية، بعد أن قدمتهما المديرة التنفيذية بكلمات وجيزة.

٤٩٦ - وقدمت "فرقة ياماها للمؤلفات الأصلية" أداء موسيقيا. فعزف ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٧ عاما، مقطوعاتهم الأصلية على آلات مختلفة. وكان تصفيق جمهور المستمعين وقوفا وهتافات الاستحسان التي تردد صداها من قاعة مجلس الوصاية دليلا على امتياز القدرات الموسيقية للأطفال. واشتمل البرنامج أيضا على عرض سمعي - بصري أبرز أعمال اليونيسيف على مدى السنوات الخمسين الماضية، واختتم بحفل استقبال.

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانا رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

٤٩٧ - تناول الرئيس في ملاحظاته الاستهلالية زيارته الأخيرة لبرنامجي اليونيسيف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. ورافقه خلال تلك الزيارة، التي قام بها بصفته رئيس المجلس التنفيذي، المدير الإقليمي ونائب المدير الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد تسنى له تفقد عدد من المشاريع والالتقاء بوزراء وممثلين للحكومة في كلا البلدين، وكذلك بموظفي مكتبي اليونيسيف في فيينتيان وبنوم بنه. وقال إن اليونيسيف لها حضور قوي ونشط في المنطقة وانها تعمل في تعاون وثيق مع الحكومات الوطنية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على تنفيذ سياسات وبرامج حماية الأم والطفل.

٤٩٨ - وقال إن واحدا من أهم المسائل المطروحة على المجلس في الدورة الراهنة هي مسألة اعتماد ٤٨ توصية تتعلق بالبرامج القطرية. وأضاف أن عملية مناقشة المذكرات القطرية في كانون الثاني/يناير التي أعقبها في الدورة الراهنة تقديم توصيات وافية بالبرامج القطرية عملية عظيمة القيمة. فخلال هذه العملية تسنى للمجلس التنفيذي التعليق على اختيار ومزيج الاستراتيجيات المستخدمة في مختلف البرامج القطرية. وبالطبع كان المجلس على بينة من أن البرامج القطرية هي نتاج مفاوضات ومشاورات مستفيضة بين اليونيسيف والحكومات المعنية وكذلك مع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء. ومضى قائلا إن الوفود يمكنها أن تلمس في التوصيات نتيجة ذلك العمل المضني، كما أن الموافقة على تلك التوصيات على أساس "لا اعتراض" تعد مؤشرا على تقدير المجلس لتعقيدات العملية. غير أنه كان بمقدور المجلس التنفيذي أن يسهم إسهاما هاما في العملية من خلال إبداء تعليقات على المذكرات القطرية.

٤٩٩ - وتناولت المديرة التنفيذية بإيجاز عدة أحداث هامة جرت خلال الصيف، وتشمل المؤتمر العالمي المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال (انظر الفقرات ٦٠٥-٦٠٨ أدناه) ومؤتمر قمة الأطفال المصغر المعني بخطة مناهضة الحرب، المعقود في ياوندي بالكاميرون في تموز/يوليه بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية. وقد نظم مؤتمر القمة المصغر في جانب منه بغرض توجيه الاهتمام إلى العدد المتزايد من الأطفال الذين يعانون من العنف وتؤثر عليهم الحرب والصراع بشكل يومي.

٥٠٠ - وقالت المديرة التنفيذية إن مسألة الأطفال والحرب سيجري أيضا تناولها في إطار جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وذلك لدى استعراض دراسة الأمين العام بشأن تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال، وهي الدراسة التي أعدتها السيدة غراسا ماشيل (انظر الفقرات ٦٠٢-٦٠٤ أدناه). وتأمل اليونيسيف أن تسهم مناقشة الجمعية العامة لتوصياتها والإجراءات المتخذة بشأنها في تركيز اهتمام

العالم على محنة الأطفال الذين يعيشون في حالة حرب، وأن تساعد الحكومات على التوصل إلى تدابير ملموسة لحماية هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم، الأمر الذي لا يقتضي توافر الإرادة السياسية فحسب من جانب جميع أطراف المنازعات بل وأيضا زيادة الموارد اللازمة للتعليم، ولم شمل الأسر وإعادة التأهيل البدني والنفسي - الاجتماعي. وفضلا عن أنشطة الدعوة العالمية المتصلة بمسائل من قبيل مسألة الألغام البرية، وتعبئة الموارد، ستواصل اليونيسيف التركيز على برامجها للتعاون في البلدان المتأثرة تنفيذا لتوصيات الجمعية العامة بشأن الدراسة.

٥٠١ - وأضافت أن جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن أيضا تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز حتى منتصف العقد صوب تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقالت إنه سيقام في ٣٠ أيلول/سبتمبر احتفال خاص بمناسبة الذكرى السادسة لمؤتمر القمة العالمي وسيستعرض الأمين العام خلاله نتائج التقرير التي تفيد بحدوث تحسينات كبيرة في معظم بلدان ومناطق العالم عادت بفوائد ملموسة على ملايين الأطفال. كما يتبين منها أن الأهداف، متى حددت مع مراعاة الواقع الوطني والأولويات الوطنية تشكل أداة لها قيمتها في توجيه الموارد البشرية والمالية نحو تحسين حياة الأطفال ورفاههم. وقد أشار التقرير إلى المجالات التي يلزم فيها انجاز مزيد من العمل بحلول نهاية العقد، مما يشمل بوجه خاص خفض معدل وفيات الأمهات والإصابة بسوء التغذية. وسوف تستخدم اليونيسيف عملية وضع البرامج القطرية في العمل مع الحكومات وسائر الشركاء من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على التركيز على تلك المجالات (انظر E/ICEF/1996/CRP.31 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها).

باء - إقرار جدول الأعمال

٥٠٢ - شمل جدول أعمال الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1996/18 و Corr.1 البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانان استهلاليان يدلي بهما رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: مقترحات لاستعراض تعاون اليونيسيف واستعراض البرامج: توصيات نهائية بشأن البرامج القطرية من أجل تنفيذها في عام ١٩٩٧

البند ٤: تقرير شفوي عن المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة

البند ٥: المركز الدولي لنماء الطفل

البند ٦: مخطط تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ٧: تقرير عن برنامج التفوق الإداري

البند ٨: تقرير مرحلي شفوي عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

البند ٩: تقرير شفوي عن تنسيق عرض الميزانيات

البند ١٠: تقرير شفوي عن وضع عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها

البند ١١: مناقشة توزيع الموارد العامة

البند ١٣: الفريق العامل المعني بالوثائق

البند ١٤: برنامج العمل لعام ١٩٩٧

البند ١٥: مسائل أخرى

البند ١٦: ملاحظات ختامية للمديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي.

٥٠٣ - وقد اتفق على إرجاء النظر في البند ١٢، المسائل المالية، إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٠٤ - ووفقا للقاعدة ٥٠-٢ ومرفق النظام الداخلي أعلن الأمين المساعد للمجلس التنفيذي أسماء الوفود الحاضرة بصفة المراقب والتي قدمت وثائق تفويض للدورة وأبلغت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهتم بها اهتماما خاصا، وهذه الوفود هي (مع بيان بنود جدول الأعمال، إن وجدت، بين قوسين): إثيوبيا (جميع البنود)؛ الأرجنتين (جميع البنود)؛ أرمينيا (٧ و ١١ و ١٢)؛ اسبانيا(٣)؛ استراليا؛ إسرائيل؛ ألبانيا؛ ألمانيا (جميع البنود)؛ أوروغواي؛ أيرلندا (جميع البنود)؛ بربادوس (١١)؛ بلجيكا؛ بنغلاديش (جميع البنود)؛ بنما؛ بنن (جميع البنود)؛ بوتسوانا؛ البوسنة والهرسك؛ بولندا (جميع البنود)؛ بيلاروس؛ الجزائر (جميع البنود)؛ الجمهورية التشيكية؛ جمهورية تنزانيا المتحدة (٣)؛ جمهورية مولدوفا؛ جنوب أفريقيا؛ رواندا؛ زمبابوي؛ السلفادور؛ سلوفاكيا؛ سلوفينيا؛ السنغال (٣)؛ السودان؛ عمان؛ غواتيمالا؛ غينيا؛ الفلبين؛ فنلندا؛ كازاخستان؛ الكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ كوستاريكا؛ لكسمبرغ؛ ليبريا؛ ليتوانيا؛ ليسوتو؛ مالطة (جميع البنود)؛ المكسيك (جميع البنود)؛ منغوليا (٣)؛ النمسا (٧)؛ نيبال (جميع البنود)؛ نيجيريا (جميع البنود)؛ نيكاراغوا (٣، ١١)؛ نيوزيلندا (جميع البنود)؛ هنغاريا؛ اليمن.

٥٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك قدمت وثائق تفويض من فلسطين (٣) ومن وكالة التعاون الثقافي والتقني (١ و ٤ و ٥ و ١٣ و ١٤)؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) (٤ و ٦)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف (٧)؛ والمجلس الاستشاري الانجليكاني (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨)؛ والرابطة الدولية لأندية الليونز؛ والمكتب الكاثوليكي الدولي المعني بالطفل (١ و ٧)؛ والاتحاد الدولي للنقابات الحرة (٥)؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والاتحاد الدولي لمراكز الاستيطان والجوار.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - مقترحات لاستعراض تعاون اليونيسيف واستعراض البرامج: توصيات نهائية بشأن البرامج القطرية من أجل تنفيذها في عام ١٩٩٧

٥٠٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ما مجموعه ٤٨ توصية بشأن البرامج القطرية. وذكّر الرئيس المجلس التنفيذي بأن توصيات البرامج القطرية تنقسم إلى مجموعتين. وقد قدمت أربعون من تلك التوصيات باعتبارها اضافات للمذكرات القطرية التي ناقشها المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦. ووفقا للمقرر ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) ووفق على تلك التوصيات على أساس "لا اعتراض". وتم إبلاغ الوفود بأنها إذا أرادت التعليق على أي من التوصيات فلا بد من إخطار الأمانة كتابة في موعد أقصاه ١٢ أيلول/سبتمبر. ولم يفعل ذلك سوى وفد واحد فقط. ووفقا للقاعدة ٥٠-١ من النظام الداخلي يحق لأي وفد أن يشارك في المناقشة عند النظر في البرنامج القطري الخاص ببلده.

٥٠٧ - أما التوصيات الثماني المتبقية فهي بصفة رئيسية توصيات لسد الثغرات في البرامج القطرية القصيرة الأجل أو توصيات بالتمويل التكميلي قائمة بذاتها. وسوف يتولى المديرون الإقليميون، حسبما اقترح في اجتماع المكتب المعقود في أيلول/سبتمبر، عرض تلك التوصيات. ولم يطلب إلى الوفود تقديم إخطار مسبق بشأن معالجتها باستثناء المراقبين الراغبين في تناول توصيات أخرى غير التوصيات المتعلقة ببلدانهم. وسوف يوافق المجلس على تلك التوصيات كل على حدة، جريا على الممارسة المتبعة فيما سبق.

أفريقيا

٥٠٨ - وافق المجلس التنفيذي دون اعتراض على البرامج القطرية لجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا (E/ICEF/1996/P/L.1/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.8/Add.1). وقدم المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برنامجين قصيري الأجل يتعلقات بأنغولا والصومال (E/ICEF/1996/P/L.65 و E/ICEF/1996/P.L.66).

٥٠٩ - وقال أحد الوفود إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية العصيبة في أنغولا تؤثر تأثيرا سلبيا على الأطفال والنساء في ذلك البلد. وقد كان المانحون يوجهون الموارد بشكل متزايد من خلال المنظمات غير الحكومية في بلدانهم، مما خلق نوعا من التبعية، وفي الوقت نفسه، كثيرا ما أخذ على الحكومة عدم تصديها للأزمة الاجتماعية - الاقتصادية. وحث المتكلم اليونيسيف على النظر في زيادة المخصص من الموارد العامة لأنغولا، ودعا المديرة التنفيذية إلى زيارة ذلك البلد للوقوف على المشاكل بنفسها. وطرح متكلم آخر تساؤلات حول أعداد موظفي اليونيسيف في البلد المذكور وتكاليفهم، وقال إن الضرورة تقتضي الحد من تكاليف الموظفين وفقا للسياسات الإدارية الراهنة وتدابير الميزانية التقشفية. وطلب وفد آخر إيضاحا بشأن الصلة بين المستوى المطلوب من التمويل التكميلي اللازم للبرنامج ونصيب اليونيسيف في النداء الموحد من أجل أنغولا. ورد المدير الإقليمي بأنه لا اختلاف بين الاثنين البتة.

٥١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري للصومال، شدد أحد الوفود على الحاجة إلى معلومات أدق عن المناطق الجغرافية موضع التركيز حاليا، ونسبة الإجراءات العاجلة إلى الإجراءات العادية، وحالة الملاك الوظيفي بحيث يمكن التحقق بشكل أفضل من حالة تنفيذ البرنامج وتكاليفه التشغيلية. وأيد المدير الإقليمي ذلك وقال إن المعلومات اللازمة متاحة في الجداول الواردة في مرفق التوصية المتعلقة بذلك البرنامج القطري.

٥١١ - وأشاد أحد الوفود بالبرنامج القطري لبوروندي لملاءمته للاحتياجات، وشكر اليونيسيف على مساعدتها للأطفال في ذلك البلد. غير أن المتكلم أعرب عن القلق إزاء تأثير الجزاءات الاقتصادية على أطفال بوروندي، وهي الجزاءات التي فرضتها منظمة الوحدة الأفريقية والتي أسفرت، حسبما ذكر، عن معاناة النساء والأطفال. وقال المتكلم إنه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أعيد تشكيل الجمعية الوطنية لبوروندي ورفع الحظر عن جميع الأحزاب السياسية. وحث على بذل جهود لرفع الجزاءات كيما يتسنى تحسين الخدمات الأساسية. وقال السيد ستيفن لويس نائب المديرة التنفيذية إنه ليس لليونيسيف أي حكم على القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. غير أنه وفقا لخطتها لمناهضة الحرب وانطلاقا من قلقها إزاء تأثير الجزاءات على الأطفال في بوروندي، أجرى اليونيسيف مؤخرا، جنبا إلى جنب مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، اتصالات مع لجنة الجزاءات الإقليمية التماسا لبعض الاستثناءات لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية، وقد ووفق على ذلك. وأضاف أن اليونيسيف في سبيلها

إلى الحصول على التصاريح المناسبة وأنها تأمل في القيام عن كثب برصد استخدام لوازم ومعدات الغوث التي استثنيت من الجزاءات.

٥١٢ - ووافق المجلس التنفيذي دون اعتراض على البرامج القطرية لتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، وغابون، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا (E/ICEF/1996/P/L.9/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.15/Add.1). وقدم المدير الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها برامج "انتقالية"، قصيرة الأجل تتعلق بغامبيا، والكونغو، وليبريا (E/ICEF/1996/P/L.67-E/ICEF/1996/P/L.69).

٥١٣ - وتناول عدد من المتكلمين التوصية المتعلقة بالبرنامج القطري لليبريا. وقال أحد الوفود إن الحالة في ذلك البلد تشهد تحسُّنا. وشكر متكلم آخر اليونيسيف على التزامها حيال الأطفال في بلد عصفت به الحرب وأعرب عن الأمل في أن يستعاض في الوقت المناسب عن البرنامج الانتقالي البالغة مدته عامين ببرنامج قطري عادي متى عاد السلام. وطرح متكلمون آخرون تساؤلات حول تصور اليونيسيف للحالة في ليبريا ولقدرة المنظمة على التنفيذ وقد تم إجلاء معظم موظفيها بسبب الحرب. وقالت الوفود نفسها إنه كان من الممكن توخي مزيد من الاختصار والواقعية في التوصية المتعلقة بالبرنامج القطري لليبريا.

٥١٤ - وقال المدير الإقليمي إن اليونيسيف تعمل على توسيع نطاق منافذ أنشطتها لتمتد إلى خارج مونروفيا، وتتفاوض على إعادة إدماج الجنود الأطفال، وتسعى إلى توفير الخدمات الأساسية العاجلة في مجالات الإمداد بالمياه والصحة والتعليم في المناطق التي تصل إليها. وأضاف أن اليونيسيف تضطلع بالدعوة إلى حماية حقوق الطفل والمرأة وتتحين الفرص لإعادة الخدمات الأساسية حيثما تسنى ذلك. ومضى يقول إن البرنامج الانتقالي البالغة مدته عامين سيرسي الأساس لأنشطة أقوى في المستقبل. وذكر أن هناك ثمانية موظفين دوليين في البلد يدعمهم عدد من الموظفين الوطنيين. وقال إن اليونيسيف ترصد الأحداث يوميا بحيث يمكن نشر مزيد من الموظفين بمجرد تحسُّن الحال.

٥١٥ - وأعرب متكلم آخر عن تأييده للبرنامج القطري لنيجيريا، ولكنه قال إن ثمة قيودا يمكن أن تؤثر على التنفيذ، وبوجه خاص العوامل السياسية التي تراعى في اختيار مجالات الحكم المحلي ذات الأولوية، وكذلك على أهمية استهداف أشد الأطفال حرمانا. وشدد المتكلم على الحاجة إلى تعاون أقوى مع الحكومة وسائر الشركاء في الجهود الرامية إلى استئصال (داء دودة غينيا). وقال المدير الإقليمي إن المقررات المتعلقة بوضع البرنامج اتُخذت بعد تشاور وثيق مع السلطات على الصعيد القطري وإن اليونيسيف تعمل مع منظمة الصحة العالمية وسائر الشركاء على استئصال ذلك الداء.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥١٦ - وافق المجلس التنفيذي دون اعتراض على البرامج القطرية للأرجنتين، وأوروغواي، وبليز، وبنما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا

(E/ICEF/1996/P/L.16/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.27/Add.1). وقدمت المديرة الإقليمية توصيات "قائمة بذاتها" لتوفير التمويل التكميلي لبرامج دون إقليمية تتعلق بالتغذية والمياه والمرافق الصحية في أمريكا الوسطى وبنما ولبرنامج دون إقليمي لمنطقة الأمازون (E/ICEF/1996/P/L.70).

٥١٧ - وسأل أحد الوفود عما إذا كانت هناك بالفعل أي دلائل على اهتمام المانحين بتمويل البرامج دون الإقليمية. وتساءل المتكلم عن السبب في أن البرامج دون الإقليمية لأمريكا الوسطى رصدت لها اعتمادات في ميزانيات خاصة بكل بلد، في حين أن برنامج آخر ليس له سوى ميزانية دون إقليمية، وتساءل أيضا عن السبب في أن المقترحات المتعلقة بأمريكا الوسطى تشمل الاحتياجات من الموظفين في حين أن الاقتراح المتعلق بالبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الأمازون لا يتضمن شيئا من هذا القبيل. وأثيرت أيضا تساؤلات حول قرار إدراج التوصيات دون الإقليمية الثلاث في وثيقة واحدة بالنظر إلى أن منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية ومنطقة الأمازون دون الإقليمية مختلفتان تماما. وأعرب وفد آخر عن ارتياحه للتعاون بين اليونيسيف واتحاد بلديات أمريكا الوسطى في إطار البرنامج دون الإقليمي للمياه. وقال المتكلم إن حكومته راضية عن أعمال اليونيسيف في أمريكا الوسطى.

٥١٨ - وشرحت المديرة الإقليمية أن برنامج المغذيات الدقيقة لأمريكا الوسطى يتطلب تخصيص ميزانية منفصلة لكل بلد لأن الأنشطة تختلف في طبيعتها من بلد لآخر. وسلطت الضوء على المانحين الذين أبدوا اهتماما بمواصلة تمويل البرامج. وقالت إنه لم تكن هناك احتياجات لموظفين إضافيين من أجل البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الأمازون لأنه يتلقى دعما تقنيا وتنفيذيا من المكتب الإقليمي، والموظفون موجودون بالفعل في البلدان المشمولة بالبرنامج. وقالت المديرة التنفيذية إن البرامج الثلاثة عرضت في وثيقة واحدة توفيرا للموارد وجريا على الممارسة المتبعة فيما سبق.

٥١٩ - وأعربت إحدى المتكلمات، في معرض الإشارة إلى التوصية المتعلقة بالبرنامج القطري لنيكاراغوا، عن التزام حكومتها التزاما تاما بالبرنامج ودعمها له، وشددت على أهمية استمرار الدعم المقدم من مجتمع المانحين.

آسيـــا

٥٢٠ - وافق المجلس التنفيذي دون اعتراض على البرامج القطرية لماليزيا، ومنغوليا، وبلدان المحيط الهادئ الجزرية (E/ICEF/1996/P/L.28/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.30/Add.1).

٥٢١ - وعلّق وفدان على البرنامج القطري لمنغوليا. وقال أحد المتكلمين إن منغوليا تستحق مساعدة ضخمة من اليونيسيف نظرا للمشاكل الاجتماعية الخاصة الناجمة عن عملية التحول إلى اقتصاد السوق. وأكد ممثل منغوليا على التزام حكومته بحماية الشرائح السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال، وشكر اليونيسيف على مساعدتها.

٥٢٢ - وقدم المدير الإقليمي توصية ببرنامج قطري قصير الأجل لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (E/ICEF/1996/P/L.71). وقال أحد الوفود إن تنفيذ برنامج صحة الأم والطفل، لا سيما عناصره الممولة من جهة مانحة ثنائية، يبدو بطيئا للغاية. وأبدت المتكلمة تحفظات بشأن قدرة موظفي اليونيسيف التقنية على تنفيذ مشروع من هذا القبيل، ولاحظت أنه لم يستعن بالإطار المنطقي في إعداد البرنامج ومن ثم افتقرت خطة العمل إلى الوضوح. وقالت إن التنسيق بين عنصري برنامج المياه والمرافق الصحية والاهتمام ببناء القدرات منعدمان. وقال المدير الإقليمي، مستشهدا ببرنامج التحصين الموسع، إن جميع المشاريع في ذلك البلد تبدأ، حسب تجربة اليونيسيف، ببطء. وأضاف أن هذا يعزى إلى محدودية الهيكل الأساسي والقدرة التقنية لا سيما على صعيد المحليات والمناطق. فكل منطقة عـُينت بناء على مدى قرب سكانها من مراكز أداء الخدمات، تحتاج إلى استراتيجية خاصة بها توضع بالتعاون مع الشركاء المحليين. وبالتالي وجد أنه من المناسب تطوير القدرة والأنظمة المحيطة بتنفيذ أحد الأنشطة واستخدام تلك القدرة والأنظمة فيما بعد في أهداف أخرى. وقد شكـّل برنامج صحة الأم والطفل بوجه خاص تحديا، ولكنه سينال اهتماما متزايدا من جانب اليونيسيف في سياق عمل جميع الأطراف على بناء القدرة في أجهزة الحكم.

٥٢٣ - ووافق المجلس التنفيذي، دون اعتـــراض، علـى البرامج القطريـــة لبوتـــان، وسري لانكـــا، ونيبال (E/ICEF/1996/P/L.31/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.33/Add.1).

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٥٢٤ - أقر المجلس التنفيذي دون اعتراض البرنامجين القطريين لجمهورية مولدوفا وتركيا (E/ICEF/1996/P/L.34/Add.1 و Corr.1، و E/ICEF/1996/P/L.35/Add.1).

٥٢٥ - وأعرب الوفد التركي عن تقديره للدعم المستمر من جانب اليونيسيف، وقال المتكلم إن مؤشرات تركيا المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي ورفاه الأطفال قد تحسنت تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة وأنها، في الواقع، أحسن من أرقام عام ١٩٩٤ المذكورة في تقرير البرنامج القطري. ونتيجة لذلك، تقوم اليونيسيف بإجراء تخفيض كبير في مجموع مخصصاتها من الموارد لتركيا بحيث تهبط من مجموع عام يزيد على ٠٠٠ ٥٧٦ ١١ دولار في الموارد العامة (مضافا إليه ٠٠٠ ٠٢٣ ٨ دولار من الأموال التكميلية) الى مبلغ ٤,٩ مليون دولار فقط في الموارد العامة مضافا إليه ما يمكن جمعه من الأموال التكميلية. وقال إن تركيا تؤيد التخفيض لا بل إنها تتطلع الى اليوم الذي ستصبح فيه مانحا صافيا لليونيسيف في المستقبل. وستدرس تركيا في السنوات المقبلة ما إذا كانت ستقدم أو لا تقدم برامج قطرية أخرى للتمويل وما إذا كانت ستعتمد حصرا على الموارد الوطنية التي يمكن حشدها من خلال المؤسسات الوطنية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٢٦ - وأقر المجلس التنفيذي دون اعتراض البرامج القطرية لتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب (E/ICEF/1996/P/L.40/Add.1-E/ICEF/1996/P/L.36/Add.1)، وقدم المدير الإقليمي توصية ببرنامج قطري قصير الأمد للعراق (E/ICEF/1996/P/L.72).

٥٢٧ - وأشار أحد المتكلمين الى المعدلات العالية للوفيات من الرضع والأطفال ووصف الحالة الراهنة في البلد بأنها "تقطع القلوب". وقال إن بلده قدم، منذ عام ١٩٩٣، مساعدات ثنائية الى العراق قيمتها ٣٧,٥ مليون دولار بشكل عقاقير ولوازم طبية ومواد غذائية، وأن بلده سيواصل تقديم المساعدة والدعم لأعمال اليونيسيف على الرغم من قلة هذه الموارد إذا قورنت بحجم المأساة في العراق. وأعرب وفد آخر عن دعمه للبرنامج وأكد على أهمية مداخلات اليونيسيف في مجال إمدادات المياه والتغذية والصحة والمرافق الصحية للمساعدة في تخفيف معاناة الأطفال العراقيين نتيجة لحرب الخليج. وأعرب وفد ثالث عن دعمه للبرنامج القطري وسأل عن حالة إمدادات المياه والمرافق الصحية في الجزء الجنوبي من البلد الذي عانى من الدمار خلال حرب الخليج. وأعلن المدير الإقليمي أن اليونيسيف، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، تقدم الدعم لبرامج إمدادات المياه والمرافق الصحية في الجزئين الشمالي والجنوبي من العراق. واستدرك قائلا إن شبكات المياه في الجنوب في حاجة ماسة جدا الى قطع الغيار، وإلى المواد الكيميائية المستخدمة لتنقية المياه وإلى الدراية الفنية في هذا المجال. وقد ساعدت مساهمة اليونيسيف في البرنامج، عام ١٩٩٥، على توفير المياه النظيفة لما يقرب من مليوني عراقي.

٥٢٨ - انظر المرفق، من المقرر ١٩٩٦/٢٩، للاطلاع على التوصيات التي أقرها المجلس التنفيذي.

باء - التقرير الشفوي عن مبادرات الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

٥٢٩ - قدم السيد ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، التقرير الشفوي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، فقال إن اليونيسيف شاركت في مشاورات بين المانحين حول المبادرة التي نظمها الأمين العام في جنيف يوم ٢ تموز/يوليه؛ وفي مناقشات للخبراء انعقدت بعد ذلك بقليل، في أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في نيويورك، يوم ١٠ تموز/يوليه وفي اجتماع مشترك بين الوكالات عقد في برازافيل، الكونغو، يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه الذي تمت فيه الموافقة على أهداف الإصلاح في مجال العناية الصحية لأفريقيا. وأعلن أيضا أن الاجتماع المقبل للجنة التنسيق الإدارية قد تقرر عقده في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

٥٣٠ - وفيما يتعلق بنطاق المبادرة ومحتواها، قال إن هناك تكاملا بين المبادرة وبين خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا، التي تقوم الجمعية العامة باستعراض منتصف المدة لها. وأوضح أن القصد من

المبادرة هو توفير الزخم للتنفيذ العملي على الصعيد القطري لأهداف محددة ومجالات ذات أولوية من الخطة في قطاعات رئيسية مختارة كقطاعات الصحة والتعليم والماء. وقال إن الفقر في أفريقيا ما زال في تزايد وأن التنمية المستدامة تطلب زيادة الاستثمار في الأطفال وانخفاض مستويات المديونية والتقليل من عدم المساواة. واليونيسيف تسير في الطليعة فيما يتعلق بمساعدة الحكومات في إعداد برامجها المتعلقة بالإصلاح الصحي على الأسس التي أقرتها مبادرة باماكو وفي إعداد برامجها الأخرى المتعلقة بالاستثمار القطاعي لتمكينها من تنفيذ المبادرة بصورة عملية.

٥٣١ - وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة تحقق بعض التقدم في وضع وتنفيذ البرامج القطاعية في إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وزامبيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق. وتقدم اليونيسيف أيضا الدعم لدراسة خاصة عن قطاع المياه والمرافق الصحية في أفريقيا عن طريق الفريق العامل الفني لعموم أفريقيا دعما لتأمين المياه للأسر. وقد أنشئت في مقر نيويورك قوة عمل متعددة التخصصات لدعم المكاتب القطرية في تنفيذ المبادرة.

٥٣٢ - وفيما يتعلق بتوفير الموارد للمبادرة أشار الى المساهمات البالغة ٢٢,٦ مليون دولار و ١٠,٧ مليون دولار من حكومتي النرويج وكندا على التوالي، كدعم لتعليم الفتيات في ٢١ بلدا أفريقيا. وقال إن التعاون جار مع البنك الدولي واليونسكو لتحديد البلدان الخمسة الأولى التي ستنفذ فيها برامج الاستثمار في قطاع التعليم.

٥٣٣ - ورحبت الوفود بالأسلوب العملي الذي تعالج فيه اليونيسيف تلك المبادرة. وكان من رأي بعض الوفود أن خبرة اليونيسيف والتزامها القوي ينبغي أن ينعكسا في تخصيص مواردها العامة وبرامجها، وخصوصا في مجالي الصحة والتعليم. وحثوا اليونيسيف على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع مؤسسات بريتون وودز من أجل تحديد إطار مشترك لتنفيذ المبادرة. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للتركيز على خمسة مجالات برنامجية من الـ ٢٠ مجالا التي تشملها المبادرة، وطلبوا الى اليونيسيف أن تستخدم خبرتها الواسعة في برمجة القطاع الاجتماعي لإعطاء أمثلة ملموسة للبرامج الناجحة التي نفذت، مثلا، عن طريق مبادرة باماكو.

٥٣٤ - وقال أحد الوفود إن عنصر التقييم مفقود من العرض وأنه يريد معلومات عن تطور التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال وفد آخر إن أولويات المبادرة قد صيغت بصورة عامة ولذلك ينبغي أن تنفذ حتى يكون لها أي أثر. وقال أحد المتكلمين إن المبادرة يمكن أن تشكل إسهاما في التنمية المستدامة في أفريقيا وأوصى ببذل الجهود لكفالة الملكية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، أعلن أحد الوفود أن معظم البلدان الأفريقية ليست لديها فكرة واضحة عن نطاق المبادرة ومحتواها وسأل إن كانت ستقدم موارد جديدة أم لا. وأوضح متكلم آخر أن استراتيجيات الاستثمار القطاعي هامة جدا لعملية التنمية في أفريقيا واقترح أن تستخدم هذه الاستراتيجيات للاستفادة من مبادرات الحكومات نفسها.

٥٣٥ - ودعا أحد الوفود الى إعادة توزيع الموارد المتاحة وحذر من خلق توقعات لموارد جديدة. ودعا المتكلم نفسه الى زيادة التنسيق الفعال بين الوكالات المشتركة. وأراد متكلم آخر أن يعرف الصلة بين الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالصحة في برازافيل وبرامج المساعدة التي يقدمها البنك الدولي الى أفريقيا في مجال الصحة، وأن يعرف إن كانت هناك جهود مشتركة بين البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والوكالات الثنائية، كما هي الحال في زامبيا، وهل يتوخى قيام نفس النوع من التعاون بالنسبة لموزامبيق.

٥٣٦ - وردا على التعليق بشأن التقييمات، أقر وكيل المديرة التنفيذية أن تقريره الشفوي لم يقصد به أن يكون تقييما للتقدم الذي أحرزته المبادرة حتى الآن. وأوضح أنه ستقام آليات مناسبة لرصد المبادرة أثناء تقدمها وستقدم تقارير عن ذلك. وفيما يتعلق بالتمويل قال إنه، فيما عدا نسبة تقديرية قدرها ٢٠ في المائة من ٢٥ بليون دولار كأموال جديدة لفترة زمنية قدرها ١٠ سنوات، لم يقصد قط بالمبادرة أن تحرر مبالغ إضافية من المال. وفيما يتعلق بالبنك الدولي، قال إنه متأكد من التزام البنك الدولي بالمبادرة ولكنه غير متأكد من مستوى التمويل الإضافي الذي سيأتي من البنك. بيد أنه لاحظ أن البنك الدولي يقدم حاليا ٣,٥ بليون دولار سنويا الى القطاعات الاجتماعية للبلدان النامية، ومن بينها أفريقيا، ويعتزم تقديم ما يقرب من ٥ بلايين دولار سنويا في المستقبل القريب. وأشار أيضا الى أن موزامبيق تتلقى دعما منسقا من المانحين.

جيم - المركز الدولي لنماء الطفل

٥٣٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي ومقترح بشأن أنشطة المركز الدولي لنماء الطفل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (E/ICEF/1996/20). وقام بعرض التقرير وكيل المديرة التنفيذية، السيد ستيفن لويس. وأعربت عدة وفود عن ارتياحها للتقرير وللتقدم الذي أحرزته الأنشطة حتى الآن وللأنشطة المعتزم الاضطلاع بها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

٥٣٨ - وقال أحد المتكلمين إن التقرير غير واضح فيما يتعلق بالصلة بين المركز وبرنامج التفوق الإداري. وأضاف أنه، بالنظر الى استناد أنشطة المركز الى إطار عالمي، كان ينبغي أن تشير الوثيقة الى شعبة البرامج وشعبة الاتصالات. وقال إن التقرير ذكر، في الفقرة ٣٣، وجود صلات مع المنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية لليونيسيف ولكنه لم يذكر أي صلات مع شُعَب اليونيسيف. ووافق مدير المركز على ضرورة تحسين التنسيق بين المركز وسائر اليونيسيف. وأكد أن المركز الآن هو جزء لا يتجزأ من فريق البرامج الذي أعيد تنشيطه من جديد، الى جانب شعبة البرامج؛ ومكتب التقييم والسياسات والتخطيط ومكتب برامج الطوارئ. وينبغي لأعضاء الفريق أن يكونوا على اتصال منتظم وموضوعي فيما بينهم ومع المكاتب الميدانية للاستفادة من خبرات البرامج القطرية. وأضاف وكيل المديرة التنفيذية أن التفاعل بين

المركز وشعبة الاتصالات سيعالج في استراتيجية الاتصالات التي ستقدم الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧.

٥٣٩ - ولاحظ متكلم آخر التعاون بين المركز ولجنة حقوق الطفل واقترح مواصلة هذا التعاون. واقترح عدة متكلمين أن يتخذ المركز دورا قياديا في نشر المعلومات عن اتفاقية حقوق الطفل.

٥٤٠ - وأثنى العديد من المتكلمين على حكومة إيطاليا لدعمها المتواصل للمركز، وأثنوا كذلك على حكومة السويد واللجنة الإيطالية لليونيسيف والبنك الدولي لما يقدمونه من دعم مالي لمشاريع محددة. ودعا بعض المتكلمين الى انضمام آخرين الى المانحين الحاليين في استكشاف وتمويل كامل إمكانيات المركز. وقال أحد الوفود إن التقرير لا يتصدى للحالة المالية للمركز وأن ثمة حاجة الى زيادة الدعوة من جانب اليونيسيف لتلبية الاحتياجات المالية للمركز.

٥٤١ - وقال أحد المتكلمين إنه في حين ينبغي دعم المقترحات وأسس العمل للسنوات المقبلة، لا يزال المركز، بعد ثماني سنوات، بلا هوية واضحة. وليس من الواضح إن كان المركز دار مقاصة أو دار بحوث. وأشار الى أن الورقة تشكل بداية طيبة في التصدي لمسألة الهوية ولكنها ينبغي أن تعالج الكيفية التي يمكن بها توجيه المركز بحيث يتسق مع رسالة اليونيسيف ويصبح قاعدة معارف لبناء القدرات. وأجاب المدير بأن التدريب سيكون أحد المكونات الرئيسية لعمل المركز وأن التدريب في المركز لن يكون على النمط التقليدي بل سيكون موجها نحو التصدي للمشاكل ليعكس البرمجة الحديثة بصورة أفضل.

٥٤٢ - واقترح عدة وفود أن تدرج مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال في مجالات البحث الرئيسية للمركز. واقترح أحد المتكلمين أن تكون الكوارث الناتجة عن التكنولوجيا مجالا آخر من مجالات التركيز، ليس فقط من حيث تقديم المساعدة الطبية أو الاجتماعية بل من حيث المساعدة السيكولوجية أيضا. وسأل أحد المتكلمين عن المعيار المتخذ لاختيار المواضيع التي ستكون محلا للتركيز. وقال متكلم آخر لا ينبغي للبحث أن يقتصر على الباحثين أو على المؤسسات في البلدان الصناعية بل يجب أن يشمل أيضا الباحثين من البلدان النامية.

٥٤٣ - وقال عدد من المتكلمين إن أعمال المركز يجب أن تنشر بشكل أفضل. وقال المدير إن المركز سيستخدم الطرق الالكترونية الحديثة لتسهيل وتوسيع تبادل المعلومات عن البرامج وتنفيذها في حينها. وسيجري مزيد من النشر عن طريق قنوات الاتصال الحديثة بالإضافة الى إنتاج طبعات للبحوث ميسرة للقارئ. وقال العديد من الوفود إن على المركز أن يزيد استفادته من المعلومات الآتية من الخبرات الميدانية لليونيسيف وأن يترجم تلك المعلومات الى نواتج بحثية مفيدة. ورأى عدة وفود أنه ينبغي أن يصبح المركز ذاكرة مؤسسية لليونيسيف. وقال أحد الوفود إن أعمال المركز يجب أن تنشر في اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة.

٥٤٤ - وردا على سؤال حول التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، قال المدير إنه أجرى عدة اتصالات في هذا الصدد وافق على ضرورة زيادة تطوير هذه الاتصالات. ووافق على أن المركز يجب أن يكون في جبهة التصدي لبعض المسائل مثل الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملة الأطفال. وجوابا على سؤال حول هوية المركز، قال المدير إن أحد جوانبه هو العمل كمكان تتوفر فيه الحرية للتفكير وتحليل تجارب اليونيسيف فيما يتعلق بالبرمجة (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٦/٣٠ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

دال - خلاصة التقرير المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

٥٤٥ - قام رئيس قسم الصحة في اليونيسيف بعرض ملخص للتقرير المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1996/19). وأكد أن تقريرا مفصلا عن تنفيذ الاستراتيجية سيقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٤٦ - وأعرب العديد من الوفود عن ارتياحهم للملخص ولطريقة عرضه. وأعربوا عن تأييدهم للمبادئ التوجيهية في الاستراتيجية الصحية الجديدة وهي: (أ) المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة؛ و (ب) زيادة إدماج استراتيجيات معينة في عملية النهوض بالصحة، والخدمات الصحية الأساسية ورصد الصحة؛ و (ج) التركيز على بناء القدرات الوطنية؛ (د) تنمية الشراكات؛ و (هـ) الخصوصية القطرية. ورحب بعض المتكلمين أيضا بالأولويات البازغة لليونيسيف منها مثلا الصحة للمرأة والشباب وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشدد بعض الوفود على ضرورة النظر إلى موضوع صحة المرأة بمعناه الواسع وليس حصرها بالصحة الإنجابية. وشجع بعض الوفود اليونيسيف على تقديم الدعم المتواصل لرصد أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ولتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وذلك بحشد الموارد المالية والبشرية.

٥٤٧ - وأعرب بعض الوفود، عن تأييدهم للتركيز الجديد على زيادة إدماج استراتيجيات صحية معينة تأخذ بنهج متعدد القطاعات وأكثر تحديدا في مجال الصحة، ولكنهم قالوا إن هذا الادماج ينبغي أن يكون في سياق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبروا من المهم جدا استمرار دعم اليونيسيف للنهوج القائمة على مشاركة المجتمع المحلي، لا سيما بالنسبة إلى مبادرة باماكو. ووافقت الوفود على أن اليونيسيف تحتاج إلى توسيع قدرة موظفيها وقدرة الشركاء الصحيين وغير الصحيين بحيث تتجاور المسائل الصحية بمعناها الضيق كيما يتمكنوا من مواجهة تحديات الاستراتيجية الصحية الجديدة. وأيدت جميع الوفود هدف اليونيسيف التمثيل في خلق شراكات فعالة، قائلين إن هذه الشراكات يجب أن تشمل الوكالات الإنمائية الثنائية والمؤسسات كمعهد التحصين الدولي في سيؤل بجمهورية كوريا ورابطات المهنيين الدولية والجامعات. وأكدت الأمانة أن اليونيسيف هي بالفعل شريك نشيط جدا في عملية تجديد مفهوم "توفير الصحة للجميع".

٥٤٨ - وشدد العديد من الوفود على ضرورة توضيح الأدوار لكل من المقر والمكاتب القطرية والإقليمية في ضوء الاستراتيجية الجديدة والإصلاحات الرامية إلى التفوق الإداري، قائلين إن الدور العام لليونيسيف في مجال الصحة هو كونها حفازا للعمل العام في سياق الاستراتيجية. ورحبت جميع الوفود بالتشديد على البرمجة القطرية وعلى ضرورة تكييف الخطة وفقا للأموال والسياسات الصحية الوطنية الخاصة بكل قطر غير أن عددا من المتكلمين أعربوا عن بعض التخوف من نشوء أنماط قطرية وشددوا على ضرورة زيادة تقييم الدروس المكتسبة وتبادل الخبرات بين البلدان. وطلب من الأمانة أن تقدم مزيدا من التفصيل عن مختلف الآليات التي ستقام من أجل تنفيذ الاستراتيجية الصحية ورصدها، وقال بعض الوفود إن ذلك يجب أن يكون نتيجة لمشاورات واسعة داخل وخارج اليونيسيف على السواء.

٥٤٩ - وتكلم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا أمام المجلس التنفيذي في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فقال إن المجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان طلب من رئيسه، في مقرر حديث (٣٨/٩٦)، أن يتحقق من رأي المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لليونيسيف فيما يتعلق بإمكانية قبول المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية. وطلب المقرر أيضا اتخاذ الإجراء المناسب للسماح لأمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك كمراقب في اجتماع اللجنة المشتركة الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد مناقشة قصيرة، أعلن فيها المدير التنفيذي أن الاجتماع المقبل للجنة المشتركة لن يعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بل في موعد لاحق من ذلك العام، وافق المجلس على مناقشة الموضوع في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧. (انظر المرفق، المقرر ٣١/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي)،

هاء - تقرير عن برنامج التفوق الإداري

٥٥٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن برنامج التفوق الإداري (E/ICEF/1996/AB/L.13) الذي قام بعرضه المدير التنفيذي. وقد ركز التقرير تحديدا على توصيات بشأن دور المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر وبشأن المسؤولية عن إدارة العلاقات مع اللجان الوطنية لليونيسيف. وقال المدير التنفيذي إن المقر سيواصل توفير القيادة الحاسمة في حين أنه سيتخلى عن بعض المهام التي يمكن أن تضطلع بها المكاتب الإقليمية والقطرية بفعالية أكبر. وسوف يركز المقر بنيويورك على المجالات التي يناسب أن يكون الدور فيها للمقر، في حين تتولى أفرقة الإدارة الإقليمية، برئاسة المديرين الإقليمين، مسؤوليات محددة بوضوح تتعلق بمراقبة أداء المكاتب الإقليمية والقطرية. وسوف تشارك أفرقة الإدارة الإقليمية في المسؤولية بالنسبة لنوعية عمل اليونيسيف في كل منطقة.

٥٥١ - وقالت المديرة التنفيذية إن مهمة فرقة العمل الإدارية والميزانية المخصصة لها ستنتهيان في كانون الأول/ديسمبر، إلا أن الأمانة ستواصل إدارة برنامج الاصلاح كجزء من مهام المكتب التنفيذي في حدود الموارد المتاحة والميزانيات العامة المعتمدة خلال عام ١٩٩٧، وأكدت أن اليونيسيف ملتزمة بمواصلة التقدم المشجع جدا الذي تحقق في الـ ١٨ شهرا الماضية. ونظرا لوجود مواعيد نهائية لتقديم الوثائق، قالت إنها تعتزم إدراج تعديلات فورية تتعلق بالميزانية والتنظيم في الورقة المتعلقة ببرنامج التفوق الإداري التي ستقدم في المستقبل إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ التي تعقد في كانون الثاني/يناير وأن يتضمن بيانها الافتتاحي للدورة تقريرا عن التقدم المحرز في الأشهر الثلاثة الأخيرة في عام ١٩٩٦.

٥٥٢ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات المفصلة الواردة في التقرير، بما في ذلك الجدول الذي يبين الإجراءات المتخذة حتى الآن بشأن التوصيات المقدمة من مؤسسة "بوز ألين وهاميلتون". وقد أيد العديد من المتكلمين عملية الاصلاح والنهج التدريبي الذي تتبعه الأمانة وأعربوا عن ثقتهم في قدرة الأمانة على تنفيذ التغييرات المقترحة. وقد أبرز المتكلمون ما تحقق حتى الآن من تقدم كبير، بما في ذلك إجراءات تبسيط العمل في المقر وزيادة فعالية التكاليف. وقد رحب عدة متكلمين بالتركيز على المكاتب القطرية وأيدوا الأدوار المقترحة للمقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، كما أيدوا زيادة تركيز المقر على مزيد من المهام الاستراتيجية والتحليلية، وأيد أحد المتكلمين مبدأ اللامركزية بوصفه ممارسة إدارية سليمة إذ يجعل اتخاذ القرار أقرب ما يكون إلى مكان التنفيذ.

٥٥٣ - وطلب أحد الوفود وضع مجموعة من المخططات التنظيمية للمقر وللمكاتب الإقليمية والقطرية تبين بوضوح هيكل المساءلة واقترح أن ينظر المجلس التنفيذي في وضع "إطار متكامل للمساءلة". وشدد المتكلم أيضا على الحاجة إلى زيادة التركيز على نظم الرصد والتقييم والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد المالية وعلى الموارد البشرية ومدونة قواعد السلوك ومهام المراقبة. وطلب المتكلم نفسه أن يجري المجلس التنفيذي مناقشة شاملة حول دور ومهام مكتب التقييم والسياسات والتخطيط، مع إيلاء اهتمام خاص إلى وظيفة التخطيط الاستراتيجي بمجملها في اليونيسيف. وظلب متكلمون آخرون معلومات عن كيفية الحفاظ على التوازن بين الأدوار المقترحة لمختلف المكاتب. وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لاستحداث وظيفة تتعلق بضمان الجودة في اليونيسيف وطلب معلومات بشأن الأولويات المباشرة لضمان الجودة وكيف يكون اتصال ذلك بالوظائف التي يضطلع بها مكتب التقييم والسياسات والتخطيط. وشدد متكلم آخر على الحاجة إلى تعزيز دور الممثلين القطريين لليونيسيف من أجل تمكينهم من العمل بمرونة وفعالية. وقال عدة متكلمين أن مكاتب المناطق مفيدة وفعالة بالنسبة للتكاليف وسأل عما إذا كانت هذه المكاتب ستظل قائمة في إطار التغييرات المقترحة.

٥٥٤ - وقال أحد الوفود إن تجارب المكاتب الإقليمية لبعض من وكالات الأمم المتحدة الأخرى قد جعلت من الضروري النظر في إقامة المكاتب الإقليمية لليونيسيف في المقر بدلا من إقامتها في المناطق. وقال أحد المتكلمين إنه لا ينبغي للمديرين الإقليميين أن يعتبروا ذلك فرصة لزيادة سلطتهم بل فرصة لزيادة قيمة البرامج القطرية. وسأل أحد الوفود عن العلاقة مستقبلا بين المدير التنفيذي وأفرقة الإدارة الإقليمية

وبين المدير التنفيذي والممثلين القطريين. وسأل أحد المتكلمين عن قدرة الكاتب الإقليمية على تأدية هذا الدور الجديد بالنسبة للعديد من المكاتب القطرية وأثار مسألة زيادة التكاليف كمسألة تحتاج إلى مناقشة. واستفسر وفد آخر عما سيترتب على نقل بعض الوظائف إلى المناطق من مكاسب من حيث الفعالية. وطلب إجراء تحليل للموارد المطلوبة. وقال بعض المتكلمين إن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشة حول المقترحات المتعلقة بأدوار المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية قبل أن يكون بوسعهم تأكيد تأييدهم لها واقترحوا إرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٥٥ - وأثار بعض المتكلمين مسائل تتعلق بالطريقة التي ستتبعها الأمانة في ترجمة هذه المقترحات إلى خطوات عملية. وأعرب بعض الوفود عن ارتياحهم إذ يلاحظون أن تنفيذ المقترحات سيتم في حدود الميزانيات القائمة. وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى تعزيز نظام المراقبة وايجاد شبكات معلومات إدارية جيدة فيما بين المكاتب من أجل تمكين المقر من رصد الأحداث الجارية في المكاتب الميدانية. وطلب أحد الوفود إجراء عرض غير رسمي لنظام إدارة البرامج خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٥٦ - وأجابت المديرة التنفيذية بأن تعزيز القدرات الإقليمية لا ينطوي على أي زيادة في الحجم أو التكاليف وإن كان قد يعني إعادة توزيع الموارد المالية والبشرية المتاحة. وشددت على الحاجة إلى تدعيم المناطق بتحسين قدرتها على الاضطلاع بالمهام، بما في ذلك زيادة الانتفاع من ذوي المواهب في المكاتب القطرية. وشددت على التزامها بضمان اشتراك المجلس في عملية التغيير وباطلاع الأعضاء باستمرار على التقدم المحرز، وحثت المجلس على السماح لهذه العملية بالاستمرار. وكانت المقترحات المعروضة على المجلس محاولة للقضاء على الانفصام والهرمية من خلال توضيح الأدوار والمساءلة بالنسبة للمقر والمكاتب الإقليمية والقطرية. وسوف يسر الأمانة أن تقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ تقريرا عن إطار المساءلة وعن مهام الرصد والتقييم. وأعربت عن التزامها بتزويد المجلس بمعلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتوصيات مؤسسة "بوز ألين وهاميلتون" ووافقت على أن تقدم عرضا غير رسمي لنظام إدارة البرامج في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٥٧ - وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف لا تعتزم التوسع في جهازها البيروقراطي ولا تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك. وميزت بين المكاتب الإقليمية والمسؤولية الإدارية التي تشارك فيها أفرقة الإدارة الإقليمية التي تضم جميع الممثلين القطريين وممثلي الموظفين برئاسة المديرين الإقليميين. وأكدت على أن مكاتب المناطق ستظل قائمة حيثما يكون ذلك مناسبا.

٥٥٨ - أما الاقتراح بجعل مكتب جنيف مركز التنسيق لإدارة العلاقات مع اللجان الوطنية لليونيسيف، فقد حظي بتأييد العديد من الوفود، وأعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم لعملية المشاركة المستخدمة في وضع المقترحات وطلبت عدة وفود أن تعيد الأمانة النظر في مسألة السماح بإنشاء لجان وطنية في البلدان

التي يوجد فيها برنامج قطري للتعاون. واقترح أحد المتكلمين إجراء المزيد من الدراسة عن كيفية ضمان الانتقال السلس من برنامج قطري إلى إنشاء لجنة وطنية.

٥٥٩ - وطلب متكلمان إجراء مزيد من المناقشة حول تعريف مؤشرات الأداء الرئيسية. وأيد متكلم آخر استخدام المؤشرات والأهداف التي تتوخى تحقيق نواتج كأداة مفيدة لتعزيز الأنشطة وتغيير الثقافة نحو الأخذ بنهج أكثر تطلعا إلى الخارج، وأثارت بعض الوفود أسئلة بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها في المستقبل للمضي قدما، مشددة على الحاجة إلى استمرار مشاركة اللجان الوطنية في تنفيذ هذه المقترحات، وتساءل بعض المتكلمين عما إذا كان مكتب جنيف قادرا على الاضطلاع بهذه الوظيفة الجديدة وطلبوا تفاصيل محددة عن إعادة تشكيل مكتب جنيف. واستفسر متحدثون آخرون عن التنسيق بين اللجان الوطنية ومكتب جنيف.

٥٦٠ - وأعلن أحد ممثلي الفريق الدائم للجان الوطنية أن جميع اللجان الوطنية البالغ عددها ٣٨ لجنة قد أعربت عن ارتياحها لما قامت به الأمانة من وضع هذه المقترحات وشكر أعضاء المجلس التنفيذي على ما أسهموا به في هذه العملية، وقال إن المقترحات تعكس بصدق ما اتفقت عليه اللجان الوطنية التي كانت ملتزمة بالاضطلاع بعملها على أساس اتفاق الاعتراف ومبادئ الاستقلال الذاتي واللامركزية. وأوضح أن ثمة مسألتين أساسيتين لنجاح المقترحات هما: (أ) أهمية اشراك اليونيسيف وموظفي اللجان الوطنية في الجهود المشتركة عند معالجة المسائل موضع الاهتمام المتبادل، وأهمية محافظة اللجان الوطنية على آليات التشاور القائمة، كالفريق الدائم، وتطويرها وعقد اجتماع سنوي لزيادة الفعالية والتنسيق؛ و (ب) ضمان تمتع مكتب جنيف بالصلاحيات والسلطات اللازمة.

٥٦١ - وشددت المديرة التنفيذية على ضرورة قيام اليونيسيف بايجاد القدرة على تنسيق العلاقات مع اللجان الوطنية على نطاق العالم وإدارتها إدارة استراتيجية، وقد تم تحديد مكتب جنيف باعتباره مكانا استراتيجيا تستطيع فيه اليونيسيف أن تقوم بتعزيز العلاقات مع اللجان الوطنية حتى تكون لها أهمية أكبر في منظومة اليونيسيف ككل. (انظر المرفق، للاضطلاع على نص المقررين ٣٢/١٩٩٦ و ٣٣/١٩٩٦ اللذين اتخذهما المجلس التنفيذي).

واو - تقرير مرحلي شفوي عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا

٥٦٢ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرا شفويا عن مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا. وأكدت أنه، بعد استعراض منتصف المدة الأخير، أصبح البرنامج القطري لكينيا أكثر تركيزا إذ أصبح له ستة مكونات فقط. وقل بالمقابل عدد مشاريعه. وقد خفض عدد الموظفين من ٢٥٤ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٧٨ نظرا لتغير الاحتياجات والوظائف. ونتيجة لمراجعة الحسابات، تم فورا فصل ٢٣ موظفا. وقد أحيلت قضية كل منهم إلى السلطات الكينية التي كلفت ستة موظفين ببحث هذه القضايا. وهذا يدل على الجدية التي تنظر بها السلطات إلى هذه القضايا وسوف تقدم القضية الأولى إلى المحكمة عن قريب.

٥٦٣ - وقد أبلغ المكتب القطري لكينيا عن أنه قد تم تنفيذ وضع الصيغة النهائية لـ ٤٣ توصية كاملة من التوصيات الناشئة عن مراجعة الحسابات البالغ عددها ٦٧ توصية وبلغ العمل مراحل مختلفة بالنسبة للتوصيات المتبقية. وبغية تعزيز الضوابط الداخلية، وضع المكتب أدلة لتوجيه الموظفين في عملهم اليومي. وقد ساهم في زيادة تعزيز المكتب بتعيين موظفين ذوي مؤهلات عالية وخبرة واسعة، ومن بينهم موظف جديد للعمليات يتمتع بخلفية قوية في مجال مراجعة الحسابات والعمليات. ويجري الاضطلاع بمتابعة لمراجعة الحسابات وسوف تقدم النتائج في تقرير كتابي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٥٦٤ - وطلب أحد الوفود أن يتضمن التقرير الكتابي معلومات عن الضوابط الداخلية الموجودة حاليا. وطلب وفد آخر المزيد من التفاصيل بشأن الأنشطة العامة لمراجعي الحسابات الداخليين باليونيسيف. وقدمت المديرة التنفيذية الرئيس الجديد لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، السيد جون بارسونز الذي كان بصدد تعيين موظفين لملء بعض الشواغر. وقد زود المكتب بميزانية أكبر للمساح له بالتعاقد الخارجي والتوسع في التدريب. وسوف يساهم مراجعو الحسابات إلى حد كبير في برنامج التفوق الإداري، وقالت المديرة التنفيذية أنه سيسرها أن تقدم معلومات مستكملة دورية. إلى المجلس بشأن أنشطة دائرة مراجعة الحسابات وأنها، فيما يتعلق بكينيا، ستعطي أمثلة لأنواع الضوابط المبينة في الأدلة التي تم وضعها.

زاي - تقرير شفوي عن تنسيق عرض الميزانيات

٥٦٥ - قدمت المراقبة المالية تقريرا مرحليا شفويا عن تنسيق عرض الميزانيات بناء على ما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ١٦/١٩٩٦. وقد نص المقرر بصيغة محددة على أن التقرير ينبغي أن يتضمن مقارنة بين عروض الميزانيات ومقارنة بين تعاريف المصطلحات المستخدمة في اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يشتمل كذلك على توضيح للخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من التنسيق. وقد طلب فيما بعد سواء في جلسة الإحاطة غير الرسمية، أو في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، أن ترسل ورقات العمل الى الأعضاء مقدما بلغات العمل الثلاث. وتمكنت الأمانة من

تحقيق هذه الطلبات فيما عدا ورقة العمل ١١، التي ورد عدد من المقررات الأساسية المتعلقة بالتنسيق وتم الاتفاق عليها بعد انتهاء المهلة المحددة لترجمة الورقات تحريريا وإحالتها.

٥٦٦ - وحددت المراقبة المالية الجوانب المعينة التي اتفقت عليها الوكالات الثلاث، مستخدمة المقرر وورقات العمل كإطار للعمل. فورقتا العمل ١ و ٢، اللتان تتضمنان على التوالي عرضا مفصلا للمقارنة بين ميزانيات المنظمات الثلاث في الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٧ وعرضا موجزا لها، توفران دليلا هاديا لمسار عملية التنسيق. كما طلب المقرر ١٦/١٩٩٦ إجراء مقارنة بين تعاريف المصطلحات المستخدمة لدى المنظمات الثلاث، إلا أن الفريق العامل قرر فيما بعد أن النهج الأكثر فعالية يتمثل في التركيز على استحداث مصطلحات يتفق عليها وما يتصل بها من تعريفات، وهي المنصوص عليها في ورقة العمل ٧. وكلما تقدم العمل بخصوص التنسيق، أمكن صياغة مزيد من المصطلحات وتعاريفها.

٥٦٧ - وتتضمن ورقة العمل ٩ شكلا مشتركا لخطة الموارد وثمة تقرير عن هذا الجانب من جوانب التنسيق مقدم الى الدورة الأولى للمجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتألف خطة الموارد المقترحة من ثلاث أبواب: (أ) مجموع الموارد المتاحة للمنظمة؛ (ب) استخدام الموارد، وهو بمثابة العمود الفقري للجهد التنسيقي، ويصنف أنشطة كل منظمة تحت عناوين "البرامج"، و "الدعم البرنامجي"، و "التنظيم والإدارة"؛ و (ج) التوفيق بين التقديرات المدرجة في إطار الباب المتعلق باستخدام الموارد والتقديرات المدرجة في وثيقة الميزانية.

٥٦٨ - وتبين ورقة العمل ٦ فئات الإنفاق المتفق عليها والتي ستستخدمها المنظمات الثلاث في إعداد ميزانياتها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتوجد قائمة تشتمل على أنماط بنود الإنفاق التي ينبغي أن تدرج في إطار كل فئة. والمنظمات الثلاث جميعها تمر بعملية استحداث لأنظمة مالية جديدة وهياكل ترميز محاسبية قد ينجم عنها تغيرات تالية في فئات الإنفاق تظهرها الآن ورقة العمل ٦. إلا أن المنظمات الثلاث اتفقت على أنه يتعين تنسيق أي تغيرات قد تنجم لضمان أن تواصل الثلاث جميعها استخدام فئات إنفاق متماثلة في ميزانياتها المقبلة.

٥٦٩ - وتجسدت في ورقة العمل ١١ أربعة جوانب إضافية لتنسيق الميزانية. ويتعلق الجانب الأول بطلبات رصد الاعتمادات؛ وقد اتفقت المنظمات الثلاث على أن تتضمن وثيقة الميزانية مشروع مقرر مشترك يتعلق برصد الاعتمادات - وترد صيغته المقترحة في الفقرة ١ من ورقة العمل. ويجسد مشروع المقرر أيضا هياكل متفق عليها لرصد الاعتمادات، متماثلة بين المنظمات الثلاث ومستندة الى خطة العمل.

٥٧٠ - ويتعلق الجانب الثاني بالاتفاق على أن مجموع الزيادة، أو النقصان أو الاختلاف بين المبالغ المعتمدة لميزانية فترة السنتين الحالية والمبالغ المقترحة لميزانية فترة السنتين التالية لها، ينبغي أن يجري تمييزه على أساس التغيرات الناجمة عن الحجم وتلك التي ترجع الى التكلفة. ويتناول الجانب الثالث رصد الاعتمادات لفترة السنتين الحالية. وقد اتفق على ألا ينقح رصد الاعتمادات لفترة السنتين الحالية، ما لم

تستدع ذلك ظروف استثنائية أو تقتضيه تلبية مطالب المجلس التنفيذي. ويتعلق الجانب الرابع بأشكال الجداول المشتركة؛ ويبين المرفقان الثاني والثالث لورقة العمل ١١ أشكالا مقترحة لجدولين موجزين مقصود بهما دعم طلب رصد الاعتمادات. وينعكس في هذين الجدولين ما يعتبره الفريق العامل الوحدة التنظيمية الرئيسية وفئات الإنفاق الرئيسية.

٥٧١ - وثمة مسألة أخرى عنيت بها المنظمات وهي نطاق الميزانية ومحتواها، وكان ذلك مرتبطا بإدراج المعلومات المتصلة بمستويات البرامج في وثيقة الميزانية. وقد اتفقت المنظمات من حيث المبدأ على إدراج هذه المعلومات في ميزانياتها، ولكن التفاصيل المحددة ما زالت قيد المناقشة.

٥٧٢ - وتتمثل الخطوات اللازمة لإجراء مزيد من التنسيق فيما يلي:

(أ) معالجة ما يشار إليه بـ "الموارد الأخرى"، والمبالغ المستردة مقابل الخدمات المقدمة الى أطراف ثالثة، وبنود الدخل؛

(ب) إدراج المعلومات المتعلقة بالوظائف أو بالملاك الوظيفي في تقديرات الميزانية؛

(ج) معالجة مسائل محددة ومتكررة مثل تحديد التغيرات في الاحتياجات من الوظائف والتفاصيل المتعلقة بالاحتياجات من تجهيز البيانات الكترونيا؛

(د) وما زال من المتعين البت في مستوى أو درجة التفصيل للتقديرات التي ينبغي إدراجها في وثيقة الميزانية. وينبغي أن تقدير الحاجة الى تقليص الوثائق على ضوء معيار تزويد الأعضاء بالمعلومات التي يعتبرونها كافية لكي يؤيدوا الميزانية. وربما كان النهج الذي ينبغي أن يتبع لتحقيق ذلك هو الحد من التقديرات المدرجة في وثيقة الميزانية لتصل الى مستوى الموجز، مع إتاحة المعلومات المفصلة عند الطلب. وسوف تقدم المنظمات مقترحات في هذا الخصوص.

٥٧٣ - وستوضع أشكال الجداول المشتركة عقب اتخاذ مقررات بشأن المجالات المذكورة أعلاه.

٥٧٤ - ومن زاوية عرض الميزانية، شملت العوامل الأخيرة التي تنبغي تناولها تنظيم وثيقة الميزانية واختيار المجالات التي سيشملها العرض البياني لكي تتيسر قراءة وثيقة الميزانية قدر الإمكان.

٥٧٥ - وهناك مجال إضافي من مجالات التنسيق قيد المناقشة بالفعل وهو المنهجية التي ستستخدم في حساب التكاليف. و "التكاليف" تشير الى بنود مثل العملات والتضخم والتسويات المختلفة المقضي بها.

٥٧٦ - وقد وضع الفريق العامل في الاعتبار لدى مناقشته مختلف مسائل التنسيق التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لمسائل الإدارة والميزانية بشأن ميزانيات المنظمات، وتعليقات مراجعي الحسابات

الخارجيين فيما يتصل بصياغة الميزانية. وقد شعرت المنظمات الثلاث بالرضا للتقدم المحرز في التنسيق، إلا أن الموظفين الأساسيين في المنظمات الثلاث الذين يبذلون الكثير من الوقت والجهد لإنجاح التجربة، ما زال يتعين عليهم بذل جهود شاقة ومكثفة.

٥٧٧ - وأثنت معظم الوفود على الوكالات الثلاث لما أحرزته من تقدم في تنسيق عرض الميزانيات. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للاتفاق الذي تم بين الوكالات بشأن إطار العمل المشترك مما يسهل المقارنة بين المعلومات. واقترح المتكلم أن تقوم الوكالات بإعداد نسب مقارنة في وثيقة واحدة. وأثنى على الوكالات لقيامها بإعداد إطار عمل مشترك بالرغم من أنها تختلف عن بعضها من حيث تنفيذ البرامج. والتمس توضيح التصنيفات الرئيسية الثلاث للأنشطة (البرامج، والدعم البرنامجي، والإدارة والتنظيم)، ولا سيما في تحديد كمية الموارد البرنامجية التي انفقت على التقييم وعلى الأنشطة. ولا بد أن تتاح إمكانية المقارنة بين الميزانيات السابقة المعتمدة والميزانيات المقترحة التي تستخدم أشكال الميزانية الجديدة. كما اقترح أن يُتبع التنسيق في قطاعات أخرى مثل شؤون الموظفين. وأجابت المراقِبة المالية بأن من المحتمل حدوث تنسيق في مجالات أخرى.

٥٧٨ - وأبدت معظم الوفود إعجابها بورقات العمل. واقترحت بعض الوفود إنشاء آلية متابعة بشأن التنسيق حتى يتسنى استمرار العملية. وأعرب أحد المتكلمين عن اهتمامه بالطريقة التي يمكن أن تعالج بها الوكالات الميزانية المتكاملة بطريقة منسقة. وسأل المتكلم نفسه ان كانت النسب المئوية المبينة تحت بند أنشطة الدعم البرنامجي الواردة في خطة الموارد (ورقة العمل ٩، المرفق الأول) تبين تكاليف الدعم البرنامجي التي تتكبدها الوكالات. وقالت المراقِبة المالية إن النسب المئوية تبين أن تكاليف الدعم التي تتحملها الوكالات الثلاث قريبة بعضها من البعض.

٥٧٩ - وأعرب أحد المتكلمين عن رضائه فيما يتعلق بالشكل المبسط من صفحة واحدة الذي ظهر فيه جدول خطة الموارد. ولكنه قال إنه ينبغي أن يكون هناك تنازلات ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لقبولها فيما يتعلق بدرجة التفصيل التي توفرها وثيقة الميزانيات. ولا بد أن تكون هذه التنازلات متصلة بنهج المجلس الاستراتيجي الجديد المتعلق باستخدام المعلومات.

٥٨٠ - ولما سُئلت المراقِبة المالية عن موعد استعراض اللجنة الاستشارية للموضوع، قالت إنها لم تحدد بعد مواعيد معينة.

حاء - تقرير شفوي عن حالة عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات

٥٨١ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرا شفويا عن الدراسة الخارجية لبطاقات اليونيسيف وأنشطتها المتعلقة ببيع المنتوجات، والتي تضطلع بها حاليا شركة كوبرز وليبراند الاستشارية (Coopers and Lybrand Consultiong). وتتمثل أهداف الدراسة في تحسين الهيكل التنظيمي لعملية بطاقات المعايدة وعمليات

التشغيل؛ وتبسيط عملية تطوير المنتجات؛ وتحديد الأسواق الرئيسية واستغلالها أفضل استغلال؛ وتحديد الأولويات السوقية واستراتيجيات إدارة العلامات التجارية؛ والاستغلال الأمثل لاتساع مجموعة المنتجات وتنوعها؛ وتقييم استراتيجيات التوزيع بهدف تحسين مبيعات بطاقات المعايدة والمنتجات إلى القطاع الخاص.

٥٨٢ - وذكرت أنه شُكلت لجنة توجيهية للمشروع، تترأسها السيدة كارن شام بو نائبة المدير التنفيذي، للإشراف على عملية الدراسة. وتضم اللجنة عدة لجان وطنية لليونيسيف فضلا عن موظفين من اليونيسيف. وتتشاور شركة كوبرز وليبراند أيضا مع لجان وطنية أخرى ومع موظفين بالمقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية. ورغم أن من المتوقع أن تنتهي الدراسة قبل نهاية عام ١٩٩٦، فإن نتائجها لن تتوفر في الوقت المناسب لإدراجها في التقرير عن الجودة الإدارية الذي سيقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأضافت أنها ستقوم مرة أخرى، في تلك الدورة بتقديم تقرير شفوي.

٥٨٣ - وقدمت المديرة التنفيذية المدير الجديد لعملية بطاقات المعايدة، السيد رولف دونتيكوم.

طاء - مناقشة توزيع الموارد العامة

٥٨٤ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن توزيع الموارد العامة (E/ICEF/1996/CRP.30). وذكر مدير شعبة البرامج، في معرض تقديمه للورقة، أن المعايير الأساسية الثلاثة المستخدمة حاليا (عدد الأطفال ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) لا تزال هي المعايير الأكثر توفرا والأوسع قبولا والأنسب عموما لولاية اليونيسيف ومهامها. إلا أنه اقترح إدخال تعديلين هامين لجعل تطبيق النظام أكثر تساوقا وشفافية وذلك بإزالة التشوهات والشوائب التي نشأت بمرور السنين: (أ) ترجيح المعايير الأساسية الثلاثة؛ و (ب) استخدام نهج على مرحلتين لتوزيع ٩٦ في المائة من الموارد العامة. وسوف تُستبقى الـ ٤ في المائة الباقية كاحتياطي لتشجيع الامتياز في الأداء وجعل المرونة جزءا دائما في الاستجابة إلى الفرص الناشئة. ومن المتوخى تنفيذ النظام المعدل على مراحل.

٥٨٥ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتقرير، الذي قالت إنه شامل وبنّاء وجيد النوعية. وأعربت عن تأييدها للنهج الذي تتبعه الأمانة في استعراض توزيع الموارد العامة لجعل العملية أكثر شفافية وانتظاما وشمولا ومرونة.

٥٨٦ - وأيد العديد من المتحدثين المعايير الثلاثة وأعربوا عن تأييدهم أيضا لمبدأ منح درجة أعلى من الأولوية لأقل البلدان نموا ولبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، مما يعكس التأكيد على "بيان المهام". وذكر العديد من المتحدثين أن هذه الأولوية ينبغي ألا تقلل من الدعم المقدم للبلدان الأخرى من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأشار عدة متحدثين إلى مبدأ عالمية اليونيسيف. وذكر وفدان أن التعديل المقترح متواضع للغاية وأنه يتعين على اليونيسيف منح درجة أعلى من الأولوية لأقل

البلدان نموا ولأفريقيا. وذكر متحدث أن افريقيا ينبغي أن تحصل بحلول عام ٢٠٠٠ على ٥٠ في المائة من الموارد العامة.

٥٨٧ - وذكرت عدة وفود أنه ينبغي تنفيذ النظام المعدل في أسرع وقت ممكن. وقال وفد آخر إنه ينبغي عدم تشويه تنفيذ البرامج القطرية الحالية وإن تعديل عملية توزيع الموارد العامة ينبغي أن تبدأ مع توصيات البرامج القطرية الجديدة.

٥٨٨ - واقترحت بضعة وفود ألا تقتصر المناقشة على الموارد العامة، التي لا تستأثر إلا بنصف النفقات البرنامجية لليونيسيف. وقال متحدث إن أفريقيا ليست في وضع جيد من حيث اجتذاب الأموال التكميلية. واقترح متحدث آخر استخدام الأموال التكميلية المتوفرة كمعيار إضافي في توزيع الموارد العامة.

٥٨٩ - وذكر متحدث أنه ينبغي عدم استعراض الوثيقة من حيث مصالح مختلف المجموعات الإقليمية. وقال متحدث آخر إنه بالنظر إلى وجود نزعة نحو تخفيض الموارد العامة، فإن المسألة ليست مسألة من سيحصل من بين البلدان على قدر أكبر من الموارد العامة بل من سيخسر أكثر من غيره. وذكر وفد أن أفريقيا ليست الطرف الوحيد الذي سوف يستفيد من التعديل. وذكرت الأمانه أنه ينبغي ألا ينظر إلى عملية التعديل على أنها تمنح أفريقيا أموالا أخذت من بلدان نامية أخرى. ففي كل منطقة توجد بلدان سينخفض و/أو سيرتفع حدها الأقصى من الموارد العامة.

٥٩٠ - وسألت عدة وفود عن معنى "تشوه" عملية توزيع الموارد العامة. وقال متحدث آخر إن التعديل ليس على درجة كافية من الوضوح ويحتاج إلى التوضيح. وذكرت الأمانة أن البيانات المتعلقة بالمعايير الثلاثة لم تستكمل بالنسبة لبعض البلدان. وحصلت بعض البلدان على زيادة في حدها الأقصى بسبب مبادرات جديدة أو بسبب زيادة في مستويات الموارد العامة العالمية؛ ولم يعكس اتجاه هذه الزيادات الذي كان يتعين عكسه وأصبحت دائمة. ولم تقم اليونيسيف بتخفيض الحدود القصوى للبلدان وفقا لانخفاض الموارد العامة. وتجري حاليا تصفية النظام على مراحل.

٥٩١ - وأشير إلى أنه ينبغي مراعاة أوجه التباين داخل البلدان. وذكرت بعض الوفود أن توزيع الموارد العامة ينبغي أن يرتبط بأداء الحكومات والتزامها، وطلبت أن تدرس اليونيسيف هذا النهج الكيفي. وأشار متحدث إلى أنه ينبغي تحليل عملية توزيع الموارد حسب القطاعات والمجموعات المستهدفة. وأعرب نفس المتحدث عن القلق إزاء انخفاض الموارد المتاحة للرعاية الصحية الأولية. وقالت متحدثة أخرى إنه ليس هناك ما يدل على وجود دعم للأنشطة العالمية ذات أثر إيجابي على البرامج. واقترحت أن تراعى أيضا لدى تخصيص موارد عامة لبلد ما، مدى توافر الأموال من جهات مانحة أخرى في ذلك البلد. واقترحت بضعة وفود أن تنظر اليونيسيف في مؤشرات أخرى، بما في ذلك فقر الأطفال ونسبة التغير في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والدخل القومي الإجمالي. وذكرت الأمانة أن من الهام مجازاة حكومة ما على أدائها، ولكن أفضل طريقة للقيام بذلك هي على أساس كل حالة على حدة، باستخدام الاحتياطي. وقد أحصت الأمانة المخصصات من الموارد باستخدام النسبة المئوية من السكان الذين تتاح لهم فرصة الوصول

إلى الرعاية الصحية، ونسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم والنسبة المئوية للسكان الذين تتاح لهم فرصة الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، ويبيّن الحساب عدم وجود فرق كبير في النتيجة. علاوة على ذلك، لا تتوفر لجميع البلدان بيانات موثوقة ومتاحة عن تلك المؤشرات. وأشارت الأمانة ردا على اقتراح بإزالة ترجيح عدد الأطفال في بلد ما، إلى أن ذلك سوف يسفر عن استيعاب البلدين الأكبر عددا من السكان لقرابة ٦٠ في المائة من مجموع الموارد العامة.

٥٩٢ - وذكر وفد أن درجة الترابط بين معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحقوق الطفل منخفضة. وسأل وفد آخر عن الطريقة التي يعكس بها التعديل الجديد الدور الجديد لليونيسيف في تعزيز اتفاقية حقوق الطفل على النحو الوارد في الفقرة ١٠ من الوثيقة. وردت الأمانة بأنه تم تعديل الحد العمري الأعلى لعدد الأطفال من ١٦ عاما إلى ١٨ عاما في النظام المنقح. وسوف تؤدي اليونيسيف في تعزيز الاتفاقية دور المدافع الذي يعمل في شراكة مع جهات أخرى. وتلك الأعمال لا تقاس بمبلغ الأموال المقدمة.

٥٩٣ - وحثت وفود عديدة اليونيسيف على جمع المزيد من الأموال للموارد العامة. وأعربت عن موافقتها على أن تحصل أقل البلدان نموا وأفريقيا على قدر أكبر من الموارد، على أن يتم ذلك عن طريق جمع المزيد من الموارد العامة، وليس بتخفيض مخصصات البلدان النامية الأخرى. وسأل متحدث آخر عن الطريقة التي جرى بها النظر في مسألة الاستدامة. وأعربت الأمانة عن موافقتها على أهمية زيادة الأموال للموارد العامة وتوزيع الموارد المتاحة بين مختلف الطلبات بطريقة تتسم بالشفافية والانتظام.

٥٩٤ - وذكر بعض الوفود أنه يمكن أن تغيّر اليونيسيف مستويات تخطيط الموارد العامة للبلدان بدون أن تعدل بالضرورة المعايير. وذكر وفد، وهو يشير إلى المقرر ٢٦/١٩٩٦ الذي استشهدت به الأمانة على أنه أساس التقييم، أن الأمانة قد تسرعت كثيرا بتعديل المعايير. وذكرت وفود عديدة أنه ينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي على أي تغيير في معايير توزيع الموارد العامة. وذكرت الأمانة أن الهدف من الاستعراض هو من ناحية الاستجابة إلى طلب المجلس بمناقشة مسألة توزيع الموارد العامة ومن ناحية أخرى تحسين النظام الحالي. وتمثل المناقشة عملية متواصلة داخل الأمانة.

٥٩٥ - وذكر بضعة متحدثين أن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف يشكل حافزا لزيادة الوعي على الصعيد المحلي وجمع الأموال لدعم التنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج القطرية لليونيسيف توضع وتنفّذ بالتعاون مع الحكومات، ومن شأن تخفيض مستويات التخطيط الحالية للبرامج القطرية أن يشوه مخططات الحكومات وجهودها.

٥٩٦ - وذكرت وفود عديدة أن التنقيح المقترح ليس مجرد تعديل لمعايير توزيع الموارد العامة، بل يمثل تغييرا رئيسيا في السياسة العامة وفي الاستراتيجية. وذكرت وفود عديدة أخرى أيضا أن الموضوع متشعب ويتطلب المزيد من المناقشة قبل اتخاذ أي قرار. وطلب عدة متحدثين تحليلا للآثار المترتبة عن تخفيض أدنى الحدود القصوى للبرامج إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وذكرت الأمانة أنه ليس هناك أي تغيير يذكر

في السياسة العامة وفي الاستراتيجية وأنها تعمل ضمن إطار المعايير الثلاثة التي أقرها المجلس. وهناك حاجة إلى توخي المرونة في المستوى الأدنى للبرامج القطرية، حسب توافر الموارد العامة والحالة العامة.

٥٩٧ - وذكرت بضعة وفود أن النسبة المئوية للاحتياطي البالغة ٤ في المائة محدودة للغاية ولا تسمح بقدر كاف من المرونة واقترحت حدا أدنى يبلغ ١٠ في المائة. وذكرت الأمانة أنه يمكن زيادة مبلغ الاحتياطي إذا طلب المجلس ذلك. وسألت بعض الوفود الأخرى أيضا عما إذا كان القياس التدرجي يعني وقف تخصيص موارد عامة إلى البلدان أو نهاية تواجد اليونيسيف في تلك البلدان. وسأل متحدث عن سبب تعيين مبلغ ٨٩٥ ٢ دولارا لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كحد للقياس المتدرج عوضا عن استخدام الرقم القياسي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبالغ ٧٠٠ ٤ دولار. وذكرت الأمانة أن مبلغ ٨٩٥ ٢ دولارا هو الحد الذي يستخدمه حاليا البنك الدولي لتعريف البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وأن معايير القياس المتدرج لليونيسيف تتضمن أيضا النسبة الحدية لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والبالغة ٣٠ في الألف مولود حي. والوفاء بكلا المعيارين في نفس الوقت أصعب من معايير القياس المتدرج الحالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. ويتخذ أي قرار بشأن القياس التدرجي بالتشاور مع الحكومات أثناء إعداد البرامج القطرية أو استعراضات منتصف المدة. والقياس التدرجي لا يعني إنهاء تواجد اليونيسيف في بلد ما بل تغييرا في طبيعة ذلك التواجد وفي مصدر التمويل.

ياء - الفريق العامل المعني بالوثائق

٥٩٨ - إن "تقرير الفريق العامل المعني بالوثائق" (E/ICEF/1996/21) قد قُدم من جانب مندوب فرنسا الذي يمثل المجموعة اللغوية الفرنسية. وقد أشار إلى ثلاثة شواغل بشأن تأخر الوثائق ولفت انتباه المجلس إلى مقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالوثائق (المقرر ٤٥/٩٦ المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وعرض مشروع المقرر المتصل بهذا البند من بنود جدول الأعمال (E/ICEF/1996/CRP.32) مع ذكر التغييرات الرئيسية التي أدخلت على المقرر الوارد في التقرير. وقال إن هذه محاولة لتنسيق قضية الوثائق مع قضية وثائق البرنامج الإنمائي، مع مراعاة الطابع الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٥٩٩ - وقام المتحدثون الذين تناولوا هذا الموضوع بالثناء على الفريق العامل إزاء ما بذله من جهود، وأعلنوا تأييدهم بصفة عامة للاقتراح ولمسألة الاضطلاع بالتنسيق في مجال الوثائق. وأعربت وفود عديدة عن قلقها بشأن تحديد عدد الصفحات على نحو صارم، وقالت إنه ينبغي التحلي بالمرونة فيما يتعلق بالنسخ المسبقة. ولقد ارتؤي أيضا أن يحتفظ بالممارسة الحالية المتعلقة بتقديم الوثائق للمراقبين في نفس وقت تقديمها لأعضاء المجلس. (انظر المرفق، المقرر ٣٥/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

كاف - برنامج العمل لعام ١٩٩٧

٦٠٠ - في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، كان معروضا على المجلس الوثيقة E/ICEF/1996/CRP.29. ومع هذا، فقد تركزت المناقشة على برنامج عمل منقح لعام ١٩٩٧ (E/ICEF/1996/CRP.33/Rev.1) كان قد سبق تقديمه من فريق عامل غير رسمي من الوفود المعنية إلى المجلس كيما يوافق عليه. وقال أحد الوفود إن برنامج العمل المنقح يوفر فرصة لتحسين كفاءة المجلس، وأشار إلى أن هناك تغييرا رئيسيا يتمثل في تقليل مدة الدورة العادية الثانية من أربعة أيام إلى يومين اثنين مع كفالة تخصيص وقت كاف للمناقشات الموضوعية.

٦٠١ - وأبدت بعض الوفود تأييدها لعقد ثلاث دورات فقط كل سنة، وقال أحد المتحدثين إنه يرغب في أن يؤخذ بهذا النظام في عام ١٩٨٩. ومع هذا، فقد قال متحدثون عديدون آخرون إنهم لا يودون تقليل عدد الدورات إذ أنهم يقدرون كل التقدير فرصة إجراء حوار متزايد مع الأمانة. وذكرت المديرة التنفيذية أنها تتطلع إلى الإبقاء على حوار مستمر مع المجلس، وأنها تدعو في نفس الوقت إلى الاضطلاع بالحوار على أساس ثنائي. وعقب مداولة بشأن تغييرات مقترحة أخرى، وافق المجلس على برنامج عمل منقح لعام ١٩٩٧. (انظر المرفق، المقرر ٣٦/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

لام - المسائل الأخرى

بيان من السيدة غراسا ماشيل

٦٠٢ - قامت السيدة غراسا ماشيل، وهي الخبيرة التي عينها الأمين العام من أجل إعداد تقرير عن تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال، بتوجيه خطاب إلى المجلس لمناقشة تقريرها. وقالت إن الأمين العام والمديرة التنفيذية والمفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين سوف يحضرون معها الاجتماع عند قيام اللجنة الثالثة بتناول التقرير في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولدى إعداد التقرير، اضطلعت الخبيرة بزيارات ميدانية لأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا السابقة ورواندا وزائير وسيراليون وكمبوديا وكولومبيا ولبنان، فضلا عن أيرلندا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ثمة استضافة لمشاورات إقليمية من جانب حكومات إثيوبيا وإيطاليا والفلبين وكوت ديفوار وكولومبيا ومصر.

٦٠٣ - والنتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير كانت متمشية بوضوح مع خطة مناهضة الحرب، التي وضعتها اليونيسيف، كما أنها قد سلطت الضوء على أعمال اليونيسيف لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظل حالات طارئة، وأيضا في حالات الانتقال وفي مراحل التعمير الذي يعقب المنازعات. وسلم التقرير بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية المتصلة بحماية الأطفال في هذه الحالات، وبمنع النزاعات من النشوب. وأورد التقرير وثائق تبين مدى ضخامة المهمة ذات الصلة وضرورة اضطلاع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بدعم تلك الجهود. وأبرز التقرير أيضا ذلك الدور الخاص الذي تنهض اليونيسيف بأعبائه بوصفها الداعية الرائدة لقضية الطفل بالأمم المتحدة.

٦٠٤ - وقالت الخبيرة إن التقرير قد سلط الضوء على الأطفال، مما يعني بالتالي أنه قد قدم منظورا متكاملا في مجال حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية، إلى جانب تحديه للنهج التقليدية لتناول حالات الطوارئ. ومن هذا المنطلق، طولبت اليونيسيف وهيئات أخرى بمعاملة الأطفال بوصفهم مواطن اهتمام متميز يحظى بالأولوية في كافة التدخلات، بما في ذلك أنشطة الرصد والإبلاغ. ودعا التقرير إلى شن حملة عالمية لوقف تجنيد الأطفال في صفوف المحاربين. وندد أيضا باستخدام الاغتصاب وسائر أشكال العنف القائمة على نوع الجنس والاستغلال الجنسي كسلاح في الحرب، ودعا إلى مقاضاة هذه الأفعال بوصفها جرائم حرب. واقترح اتخاذ تدابير وقائية والاضطلاع بتدريب مناسب وباستجابات برنامجية. ودعا التقرير إلى القيام باستجابة دولية عاجلة لما يقدر بـ ٣٠ مليون من السكان الذين تعرضوا للتشرد على الصعيد الداخلي من جراء النزاع المسلح، وأوصى بوضع برنامج للتصدي لمشكلة الألغام البرية. وأوصى التقرير أيضا، بهدف كفالة متابعة فعالة، بتعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال.

المؤتمر العالمي المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال

٦٠٥ - تحدثت المديرة التنفيذية بإيجاز عن المؤتمر العالمي المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي عقد بستكهولم في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد استضافت حكومة السويد هذا المؤتمر، وذلك في إطار رعاية مشتركة من جانب الهيئة المعنية بوقف بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية وفريق المنظمات غير الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل. وحضر هذا المؤتمر ما مجموعه ١ ٨٨٠ مشتركا، وكان هؤلاء يضمون ٧١٨ ممثلا حكوميا من ١٢٠ بلدا، و ١٠٠ مندوب من الأمم المتحدة وسائر الوكالات الحكومية الدولية، و ٤٧٠ ممثلا للمنظمات غير الحكومية، و ٤٧ مندوبا من منظمات الشباب والهيئات المنظمة، و ٥٤٠ صحفيا من جميع أنحاء العالم.

٦٠٦ - وقالت إن هذا المزيج من الحاضرين قد عكس، لا مجرد ذلك البعد الواسع النطاق الذي بلغته مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، بل ديناميات الحلول أيضا. ورفع مستوى وعي الجماهير والتعبئة والاتصال بالشبكات والتعاون الدولي سوف تدعم من مستقبل العمل في هذا المجال. ومواضيع المؤتمر الرئيسية التسعة كانت إعمال الإصلاح القانوني؛ والوقاية وإعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي؛ والسياحة وبغاء الأطفال؛ ومستغلو الجنس؛ والأطفال والصور الإباحية؛ والصحة؛ والتعليم؛ ودور وسائط الإعلام؛ والقيم الإنسانية.

٦٠٧ - وثمة برامج كثيرة لليونيسيف كانت بالفعل جزءا من سلسلة الأنشطة الضرورية لتقليل الانجراحية: فبرامج تمكين الطفلة، وتعليم الطفل والأسرة، وصحة الأم والطفل، ومجموعة كبيرة من البرامج الإنمائية الموضوعة لمعالجة مسألة إعادة توزيع الثروات وتوليد الدخل، تعالج بالفعل موضوع الانجراحية من جذوره. والبرامج المتصلة بإعادة تأهيل الأطفال من ضحايا الاستغلال وبإعادة التدريب والدمج في المجتمع كانت أيضا جزءا من أسلحة اليونيسيف، وتوفير الدعم في كافة هذه المجالات للشركاء من المنظمات غير الحكومية ما فتئ قائما منذ بعض من الوقت. ومتابعة اليونيسيف ستكون جزءا من البرامج القطرية القائمة بمختلف البلدان.

٦٠٨ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للمؤتمر ولنتائجه، وتقدمت بالشكر لحكومة السويد واليونيسيف إزاء مساهمتهما في نجاحه. وشدد المتحدثون على أن المؤتمر كان جزءا من عملية من العمليات التي تضطلع فيها اليونيسيف بدور هام، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو كشريكة للحكومات والمنظمات غير الحكومية في مضمار ما تقوم به من جهود لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر. وكان من رأي المتحدثين أن دعم اليونيسيف في هذا المجال عنصر أساسي للأنشطة المتصلة بتدابير حماية الأطفال المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وأيدوا أيضا اهتمام اليونيسيف بموضوع الوقاية، مما يتضمن إيلاء اهتمام خاص بتعليم البنات.

ميم - ملاحظات ختامية

٦٠٩ - قالت المديرة التنفيذية إن من أهم منجزات الدورة تلك العملية الجديدة المتعلقة بالموافقة على التوصيات ببرامج قطرية. وقد تبين للأمانة، سواء في المقر أم في المكاتب القطرية والإقليمية، أن مشاركة المجلس في عملية البرمجة القطرية في وقت مبكر، من خلال تعليقاته على المذكرات القطرية تعد بالغة الإيجابية، ومن المأمول فيه أن تكون الموافقة على ٤٠ توصية على أساس "عدم الاعتراض" بمثابة شاهد على نجاح عملية البرامج القطرية وعلى حسن نوعيتها أيضا. وشكرت المجلس أيضا على استمرار تأييده لبرنامج التفوق الإداري. وعلى الالتزام بالإبقاء على ما له من زخم. ومن الأهداف الشاملة لعملية التغيير، تزايد المساءلة واستخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة، ومن المأمول فيه أن يتحقق هذان الهدفان من خلال تأييد المجلس لمختلف الأفرقة الإدارية وتوزيع المسؤوليات على نحو محدد فيما بين المقار والمكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية. وقد تبين للأمانة بالإضافة إلى ذلك أن المناقشة المتعلقة بتخصيص الموارد العامة كانت بالغة النفع، وهي تتطلع إلى إجراء مناقشات مكثفة مع الوفود أثناء وضعها للاقتراح المنقح الذي سيعرض على المجلس في العام القادم.

٦١٠ - وشكرت المديرة التنفيذية الرئيس على صداقته وتأييده طوال العام. وشكرت أيضا سائر أعضاء المكتب، وخاصة السيد جون أغرى (غانا) والسيد هاشم حمدان (لبنان)، حيث أن هذين العضوين سيتركان المجلس في نهاية العام. وهناك عدد آخر من الوفود سيترك المجلس - البرازيل، بوركينا فاصو، رومانيا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة - وشكرت هذه الوفود على ما أسهمت به في اليونيسيف.

٦١١ - وقال الرئيس إن سنة الاحتفال بالذكرى السنوية قد أتاحت للمجلس التنفيذي فرصة للقيام، لا بمجرد تقدير منجزات الخمسين عاما التي مضت والتحديات التي ما زالت قائمة، بل أيضا تجديد الالتزام المشترك إزاء الأطفال. وهذا الالتزام قد اتضح من خلال التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، والتقدم الذي أحرزته بلدان كثيرة نحو بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وخلال العام، اتخذ المجلس ما يزيد عن ٣٠ مقررا كان لها تأثير على جوانب مختلفة كثيرة من جوانب عمل اليونيسيف. وقد يكون أهم هذه المقررات هو ذلك المقرر الأول، الذي اتخذ في شهر كانون الثاني/يناير، عندما قام المجلس بوضع بيان رسالة اليونيسيف، مما انعكس على الأنشطة بالفعل في كافة أنحاء المنظمة. وفي هذه الدورة، على سبيل المثال، شهد المجلس تأثير بيان الرسالة عند مناقشة تخصيص الموارد العامة وأيضا في

برنامج التفوق الإداري، وذلك في إطار تشديده على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لصالح الأطفال، والمجلس التنفيذي كان جزءا هاما من فريق إدارة اليونيسيف، وهو يقدر ما اتسمت به المديرة التنفيذية من تفتح وصراحة في إبلاغ أعضاء المجلس بشأن عملية التغيير وإشراكهم فيها.

٦١٢ - وشكر الرئيس جميع أعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم وتعاونهم أثناء العام. وذكر أنه من خلال هذا العمل الطيب، تمكن المجلس من المحافظة على تقليد من أهم تقاليده، وهو اعتماد جميع المقررات بتوافق الآراء، حتى المقررات المتعلقة بقضايا تتسم ببعض الحساسية. وأعرب عن شكره إزاء المساهمة التي قدمها أعضاء المكتب - السيد جون أغرى (غانا) والسيد دينو بيتي (سويسرا) والسيد هاشم حمدان (لبنان) والسيدة ليدا أبونتي دي زاكلين (فنزويلا) فضلا عن عضوين آخرين سبق لهما أن تركا المجلس خلال العام - السيد جان فوب كرستنسن (الدانمرك) والسيدة ميترا فاسشت (الهند). وشكر كذلك المديرة التنفيذية وفريقها، وخاصة نائب المديرة التنفيذية والمديرين الإقليميين ومكتب أمين المجلس التنفيذي.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٦

رقم المقرر	العنوان
	الدورة العادية الأولى
١/١٩٩٦	رسالة اليونيسيف
٢/١٩٩٦	خدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: المهمة والاستراتيجيات
٣/١٩٩٦	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
٤/١٩٩٦	تقارير المجلس التنفيذي
٥/١٩٩٦	الوثائق
٦/١٩٩٦	وثائق الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي
	الدورة العادية الثانية
٧/١٩٩٦	المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج
٨/١٩٩٦	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩/١٩٩٦	جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف
١٠/١٩٩٦	ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
١١/١٩٩٦	ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
١٢/١٩٩٦	الموارد العامة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
١٣/١٩٩٦	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الممولة من الموارد التكميلية
١٤/١٩٩٦	مخصص إضافي لميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب الميدانية
١٥/١٩٩٦	برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للاتصال والإعلام
١٦/١٩٩٦	تنسيق عرض الميزانيات
١٧/١٩٩٦	تمديد فترة التعاون مع منظمة الروتاري الدولية فيما يتعلق باستئصال شلل الأطفال وتمديد فترة مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات
١٨/١٩٩٦	الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٩/١٩٩٦	انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية
٢٠/١٩٩٦	موعد انعقاد دورات المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

١٩٩٦/٢١	متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل
١٩٩٦/٢٢	خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لعام ١٩٩٦
١٩٩٦/٢٣	تقرير لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف عن اجتماعها الخامس
١٩٩٦/٢٤	تقرير لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية عن أعمال دورتها الاستثنائية
١٩٩٦/٢٥	الفريق العامل المعني بالوثائق
١٩٩٦/٢٦	الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩
١٩٩٦/٢٧	الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة
١٩٩٦/٢٨	الإطار المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

الدورة العادية الثالثة

١٩٩٦/٢٩	المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج
١٩٩٦/٣٠	المركز الدولي لنماء الطفل
١٩٩٦/٣١	الخطوط العامة لخطة لتنفيذ الاستراتيجية الصحية
١٩٩٦/٣٢	منظمة الأمم المتحدة للطفولة: عملية التفوق الإداري
١٩٩٦/٣٣	اللجان الوطنية لليونيسيف
١٩٩٦/٣٤	توزيع الموارد العامة
١٩٩٦/٣٥	الوثائق
١٩٩٦/٣٦	برنامج العمل لعام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى

١٩٩٦/١ - رسالة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد البيان التالي بشأن رسالة اليونيسيف، كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.2:

رسالة اليونيسيف

إن اليونيسيف مكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدعوة إلى حماية حقوق الأطفال، والمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وزيادة الفرص المتاحة أمامهم لبلوغ كامل إمكاناتهم.

وتسترشد اليونيسيف باتفاقية حقوق الطفل وتسعى جاهدة الى إرساء حقوق الأطفال باعتبارها مبادئ أخلاقية دائمة ومعايير دولية للسلوك تجاه الأطفال.

وتصر اليونيسيف على أن بقاء الأطفال وحمايتهم ونماءهم تمثل ضرورات إنمائية عالمية وتشكل جزءا لا يتجزأ من مسيرة التقدم الإنساني.

وتحشد اليونيسيف الإرادة السياسية والموارد المادية اللازمة لمساعدة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، على كفالة أن تكون "الأولوية للطفل" وبناء قدراتها على صياغة السياسات الملائمة وإنجاز الخدمات اللازمة للأطفال وأسرهم.

واليونيسيف ملتزمة بكفالة حماية خاصة لأشد الأطفال حرمانا - وهم ضحايا الحروب والكوارث والفقر المدقع وجميع أشكال العنف والاستغلال، وللأطفال المعوقين.

وتنهض اليونيسيف في حالات الطوارئ إلى حماية حقوق الأطفال. وتقوم، بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، بإتاحة مرافقها الفريدة القادرة على الاستجابة السريعة لشركائها بهدف التخفيف من معاناة الأطفال ومن يتولون رعايتهم.

واليونيسيف هيئة غير متحيزة وما تبذله من تعاون يخلو من كل تمييز. وهي في كل ما تفعله، تولي الأولوية لأشد الأطفال حرمانا وأشد البلدان احتياجا.

وتسعى اليونيسيف، عن طريق برامجها القطرية، إلى الدعوة إلى كفالة الحقوق المتساوية للنساء والفتيات ومساندة مشاركتهن الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهن.

وتعمل اليونيسيف مع جميع شركائها على بلوغ أهداف التنمية البشرية المستدامة التي اعتمدها المجتمع العالمي، وتحقيق تصور السلام والتقدم الاجتماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٩٩٦/٢ - خدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: المهمة والاستراتيجيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمعلومات الواردة في التقرير المتعلق بخدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: المهمة والاستراتيجيات (E/ICEF/1996/4)، المقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إطارا مفاهيميا يتضمن مبادئ توجيهية ومنهجيات لتدخلات منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حالات الطوارئ (من صفحتين) ليعرض على المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٦؛

٣ - يطلب كذلك إلى الأمانة أن تعد ورقات تنفيذية (من صفحتين) بشأن عدد من المسائل، على النحو المحدد في مرفق هذا المقرر، تقدم للعلم، عند إنجازها، إلى دورات المجلس ذات الصلة بالموضوع خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧؛

٤ - يحث منظمة الأمم المتحدة للطفولة على أن تيسر، بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، تنفيذ مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ عن طريق جملة أمور منها تنسيق التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦.

المرفق

مواضيع الورقات التنفيذية المطلوب إعدادها
خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧

بالإضافة إلى القائمة الإرشادية المقدمة مع مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الذي اعتمده المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، سيجرى النظر في الورقات التالية:

١ - القدرة على الاستجابة السريعة؛

٢ - بناء القدرات؛

٣ - التنسيق:
(أ) التنسيق على الصعيد الميداني؛
(ب) التنسيق فيما بين الوكالات ودور إدارة الشؤون الإنسانية؛

٤ - البيئة الملائمة والميزة النسبية؛

٥ - الوقاية والتأهب (بما في ذلك منع المنازعات)؛

٦ - حماية الأطفال في حالات النزاع؛

٧ - العمليات:

(أ) كيف تعرف حالة الطوارئ؟؛
(ب) متى تعلن حالة الطوارئ؟؛
(ج) الإنعاش والتنمية فيما بعد الأزمات؛
(د) كيف تعاد برمجة/تخصص الأموال؟؛

٨ - التوازن بين التنمية الطويلة المدى وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

الـــــدورة العاديـــة الأولـــى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٩٩٦/٣ - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤكد من جديد أن من الضروري أن تقوم متابعة اليونيسيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على أساس سياسات عامـــة من بينها المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والفتيات (E/ICEF/1994/L.5 و Add.1)، وورقات استعراض السياسات العامة المتعلقة بالتعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)، والاستراتيجية الصحية لليونيسيف(E/ICEF/1995/11/Rev.1)، ومتابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/ICEF/1995/12/Rev.1)، وسياسة اليونيسيف بشأن تنظيم الأسرة (E/ICEF/1993/L.5) والأمومة الآمنة (E/ICEF/1990/L.13)، والوقاية من فيروس نقص المناعةالبشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (E/ICEF/1992/L.11)؛

٢ - يؤيد إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كما هو وارد في الوثيقة (E/ICEF/1996/3)، مع التأكيد، بمراعاة ملاحظات أعضاء المجلس والتوضيحات المقدمة من الأمانة العامة، على منح الأولويات في الدعوة والبرمجة لتعليم البنات، وصحة إناث الأطفال والمراهقات والنساء، وحقوق الطفل والمرأة؛

٣ - يشجع اليونيسيف على تعزيز شراكاتها وتنسيقها وتعاونها مع كل وكالات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها كل حسب ولايتها وميزتها النسبية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك على نحو نشط في تنفيذ منهاج العمل للمؤتمر.

٤ - يطلب الى المديرة التنفيذية تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ بشأن العملية التي يتم القيام بها لدمج منهاج عمل بيجين في البرامج القطرية لليونيسيف، مع مراعاة التزام الأمم المتحدة بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة.

الـــــدورة العاديـــة الأولـــى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٩٩٦/٤ - تقارير المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "**متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥**" (E/ICEF/1996/6)؛

(ب) "**الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة**" (E/ICEF/1996/5)؛

(ج) **التقدم المحرز في مراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا**" (E/ICEF/1996/AB/L.1).

الـــــدورة العاديـــة الأولـــى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

١٩٩٦/٥ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأخذ في اعتباره المقـــرر الأخيـــر ٦/٩٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - يشير الى أهمية الالتزام الدقيق بالقرارات والقواعد المنشئة لترتيبات اللغات لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، وبخاصة قرار الجمعية العامة ١١/٥٠؛

٣ - يطلب الى المديرة التنفيذية لليونيسيف أن تتعاون بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بمسائل توزيع الوثائق، الذي سينشئه مدير البرنامج الإنمائي مع المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمشاركة الإدارات المعنية وبالتنسيق مع ممثلي مجموعات اللغات؛

٤ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية التي ستعقد في عام ١٩٩٦ بشأن حالة هذه المسألة وأن تقترح حلولا ملموسة.

الدورة العادية الأولى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٦/١٩٩٦ - وثائق الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر وقف إصدار الوثائق التالية:

(أ) تخفيض الأرصدة المستحقة السداد عن طريق الوفورات أو الجزاءات، والأموال اللازمة لتغطية الإنفاق الزائد على المشاريع الموافق عليها"؛

(ب) "تقرير عن استخدام الموارد العامة في مشاريع أقرت على أساس تمويلها من الأموال التكميلية"؛

(ج) "استعراض النفقات الزائدة على الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة الممولة من أموال تكميلية"؛

٢ - يقرر أيضا تأجيل النظر في التقريرين التاليين إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:

(أ) تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (المقرر ٢٨/١٩٩٥)؛

(ب) جميع المسائل المتصلة بمتابعة الاستعراض الإداري لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، بما في ذلك المسائل المحددة في المقررين ٢٠/١٩٩٥ و ٢٥/١٩٩٥.

الدورة العادية الأولى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الدورة العادية الثانية

٧/١٩٩٦ - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على توصيات المديرة التنفيذية التالية، للتعاون البرنامجي، والملخصة في الوثائق E/ICEF/1996/P/L.43 و E/ICEF/1996/P/L.43/Corr.1 و E/ICEF/1996/P/L.43/Add.1 و E/ICEF/1996/P/L.43/Add.1/Corr.1:

(أ) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٨٤١ دولار لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٠٠٠ ٤٩٠ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في افريقيا، موزعين على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
زامبيا	١٩٩٦	٠٠٠ ٨٤١		P/L.44
المكتب الإقليمي لشرق افريقيا وجنوبها	١٩٩٦-١٩٩٨		٠٠٠ ٤٩٠	P/L.45

(ب) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٤٧٩ ١٨ دولار لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٠٠٠ ٣٠١ ٩٢ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، موزعين على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
بيرو	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٣٨٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠	P/L.49
فنزويلا	١٩٩٦-١٩٩٧	٠٠٠ ٨٥٠ ١	٠٠٠ ٢٠٠ ١	P/L.50
المكسيك	١٩٩٦-٢٠٠١	٠٠٠ ٢٨٠ ٦	٠٠٠ ٤٠٠ ٤٠	P/L.47
نيكاراغوا	١٩٩٦	٠٠٠ ١١٩		P/L.48
هندوراس	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٨٥٠ ٤	٠٠٠ ٧٠١ ١٠	P/L.46

(ج) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ ١١٧ دولار لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٠٠٠ ١٣٨ ٢٣٤ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في آسيا، موزعين على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
باكستان	١٩٩٦-١٩٩٨	٠٠٠ ٣٢٠ ٣٤	٠٠٠ ٠٣٨ ٣٥	P/L.53
كمبوديا	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٥٥٠ ١١	٠٠٠ ٧٠٠ ٦١	P/L.51
الهند	١٩٩٦-١٩٩٧	٠٠٠ ٦٠٠ ٧١	٠٠٠ ٤٠٠ ١٣٧	P/L.52

(د) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ١٦ دولار لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٠٠٠ ١٥٠ ٥٤ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، موزعين على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
ألبانيا	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٨٥٠ ٤	٠٠٠ ٠٠٠ ١٠	P/L.54
البوسنة والهرسك ومكتب المنطقة	١٩٩٦-١٩٩٨	٠٠٠ ٠٢٥ ٥	٠٠٠ ٦٥٠ ١٦	P/L.55
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٩٩٦-١٩٩٨	٠٠٠ ١٧٥ ٢	٠٠٠ ٠٥٠ ٤	P/L.58
جورجيا	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٨٥٠ ٤	٠٠٠ ٦٥٠ ٦	P/L.57
كرواتيا	١٩٩٦-١٩٩٨		٠٠٠ ٤٠٠ ٨	P/L.56
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	١٩٩٦-١٩٩٨		٠٠٠ ٤٠٠ ٨	P/L.59

(هـ) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ١٥٦ دولار للموارد العامة للتعاون البرنامجي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، موزع على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
لبنان	١٩٩٦	٠٠٠ ١٥٦		P/L.60

الدورة العادية الثانية
٩-١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦

٨/١٩٩٦ - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (E/ICEF/1996/10 (Part II))، ويقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مصحوبا بالملاحظات التي تقدمها الوفود في هذه الدورة.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

٩/١٩٩٦ - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر منح جائزة موريس بات لعام ١٩٩٦ المقدمة من اليونيسيف للمركز الإقليمي للصحة والتنمية في بنن؛

٢ - يوافق على تخصيص ٠٠٠ ٢٥ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٠/١٩٩٦ - ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق مزيد من الشفافية في ميزانية اليونيسيف ومزيد من الوضوح في وثيقة الميزانية، ويطلب إلى المديرة التنفيذية النظر في كيفية إحراز المزيد من التقدم؛

٢ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1996/AB/L.7)؛

٣ - يقرر:

(أ) اعتماد ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الجزء الأول: المساعدة البرنامجية	٥ ٧٠٧
الجزء الثاني: الدعم البرنامجي	١٦٥ ٨١٧
الجزء الثالث: التنظيم والإدارة	١٧٤ ٤٧٦
مجموع النفقات:	٣٤٦ ٠٠٠

(ب) الموافقة على الالتزام بمبلغ ٣٤٦ مليون دولار لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

(ج) الإذن للمديرة التنفيذية بأن تدير بأكفأ الأساليب، الاعتمادات المقررة لكل من الأجزاء الأول والثاني والثالث. ويجوز لها، عند اللزوم، أن تنقل إلى أي من الأجزاء الأول والثاني والثالث، بدون إذن جديد من المجلس التنفيذي، مبلغا لا يتجاوز ٥ في المائة من هذه الأجزاء نفسها، أو أن تنقل إلى الجزء الأول أي مبالغ من الجزءين الثاني أو الثالث. ويجوز تنقيح المبلغ المبين في الجزء الثاني، صعودا أو نزولا، تمشيا مع المبالغ المستردة من أنشطة الرزم والتجميع (المقرر ١١/١٩٩٦)، وفي الظروف الاستثنائية، يمكن استشارة المجلس التنفيذي عن طريق استطلاع الرأي بالبريد.

٤ - يؤكد من جديد، بقوة، التزام اليونيسيف، في مجال السياسات، بتقديم المساعدة من أجل استمرار تنفيذ مبادرة باماكو في الميدان، وبضرورة الإبقاء، في ضوء ذلك، على تقديم المساعدة الفنية، على جميع المستويات المناسبة في المنظمة، بالقدرة الفنية والإدارية اللازمة للاضطلاع بذلك؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تضطلع، بعد إعداد التقارير المتعلقة بالمساءلة وبالدراسات الهيكلية في إطار عملية التفوق الإداري، بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن المقترحات المتعلقة بهيكل تنظيمي منقح ومرشد لليونيسيف، بما في ذلك قطاع الصحة؛

٦ - يحث المديرة التنفيذية على أن تبذل قصارى جهدها لاستيعاب المزيد من تنقيحات ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، في حدود المبلغ المقرر، وقدره ٣٤٦ مليون دولار وأن يحيط المجلس التنفيذي علما في مرحلة مبكرة جدا بالتنقيحات المحتملة. وينبغي أن تقدم التنقيحات التي سيتخذ قرار بصددها، إلى المجلس التنفيذي بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٧ - يلاحظ أن الانخفاض الفعلي، بالنسب المئوية، في الموارد المخصصة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا يظهر في الميزانية الموحدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تضمن، في تقارير الميزانية المقبلة، إبراز ما يحدث من تغييرات فعلية بالنسب المئوية، في الموارد المخصصة للمكاتب الإقليمية.

٨ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل إجراء المشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن الميزنة الموحدة في اليونيسيف، لا سيما في سياق إعداد الميزانية الموحدة للمكاتب الميدانية، وأن تأخذ نتائج هذه المشاورات في الاعتبار لدى إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٩٩٦/١١ - ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يقرر الموافقة على أن تكون المبالغ المستردة من أنشطة الرزم والتجميع لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي:

	(بآلاف دولارت الولايات المتحدة)
المبالغ المستردة من أنشطة الرزم والتجميع	١٨ ٠٠٠

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٩٩٦/١٢ - الموارد العامة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يقرر، أنه، على ضوء الميزانية الموحدة المقترحة للمقر والمكاتب الإقليمية، يوافق على ميزانية بمبلغ ٢٩ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار من الموارد العامة لتخصيصها للمكاتب الميدانية على النحو التالي:

	(بآلاف دولارت الولايات المتحدة)
صندوق برامج الطوارئ	٢٥ ٠٠٠
مرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣ ٥٤٠
البلدان ذات الدخل الأعلى	١ ٠٠٠
المجموع	٢٩ ٥٤٠

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٣/١٩٩٦ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الممولة من الموارد التكميلية

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) جمع الأموال التالية من الموارد التكميلية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المقر	الإقليم	الميدان	المجموع
المكاتب الإقليمية	لا ينطبق	١٢ ٠٠٠	لا ينطبق	١٢ ٠٠٠
مرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	لا ينطبق	لا ينطبق	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠
المجموع الفرعي	لا ينطبق	١٢ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠
أموال البرامج المتعلقة بتحقيق أهداف التسعينات				
الصحة	٥ ٢٠٠	لا ينطبق	٣٦ ٨٠٠	٤٢ ٠٠٠
التغذية	٨٠٠	لا ينطبق	٤ ٢٠٠	٥ ٠٠٠
إمدادات المياه والمرافق الصحية	٣٠٠	لا ينطبق	١ ٧٠٠	٢ ٠٠٠
التعليم	٥٠٠	لا ينطبق	٤ ٥٠٠	٥ ٠٠٠
المشتركة بين القطاعات	١ ٥٠٠	لا ينطبق	٧ ٢٠٠	٨ ٧٠٠
المجموع الفرعي	٨ ٣٠٠	لا ينطبق	٥٤ ٤٠٠	٦٢ ٧٠٠
المجموع	٨ ٣٠٠	١٢ ٠٠٠	٦١ ٤٠٠	٨١ ٧٠٠

(ب) اعتماد التوصية بتخصيص مبلغ إجماليه ٨١,٧ مليون دولار للتمويل التكميلي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وعند الاقتضاء، يمكن تلقي الأموال الزائدة عن المبالغ الموضحة لمجالات برنامجية ومناطق محددة شريطة ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للأموال المتلقاة الحد المعتمد.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٤/١٩٩٦ - مخصص إضافي لميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب الميدانية

إن المجلس التنفيذي،

يـقرر:

(أ) اعتماد مخصص إضافي قدره ٩٠٠ ٧١٥ دولار لمكاتب إضافية في منطقة وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

(ب) الإذن للأمانة بإنشاء ثلاثة مكاتب اتصال في مينسك (بيلاروس)، وموسكو (الاتحاد الروسي)، وكييف (اوكرانيا)؛

(ج) إمكانية إضافة المخصص الإضافي البالغ ٩٠٠ ٧١٥ دولار إلى ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ المعتمدة وقدرها ١٧٤,٨ مليون دولار للمكاتب الميدانية (E/ICEF/1995/9/Rev.1، المقرر ٣١/١٩٩٥).

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٥/١٩٩٦ - برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للاتصال والإعلام

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1996/AB/L.7)؛

٢ - يؤكد من جديد أهمية ما يتخذ من تدابير الإعلام والدعوة لتشجيع زيادة الوعي بأنشطة اليونيسيف وتحسين فهمها؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، ضمن هذا السياق، أن تأخذ في اعتبارها، في تطوير التوزيع الالكتروني للمعلومات، إمكانات الحصول على هذه المعلومات وكذلك التوازنات اللغوية؛

٤ - يشجع المديرة التنفيذية على أن تعرض، في سياق ولاية اليونيسيف والنتائج التي توصل إليها فريق مشروع الاتصالات التابع لبرنامج التفوق الإداري وبالتشاور مع الوفود المهتمة، سياسة للإعلام

والنشر تراعي الحاجة إلى منح الأولوية لمنشوراتها وتخص بالاهتمام خطر الازدواجية مع منشورات الأمم المتحدة الأخرى والقيود المفروضة على الصندوق من الناحيتين المالية والبشرية؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، قبل النظر في التقديرات الخاصة بميزانية السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وثيقة السياسة العامة المشار إليها في الفقرة ٤، أعلاه؛

٦ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تعرض، في وثيقة التقديرات الخاصة بميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تفصيلا لتكاليف المنشورات وتوزيعها.

الدورة العاديـــة الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٦/١٩٩٦ - تنسيق عرض الميزانيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المرحلي الشفوي الذي قدمته الأمانة عن التنسيق في الميزانيات؛

٢ - يأخذ في اعتباره قيود الوقت التي تواجه في تقديم مقترحات العمل الأولية إلى المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وهو التقديم المقرر إجراؤه في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، وفقا للمقرر ٣٧/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم المقترحات الأولية المتصلة بتنسيق المجلس التنفيذي للإجراءات خلال دورته العادية الأولى التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك عن طريق اللجنة الاستشارية؛

٤ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير مرحلي شفوي، مع ورقات عمل، إلى المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثالثة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وينبغي أن يشتمل التقرير على مقارنة بين عروض الميزانيات وبين تعاريف المصطلحات المستخدمة لدى اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب اشتماله على توضيح للتدابير اللازم اتخاذها من أجل مواصلة التنسيق؛

٥ - يطلب كذلك أن تقدم الأمانات تقريرا مرحليا مشتركا، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ يشير إلى التقدم الذي أحرزته الوكالات الثلاث في مجال التنسيق، مع

الأخذ في الاعتبار مناقشات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في أثناء دوراتها العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

الـــدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٧/١٩٩٦ - تمـــديد فـــترة التـــعاون مع منـــظمة الروتاري الدولية فيما يتعـــلق باستئصال شلل الأطفال وتمـــديد فـــترة مبـــادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على تمديد فترة برنامج التعاون مع برنامج (بوليوبلس PolioPlus) التابع لمنظمة الروتاري الدولية لخمس سنوات، أي للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، على النحو الوارد وصفه في الوثيقة E/ICEF/1996/P/L.62 وفقا لوثيقة المجلس التنفيذي الأصلية (E/ICEF/1990/P/L35)، مع إدخال زيادة قدرها ٦٠ مليون دولار فيما يتصل بمبلغ برنامج التمويل التكميلي، رهنا بتوفر المساهمات المحددة الغرض لدى منظمة الروتاري الدولية؛

٢ - يوافق أيضا على تمديد فترة مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات لخمس سنوات، أي للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، على النحو الوارد وصفه في الوثيقة E/ICEF/1996/P/L.62، وعلى تمويل تكميلي مقداره ١٠ ملايين دولار. كما هو مبين في الورقة التلخيصية (E/ICEF/1996/P/L.43/Corr.1). ويأتي هذا التمديد وفقا للأحكام الواردة في وثيقة المجلس الأصلية (E/ICEF/1991/P/L.41)، دون أي تغيير، كيما تستمر هذه المبادرة في تزويد البلدان بإمكانية شراء اللقاحات بعملاتها الخاصة من أجل بلوغ الأهداف العالمية لمكافحة الأمراض.

الـــدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٨/١٩٩٦ - الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولـــة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوصي الجمعية العامة بأن تخصص خلال دورتها الحادية والخمسين (١٩٩٦) جلسة عامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية إنجاز جميع الأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الاحتفال، على أساس عدم إنطواء ذلك على أية آثار مالية.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١٩/١٩٩٦ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية

إن المجلس التنفيذي،

يقرر أن ينتخب لعضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية للمدة المتبقية من فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، ومن مجموعة الدول الآسيوية، الدكتور سويونو يحيى عضوا والدكتور نيومان كومارا راي عضوا مناوبا، وكلاهما من اندونيسيا.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

٢٠/١٩٩٦ - موعد انعقاد دورات المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر تغيير موعد إنعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ من ٣-٧ حزيران/يونيه إلى ١٧-٢١ حزيران/يونيه نظرا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في نفس الموعد؛

٢ - يقرر أيضا الموافقة على التواريخ التالية لدوراته لعام ١٩٩٧: الدورة العادية الأولى، من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير؛ والدورة العادية الثانية، من ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس؛ والدورة السنوية، من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه؛ والدورة العادية الثالثة، من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر.

الدورة العادية الثانية
١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الدورة السنوية

١٩٩٦/٢١ - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحث جميع الحكومات التي لم تنجز بعد العملية الوطنية لاستعراض التقدم نحو تنفيذ "إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" أن تفعل ذلك خلال عام ١٩٩٦، كما يحث جميع البلدان على وضع استراتيجيات وبرامج عملية ومستدامة لتحقيق الأهداف المكيفة وطنيا من أجل الطفل لعام ٢٠٠٠؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، بتقديم الدعم التام إلى الأمين العام في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وأن تشجع جميع الشركاء على بذل كل جهد للاستعانة بالدروس المستفادة من استعراض منتصف العقد على وضع استراتيجيات وإجراءات لتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٠.

الدورة السنوية
١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩٩٦/٢٢ - خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لعام ١٩٩٦

ألف - النفقات المدرجة في ميزانية عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لموسم ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق بالنسبة للسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على النفقات المدرجة في الميزانية البالغة ٩٩,٨ مليون دولار بالصيغة المفصلة أدناه والموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11:

	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
مكتب المدير	٠,٨
خط الإنتاج والتسويق	٥٩,٦
جمع الأموال من القطاع الخاص	١٠,٥
العمليات والشؤون المالية	١٤,٤
المجموع الفرعي	٨٥,٣
المصروفات غير التشغيلية:	
برنامج تنمية الأسواق	٤,٠
برنامج تنمية جمع الأموال	٧,٨
المعارض	٠,٢
التكاليف المتصلة بنقل المكاتب	٠,٧
نصيب عملية بطاقات المعايدة من تكاليف اليونيسيف الإدارية	٠,٣
برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية	١,٥
المجموع الفرعي	١٤,٥
مجموع النفقات، موحدة[أ]	٩٩,٨

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١ ألف من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11.

٢ - يأذن للمديرة التنفيذية بما يلي:

(أ) تكبد النفقات الموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11 وزيادة النفقات إلى المستوى المشار إليه في العمود الثالث من المرفق الأول من نفس الوثيقة، إذا ما ارتفعت العائدات الصافية الظاهرة من مبيعات المنتجات و/أو من جمع الأموال من القطاع الخاص إلى المستويات المشار إليها في العمود الثالث من المرفق الأول، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد اللازم في حالة انخفاض العائدات؛

(ب) نقل الأموال عند الضرورة فيما بين مختلف الميزانيات، كما هو مفصل في الفقرة ١ أعلاه؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، إذا ما اقتضت ذلك تقلبات أسعار الصرف، لضمان استمرار عملية بطاقات المعايدة؛

(د) الموافقة شخصيا على النفقات الفعلية لتكاليف السفر والإقامة اليومية للمشاركين من اللجان الوطنية في حلقات العمل السنوية المعنية ببطاقات المعايدة وما يرتبط بها من اجتماعات.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن العائدات الصافية لعملية بطاقات المعايدة، فيما يتعلق بالسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، رصد لها مبلغ ٢٧٤,٤ مليون دولار في الميزانية حسبما يرد في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11.

جيم - مسائل السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات في الوظائف بزيادة صافية قدرها ٨ وظائف كما هو مبين في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11؛

٢ - يجدد برنامج تنمية جمع الأموال بمبلغ ٧,٨ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٦؛

٣ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٤,٠ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٦؛

٤ - يُجدد برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية الذي يضم ١٠ بلدان، بميزانية قدرها ١,٥ مليون دولار مقررة لعام ١٩٩٦؛

٥ - يوافق على تغيير السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة من ١ أيار/مايو - ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛

٦ - يأذن للمديرة التنفيذية بأن تتكبد في السنة المالية ١٩٩٦ نفقات تتصل بتكاليف السلع المسلمة (إنتاج/شراء مواد أولية وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ١٩٩٧ بمبلغ يصل إلى ٤٥ مليون دولار كما هو مبين في الخطة المتوسطة الأجل لعملية بطاقات المعايدة (انظر الجدول ١٣ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.11).

٧ - يُشجع عملية بطاقات المعايدة على العمل بالتعاون مع اللجان الوطنية لضمان تحويل نسبة مما تجمعه من أموال إلى موارد اليونيسيف العامة تفوق كثيرا النسبة التي تحول حاليا.

الدورة السنوية
١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩٩٦/٢٣ - تقرير لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف عن اجتماعها الخامس

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف عن اجتماعها الخامس المعقود في مقر اليونسكو بباريس في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/P/L.63) وبالتوصيات الواردة فيه.

الدورة السنوية
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩٩٦/٢٤ - تقرير لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية عن أعمال دورتها الاستثنائية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية عن أعمال دورتها الاستثنائية المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية بجنيف في ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/P/L.64) وبالتوصيات الواردة فيه.

الدورة السنوية
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩٩٦/٢٥ - الفريق العامل المعني بالوثائق

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق وبتعليقات المجلس التنفيذي عليه في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ ويشجع الفريق العامل المعني بالوثائق على إنجاز أعماله وتقديم تقرير يتضمن توصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

الدورة السنوية
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

٢٦/١٩٩٦ - الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالخطة المتوسطة الأجل (E/ICEF/1996/AB/L.10) التي تشكل إطارا مرنا لدعم برامج اليونيسيف، وكذلك بالتعليقات التي أبدتها الوفود خلال المناقشات التي دارت بشأن تقرير المديرة التنفيذية؛

٢ - يؤكد أهمية الصلة بين تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل والعمل الجاري والنتائج المتوقعة من برنامج التفوق الإداري؛

٣ - يشدد على ضرورة بدء مناقشة بشأن التمويل العام وتخصيص الموارد المالية، بما في ذلك الاعتماد المخصص لتكاليف الدعم الإداري والبرنامجي؛

٤ - يشجع، في هذا السياق، المديرة التنفيذية على أن تكفل، خلال فترة الخطة المالية المتوسطة الأجل، ألا يتجاوز مستوى تكاليف التنظيم والإدارة المستوى الراهن بالقيمة الاسمية؛

٥ - يوافق، مع مراعاة الحكم الوارد في الفقرة السابقة، على الخطة المالية المتوسطة الأجل بوصفها إطارا لإسقاطات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (الموجزة في الجدول ٣ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.10)، بما في ذلك إعداد ما يصل إلى ٣٣٢ مليون دولار من النفقات البرنامجية من الموارد العامة لعرضها على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ (مبينة في الجدول ٢، البند ٣، من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.10). وهذا المبلغ مرهون بتوافر الموارد وبشرط استمرار صحة تقديرات الإيرادات والنفقات الواردة في هذه الخطة.

الدورة السنوية
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

٢٧/١٩٩٦ - الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في استعراض سياسات واستراتيجيات اليونيسيف المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة (E/ICEF/1996/14)،

وإذ يشير إلى مهام اليونيسيف حسبما ترد في المقررات ذات الصلة فضلا عن بيان البعثة،

١ - يؤيد المنظور والسياسات والاستراتيجيات المقدمة في الوثيقة بشأن تدابير حماية الأطفال من مخاطر الاستغلال والعنف وإساءة المعاملة والهجر والأشكال الأخرى من الحرمان الخاص مؤكدا على أنه ينبغي تنفيذ تدابير الحماية الخاصة في إطار حقوق الأطفال؛

٢ - يطلب من المديرة التنفيذية اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) إدماج السياسات والاستراتيجيات المتضمَّنة في الوثيقة E/ICEF/1996/14 في جميع برامج اليونيسيف ذات الصلة وذلك من خلال توحيد برامج الوقاية والحماية ومتابعة تطويرها من أجل جميع الأطفال، ولا سيما البرامج الموجهة للأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة؛

(ب) تعزيز قدرات اليونيسيف لمساعدة جميع الدول الأعضاء في تحليل أوضاع الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات لتحقيق هذه الغاية، كلما كان ذلك ملائما، وذلك في سياق عملية البرمجة القطرية؛

(ج) رصد أنشطة اليونيسيف فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات على الصعيد القطري من خلال العمليات الحالية مثل استعراضات منتصف المدة؛

(د) تعزيز شراكات اليونيسيف مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجميع قطاعات المجتمع المدني وغيرها من الهيئات الناشطة في قضايا الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة.

٣ - يطلب كذلك من المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ تقريرا عن الخطوات المتخذة في إطار الفقرة ٢ أعلاه وأن تقدم، في الوقت ذاته، إلى المجلس خطة وجدولا زمنيا من أجل متابعة تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.

الدورة السنوية
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩٩٦/٢٨ - الإطار المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالإطار المفاهيمي لتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ (E/ICEF/1996/16) وكذلك بالتعليقات التي أدلت بها الوفود خلال النظر في الوثيقة؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تضع الصيغة النهائية لجميع الورقات التنفيذية المحددة في المقرر ١٩٩٦/٢ ((E/ICEF/1996/12 (Part I)) وأن تقدم تلك الورقات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٧ في شكل موحد يعكس إطارا مفاهيميا واضحا والآثار التنفيذية لذلك الإطار.

الـــدورة السنويـــــــة
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

الدورة العادية الثالثة

١٩٩٦/٢٩ - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج

إن المجلس التنفيذي

يوافق على توصيات المدير التنفيذي التالية الخاصة بالتعاون البرنامجي على النحو الموجز في الوثيقة E/ICEF/1996/P/L.43/Add.2:

(أ) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ١٩٨ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٣٤٤ ٣٣٣ دولار من الأموال التكميلية للتعاون البرنامجي في أفريقيا للتوزيع على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
أنغولا	١٩٩٨-١٩٩٧	٠٠٠ ٥٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠	P/L.65
توغو	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	P/L.15/Add.1
جزر القمر	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	٠٠٠ ٤٠٠ ٢	P/L.1/Add.1
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ١١٤ ٥	P/L.9/Add.1
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٧٢٠ ٣١	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠	P/L.7/Add.1
جنوب أفريقيا	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٢٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠	P/L.6/Add.1
زامبيا	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٢٥٠ ١٠	٠٠٠ ٥٠٠ ٤٧	P/L.8/Add.1
سان تومي وبرينسيبي	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	٠٠٠ ٧٧٠ ١	P/L.5/Add.1
السنغال	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٠٨٠ ٥	٠٠٠ ٧٦٤ ٣٠	P/L.14/Add.1
الصومال	١٩٩٨-١٩٩٧	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥	P/L.66
غابون	٢٠٠١-١٩٩٧	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	P/L.11/Add.1
غامبيا	١٩٩٨-١٩٩٧	٠٠٠ ٥٠٠ ١	٠٠٠ ٤٦٠ ٢	P/L.68

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
غينيا	١٩٩٧-٢٠٠١	٧ ٤٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٣٦ ٠٠٠	P/L.12/Add.1
كوت ديفوار	١٩٩٧-٢٠٠١	١٠ ٢٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.10/Add.1
الكونغو	١٩٩٧-١٩٩٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	P/L.67
ليبريا	١٩٩٧-١٩٩٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.69
ليسوتو	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٦٠٠ ٠٠٠	P/L.2/Add.1
ملاوي	١٩٩٧-٢٠٠١	١٤ ٧٥٠ ٠٠٠	٣٣ ٢٥٠ ٠٠٠	P/L.3/Add.1
ناميبيا	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.4/Add.1
نيجيريا	١٩٩٧-٢٠٠١	٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.13/Add.1

(ب) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ ٥٣ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٦٠٢ ١٤٥ دولار من الأموال التكميلية للتعاون البرنامجي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، للتوزيع على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
الأرجنتين	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.16/Add.1
أوروغواي	١٩٩٧-٢٠٠١	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٨٥٠ ٠٠٠	P/L.27/Add.1
بليز	١٩٩٧-٢٠٠١	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	P/L.17/Add.1
بنما	١٩٩٧-٢٠٠١	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	P/L.26/Add.1
جامايكا	١٩٩٧-٢٠٠١	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.24/Add.1
الجمهورية الدومينيكية	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.21/Add.1
السلفادور	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.22/Add.1
شيلي	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.18/Add.1
غواتيمالا	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٢٥٢ ٠٠٠	P/L.23/Add.1
كوبا	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.20/Add.1
كوستاريكا	١٩٩٧-٢٠٠١	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	P/L.19/Add.1
نيكاراغوا	١٩٩٧-٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25/Add.1
منطقة الأمازون دون الإقليمية	١٩٩٧-٢٠٠١		٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.70
أمريكا الوسطى وبنما:				
إمدادات المياه/المرافق الصحية	١٩٩٧-٢٠٠١		٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.70
المغذيات الدقيقة	١٩٩٧-٢٠٠١		٤ ٢٠٠ ٠٠٠	P/L.70

(ج) تخصيص مبلغ ٦٤٩ ٢٥٧ ٤٣ دولارا للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٦٨٩ ٧٤ دولار من الأموال التكميلية للتعاون البرنامجي في آسيا، للتوزيع على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
بوتان	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ١٠٠ ٩	P/L.31/Add.1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٧	٠٠٠ ٠٤٠ ١	٠٠٠ ٥٢٣ ١	P/L.71
سري لانكا	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ٥٠٠ ١٠	P/L.33/Add.1
	١٩٩٦	٦٧ ٦٤٩		P/L.33/Add.1
ماليزيا	١٩٩٧ ٢٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٣	٠٠٠ ٨٥٠	P/L.28/Add.1
منغوليا	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	٠٠٠ ٥٠٠ ٤	P/L.29/Add.1
نيبال	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٤٠٠ ١٨	٠٠٠ ٢١٦ ٣٤	P/L.32/Add.1
البلدان الجزرية في المحيط الهادئ	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٠٠٠ ٧	٠٠٠ ٠٠٠ ١٤	P/L.30/Add.1

(د) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٦٧٠ ٨ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ١٢ دولار من الموارد التكميلية للتعاون البرنامجي في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، للتوزيع على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
تركيا	١٩٩٧ ٢٠٠٠	٠٠٠ ٩٢٠ ٤	٠٠٠ ٦٠٠ ٧	P/L.35/Add.1
مولدوفا	١٩٩٧ ٢٠٠١	٠٠٠ ٧٥٠ ٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	P/L.34/Add.1

(هـ) تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٠١٠ ٤٣ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦١ دولار من الأموال التكميلية للتعاون البرنامجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للتوزيع على النحو التالي:

	البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1996/
تونس		١٩٩٧ ٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.40/Add.1
السودان		١٩٩٧ ٢٠٠١	١٩ ٦٥٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.39/Add.1
العراق		١٩٩٧ ١٩٩٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.72
عمان		١٩٩٧ ٢٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.38/Add.1
لبنان		١٩٩٧ ٢٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.36/Add.1
المغرب		١٩٩٧ ٢٠٠١	٧ ٣٦٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.37/Add.1

الدورة العادية الثالثة
١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٩٩٦/٣٠ - المركز الدولي لنماء الطفل

إن المجلس التنفيذي

وقد استعرض التقرير المتعلق "بالمركز الدولي لنماء الطفل: التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩" (E/ICEF/1996/20)،

يأذن بتمديد ولاية المركز لمدة ثلاث سنوات للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، ويطلب تخصيص اعتماد إجمالي قدره ١٠,٥ مليون دولار من التمويل التكميلي ومن المبلغ الذي تعهدت الحكومة الإيطالية بتقديمه وقدره ١٠,٥ بليون ليرة (٦,٧ مليون دولار تقريبا) لأنشطة المركز الرئيسية، على أن يلتمس المتبقي من جهات مانحة أخرى من أجل أنشطة محددة.

الدورة العادية الثالثة
١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٩٩٦/٣١ - الخطوط العامة لخطة لتنفيذ الاستراتيجية الصحية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بـ "الخطوط العامة لخطة لتنفيذ الاستراتيجية الصحية" (E/ICEF/1996/19) وبتعليقات الوفود على هذه الخطوط العامة.

الدورة العادية الثالثة
١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٩٩٦/٣٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة: عملية التفوق الإداري

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن البرنامج الخاص بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠؛

٢ - يحيط علما بالتقرير المرحلي للمديرة التنفيذية عن عملية التفوق الإداري (E/ICEF/1996/AB/L.13)؛

٣ - يلاحظ مع التقدير عملية التشاور الواسعة النطاق والمبتكرة التي أجرتها الأمانة مع المجلس التنفيذي والشركاء الآخرين منذ الشروع في برنامج التفوق الإداري؛

٤ - يؤيد نهج الزيادة التدريجية الذي اعتمدته الأمانة لتنفيذ برنامج التفوق الإداري ويرحب بالنتائج الملموسة التي تحققت حتى الآن، على نحو ما تثبته مختلف التقارير المرحلية التي قدمتها الأمانة إلى المجلس التنفيذي حتى هذا التاريخ؛

٥ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية وفي دورته السنوية لعام ١٩٩٧ تقريرا شفويا، مصحوبا بورقة غرفة اجتماع، تتضمن مجموعة من الخرائط التنظيمية تعكس المركز الحالي للتغييرات التنظيمية التي حدثت حتى هذا التاريخ، فضلا عن خطوط الاتصال والمسؤولية لليونيسيف ككل، وبشكل فردي على صعيد المقر، وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري. وينبغي أن تتضمن ورقة غرفة الاجتماع هذه:

(أ) الآثار المترتبة في الميزانية، حسب الانطباق؛

(ب) الآثار من حيث الموارد البشرية (بما في ذلك التوظيف والتدريب وتوزيع الموظفين)؛

(ج) المكاسب من حيث الفعالية حسب الانطباق، بما في ذلك وظيفتي الدعم والإشراف؛

(د) المكاسب من حيث الكفاءة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية، والتنسيق ومواءمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

(هـ) خبرات الهيئات الإقليمية ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى؛

٦ - يسلم بأنه سيجري تحسين ورقة غرفة الاجتماع هذه باستمرار مع التقدم في تنفيذ برنامج التفوق الإداري، وأنها ستستكمل في التقارير المرحلية التي ستُعد في المستقبل عن برنامج التفوق الإداري؛

٧ - يؤكد من جديد أن البرنامج القطري هو نقطة القوة الأساسية لليونيسيف وأن أحد الأهداف الأساسية لبرنامج التفوق الإداري هو في نهاية الأمر تعزيز قدرة المكتب القطري على إدارة البرامج القطرية وإنجازها بكفاءة وفعالية وجعل المكاتب القطرية مسؤولة بوضوح عن دورها في تحقيق النتائج على المستوى القطري؛

٨ - يوافق على أن أفرقة الإدارة التي يرأسها الممثلون القطريون، وأفرقة الإدارة الإقليمية التي يرأسها المديرون الإقليميون، وفريق الإدارة العالمية الذي ترأسه المديرة التنفيذية تشكل، نظام إدارة لليونيسيف ملائما لتحقيق تكامل عمل الأمانة، وتحديد الأولويات الإدارية، وتوفير الإشراف، ورصد أداء مكاتب اليونيسيف وتقييمه؛

٩ - يشدد على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن إعداد البرامج القطرية وتنسيق المساعدة الخارجية وفقا لاستراتيجياتها وأولوياتها الوطنية؛

١٠ - يطلب إلى الأمانة أن تعرض للمناقشة في دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ تقريرا مرحليا عن الإشراف يتضمن، من جملة أمور أخرى، معلومات مستكملة عن وضع إطار لأدوار

اليونيسيف، ومسؤولياتها ومساءلاتها، ومعلومات تفصيلية عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وتقريرا شاملا عن وظائف التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم؛

١١ - يرحب بعزم الأمانة على الإسراع بوضع نظم للمالية، ووظائف الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات المحسنة، وموارد المعلومات الإدارية، بما في ذلك نظام مديري البرامج، مما سيوفر الشكل الأولي لضمان النوعية؛

١٢ - يطلب إلى الأمانة أن تستمر في إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التفوق الإداري.

الدورة العادية الثالثة
١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٩٩٦/٣٣ - اللجان الوطنية لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

وقد استعرض التقرير المرحلي بشأن عملية التفوق الإداري (E/ICEF/1996/AB/L.13)،

١ - يقر الأدوار المقبلة للجان الوطنية لليونيسيف والاستراتيجية المتكاملة على نطاق اليونيسيف لإدارة هذه العلاقة بالتشارك مع تلك اللجان، بما في ذلك ما يلزم من الهياكل ومن تدابير المساءلة؛

٢ - يشجع اليونيسيف على إيلاء كامل الاعتبار لمختلف السبل التي تمكنها من العمل على أفضل وجه ممكن مع المجتمع المدني في كل بلد من البلدان؛

٣ - يلاحظ أن إنشاء لجنة وطنية جديدة في أي بلد يوجد فيه مكتب لليونيسيف وبرنامج قطري معتمد من المجلس التنفيذي أمر يتوقف على الاتفاق المشترك بين اليونيسيف والحكومة الوطنية المعنية فضلا عن الجهات المحتملة التي تقوم بتنظيم اللجنة الوطنية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا شفويا عن تنفيذ هذه السياسة في دورة المجلس السنوية التي ستعقد في عام ١٩٩٨.

الدورة العادية الثالثة
١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٩٩٦/٣٤ - توزيع الموارد العامة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بورقة المناقشة والاقتراحات المتعلقة بتوزيع الموارد العامة، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/1996/CRP.30، ويثني على الأمانة للعمل المفيد الذي أنجزته حتى الآن فيما يتصل بتنقيح نظام توزيع الموارد العامة الحالي؛

٢ - يعيد التأكيد على مبادئ مقبولية جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٣ - يؤكد من جديد أن نظام التوزيع المنقح ينبغي:

(أ) أن يظل قائما على المقاييس الرئيسية الثلاثة القائمة (الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي)؛

(ب) أن يعكس الحاجة إلى إعطاء أولوية أعلى للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا، انسجاما مع مقررات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ذات الصلة؛

(ج) أن يكون على قدر كاف من المرونة بحيث يستجيب للاحتياجات الناشئة للأطفال الذين يعيشون في البلدان المتلقية والبلدان ذات الظروف الخاصة؛

(د) ألا ينطبق إلا على الموارد العامة لليونيسيف؛

(هـ) أن يكون شفافا وبسيطا ومتجانسا؛

٤ - يؤكد على الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد العامة لليونيسيف؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية زيادة تطوير الاقتراح، آخذة في الاعتبار المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، وبالتشاور الوثيق مع المجلس؛

٦ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم اقتراحا منقحا في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

٧ - يقرر أن يظل توزيع الموارد العامة، في غضون ذلك، قائما على النظام الحالي.

الـدورة العاديـة الثالثـة
١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٥/١٩٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي

١ - يذكّر بأهمية الاحترام الدقيق للقرارات والقواعد التي تحدد الترتيبات اللغوية لمختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها، ولا سيما قرارا الجمعية العامة ١١/٥٠ و ٢٠٦/٥٠؛

٢ - يقـرر تحديـد عـدد صفحـات الوثائق التي ستقدم إليه، على النحو المبين في مرفق هذا المقرر؛

٣ - يطلـب إلى المديرة التنفيذية مواصلة المحافظة على نوعية التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي، التي يجب أن تكون أكثر تماسكا ودقة، والحرص على تحسينها، وعند الاقتضاء، تطبيق الأحكام الواردة في مرفق هذا المقرر والمتعلقة بتحديد عدد صفحات الوثائق؛

٤ - يقـرر أن تقدم المرفقات الإحصائية، والجداول ودراسات الحالة، قدر الإمكان، في إضافات للوثيقة الرئيسية؛

٥ - يقرر أيضا ألا ينظر في التقارير التي يتجاوز عدد صفحاتها ما هو منصوص عليه في مرفق هذا المقرر إلا على أساس استثنائي ولأسباب مبررة تقدم على النحو الواجب إلى المجلس التنفيذي؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تحترم قاعدة الأسابيع الستة التي حددتها الجمعية العامة وأعادت تأكيدها مؤخرا في قرارها ٢٠٦/٥٠، وذلك ببذل كل جهد ممكن بغية كفالة تقديم الوثائق التي سيجري تناولها إلى مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم قبل ١٠ أسابيع من افتتاح أي دورة؛ وأن تنسق على نحو وثيق مع مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم جميع المسائل المتصلة بتقديم الوثائق وإصدارها، بما في ذلك التوزيع الإلكتروني لوثائق المجلس؛

٧ - يقرر على أساس مؤقت أنه في حالة عدم إصدار تقرير بجميع اللغات قبل ستة أسابيع من افتتـاح أي دورة، جـاز للأمانة أن توزعه على أعضاء المجلس في ذلك التاريخ باللغة التي حرر بها، ولو بالوسائل الالكترونية، حيث يمكن ذلك، وأن تتاح الوثائق للمراقبين أيضا في الوقت ذاته؛

٨ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تنظر فيما إذا كان عدد موظفي الأمانة كافيا بالنظر إلى الأحكام الموافق عليها في هذا المقرر والمتعلقة بنوعية التقارير وعدد صفحاتها وتوزيعها في الآجال المناسبة؛

٩ - يطلب إلى جميع أعضاء المجلس التنفيذي الاقتصاد في طلب التقارير وورقات السياسة العامة ويدعوهم إلى النظر في زيادة استخدام التقارير الشفوية؛

١٠ - يؤكد من جديد مبدأ التوزيع المتزامن لجميع ورقات غرفة الاجتماع بلغات العمل الثلاث للمجلس قبل بداية أي دورة أو أثناء انعقادها.

المرفق

تحديد عدد صفحات التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١ - لا تتجاوز ورقات السياسة العامة ١٥ صفحة؛

٢ - الميزانية، والخطة المتوسطة الأجل، والتقارير والبيانات المالية لليونيسيف، والتقارير المتعلقة بعملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها لا تخضع، بحكم طابعها، لقيود الصفحات الخمس عشرة، إلا أنها ينبغي أن تكون موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تقديم المرفقات والبيانات الإحصائية في إضافات للوثيقة الرئيسية، تمشيا مع الفقرة ٤ من هذا المقرر.

٣ - لا تتجاوز المذكرات القطرية ما يتراوح بين ٣ و ٤ صفحات؛

٤ - لا تتجاوز التوصيات ببرامج قطرية النطاقات التالية:

(أ) توصيات ببرامج قطرية لها مستويات تخطيط سنوية تزيد على مليون دولار: ١٥ صفحة؛

(ب) توصيات ببرامج قطرية لها مستويات تخطيط سنوية تبلغ مليون دولار أو أقل: ١٠-٦ صفحات؛

(ج) برامج قطرية قصيرة ("مرحلية"): ٤ - ٨ صفحات؛

(د) موارد عامة إضافية: ٣ - ٥ صفحات؛

(هـ) موارد تكميلية لغرض تمويل مشاريع غير مندرجة في البرامج: ٣ - ٤ صفحات.

الدورة العادية الثالثة
١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٦/١٩٩٦ - برنامج العمل لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

يقرر اعتماد برنامج العمل التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧:

الجزء المتعلق بالبرمجة والقطاعات

الدورة العادية الأولى (٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير) (دورة مدتها ٥ أيام)

(١) مذكرات قطرية (٢٤) (افريقيا - ٨؛ الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي - ٤؛ آسيا - ٣؛ الشرق الأوسط وشمال افريقيا - ٩)

(٢) تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (المقرر ٦/١٩٩٦)

(٣) ورقات تنفيذية عن قضايا مختارة تتعلق بالتدخلات في حالة الطوارئ (المقرر ٢٨/١٩٩٦)

(٤) متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المقرر ٣٨/١٩٩٥)

(٥) (أ) المقترحات الأولية المتصلة بتنسيق عرض الميزانيات، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (المقرر ١٦/١٩٩٦)

(ب) اقتراح بشأن عرض الميزانيات المتكاملة، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(٦) متابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري: التقرير النهائي

(٧) تقرير عن برنامج التفوق الإداري

(٨) الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(٩) تقرير عن نتائج المشاورات التي أجريت بشأن العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة

(١٠) عضوية صندوق الأمم المتحدة للسكان في لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

(١١) المسائل المالية[٢]:

(أ) التقرير المالي والبيانات المالية لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الجزء المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية
(١٨-١٩ آذار/مارس)
(دورة مدتها يومان)

(١) التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المقرر ٥/١٩٩٥)

(٢) استعراضات منتصف المدة وتقارير التقييم الرئيسية (موجزات لاستعراضات منتصف المدة بالنسبة لـ ٢١ بلدا)

(٣) جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٧

(٤) برنامج التفوق الإداري: تقرير شفوي (المقرر ٣٢/١٩٩٦)

---

(٢) مؤجلة من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

الجزء المتعلق بالسياسات والاستراتيجيات والتنسيق

الدورة السنوية
(٢-٦ حزيران/يونيه)
(دورة مدتها ٥ أيام)

(١) تقرير المدير التنفيذي

(٢) متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (المقرر ٥/١٩٩٢)

(٣) بقاء الطفل وحمايته ونماؤه في أفريقيا (المقرر ١٨/١٩٩٥)

(٤) تقرير شفوي عن المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة

(٥) تنفيذ سياسات واستراتيجيات اليونيسيف المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة (المقرر ٢٧/١٩٩٦)

(٦) استراتيجية اليونيسيف للاتصال والإعلام (المقرر ١٥/١٩٩٦)

(٧) تقرير عن دورة لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وتقرير عن دورة لجنة التعليم المشتركة بين اليونيسكو واليونيسيف

(٨) عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٧

(٩) تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس (المقرر ٣٢/١٩٩٢)

(١٠) تقرير عن برنامج التفوق الإداري (المقرر ٣٢/١٩٩٦)

(١١) توزيع الموارد العامة (أو قبل ذلك وفقا للمقرر ٣٤/١٩٩٦)

الجزء المتعلق بالشؤون المالية وشؤون الميزانية

الدورة العادية الثالثة
(٩-١٢ أيلول/سبتمبر)
(دورة مدتها ٤ أيام)

(١) التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية (٢٤)

(٢) الميزانية المتكاملة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(٣) الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠

(٤) التقارير والبيانات المالية لليونيسيف

(٥) عمليات الإمداد

(٦) تقرير عن برنامج التفوق الإداري

(٧) برنامج العمل لعام ١٩٩٨

- - - - -